

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا إلى الصلاة لنفهانا عن الفحشاء والمنكر ،
وإلى ذكره الذي هو أكبر ، والصلاة على خير من صلى و كبر ،
وتنظف وتطهر ، و بشر وأنذر ، محمد وآله النجوم الاثني عشر ،
شفعاء المحشر ، وأفضل من منى ومن غير .

أما بعد ، فيقول الخاطيء العاثر محمد بن محمد المدعو بباقر
رزقهما الله شفاعة مواليهما في اليوم الآخر ، هذا هو الجزء الثامن عشر
من كتاب بهار الأنوار ، و هو يشتمل على كتابين : كتاب الطهارة
وكتاب الصلاة ، وقد عدلنا عن رموز الكتب إلى التصريح بها لشدة
الحاجة إلى تلك المطالب ، و احتمال التصحيف والاشتباه فيها وعلى
الله توكلنا في جميع أمورنا وإليه المصير .

(كتاب الطهارة)

*((أبواب المياه و أحكامها)) *

١

*((باب)) *

*((ظهورية الماء)) *

الايات : البقرة : **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ النَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (١)** .
[الانفال : و ينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به و يذهب عنكم رجز الشيطان و ليربط على قلوبكم و يشبث به الأقدام (٢)]
التوبة : فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين (٣)] .
الفرقان : و أنزلنا من السماء ماء طهوراً (٤) .
تفسير : الآية الأولى تدل على رجحان التطهر ، و أظهر أفراده التطهر بالماء ، و يؤيده ما رواه الصدوق رضي الله عنه في الفقيه (٥) قال : كان الناس يستنجون بالأحجار فأكل رجل من الأنصار طعاماً فلان بطنه فاستنجى بالماء فأنزل

(١) البقرة : ٢٢٢ .

(٢) الانفال : ١١ .

(٣) برائة : ١٠٨ والاياتان ساقطتان عن المطبوعة .

(٤) الفرقان : ٤٨ .

(٥) الفقيه ج ١ ص ٢٠ طبعة النجف في أربع مجلدات ، وطبع إيران ج ١ ص ١١ .

الله سبحانه « إن الله يحب المتطهرين » فدعاه رسول الله ﷺ فخشي أن يكون قد نزل فيه أمر يسوؤه ، فلمّا دخل قال له رسول الله ﷺ : هل عملت في يومك هذا شيئاً ؟ قال : نعم يا رسول الله أكلت طعاماً فلان بطني فاستنجيت بالماء ، فقال له : أبشر ، فإن الله تعالى قد أنزل فيك الآية .

والمشهور بين المفسرين أن المراد بالتواب من الذنوب ؛ والمتطهر منها مطلقاً أو التواب من الكبائر والمتطهر من الصغائر ، أو التواب من الذنوب والمتطهر من الأقدار (١) وسيأتي بعض القول فيها .

وأمّا الآية الثانية فالمراد من السماء إمّا السحاب ، فإن كل ما علا يطلق عليه السماء لغة ، ولذا يسمّون سقف البيت سماء ، وإمّا الفلك بمعنى أن ابتداء نزول المطر منه إلى السحاب ، ومن السحاب إلى الأرض ولا التفات إلى ما زعمه الطبيعيون في سبب حدوث المطر ، فإنّه ممّا لم يقم عليه دليل قاطع ، وربما يقال : إن المراد بانزاله من السماء أنّه حصل من أسباب سماوية وتصدّد أجزاء رطوبة من أعماق الأرض إلى الجو فينعقد سحاباً مائطراً وقد مرّ القول فيه في كتاب السماء والعالم .

ثمّ المشهور في سبب نزولها أنّها نزلت في بدر بسبب أن الكفار سبقوا المسلمين إلى الماء فاضطروا المسلمون و نزلوا إلى تل من رمل سيّال لا تثبت فيه أقدامهم ، وأكثرهم خائفون لقلّتهم وكثرة الكفار ، فباتوا تلك الليلة على

(١) ظاهر التطهير والنظهر هو إزالة القذارات عن النفس والبدن ، وكل قذارة لها طهارة مزيلة والطهارة من القذارات المعنوية بالثوبة والتخلق بصفها ، والطهارة من القذارات المادية بإزالتها بالتراب أو الماء ، والسنة في الاستنجاء هي الأحجار الثلاثة القراية ، والافضل التطهير بالماء ، لانه اطهر من التراب ، وانما كان أفضل لان السنة انما اتخذت في مكة والمدينة ، حيث لم يكن مصانع للماء ولا بيت الخلاه للمبراز ، وهذا كما قال الصادق عليه السلام أن تنف الابط والمائة سنة لرسول الله ، والافضل الطلى ، حيث لم يكن فى زمن الرسول صلى الله عليه وآله داوه يطلى به .

غير ماء فاحتلم أكثرهم ، فتمثل لهم إبليس و قال : تزعمون أنكم على الحق^١ وأنتم تصلون بالجنابة و على غير وضوء ، وقد اشتد عطشكم ، ولو كنتم على الحق^٢ ما سبقوكم إلى الماء ، وإذا أضعفكم العطش قتلوكم كيف شاؤا ، فأنزل الله عليهم المطر وزالت تلك العلل ، وقويت قلوبهم ، ونزلت الآية .

فتدل^٣ ظاهراً على تطهير ماء المطر للمحدث والخبث (١) و لعل^٤ المراد بتطهير الله إياهم توفيقهم للطهارة ، وقيل : الحكم به بعد استعمال الماء على الوجه المعتبر والمراد بقوله : « وليطهركم به » الطهارة من النجاسة الحكمية أعني الجنابة و الحدث الأصغر أو منها ومن العينية أيضاً كالمنى .

ويراد برجز الشيطان (٢) إما الجنابة فانها من فعله ، وإما وسوسته لهم ، و الربط على القلوب يراد به تشجيعها وتقويتها ووثوقها بلطف الله بهم ، وقيل : إن هذا المعنى هو المراد أيضاً بتثبيت أقدامهم .

و بالجملة الآية تدل^٥ على تطهير ماء المطر للمحدث و الخبث في الجملة وأما الاستدلال بها على مطهرية الماء مطلقاً فلا يخلو من إشكال (٣) .

و أما الآية الثالثة فتدل^٦ في الجملة على مدح التطهر من الأقدار لاسيما بالماء ، و قد روي عن الباقر و الصادق عليهما السلام أنها نزلت في أهل قنبا لجمعهم في الاستنجاء عن الغائط بين الأحجار و الماء ، و روي لاستنجائهم بالماء ، وقيل : ربما

(١) ليس يمن الله عز وجل بأنه نزل المطر ليطهرهم بماء المطر لمزيتة على سائر المياه ، بل المنة لاجل أنهم جيئوا بالماء من فوق رأسهم من دون أن يشقوا أنفسهم بحفر القلب و تهية الدلاء والرشا و غير ذلك ، والمطر من منن الله العظام ، فانه يرفع بقدرته ومشيتته المياه من البحار ويركمها سحاباً يسوقه الى حيث يشاء ، فيعصره وينزل بالمطر فيتلبد الارض وينبت العشب والكلاء والحبوب والاثمار ، ثم تسيل من الوادي الى القرار فيأخذها الناس لحاجاتهم .

(٢) و لعل المراد برجز الشيطان هو الذي أمر بهجره في قوله تعالى : « والرجز فاهجر » ، فيناسب كون المراد به المنى وآثار الجنابة .

(٣) قد عرفت أنه لا إشكال في الاستدلال بها .

دلّت على استحباب المبالغة في الاجتناب من النجاسات ، ولا يبعد فهم استحباب النورة و أمثالها ، بل استحباب الكون على الطهارة و تأييد لدلائل الاغسال المستحبّة ، و استحباب المبالغة في الاجتناب عن المحرّمات و المكروهات ، و الاجتناب عن محالّ الشبهات ، و كلّ ما فيه نوع خسة و دناءة ، و الحرص على الطاعات و الحسنات ، فانّهنّ يذهبن السيئات ، فانّ الطهارة إنّ كان لها شرعاً حقيقة فهي رافع الحدث أو المبيح للصلاة ، وهنا ليست مستعملة فيه اتفاقاً فلم يبق إلاّ معناها اللغوي العرفي أي النزاهة و النّظافة ، وهي يعمّ الكلّ انتهى .

و أكثر ما ذكر لا يخلو من مناقشة كما لا يخفى .

و أمّا الآية الرابعة فاستدلّ بها على طهارة مطلق الماء و مطهريّته ، و أورد عليه بأنّه ليس في الكلام ما يدلّ على العموم ، و إنّما يدلّ على أنّ الماء من السّماء مطهر ، و بأنّ الطهور مبالغة في الطاهر ، و لا يدلّ على كونه مطهراً بوجه .

و أجيب عن الأوّل بأنّ ذكره تعالى ماء مبهماً غير معيّن و وصفه بالطهوريّة و الامتنان على العباد به ، لا يناسب حكمته تعالى ولا فائدة في هذا الإخبار و لا امتنان فيه ، فالمراد كلّ ماء يكون من السماء ، و قد دلّت آيات أخر على أنّ كلّ المياه من السّماء نحو قوله تعالى : « و أنزلنا من السّماء ماء بقدر فأسكنناه في الأرض و إنّنا على ذهاب به لقادرون » (١) .

و قوله سبحانه : « ألم تر أنّ الله أنزل من السّماء ماء فسلّكه ينابيع في الأرض » (٢) .

(١) المؤمنون : ١٨ .

(٢) الزمر : ٢١ . ولكن الايتين وأمثالهما لم تتضمن أنّ كلّ ماء انزلناه من السماء بل نكر الماء فقال « من السماء ماء » والمراد به أنّ مياه الانهار والعيون ليس من نفس الأرض تجري وتنبع ، وانما هي ماء المطر تنزل على رؤس الوادى والجبال فيسيل في

وعن الثاني بأن كثير آمن أهل اللغة فسّر الطهور بالطاهر في نفسه المطهر غيره ، والشيخ في التهذيب أسنده إلى لغة العرب ، ويؤيده شيوع استعماله في هذا المعنى في كثير من الأخبار الخاصة والعامة ، كقول النبي ﷺ : « جعلت لي الأرض مسجداً و ترابها طهوراً » (١) و لو أراد الطاهر لم يثبت المزية وقوله صلى الله عليه وآله و قد سئل عن الوضوء بماء البحر « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » (٢) ولولم يرد كونه مطهراً لم يستتم الجواب ، وقوله ﷺ : طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعاً (٣) .

وقال بعضهم : الطهور بالفتح من الأسماء المتعدية ، و هو المطهر غيره ، و أيده بعضهم بأنه يقال : ماء طهور و لا يقال : ثوب طهور ، ويؤيد كون الطهور في الآية بمعنى المطهر موافقتها للآية الثانية .

و احتج عليه الشيخ بأنه لاخلاف بين أهل النحو في أن اسم فعول موضوع للمبالغة وتكرر الصفة ، ألا ترى أنهم يقولون : فلان ضارب ، ثم يقولون ضروب إذا تكرّر ذلك منه و كثر ، قال : و إذا كان كون الماء طاهراً ليس ممّا يتكرر و يتزايد فينبغي في إطلاق الطهور عليه غير ذلك ، و ليس بعد ذلك إلا أنه مطهر

→ الانهار أو ينصب في خلال الجبال والرمال فيسلك الى ينابيع الارض ، وهذا من عظيم المنن حيث حمل المياه من البحار الى السماء ثم أمطرها على الارض فسلكتها في الانهار والعيون لينتفع به الناس ، ولولم يكن مطر لفار العيون والابار وخلت الانهار وقل ان أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتكم بماء معبر ، .

(١) تراه في أمالي الصدوق ص ١٣٠ الخصال ج ١ ص ١٤٠ المحاسن ص ٣٦٥ ، ورواه في المعتمد ص ١٥٨ و تراه في سنن أبي داود ج ١ ص ١١٤ .

(٢) تراه في المعتمد ص ٧ ، و بمضمونه أحاديث أخر راجع الكافي ج ٣ ص ١ ، قرب الاسناد ص ٨٤ ط حجر وفي كتبهم سنن أبي داود ج ١ ص ١٩ .

(٣) الحديث متفق عليه بمضمونه عندنا ، وعندهم كما في مشكاة المصابيح ص ٥٢ ولفظ الحديث رواه مسلم .

و فيه ما لا يخفى ، وقيل : الطهور هنا اسم آلة بمعنى ما يتطهر به كالوضوء لما يتوضؤ به ، والوقود لما يتوقد به ، بقرينة أن الامتنان بها أتم حينئذ .
قال في الكشف : « طهوراً » بليغاً في طهارته ، وعن أحمد بن يحيى هو ما كان طاهراً في نفسه مطهراً لغيره ، فان كان ما قاله شرحاً لبلاغته في الطهارة كان سديداً ، ويعضده قوله تعالى : « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » (١) وإلا فليس فعول من التفعيل في شيء ، والطهور في العربية على وجهين : صفة و اسم غير صفة : فالصفة ماء طهور ، كقولك طاهر ، و الاسم كقولك لما يتطهر به طهور كالوضوء والوقود لما يتوضأ به ويتوقد به النار ، و قولهم تطهّرت طهوراً حسناً كقولك وضوء حسناً ذكره سيبويه ، ومنه قوله عليه السلام : « لا صلاة إلا بطهور » أي بطهارة انتهى .

و اعترضه النيشابوري بأنه حيث سلم أن الطهور في العربية على وجهين اندفع النزاع ، لأن كون الماء ممّا يتطهر به هو كونه مطهراً لغيره ، فكأنه سبحانه قال : وأنزلنا من السماء ماء هو آلة الطهارة ، ويلزمه أن يكون طاهراً في نفسه ، قال : وممّا يؤكّد هذا التفسير أنه تعالى ذكره في معرض الانعام ، فوجب حمّله على الوصف الأكمل ، و ظاهر أن المطهر أكمل من الطهارة انتهى (٢) .

و الحق أن المناقشة في كون الطهور بمعنى المطهر ، وإن صححت نظراً إلى قياس اللغة ، لكن تتبع الروايات واستعمالات البلغاء يورث ظناً قوياً بأن الطهور في إطلاقاتهم المراد به المطهر ، إمّا لكونه صفة بهذا المعنى أو اسماً لما يتطهر به ، وعلى التقديرين يثبت المرام ، وسيأتي من الأخبار في هذا الكتاب ما ينبّهك عليه .

(١) الانفال : ١١ .

(٢) راجع مسالك الافهام للمفاضل الجواد ج ١ ص ٩٠ .

الاخبار :

١ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن العلوي ، عن جدّه عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن ماء البحر أيتوضأ منه ؟ قال : لا بأس (١).

٢ - محاسن البرقي : عن بعض أصحابه رفعه عن ابن أخت الأوزاعي عن مسعدة بن اليسع ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال عليّ عليه السلام : الماء يطهر ولا يطهر .

و رواه عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام عن آبائه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله (٢) :

٣ - نوادر الراوندي : بإسناده ، عن موسى بن جعفر ، عن آبائه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله مثله (٣) .

بيان : الماء يطهر أي كلّ شيء حتّى نفسه ، إذ حذف المفعول يدلّ على العموم ، ولا يطهر من شيء إلا من نفسه لأنّ التعميم بالأوّل أنسب .

و من المعاصرين من ذهب إلى ظاهر العموم (في ظاهر) الثاني وقال : لا يطهر نفسه أيضاً ، وقال : إنّ الماء لا يتنجس من شيء حتّى يطهره الماء أو شيء آخر ، بل عند التغيير ، النجس هو ذلك الجسم الذي ظهر في الماء ، فإذا استهلك عاد الماء إلى طهارته ، و في القول به إشكال ، وإن لم يبعد من ظواهر بعض الأخبار .

و قال شيخنا البهائي قدّس الله روحه : ربّما يشكل حكمه عليه السلام بأنّ الماء لا يطهر [فإنّ القليل يطهر] (٤) بالجارى وبالكثير من الراكد فلعله عليه السلام أراد أنّ الماء يطهر غيره [ولا يطهره غيره] .

(١) قرب الاسناد ص ٨٤ ط حجر .

(٢) المحاسن ص ٥٧٠ .

(٣) نوادر الراوندي ص ٣٩ .

(٤) زيادة من الكمباني .

فان قلت: هذا أيضاً على إطلاقه غير مستقيم ، فانّ البئر يطهرّ بالنزح و هو غير الماء ؟

قلت : مطهرّ ماء البئر في الحقيقة ليس هو النزح ، وإنّما هو الماء النابع شيئاً فشيئاً وقت إخراج الماء المنزوح ، فالإطلاق مستقيم .

فان قلت : الماء النجس يطهر بالاستحالة ملحاً إذ ليس أدون من الكلب إذا استحال ملحاً ، فقد طهرّ الماء غيره .

قلت : فقد عدم فلم يبق هناك ماء مطهرّ بغيره .

فان قلت : الماء النجس إذا شربه حيوان مأكول اللحم وصار بولاً فقد طهرّ الماء غيره من الأجسام ، من دون انعدام .

قلت : كون المطهرّ له جوف الحيوان ممنوع ، وإنّما مطهرّ استحالته بولاً على وتيرة ما تلوناه عليك في استحالته ملحاً .

فان قلت : الماء القليل النجس لو كمل كراً بمضاف لم يسلبه الإطلاق طهرّ عند جمع من الأصحاب ، فقد طهرّ الماء جسم مغاير له .

قلت : يمكن أن يقال بعد مماشاتهم في طهارته بالاتمام أنّ المطهرّ هنا هو مجموع الماء لا المضاف .

٤ - المعتبر: قال : قال النبي ﷺ : خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء ما إلاّ غير لونه أو طعمه أو ريحه (١).

السرائر: مثله و نقل أنّه متفق على روايته (٢) .

٥ - دعائم الاسلام : عن عليّ عليه السلام قال: من لم يطهرّ البحر فلا طهرّ له (٣) .

٦ - الهداية : للصّدوق : الماء كلّ طاهر حتّى يعلم أنّه قدر .

(١) المعتبر : ص ٩ .

(٢) السرائر ص ٧ و ٨ .

(٣) دعائم الاسلام ج ١ ص ١١١ .

٧ - المقنعة : عن الباقر عليه السلام قال : أفطر على الحلو فان لم تجده فأفطر على الماء فان الماء طهور .

بيان : لعل المراد هنا الطهور من الذنوب كما سيأتي (١) .

٨ - المعتبر : قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وقد سئل عن ماء البحر فقال : هو الطهور ماؤه الحل ميتته (٢) .

بيان : لعل المراد بالميتة ما لم ينجر ولم يذبح ، فان السمك يحل بخروجه عن الماء من غير ذبح ونجر .

٩ - ارشاد القلوب : للدليلى عن موسى بن جعفر ، عن آبائه ، عن علي أمير المؤمنين عليه السلام أنه عليه السلام قال : في ذكر فضائل نبينا صلى الله عليه وآله وأئمة على الأنبياء وأئمة بهم : إن الله سبحانه رفع نبينا صلى الله عليه وآله إلى ساق العرش فأوحى إليه فيما أوحى : كانت الأمم السالفة إذا أصابهم أذى نجس قرضوه من أجسادهم ، وقد جعلت الماء طهوراً لا تمك من جميع الانجاس والصعيد في الأوقات (٣) .

بيان : لعله لم يكن الدم نجساً في شرعهم ، أو كان هذا معفواً (٤) .

(١) بل هو طهور للرجز - رجز الشيطان - من باطن الامعاء ، فيزيد في صحة البدن .

(٢) المعتبر : ٧ .

(٣) ارشاد القلوب ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٤) لا يستلزم ذلك طهارة الدم في شرعهم أو كونه معفواً عنه ، فان المراد بالقرض تمسح خرف أو حجر أو تراب على الموضع النجس لقزول به النجاسة ويزول وينقرض الجلد الذي نجس ، وما كان يكفي لهم الفصل بالماء ، وأما قرض الموضع النجس من اللباس وغير ذلك كما وقع في سائر الاخبار ، فهو خال عن الاشكال بالمرّة .

٢

* ((باب)) *

* « (ماء المطر وطينه) » *

١ - قرب الاسناد : بالاسناد المتقدم ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن البيت يبال على ظهره و يغتسل من الجنابة ، ثم يصيبه المطر ، أيؤخذ من مائه فيتوضأ للصلاة ؟ قال : إذا جرى فلا بأس (١).
وعنه عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن رجل مر في ماء مطر قد صببت فيه خمر فأصاب ثوبه هل يصلي فيه قبل أن يغسله ؟ قال : لا يغسل ثوبه و لا رجله ويصلي و لا بأس (٢) .

و عنه عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الكنيف يكون فوق البيت ، فيصيبه المطر فيكف فيصيب الثياب أيصلي فيها قبل أن تغسل ؟ قال : إذا جرى من ماء المطر فلا بأس [يصلي فيها] (٣) .

كتاب المسائل : عن أحمد بن موسى بن جعفر بن أبي العباس ، عن أبي جعفر بن يزيد بن النضر الخراساني ، عن علي بن الحسن العلوي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام مثله (٤) .

بيان : قوله عليه السلام : « إذا جرى » استدلال به على ما ذهب إليه الشيخ من اشتراط الجريان (٥) ولم يشترطه إلا أكثر ، ويمكن أن يكون الاشتراط هنا لنفوذ

(١) قرب الاسناد ص ٨٣ ، ط حجر .

(٢) قرب الاسناد ص ٨٣ و ص ١١٦ ط نجف .

(٣) قرب الاسناد ص ١١٦ ط نجف ص ٨٩ ط حجر .

(٤) راجع بحار الانوار ج ٤ ص ١٥٨ ط ك و ج ١٠ ص ٢٨٨ طبعنا هذه .

(٥) والمراد بالجريان جرى ماء المطر بحيث يذهب بعين النجاسة و أثرها الى

الميزاب ثم الى صحن الدار ، انكان السطح متحجراً ، والى باطن السطح انكان مطيناً ،

النجاسة في السطح حتى يستولي على النجاسة ، كما يدل عليه قوله : « يبال على ظهره » و الظاهر أن السؤال عن الاغتسال لنجاسة المني .

والجواب عن السؤال الثاني إما مبنياً على عدم نجاسة الخمر كما نسب إلى الصدوق ، أو على كون المرور حال نزول المطر مع هدم التغير أو بعده مع الاستهلاك حالته ، أو مع كرتية غير المتغير ، و بالجملة الاستدلال به على كل من المطلبين مشكل .

و الجواب عن الثالث يدل على أن ماء المطر مع الجريان مطهر ، و في اشتراط الجريان مأمراً من الكلام ، إذ الكنيّف بدون الجريان يتغير منه ماء المطر و يقال : و كف البيت بالفتح وكفاً ووكيفاً إذا تقاطر الماء من سقفه فيه .

٣ - فقه الرضا : إذا بقي ماء المطر في الطرقات ثلاثة أيام نجس ، واحتيج إلى غسل الثوب منه ، و ماء المطر في الصحاري يجوز الصلاة فيه طول الشتو .

٣ - السرائر : من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي الحسن عليه السلام في طين المطر أنه لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثة أيام إلا أن يعلم أنه قد نجسه شيء بعد المطر (١). بيان : لهذه الرواية في سائر الكتب تتمّة فإن أصابه بعد ثلاثة أيام غسله ، وإن كان طريقاً نظيفاً لم يغسله (٢) و استدلّ به على عدم انفعال ماء المطر حال

→ فيظهر ظاهر السطح، في أول الجريان كما هو قضية الحديث الأول، ثم بعد الجريان وذهاب الماء بالنجاسة من الميزاب لا بأس بالماء المأخوذ من الميزاب فإنه طاهر مطهر .

وأما الحديث الثالث فالمراد أن الكوفي إذا كان من ماء المطر فلا بأس ، وأما إذا كان من محل الكنيّف ومخلوطاً بالنجاسة ، فلا يكون طاهراً لنجاسة باطن السطح من دون أن يرى المطر ، نعم إذا جرى ماء المطر من ظاهر السطح إلى الباطن ، ثم جرى في الباطن ووكف إلى الأرض بحيث ذهب بجريانه وغوره بنجاسة باطن السطح طهر بعد ذلك كله كما هو ظاهر .

(١) السرائر ص ٤٧٨ .

(٢) راجع الكافي ج ٣ ص ١٣ .

النقاطر بالملاقات لحصر البأس في طين المطر فيما إذا نجسه شيء بعد المطر ، فقيما عداه لا بأس ، وهو شامل لما إذا كانت الأرض نجسة قبل المطر فيستفاد منه تطهير المطر الأرض وفيه كلام .

وقال في المعالم : اشتهر في كلام الأصحاب الحكم باستحباب إزالة طين المطر بعد ثلاثة أيام من وقت انقطاعه ، وأنه لا بأس به في الثلاثة ما لم يعلم فيه نجاسة ، والأصل فيه رواية محمد بن إسماعيل ، انتهى ، ويظهر من الخبر أن " مع علم عدم النجاسة بل مع ظنه لا يحسن الاجتناب قبل الثلاثة و بعدها .

وقال العلامة في التحرير : لو وقع عليه في الطريق ماء ولا يعلم نجاسته لم يجب عليه السؤال إجماعاً وبني على الطهارة .

٤ - كتاب المسائل : بالاسناد ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن المطر يجري في المكان فيه العذرة فيصيب الثوب أيصلي فيه قبل أن يغسل ؟ قال : إذا جرى به المطر فلا بأس (١) .

بيان : يشمل القليل والكثير ، فيدل على عدم انفعال القليل في حال نزول المطر ولا بد من حمله عليه وعلى عدم التغير .

ثم اعلم أن ظاهر أكثر الأخبار عدم انفعال الماء المجتمع من المطر لا مطلق القليل فتأمل .

(١) قد طبع كتاب المسائل في البحار ج ١٠ من هذه الطبعة ترى نص الحديث

ص ٢٦٠ وفي قوله " إذا جرى به " تأييد لما قلناه ص ١١ و ١٢ .

٣

* ((باب)) *

* « (حكم الماء القليل وحد الكثير وأحكامه) » *

* « (وحكم الجارى) » *

١ - قرب الاسناد وكتاب المسائل بالاسنادين المتقدمين ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الدُّجاجة و الحمامة و أشباههنَّ تطأ العذرة ثمَّ تدخل في الماء أيتوضأ منه ؟ قال : لا إلا أن يكون الماء كثيراً قدر كره [من ما يرض] (١) .

قال : و سألته عن الرجل يتوضأ في الكنيف بالماء يدخل يده فيه أيتوضأ من فضله للصلاة ؟ قال : إذا أدخل يده وهي نظيفة فلا بأس ، و لست أحب أن يتعوذ ذلك إلا أن يغسل يده قبل ذلك (٢) .

وسألتهم عن جنب أصابت يده من جنباته فمسحه بخرقه ثمَّ أدخل يده في غسله قبل أن يغفلا هل يجزيه أن يغتسل من ذلك الماء ؟ قال : إن وجد ماء غيره فلا يجزيه أن يغتسل به ، و إن لم يجد غيره أجزأه (٣) .

بيان : الجواب الأول يدلُّ على انفعال القليل ، واشتراط الكثرة في عدمه ردًّا على ابن أبي عقيل ومن تبعه ، قوله : « يتوضأ في الكنيف » أي يستنجى ويدلُّ على انفعال القليل و إن كان البأس أعم من النجاسة ، و يدلُّ على استحباب غسل اليدمع النظافة أيضاً .

(١) قرب الاسناد ص ٨٤ ط حجر و ص ١٠٩ ط نجف وكتاب المسائل ج ١٠ ص

٢٨٨ من بحار الانوار .

(٢) قرب الاسناد ص ١٠٩ ط نجف .

(٣) قرب الاسناد ص ١١٠ ط نجف وكتاب المسائل ج ١٠ ص ٢٨٧ من البحار

بلفظ غير هذا .

و الجواب الأخير يدل على عدم انفعال القليل ، وأن رعاية الكربة للاستحباب ، وحمله على الكر بعيد جداً ، ويمكن حمله على التقية أو على أن المراد بقوله من جنابته ما يتبع الجنابة من العرق وشبهة ، لا المنى .

٢- علل الصدوق : عن أبيه ، عن سعد ، عن محمد بن الحسين ، عن ابن بزيع عن يونس ، عن رجل من أهل المشرق ، عن العيزار ، عن الأحول قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال : سل عما شئت فأرتجت على المسائل ، فقال لي : سل ما بدالك ، فقلت : جعلت فداك الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به فقال : لا بأس به ، فسكت فقال : أوتدري لم صار لا بأس به ؟ قلت : لا والله جعلت فداك فقال عليه السلام : إن الماء أكثر من القدر (١) .

توضيح : قال الجوهري أرتج على القاريء - على ما لم يسم فاعله - إذا لم يقدر على القراءة كأنه أطبق عليه ، كما يرتج الباب ، ولا تقل ارتج عليه بالتشديد انتهى ، ويدل على طهارة غسالة الاستنجاء مع عدم التغيير ، بل يفهم من التعليل عدم نجاسة غسالة الخبث مطلقاً مع عدم التغيير .

و اختلف الأصحاب في غسالة الخبث ، فذهب جماعة من القدماء إلى الطهارة والأشهر النجاسة ، واستثنى منها غسالة استنجاء الحدثين ، فإن المشهور فيها الطهارة وقيل : إنه نجس لكنه معفو وهو ضعيف ، واشترط فيه عدم التغيير وعدم وقوعه على نجاسة خارجة و بعض عدم تميز أجزاء النجاسة في الماء وبعض عدم تقدم اليد على الماء في الورود على النجاسة ، وبعض عدم زيادة الوزن . واشترط أيضاً عدم كون الخارج غير الحدثين ، وأن لا يخالط نجاسة الحدثين نجاسة أخرى ، وأن لا تكون متعدية ، وإطلاق النص يدفع الجميع سوى الأولين والأخير مع التفاحش بحيث لا يعد استنجاء .

٣ - البصائر للصفار : عن إبراهيم بن هاشم ، عن أبي عبد الله البرقي ، عن إبراهيم بن محمد ، عن شهاب بن عبد ربته قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام

و أنا أريد أن أسأله من الجنب يغرف الماء من الحب ؟ فلمّا صرت عنده أنسيّت المسئلة ، فنظر إلىّ أبو عبدالله عليه السلام فقال : يا شهاب لا بأس أن يغرف الجنب من الحب (١) .

٣ - ومنه : عن محمد بن إسماعيل ، عن عليّ بن الحكم ، عن شهاب بن عبد ربّه قال : أتيت أبا عبدالله عليه السلام أسأله فابتدأني فقال : إن شئت فاسأل يا شهاب ، و إن شئت أخبرناك بما جئت له ، قلت : أخبرني جعلت فداك ، قال : جئت لتسأل عن الجنب يغرف الماء من الحب بالكوز فيصيب يده الماء ؟ قال : نعم ، قال : ليس به بأس .

قال : و إن شئت سل و إن شئت أخبرتك ، قال : قلت له : أخبرني جعلت فداك ، قال : جئت لتسأل عن الجنب يسهو و يغمر يده في الماء قبل أن يغسلها ؟ قلت : و ذاك جعلت فداك : قال : إذا لم يكن أصاب يده شيء فلا بأس بذلك .
فسل و إن شئت أخبرتك قلت : أخبرني قال : جئت لتسألني عن الغدير يكون في جانبه الجيفة أتوضأ أولاً ؟ قال : نعم ، قال : فتوضأ من الجانب الآخر إلا أن يغلب على الماء الريح فينتن .

و جئت لتسأل عن الماء الراكد من البئر (٢) قال : فما لم يكن فيه تغيير أو ريح غالبية - قلت : فما التغيير ؟ قال : الصفرة - فتوضأ منه و كلّما غلب عليه كثرة الماء فهو طاهر (٣) .

بيان : قوله : « من البئر » كذا في أكثر النسخ فيدلّ على عدم انفعال البئر بدون التغيير إلا أن يحمل على غير النابع مجازاً ، وفي بعضها « من الكر » فيوافق المشهور ، وذكر الصفرة على المثال .

٥ - فقه الرضا : إن اغتسلت من ماء الحمام و لم يكن معك ما تغرف به

(١) بصائر الدرجات ص ٢٣٦ .

(٢) من الكر خ ل .

(٣) بصائر الدرجات ص ٢٣٨ .

و يداك قذرتان فاضرب يدك في الماء و قل : بسم الله ، هذا ممّا قال الله تبارك و تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » (١) .

و قال عليه السلام : كلُّ غدير فيه من الماء أكثر من كره لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات إلا أن يكون فيه الجيف فتغيّر لونه و طعمه و رائحته ، فإذا غيّرته لم تشرب منه ، و لم تطهر منه ، و اعلموا رحمكم الله أن كل ماء جار لا ينجسه شيء .

بيان : المراد بالقذر الدنس غير النجس و التسمية لجبر النجاسة الوهميّة و تدارك ترك المستحب من غسل اليد قبل إدخال القليل اضطراراً ، أو هي كناية عن الشروع بلا توقّف كما هو الشائع ، أو المراد الاتيان بالتسمية التي هي أوّل الأفعال المستحبّة في الوضوء و الغسل ، أو المراد بالقذر النجس فيحمل الماء على الكره .

٦- السراير : من كتاب البرنطي ، عن عبد الكريم ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يجعل الر كوة أو التور فيدخل أصبعه فيها ، فقال : إن كانت يده قذرة فليهرقه ، و إن كان لم يصبها قذر فليغتسل به ، هذا ممّا قال الله عزّ وجلّ « ما جعل عليكم في الدين من حرج » (٢) .

بيان : قال : في النّهاية الر كوة إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء ، وقال : التور إناء من صفر أو حجارة كالاجانة ، و قد يتوضأ منه .

٧- كشف الغمة : من كتاب الدلائل لعبد الله بن جعفر الحميري ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال : لما كان في الليلة التي وعد فيها عليّ بن الحسين عليه السلام قال لمحمّد : يا بنيّ أبغني وضوء قال : فقممت فجئته بماء فقال : لا تبغ هذا ، فإنّ فيه شيئاً ميّناً ، قال : فخرجت فجئت بالمصباح فإذا فيه فارة ميتة ، فجئته

(١) الحج : ٧٨ .

(٢) السرائر : ٤٦٥ .

بوضوء غيره (١) .

البصائر : لسعد بن عبدالله ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن سعد بن مسلم عن أبي عمران ، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله (٢) .

بيان : قال في النهاية : يقال : ابغني كذا بهمزة الوصل أي اطلب لي ، و ابغني بهمزة القطع أي أعطني على الطلب ، و منه الحديث أبغوني حديدة أستطيب بها بهمزة الوصل و القطع .

٨- كتاب المسائل بالاسناد المتقدم ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن جرّة ماء فيه ألف رطل وقع فيه أوقية بول ، هل يصلح شربه أو الوضوء منه ؟ قال : لا يصلح (٣) .

٩- مجالس الصدوق : قال : روي أن الكرّ هو ما يكون ثلاثة أشبار طولا في ثلاثة أشبار [عرضاً في ثلاثة أشبار عمقاً] (٤) .

١٠ - المقنع : الكر : ما يكون ثلاثة أشبار طولا في عرض ثلاثة أشبار [في عمق ثلاثة أشبار] .

و روي أن الكرّ ذراعان و شبر في ذراعين و شبر .

و سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الماء الذي لا ينجسه شيء قال : ذراعان عمقه في ذراع و شبر سعمته .

و روي أن الكرّ ألف و مائتا رطل (٥) .

تحقيق و تفصيل :

اعلم أن للأصحاب في معرفة الكرّ طريقين المقدار والأشبار ، والأوّل ألف

(١) كشف الغمة ج ٢ ص ٣٠٨ ط اسلامية وص ٢٠٨ ط حجر .

(٢) البصائر ص ٤٨٣ .

(٣) كتاب المسائل ج ١٠ من البحار ص ٢٩٠ .

(٤) أمالي الصدوق ص ٣٨٣ .

(٥) المقنع ص ٤ .

ومائنا رطل ، وظاهر المعتمد اتفاق الأصحاب عليه ، لكن اختلفوا في تعيين الأبطال فذهب الأكثر إلى أنه العراقي ، وذهب علم الهدى والصدوق إلى أنه المدني وهو رطل و نصف بالعراقي والأول أظهر ، وأما الثاني فالمشهور أنه ثلاثة أشبار و نصف في ثلاثة أشبار و نصف في ثلاثة أشبار ونصف .

و ذهب الصدوق وجماعة من القميين إلى أنه ثلاثة في ثلاثة في ثلاثة يترقى إلى سبعة و عشرين وهذا لا يخلو من قوة ، وحكي عن ابن الجنيد تحديده بما بلغ تكسيره نحواً من مائة شبر ، و عن القطب الراوندي بما بلغت أبعاده الثلاثة عشرة أشبار ونصفاً ولم يعتبر التكسير ، وقال المتأخرون من أصحابنا : ولم نقف لهم على دليل .

وأما خبر الذراعين في ذراع و شبر فهو أصح الأخبار الواردة في هذا الباب رواه الشيخ بسند صحيح عن إسماعيل بن جابر (١) فلو حملنا السعة على الطول و العرض يصير ستة و ثلاثين شبراً ، وهذا وإن لم يعمل به أحد من حيث الأشبار لكنه أقرب التحديدات من التحديد بحسب المقدار كما حققته في رسالة الأوزان ولم أر من تفتن به ، وترك العمل به حينئذ أغرب ولو حملناه على الحوض المدور يصير مضروبه ثمانية و عشرين شبراً و سبعمائة شبر ، فيقرب من مذهب القميين ، و ربما كان الشبران زائدين على الذراع بقليل ، و يؤيده أن راوي الخبرين واحد وهو إسماعيل بن جابر و الحوض المدور في المصانع و القدران التي بين الحرمين شايع ، و لعل القطر بالسعة أقرب و أنسب .

و أما ذراعان و شبر في ذراعين و شبر فلم أره رواية و مذهباً إلا في هذا الكتاب و هو أيضاً إذا حملناه على الطول والعرض بأن حملنا الثاني على السعة التي تشمل الطول و العرض أو يقال : اكتفى بذكر الجهتين عن الثالثة يصير مائة وخمسة وعشرين ، و لم يقل به أحد ، ولو حملناه على الحوض المدور يصير مضروبه ثمانية وتسعين وسبعاً و نصف سبع ، ويقرب من مذهب ابن الجنيد مع أنه بني الكلام على التقريب فهو يصلح أن يكون دليلاً على ما اختاره ، و الأصوب نعلمه على

(١) راجع التهذيب ج ١ ص ١٢ ط حجر .

الاستحباب أو التقية .

١١ - كتاب المسائل : بالاسناد المتقدم عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن الرجل يرعف وهو يتوضأ فيقطر قطرة في إناءه هل يصلح له الوضوء منه ؟ قال : لا

و سألت عن رجل رعف فامتخط فطار بعض ذلك الدم قطراً قطراً صغاراً فأصاب إناءه هل يصلح الوضوء منه ؟ قال : إن لم يكن شيء يستبين في الماء فلا بأس ، وإن كان شيئاً بيناً فلا يتوضأ منه (١) .

بيان : استدل به على ما نسب إلى الشيخ من عدم انفعال القليل بما لا يدركه الطرف من الدم ، ويمكن حمل السؤال على أن مراده أن إصابة الدم الاناء معلوم ، ولكنه لا يرى في الماء شيئاً ، والظاهر وصوله إلى الماء أيضاً والأصل عدمه ، فهل يحكم هنا بالظاهر أو بالأصل ، وهو محمل قريب .

١٢ - نوادر الراوندي : باسناده إلى موسى بن جعفر عن آبائه عليهم السلام قال : قال علي عليه السلام : الماء الجاري لا ينجسه شيء .

و بهذا الاسناد قال : قال علي عليه السلام : الماء يمر بالجيف والعذرة والدم يتوضأ منه و يشرب ليس ينجسه شيء (٢) .

بيان : حمل على الجاري أو الكثير مع عدم التغير والأول أظهر .

١٣ - دعائم الاسلام : عن أمير المؤمنين عليه السلام قال في الماء الجاري يمر بالجيف والعذرة والدم : يتوضأ منه ويشرب ، وليس ينجسه شيء ما لم يتغير أوصافه طعمه ولونه وريحه .

و عنه صلوات الله عليه أنه قال : ليس ينجس الماء شيء .

و عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن مياضة كانت بقرب مسجد تدخل الحائض فيها يدها أو الغلام فيها يده قال : توضأ منها فإن الماء لا ينجسه شيء .

(١) كتاب المسائل ج ١٠ ص ٢٥٦ من البحار .

(٢) نوادر الراوندي ص ٣٩ .

و عنه عليه السلام أنه سئل عن الغدير يكون بجانب القرية يكون فيه العذرة ، و يبول فيه الصبي ، و تبول فيه الدابة و تروث ، قال : إن عرض بقلبك شيء منه فقل هكذا (١) و توضأ - و أشار بيده أي حرّكه و أفرج بعضه عن بعض - و قال : إن الدين ليس بضيق قال الله عزّ و جلّ : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » .

و سئل عليه السلام عن غدير فيه جيفة فقال : إن كان الماء قاهراً لا يوجد فيه ريحها فتوضأ (٢) .

و سئل أيضاً عن الغدير تبول فيه الدواب ، و تلمخ منه الكلاب ، و يغتسل منه الجنب و الحائض ، فقال : إن كان قدر كرّ لم ينجسه شيء .

و سئل عن الغدير يبول فيه الدواب و تروث ، و يغتسل فيه الجنب ، فقال : لا بأس إن رسول الله صلّى الله عليه وآله نزل بأصحابه في سفر لهم على غدير ، و كانت دوابهم تبول فيه و تروث ، فيغتسلون فيه و يتوضؤون منه و يشربون .

و عنه عليه السلام أنه قال : إذا مرّ الجنب بالماء و فيه الجيفة أو الميتة فإن كان قد تغير لذلك طعمه أو ريحه أو لونه فلا يشرب منه ، ولا يتوضأ .

(١) في المصدر المطبوع فافعل هكذا ، وهو تصحيف من المصحح ، فان لفظ الحديث

في سائر المجاميع أيضاً كما نقله في المتن (راجع التهذيب ج ١ ص ١١٨ ط حجر ، و ج ١ ص ٤١٧ ط نجف) وقوله « فقل هكذا » « قل » فعل أمر يعبر به عن التهيؤ للافعال والاستعداد لها كما يقال : « قال فأكل » و « قال فضرب » و « قال فنكلم » ، واما « هكذا » فقليل انه اسم سمى به الفعل ، فقد وقع في الحديث (سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٤١٤) : « اذ أقبل خراش بن أمية مشتملاً على السيف فقال هكذا عن الرجل ، ووالله ما نظن الا أنه يريد أن يفرج الناس عنه ، فلما انفرجنا عنه حمل عليه فطعمته بالسيف في بطنه » و حكى عن أبي ذر أن هكذا اسم سمى به الفعل ومعناه تنجوا عن الرجل ، وعن متعلقة بما في هكذا من معنى الفعل ، لكن الظاهر أن القائل « هكذا » يشير بيده ما يؤدي معنى الانفراج كما فهمه الراوى .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١١١ .

ولا يتطهر منه .

وعنه عن آبائه عليهم السلام قال : سئل رسول الله ﷺ عن الماء ترده السباع والكلاب و البهائم فقال : لها ما أخذت بأفواهها و لكم ما بقي (١) .

١٣ - الهداية : لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة ، و إذا كان الماء كراً لم ينجسه شيء ، والكر ثلاثة أشبار طول ، في عرض ثلاثة أشبار ، في عمق ثلاثة أشبار ، و إن أهل البادية سألوا رسول الله ﷺ فقالوا : يارسول الله إن حياضنا هذه تردها السباع والكلاب و البهائم ، فقال ﷺ : لها ما أخذت أفواهها و لكم سائر ذلك .

بيان : حمل على الكثير أو على عدم ملاقات الكلاب و أشباهها ، بل الظن الغالب و هو غير معتبر في هذا الباب ، وظاهره عدم انفعال القليل (٢) .



(١) المصدر ج ١ ص ١١٢ .

(٢) عندي أن المراد بالورود : الشرب والكروع ، والسباع والكلاب وسائر البهائم ليس يلفون في الماء عند كروعها ، والملاقات المسرية انما تكون اذا سرى من الكلب شيء من أجزائه الى الماء كلبابه فمه وهو الولوغ ، وليس مفروضاً في الحديث ، فطهارة الماء وان كان قليلاً (كما هو الظاهر من حياضهم فانهم كانوا يبنون على الابار حياًضاً ثم يستقون من البشر دلاء بقدر ما يحتاج دوابهم ويصبونها في الحوض) مطابق للاصل .

٢

* ((باب)) *

* (حكم البئر وما يقع فيها) *

١ - قرب الاسناد : بالاسناد المتقدّم ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سأله عن رجل يذبح شاة فاضطربت فوقعت في بئر ماء وأوداجها تشخب دماً ، هل يتوضأ من تلك البئر ؟ قال : ينزح منها ما بين الثلاثين إلى الأربعين دلواً ثم يتوضأ منها ولا بأس به (١) .

و سأله عن رجل ذبح دجاجة أو حمامة فوقعت من يده في بئر ماء وأوداجها تشخب دماً ، هل يتوضأ من تلك البئر ؟ قال : ينزح منها ما بين الثلاثين إلى الأربعين (٢) .

و سأله عن رجل يستقي من بئر ماء فرعف فيها هل يتوضأ منها ؟ قال : ينزح منها دلاء يسيرة ويتوضأ منها (٣) .

و سأله عن بئر وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة أو يابسة أو زنبيل من سرقين هل يصلح الوضوء منها ؟ قال : لا بأس (٤) .

بيان : يدلّ ما سوى الجواب الأخير على وجوب النزح إن قلنا بكون الأمر وما في حكمه للموجب ، وإلاّ فعلى الرجحان في الجملة .

و اعلم أنه لا خلاف في نجاسته بالتغيير واختلاف في حكمه مع مجرد الملاقات والأشهر أنه ينجس بالملاقات مطلقاً ، وذهب جماعة من الأصحاب كالعلامة وولده إلى عدم نجاسته مطلقاً ، وذهب محمد بن محمد البصريّ من المتقدمين إلى التفصيل والقول بعدم النجاسة إن كان كراً ، وبها إن لم يكن كراً ، وألزم على العلامة القول به حيث اشترط في الجاري الكرّة وفيه نظر .

(١-٣) قرب الاسناد ص ٨٤ ط حجر .

(٤) قرب الاسناد ص ١١٠ ط نجف .

ثم القائلون بالطهارة اختلفوا في وجوب النزح بوقوع النجاسات المخصوصة والمشهور بينهم الاستحباب ، وذهب العلامة في المنتهى إلى الوجوب تعبدًا لالنجاسة ولم يصرح بأنه يحرم استعماله قبل النزح حتى يتفرغ عليه بطلان الوضوء والصلاة ، بناء على أن النهي في العبادة مستلزم للفساد أم لا .

ثم إنهم اختلفوا في حكم الدم فالمفيد في المقنعة حكم بوجوب خمسة دلاء للقليل ، وعشرة للكثير ، وقال الشيخ في النهاية والمبسوط : للقليل عشرة وللكثير خمسون ، والصدوق قال بوجوب ثلاثين إلى أربعين في الكثير ، ودلاء يسيرة في القليل ، وإليه ميل المعتبر والذكرى ، وهو أقوى ، وقال المرتضى في المصباح في الدم ما بين الدلو الواحد إلى عشرين ، وفي سائر كتب الحديث في جواب السؤال عن الدجاجة والحمامة ينزح منها دلاء يسيرة وهو أظهر .

وفي المغرب أوداج الدابة هي عروق الحلق من المذبح ، الواحد ودج وفي الصحاح انشخب عروقه دماً انفجر ، وقال : الزبيل معروف فاذا كسرت شددت فقلت زبيل أو زنبيل لأنه ليس في كلامهم فعليل بالفتح انتهى ، والسرقي بكسر السين معرب سركين بفتحها .

قال الصدوق في الفقيه بعد إيراد مضمون الرواية : هذا إذا كانت في زبيل ولم ينزل منه شيء في البئر ، وربما تحمل العذرة والسرقي على ما إذا كانا من ما كول اللحم أو غير ذي النفس ، ولا يخفى بعد الوجهين ، وبعد مثل هذا السؤال عن مثل علي بن جعفر رضي الله عنه ، بل ظاهر الخبر عدم انفعال البئر بمجرّد الملاقات كما هو الظاهر من النصوص القوية والله يعلم .

٣ - بصائر الصغار : عن محمد بن إسماعيل ، عن علي بن الحكم ، عن شهاب بن عبدربه قال : أتيت أبا عبد الله عليه السلام فقال : جئت لتسأل عن الماء الراكد من البئر قال : فما لم يكن فيه تغيير أو ريح غالبية ، قلت : فما التغيير؟ قال : الصفرة فتوضأ منه وكلما غلب عليه كثرة الماء فهو طاهر (١) .

(١) بصائر الدرجات ص ٢٣٨ ذيل حديث ، وقد مرت تحت الرقم ٣ في الباب ٣ ، و ←

٣ - **فقه الرضا** : ماء البئر طهور مالم ينجسه شيء يقع فيه وأكبر ما يقع فيه إنسان فيموت ، فانزح منها سبعين دلواً وأصغر ما يقع فيها الصعوة فانزح منها دلواً واحداً ، وفيما بين الصعوة والانسان على قدر ما يقع فيها ، فان وقع فيها حمار فانزح منها كراً من الماء ، فان وقع فيها كلب أوسنتور فانزح منها ثلاثين دلواً إلى أربعين ، والكر ستنون دلواً ، وقد روي سبعة أدل .

وهذا الذي وصفناه في ماء البئر مالم يتغير الماء فان تغير الماء وجب أن ينزح الماء كله ، فان كان كثيراً وصعب نزحه فالواجب عليه أن يكتري عليه أربعة رجال يستقون منها على التراوح من الغدوة إلى الليل ، فان توضأت منه أو اغتسلت أو غسلت ثوباً بعد ما تبين وكل آنية صب فيه ذلك الماء غسل ، وإن وقعت فيها حيّة أو عقرب أو خنافس أو بنات وردان فاستق للمحيّة أدل ، وليس لسواها شيء ، وإن مات فيها بعير أو صب فيها خمر فانزح منها الماء كله ، وإن قطر فيها قطرات من دم فاستق منها دلاء ، وإن بال فيها رجل فاستق منها أربعين دلواً ، وإن بال صبيّ وقد أكل الطعام استق منها ثلاثة أدل ، وإن كان رضيعاً استق منها دلواً واحداً .

وكل بئر عمق مائها ثلاثة أشبار ونصف في مثلها فسبيلها سبيل الماء الجاري إلا أن يتغير لونها وطعمها ورائحتها ، فان تغيرت نزحت حتى تطيب ، وإذا سقط في البئر فارة أو طائر أوسنتور وما أشبه ذلك ، فمات فيها ولم يتفسخ ، نزح منه سبعة أدل من دلاء هجر ، والدلو أربعون رطلاً ، وإن تفسخ نزح منها عشرون دلواً وروي أربعون دلواً .

اللهم إلا أن يتغير اللون والطعم والرائحة ، فينزح حتى تطيب .

بيان : لعل المراد بالأكثر كبراً كبير بحسب النزح بالنسبة إلى ما ينزح بالدلاء أو بالاضافة إلى ما يقع فيها غالباً وفي أكثر نسخ التهذيب بالباء المثناة (١) ولا خلاف بين القائلين بوجوب النزح أنه يجب نزح سبعين بموت الانسان والمشهور بينهم

شموله للكافر أيضاً ، وذهب ابن إدريس إلى نزع الجميع لموت الكافر .
 قوله : « على قدر ما يقع فيها » قال الوالد العلامة - رحمه الله - : يمكن
 أن يكون بتخمين المكلف أو بنصهم عليه السلام والغرض من ذكره أنه لا ينقص من
 واحد ولا يزيد على السبعين ، فان سئلوا عليه السلام عنه يبينوا وإلا احتاطوا بنزع
 السبعين وهو أحسن من نزع الكل ، ويمكن أن يكون المراد الأكبر باعتبار
 النزع لا الجنة ويكون عاماً في المينة إلا ما أخرجه الدليل من الكل والكر و
 نحوهما انتهى كلامه رفع مقامه .

والكر للحمار هو المشهور ، بل لم يظهر مخالف ، وأما تحديد الكر بما
 ذكر فغير معروف ولم أر به قولاً ولا رواية غير هذا (٣) وما ذكر في الكلب و
 السنور اختاره الصدوق في المقنع ، وقال بعد ذلك : وروي سبعة دلاء والمشهور
 أربعون فيهما ، وفي ما أشبههما ، وأما حكم التغير فعلى القول بعدم نجاسة البئر
 وعدم وجوب النزع فاكثفوا بالنزع حتى يزول التغير كما يدل عليه الخبر مع
 كرية البئر .

و على القول بوجوب النزع وانفعال البئر ففيه أقوال : الأول وجوب نزع
 الجميع ، فان تعذر فالنراوح كما دلت عليه هذه الرواية مع عدم الكرية ، الثاني
 نزع الجميع فان تعذر فإلى أن يزول التغير ، الثالث النزع حتى يزول التغير ،
 الرابع نزع أكثر الأمرين من استيقاء المقدار وزوال التغير ، الخامس نزع أكثر

(١) و بعد قوله د والدلو أربعون رطلاً يصير الكر ألفين وأربعمائة رطل وفي الكتاب
 أعنى المصدر المعروف بفقهاء الرضا - تحديد الكر هكذا : والعلامة في ذلك أن تأخذ الحجر
 فترمى به في وسطه ، فان بلغت أمواجه من الحجر جنبى الندير فهو دون الكر ، وان لم
 يبلغ فهو كر لا ينحسه شيء ، وقد ذكرنا مراراً أن المصدر هو كتاب التكليف لابن أبي العزاق
 الشلمغاني ، و لذا لم ينقل هذا النحو من التحديد - وان كان فسر بذلك اللغوى الكبير
 أبو منصور الثعالبي في كتابه : فقه اللغة - إلا من الشلمغاني ، راجع في ذلك البحار ج ٥١
 ص ٣٧٥ من طبعنا هذه .

الأمرين إن كان للنجاسة مقدّر ، وإلا فالجميع ، فان تعذّر فالنراوح ، السادس نزح الجميع فان غلب الماء اعتبر أكثر الأمرين من زوال التغير والمقدّر ، السابع نزح ما يزيل التغير أولاً ثم استيفاء المقدّر بعده إن كان لتلك النجاسة مقدّر ، وإلا فالجميع فان تعذّر فالنراوح ، الثامن أكثر الأمرين إن كان لها مقدّر وإلا فزوال التغير .

وأما الحيّة فذهب كثير من الأصحاب إلى أن فيها ثلاث دلاء ، والعلامة في المختلف أسند إلى علي بن بابويه في بحث الحيّة القول بنزح سبع دلاء لها . وقال في مسألة العقرب :

و قال علي بن بابويه في رسالته : إذا وقعت فيها حيّة أو عقرب أو خنافس أو بنات وردان ، فاستق منها للحيّة سبع دلاء ، وليس عليك فيما سواها شيء ، لكن نقل المحقق في المعتبر عبارة الرّسالة بنحو آخر ، وفيها موضع سبع دلاء دلوّاً واحداً ، و قال صاحب المعالم : وفيما عندنا من نسخة الرّسالة القديمة التي عليها آثار الصّحة دلاء بدون السبع .

وأما البعير فلا خلاف بين القائلين بوجوب النزح في وجوب نزح الجميع و كذا أكثر القائلين بنجاسة البئر بالملاقات أوجبوا نزح الجميع بوقوع الخمر مطلقاً ، سواء كان قليلاً أم كثيراً ، و الصندوق في الملقن فرّق بين قليله و كثيره فحكم بوجوب عشرين دلوّاً لوقوع قطرة منه ، و يفهم من ظاهر المعتبر الميل إليه .

و أمّا الأربعون لبول الرّجل فهو المشهور و أمّا الثلاثة للصّبي ، فهو مختار الصندوق و المرتضى في المصباح ، و ذهب الشيخان و أتباعهما إلى السّبع و في الرضيع المشهور الدلو الواحد ، و قال أبو الصّلاح و ابن زهرة : ينزح له ثلاث دلاء ، ويدلّ على أن مع الكرية لا ينفعل ماء البئر بالنجاسة ، وعلى أن الكرّ ثلاثة أشبار ونصف كما هو المشهور .

و أمّا الفأرة فالمشهور أنّه مع عدم التفسّخ أو الانفاخ ثلاث دلاء و مع

أحدهما السبع ، وقال المرتضى في المصباح : في الفارة سبع وقد روي ثلاث ، وقال الصدوق في الفقيه فان وقع فيها فارة ولم تنفسخ ينزح منها دلو واحد ، وإذا تنفسخت فسبع دلاء ، ولعل رواية الأربعين إشارة إلى ما رواه الشيخ عن أبي خديجة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن الفارة تقع في البئر قال : إذا ماتت و لم تنفن فأربعين دلواً ، وإذا تنفسخت فيه و تنفت نزح الماء كله .

و المعروف بين الأصحاب في الطير السبع ويفهم من الاستبصار جواز الاكتفاء بالثلاث ، وأما السنور فلعله وقع في أحد الموضعين اشتباه من النساخ أو السبع على الوجوب و الزائد على الاستحباب .

و في الفقيه قال : في الكلب ثلاثون إلى أربعين ، و في السنور سبع دلاء ، و قال الشهيد - رحمه الله - في الذكري : المراد بالدلو حيث تذكر ما كانت عادية و قيل : هجرية ثلاثون رطلاً ، وقال الجعفي أربعون رطلاً .

٤ - المعتبر : عن علي بن حديد ، عن بعض أصحابنا قال : كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في طريق مكة فصرنا إلى بئر فاستقى غلام أبي عبد الله عليه السلام دلواً فخرج فيه فارتان ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : أرقه قال : فاستقى آخر فخرج فيه فارة ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : أرقه ، قال : فاستقى الثالث فلم يخرج فيه شيء فقال صبّه في الاناء فصبّه فتوضأ منه وشرب (١) .

بيان : هذا الخبر مما يدل على عدم انفعال البئر بالملاقات ، و الشيخ في التهذيب (٢) أورد هذا الخبر إلى قوله صبّه في الاناء ، و بعد الطعن في السند قال : يحتمل أن يكون أراد بالبئر المصنع الذي فيه الماء ما يزيد مقداره على الكر فلا يجب نزح شيء منه ، ثم إنه لم يقل إنه توضأ منه بل قال : صبّه في الاناء و ليس في قوله صبّه في الاناء دلالة على جواز استعماله في الوضوء ، و يجوز أن يكون إنما أمره بالصب في الاناء لاحتياجهم إليه في الشرب ، وهذا يجوز عندنا عند

(١) المعتبر : ١١ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ و في ط حجر ج ١ ص ٦٨ .

الضرورة انتهى .

و لا يخفى أن هذا الوجه الأخير لا يستقيم مع التهمة التي رواها في المعتبر وربما يحمل على أنه كانت الفارة حيّة .

٥ - السرائر : قال : الأخبار متواترة عن الأئمة الطاهرين سلام الله عليهم بأن ينزح لبول الانسان أربعون دلواً (١) .

بيان : إن كان النقل بتلك العبارة كما ادّعاء - رحمه الله - فهو شامل لبول المرأة فيدل على ما اختاره من مساواة بولها لبوله في الحكم ، وألحقه جماعة بما لانص فيه ، و المحقق أوجب في المعتبر فيه ثلاثين دلواً .

٦ - المعتبر : روى الحسين بن سعيد ، في كتابه عن القاسم بن محمد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن السنور فقال : أربعون دلواً وللكلب وشبهه (٢) .

بيان : أي شبهه في الجثّة أو في الأوصاف أيضاً كالخنزير .

٧ - كتاب المسائل : بالاسناد المتقدم ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن فارة وقعت في بئر فأخرجت و قد تقطعت هل يصلح الوضوء من مائها ؟ قال : ينزح منها عشرون دلواً إذا تقطعت ثم تتوضأ ولا بأس .

و سألته عن صبي بال في بئر هل يصلح الوضوء منها ؟ فقال : ينزح الماء كله (٣) .

بيان : لعل نزح العشرين في الفارة موافقاً لما مر في الفقه الرضوي ، و نزح كل الماء لبول الصبي محمولان على الاستحباب ، أو في الأخير على التغير و قال سيّد المحققين في المدارك : الأظهر نزح دلاء للمقطرات من البول مطلقاً

(١) السرائر ص ١٣ .

(٢) المعتبر ص ١٦ .

(٣) كتاب المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٩٠ .

لصحيحة ابن بزيع (١) ونزح الجميع لانصبابه فيها كذلك لصحيحة (٢) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في البئر يبول فيها الصبي أو يصب فيها خمر أو بول فقال : ينزح الماء كله .

٨ - الهداية : ماء البئر واسع لا يفسده شيء وأكبر ما يقع في البئر الانسان فيموت فيها ، ينزح منها سبعون دلو ، وأصغر ما يقع فيها الصعوة ينزح منها دلو واحد ، وفيما بين الانسان و الصعوة على قدر ما يقع فيها ، وإن وقع فيها ثور أو بعير أو صب فيها خمر نزح الماء كله ، وإن وقع فيها حمار نزح منها كرماء ، وإن وقع فيها كلب أو سنور نزح منها ثلاثون دلو إلى أربعين دلو ، وإن وقعت فيها دجاجة أو طير نزح منها سبع دلاء ، وإن وقعت فيها فارة نزح منها دلو واحد ، وإن تفسخت فسبع دلاء ، وإن بال فيها رجل نزح منها أربعون دلو وإن بال فيها صبي قد أكل الطعام نزح منها ثلاث دلاء ، فإن كان رضيعاً نزح منها دلو واحد ، وإن وقعت فيها عذرة استقى منها عشرة دلاء ، فإن ذابت فيها فأربعون دلو إلى خمسين دلو .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤٤ وج ١ ص ٦٩ ط حجر .

(٧) التهذيب ج ١ ص ٢٤١ وج ١ ص ٦٨ .

٥

* ((باب)) *

* « (البعد بين البئر والبالوعة) » *

١ - قرب الاسناد : عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن العلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن البئر يتوضأ منها القوم و إلى جانبها بالوعة ؟ قال : إن كان بينهما عشرة أذرع ، و كانت البئر التي يستقون منها يلي الوادي فلا بأس (١) .

توضيح و تنقيح : اعلم أن المشهور أن البئر لا تنجس بالبالوعة ، و إن تقاربتا ، إلا أن يعلم وصول نجاستها إلى الماء بناء على القول بالانفعال أو بتغييره بناء على عدمه ، ثم المشهور استحباب التباعد بينهما بمقدار خمس أذرع إن كانت البئر فوق البالوعة ، أو كانت الأرض صلبة ، و إلا فسبع ، و منهم من اعتبر الفوقية بحسب الجهة - على أن جهة الشمال أعلى - فحصلت الفوقية و التحية و التساوي بحسب الجهة ، و منهم من قسم التساوي إلى الشرقية و الغربية فتصير أقسام المسئلة باعتبار صلابة الأرض و رخاوتها ، و كون البئر أعلا بسب القرار أو أسفل أو مساوياً ، و كونها في جهة المشرق أو المغرب أو الجنوب أو الشمال أربعاً و عشرين :

فمنهم من قال : إذا كانت البئر فوق البالوعة جهة أو قراراً أو كانت الأرض صلبة فخمس و إلا فسبع و منهم من عكس و قال : إذا كانت البئر تحت البالوعة جهة أو قراراً أو كانت الأرض رخوة فسبع و إلا فخمس ، و الفرق بين التعبيرين ظاهر ، إذ التساوي في أحدهما ملحق بالخمس ، و في الآخر بالسبع .
و خالف ابن الجنيد المشهور و اختلف النقل عنه فالمشهور أنه يقول : إن

(١) قرب الاسناد ص ١٦ ط حجر و ص ٢٤ ط نجف .

كانت الأرض رخوة و البئر تحت البالوعة ، فليكن بينهما اثنتا عشرة ذراعاً ، وإن كانت صلبة أو كانت البئر فوق البالوعة فليكن بينهما سبع أذرع ، وحكى صاحب المعالم عنه أنه قال في المختصر : لا أستحب الطهارة من بئر تلي بئر النجاسة التي تستقر فيها من أعلاها في مجرى الوادي إلا إذا كان بينهما في الأرض الرخوة اثنتا عشرة ذراعاً ، وفي الأرض الصلبة سبعة أذرع ، فإن كانت تحتها و النظيفة أعلاها فلا بأس ، وإن كانت محاذيتها في سمت القبلة فاذا كان بينهما سبعة أذرع فلا بأس .

فاذا عرفت هذا فالخبر المتقدم لا يوافق شيئاً من المذاهب ، و يمكن حمله على المشهور ، على مرتبة من مراتب الاستحباب و الفضل ، و لعل المراد بكون البئر يلي الوادي كونها في جهة الشمال لأن مجرى العيون منها ، فالمراد الوادي تحت الأرض ، ولا يبعد أن يكون في الأصل أعلى الوادي ، وفقاً لما رواه الكليني (١) عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة و محمد بن مسلم و أبي بصير قالوا : قلنا له عليه السلام : بئريتوضاً منها يجري البول قريباً منها أينجسها ؟ قال : فقال : إن كانت البئر في أعلى الوادي يجري فيه البول من تحتها ، و كان بينهما قدر ثلاثة أذرع أو أربعة أذرع لم ينجس ذلك شيء ، و إن كان أقل من ذلك نجسها ، و إن كانت البئر في أسفل الوادي و يمر الماء عليها و كان بين البئر و بينه تسعة أذرع لم ينجسها ، و ما كان أقل من ذلك فلا يتوضأ منه .

قال زرارة : فقلت له : فإن كان مجرى البول بلزقها ، و كان لا يلبث على الأرض ؟ فقال : ما لم يكن له قرار فليس به بأس ، وإن استقر منه قليل ، فإنه لا يثقب الأرض و لا قعر له حتى يبلغ البئر و ليس على البئر منه بأس فيتوضأ منه إنما ذلك إذا استنقع كله .

(١) الكافي ج ٣ ص ٧ و ٨ و من ط حجر الفروع ج ١ ص ٣ ، ورواه في التهذيب

ط حجر ج ١ ص ١١٦ .

قوله ﷺ : « في أعلى الوادي » ظاهره الفوقية بحسب القرار ، و يحتمل الجهة أيضاً ، والمعنى أن البئر أعلى من الوادي الذي يجري فيه البول ، و كذا قوله « في أسفل الوادي » أي أسفل من الوادي « و يمر الماء » أي البول « عليها » أي مشرفاً عليها بعكس السابق ، و التعبير عن وادي البول بالماء للاشعار بأن الوادي قد وصل إلى الماء .

قوله : « فان كان مجرى البول بلزقها » الظاهر أن السابق كان حكم ما إذا وصلت بالوعة البول الماء ، وهذا الذي سأله ذرارة حكم ما إذا لم يصل إلى الماء ففصل ﷺ فيه بأنه إذا كان كل البول أو أكثره يستقر في مكان قريب من البئر ، يلزم التباعد بالقدرين المذكورين أيضاً ، و إن كان لا يستقر منه شيء أصلاً أو يستقر منه شيء قليل ، فإنه لا يثقب الأرض بكثرة المكث « و لا قعر له » أي لم يصل إلى الماء حتى يتصل إلى الماء بمجاريه فلا يضر قريبهما .

وهذا التفصيل لم أرقائلا به ، و من استدل به من الأصحاب على مقدار البعد لم ينفطن لذلك و لم يتعرض له والمشهور بينهم أن مع عدم بلوغ البالوعة الماء لا يستحب التباعد مطلقاً و يمكن تأويله على ما يوافق المشهور بأن يكون المراد بعدم القرار و عدم القعر عدم الوصول إلى الماء .

و قوله ﷺ : « إنما ذلك إذا استنقع كله » أي إذا كان له منافذ ومجاري إلى البئر فإنه حينئذ يستنقع كله ، و لا يخفى بعده ، و التفصيل الذي يستفاد منه قريب من التجربة و الاعتبار ، فإن التجربة شاهدة بأنه إذا استقر بول كثير في مكان قريب من البئر زماناً طويلاً فلا محالة يصل أثره إلى البئر ، و إن لم يصل إلى الماء ، والله تعالى يعلم حقايق الأحكام وحججه الكرام ﷺ .

٦

* ((باب)) *

* (حكم ماء الحمام) *

١ - قرب الاسناد : للحميري ، عن محمد بن عبد الحميد وعبد الصمد بن محمد ، عن حنان قال : سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله عليه السلام : إنني أدخل الحمام في السحر ، وفيه الجنب وغير ذلك ، فأقوم فأغتسل فينتضح عليّ بعد ما أفرغ من مائهم قال : أليس هو جار ؟ قلت : بلى ، قال لا بأس به (١) .

بيان : قوله عليه السلام : « أليس هو جار » أي أليس الماء جارياً من المادة إلى الحيض الصفار التي يغتساون منها ؟ إذ الماء يمكن أن يكون انتضح من أبدانهم إذا كانوا خارج الحوض أو من الماء المتصل بالمادة إذا كانوا داخل الحوض ، أو المعنى أليس الماء جارياً من أطراف الحوض إلى سطح الحمام ، فلا يضر وثوب الماء من سطح الحمام لاتصاله بالمادة .

وقيل : المعنى أما سمعت أن حكم ماء الحمام حكم الماء الجاري ، أو أليس يجري الماء الجاري في سطح الحمام كما هو الشائع في بعض البلاد ، وقيل : يعني أن ماءهم جار على أبدانهم ، فلا بأس أن ينتضح منه عليك ، فلا يخفى بعد ما سوى الأولين .

٢ - قرب الاسناد : عن أيوب بن نوح ، عن صالح بن عبد الله ، عن إسماعيل بن جابر ، عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال : ابتدأني فقال : ماء الحمام لا ينجسه شيء (٢) .

بيان : فسّر الأصحاب ماء الحمام بالحيض الصفار التي تكون في

(١) قرب الاسناد ص ٧٨ ط نجف .

(٢) قرب الاسناد ص ١٢٨ ط حجر و ص ١٧٣ ط نجف .

الحمامات ، واختلف في أنه هل يشترط كرية المادة أم لا ؟ فقل لا تشترط الكرية أصلاً ، وقل [تشرط] كرية الأعلى والأسفل معاً ، وقل تشترط كرية الأعلى فقط وقل : يشترط كونه أزيد من الكر .

واختلف في أنه لو تنجس الحيض الصغار هل تطهر بمجرد الاتصال أم يعتبر فيه الامتزاج ؟ و ليس في هذا الخبر ذكر المادة ، وحمل عليها جمعاً (١) .

(١) قد مر في الحديث السابق د فأقوم فأغسل فينتضح على بعد ما أفرغ من مائهم ، والحديث رواه الكليني أيضاً في الفروع ج ١ ص ٥ ط حجر و ج ٣ ص ١٤ ط الاخولدي وهكذا رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ١٠٧ ط حجر ، فيظهر من لفظ الحديث مضافاً الى سائر ماورد في المقام أن الحمامات كانت وقتئذ ذات مخزن كبير من الماء المستحم ، ينشعب منه جداول صفار الى الحيض التي بنيت كالأجانة يفترق الناس منها للاغتسال فكلما اغترف الناس من حوض من تلك الحيض كاساً انجر الماء من المخزن اليه حتى يستوعبه فالمخزن هو المادة وهو ماء كثير لا ينجسه شيء .

وأما النسالة فما كانت تجري اليها ، بل تجري الى بئر معدة هناك كما تراها منصوباً عليها في الروايات ، فليس لماء الحمام بنفسه حكم يختص به ، بل ماء الحمام كماء الطشت والاجانة اذا قطر من ماء النسالة في الطشت ، اللهم الا ما عند المتأخرين من الحكم بكرية الماء المتصل بالكر من دون امتزاج و وحدة ، فتكون تلك الحيض الصفار أيضاً ماؤها محكوماً بالطهارة والكربة ، وأنها لا ينجسها شيء .

ففي التهذيب ج ١ ص ٣٧ بإسناده عن سماعة عن أبي عبدالله (ع) قال : اذا أصاب الرجل جنابة فأراد الفسل فليفرغ على كفيه فليفسلهما دون المرفق ثم يدخل يده في انائه ثم يفسل فرجه ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ملء كفيه ثم يضرب بكف من ماء على صدره وكف بين كتفيه ثم يفيض الماء على جسده كله ، فما انتضح من مائه في انائه بعد ما صنع ما وصفت لك فلا بأس . و بمعناه أحاديث اخر .

٣ - **فقه الرضا** عليه السلام : إن اغتسلت من ماء الحمام ، ولم يكن معك ما تعرف به ، ويداك قذرتان فاضرب يدك في الماء و قل : بسم الله وهذا ممّا قال الله تبارك و تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » .
و إن اجتمع مسلم مع ذمي في الحمام اغتسل المسلم من الحوض قبل الذمي و ماء الحمام سبيله سبيل الماء الجاري إذا كانت له مادة .
بيان : لعلّ تقديم المسلم في الغسل على الاستحباب لشرف الاسلام إذا كان الماء كثيراً ، و إذا كان الماء قليلاً فعلى الوجوب بمعنى عدم الاكتفاء به في رفع الحدث و الخبث .

٤ - الهداية : و ماء الحمام سبيله سبيل الماء الجاري إذا كانت له مادة (١) .
٥ - المكارم : عن الباقر عليه السلام قال : ماء الحمام لا بأس به ، إذا كان له مادة .

داود بن سرحان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما تقول في ماء الحمام ؟ قال : هو بمنزلة الماء الجاري .
محمد بن مسلم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الحمام يغتسل فيه الجنب وغيره أغتسل من مائه ؟ قال : نعم ، لا بأس أن يغتسل منه الجنب ، ولقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلي و ما غسلتهما إلاّ مما لزق بهما من التراب .
و عن زرارة قال : رأيت الباقر عليه السلام يخرج من الحمام فيمضي كما هو لا يغسل رجله حتّى يصلّي (٢) .

٦ - العلل : عن محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن الحسن ابن فضال ، عن الحسن بن عليّ ، عن عبد الله بن بكير ، عن عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال : وإياك أن تغتسل من غسالة الحمام ففيها تجتمع غسالة اليهودي والنصراني والمجوسي والنّاصب لنا أهل البيت و هو

(١) الهداية ص ١٤ .

(٢) مكارم الاخلاق ص ٥٩ .

شرّهم ، فإنّ الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب ، وإنّ الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه (١) .

تبيين : اعلم أنّ الأصحاب اختلفوا في غسالة الحمام فقال الصدوق : لا يجوز التطهر بغسالة الحمام ، لأنّه تجتمع فيه غسالة اليهودي و المجوسي و المبغض لآل محمد ﷺ و هو شرّهم ، وقريب منه كلام أبيه ، وقال الشيخ في النهاية : غسالة الحمام لا يجوز استعمالها على حال ، وقال ابن إدريس : غسالة الحمام لا يجوز استعمالها على حال ، وهذا إجماع وقد وردت به عن الأئمة عليهم السلام آثار معتمدة قد أجمع الأصحاب عليها لأحد خالف فيها .

و قال المحقّق : لا يغتسل بغسالة الحمام إلاّ أن يعلم خلوها من النجاسة و نحوه قال العلامة في بعض كتبه ، و الشهيد في البيان ، و ليس في تلك العبارات تصريح بالنجاسة بل مقتضاها عدم جواز الاستعمال ، بل الظاهر أنّ الصدوق قائل بطهارتها لأنّه نقل الرواية الدالة على نفى البأس إذا أصابت الثوب (٢) و العلامة في بعض كتبه صرح بالنجاسة ، و استقرب في المنتهى الطهارة ، و تبعه في ذلك بعض الأصحاب و الأخبار في ذلك مختلفة ، وأخبار طهارة الماء حتّى يعلم نجاسته مؤيدة للطهارة مع أصل البراءة .

و يمكن حمل الخبر على ما إذا علم دخول غسالة هؤلاء الأنجاس فيها . ثمّ إنّ أكثر الأخبار الواردة في نجاستها مختصة بالبئر التي يجتمع فيها

(١) علل الشرايع ج ١ ص ٢٧٦ في حديث .

(٢) ان كان المراد بالغسالة الغسالة من الفسلة المزيلة لعين النجاسة ، فلا ريب في نجاستها لانها ماء قليل حامل للمخبت ، و ان لم تكن من الفسلة المزيلة فهي التي اختلفت فيه كلمات الاصحاب ، والظاهر نجاستها اذا كانت من الفسلات الواجبة ، و طهارتها اذا كانت من الفسلات المستحبة ، فانه لا معنى للحكم بنجاسة الموضع وطهارة غسالته ، ولا للحكم بطهارة الموضع ونجاسة غسالته .

ماء الحمام كقول أبي عبد الله عليه السلام في خبر ابن أبي يعفور (١) لا تغتسل في البئر التي تجتمع فيها غسالة الحمام فان فيها غسالة ولد الزنا وهو لا يطهر إلى ستة آباء ، وفيها غسالة الناصب وهو شرهما و كقول أبي الحسن عليه السلام (٢) لا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب و ولد الزنا و الناصب لنا أهل البيت وهو شرهم ، فالحاق المياه المنحدرة في سطح الحمام بها ممالا دليل عليه (٣) و مع ورود روايات أخر دالة على الطهارة كرواية محمد بن مسلم و زرارة (٤) .



(١) راجع فروع الكافي ج ١ ص ٥ ط حجروج ٣ ص ١٤ ط الاخوندی .

(٢) التهذيب ج ١ ص ١٠٦ ط حجير .

(٣) المياه المنحدرة في سطح الحمام انما انحدر ليجمع في البئر ، فاذا كان بعد اجتماعها و كثرتها في البئر نجسا ، فكيف لا يحكم بنجاسة المياه المنحدرة اليه ؟

(٤) الروايفسان سبقنا نقلا من المكارم ، و تراهما في التهذيب ج ١ ص ١٠٧

ط حجير .

٧

* ((باب)) *

* (المضاف وأحكامه) *

١ - فقه الرضا : كل ماء مضاف أو مضاف إليه فلا يجوز التطهير به ويجوز شربه مثل ماء الورد ، وماء القرع ، ومياه الرّياحين والعصير والخل ، ومثل ماء الباقلي و ماء الخلقوق وغيره ، ممّا يشبهها ، وكل ذلك لا يجوز استعمالها إلا الماء القراح أو التراب (١) .

بيان : جمهور الأصحاب على أن الماء المضاف لا يرفع الحدث ، بل ادّعى عليه الاجماع جماعة ، وخالف في ذلك الصدوق رحمه الله - فقال في الفقيه : (٢) ولا بأس بالوضوء والغسل من الجنابة ، والاستياك بماء الورد (٣) و حكى الشيخ

(١) فقه الرضا ص ٥

(٢) الفقيه ج ١ ص ٦ ط نجف .

(٣) روى الكليني في الكافي ج ١ ص ٧٣ و ج ١ ص ٢٢ ط حجر عن علي بن محمد عن سهل بن زياد ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : قلت له : الرجل يفتسل بماء الورد و يتوضأ به للصلاة ؟ قال : لا بأس بذلك ، و رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٦٢ ، ثم قال : و يحتمل أن يكون المراد بماء الورد الماء الذي وقع فيه الورد ، فان ذلك يسمى ماء ورد ، وان لم يكن متصراً منه .

أقول : ماء الورد انما يعمل من ماء كثير يلتقى فيه ورق الورد ثم يغلى تحته فيملو البخار وبعد ما يصير ماء يجري من الأنبيق الى الظروف ، فان كان الاعتبار بحقيقة المائبة فلا بأس به فانه ماء حقيقة قد اختلط به عناصر الورد ، فزاده بهاءً ، كما قد يختلط به عناصر الجيفة فينتن ، ولا يخرج به عن كونه ماء ، أو يختلط به غير ذلك من العناصر و الاملاح كماء البحر الاجاج المنتن أو ماء الكبريت ، وان كان الاعتبار بعنوان اللفظ واطلاق

في الخلاف عن قوم من أصحاب الحديث من أنهم أجازوا الوضوء بماء الورد ، و ما عليه الأكثر أقوى .

و للأصحاب في إزالة النجاسة بالمضاف قولان : أحدهما المنع وهو قول المعظم ، و الثاني الجواز و هو اختيار المفيد و المرتضى ، و يحكى عن ابن أبي عقيل ما يشعر بالمصير إليه أيضاً إلا أنه خص جواز الاستعمال بحال الضرورة ، وعدم وجدان غيره ، و ظاهر العبارة المحكية عنه أنه يرى جواز الاستعمال حينئذ في رفع الحدث أيضاً حيث أطلق تجويز الاستعمال مع الضرورة و المشهور أقوى و العمل به أولى .

و قال ابن الجنيد في مختصره : لا بأس بأن يزال بالبصاق عين الدم من الثوب (١) و ظاهر هذا الكلام كون ذلك على جهة التطهير له ، و جزم الشهيد بنسبة القول بذلك إليه ، و قد روى الشيخ في الموثق (٢) عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : لا يغسل بالبزاق شيء غير الدم ، و بسند آخر عن غياث أيضاً ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه عليه السلام ، عن علي عليه السلام قال : لا بأس بأن يغسل الدم بالبصاق .

→ العرف واللغة فهو مشكل ، إلا أن يثبت صحة الخبر ، فيكون وارداً و سائر الأدلة موروداً .

(١) الظاهر من أخبار الباب بقرينة الحكم و الموضوع مص الدم من الجرح القليل بالغم و ما فيه من الماء ثم مسحها خارجاً ، لا غسل الثوب أو البدن بالبصاق ، فانه لا يسيل لعاب الغم بحيث يصب على الثوب أو البدن الملطخ بالدم ، مع أن البصاق لكونه لعاباً لا يسيل لا ينفصل عن موضع النجس حتى يتطهر وهو ظاهر ؛ وإنما جوز قبل ذلك - مع ما يجب بعد ذلك من التطهير بالماء - لأن الدم الخارج من البدن جزء من البدن لا يستقدر مسحها و لو بقي من أجزائها الصفار غير المرئية شيء في الغم لا بأس بها ، و أما البول و الغائط و المنى و سائر النجاسات فليس بهذه المثابة .

(٢) التهذيب ج ١ ص ١٢٠ .

و قال : في المختلف بعد حكاية كلام ابن الجنيـد : إن قصد بذلك الدّم النجس ، و أنّ تلك الإزالة تطهره فهو ممنوع ، و إن قصد إزالة الدّم الطاهر كدم السمك و شبهه أو إزالة النجس مع بقاـء المحل على نجاسته فهو صحيح ، انتهى .

أقول : يحتمل أن يكون المراد زوال عين الدم عن باطن الفم ، فإنه لا يحتاج إلى الغسل على المشهور ، كما سيأتي ، و نسب التطهير إلى البصاق لأنه تصير سبباً لزوال العين أو إزالة عين الدم المعفو عن الثوب والبدن تقيلاً للنجاسة و هو قريب من الوجه الثاني من الوجهين المتقدمين ، لكنّ التعبير بهذا الوجه أحسن كما لا يخفى .

[٣- الهداية (١) لا بأس أن يتوضأ بماء الورد للصلاة و يغتسل به من الجنابة] (٢) .

(١) زيادة من النسخة المخطوطة.

(٢) الهداية ص ١٣ .

((أبواب))

* « (الاسفار و بيان أقسام النجاسات وأحكامها) » *

١

* ((باب)) *

* « (أسفار الكفار و بيان نجاستهم) » *

* « (وحكم ما لا قوه) » *

الآيات : المائدة ، و طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم (١).

التوبة : إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا (٢) .

و قال تعالى : فأعرضوا عنهم فأنهم رجس (٣) .

التفسير : ربما يستدل بالآية الأولى على طهارة أهل الكتاب و حل ذبايحهم (٤) .

(١) المائدة : ٥ .

(٢) براءة : ٢٨ .

(٣) براءة : ٩٥ .

(٤) الآية هكذا : « اليوم أحل لكم الطيبات و طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم و طعامكم حل لهم و المحصنات من المؤمنات و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب ، الخ فالظاهر من الحلية جواز ابتغاء المذكورات بالبيع و الشرى فى الطعام و بالخطبة ثم النكاح فى المؤمنات و المحصنات ، والدليل على ذلك أنه قال : « و طعامكم حل لهم ، و هذا الحكم لو كان متعلقاً بالاكل و حلية الذبايح لما كان لجملة معنى ، فإن أهل الكتاب —

و روي عن الصادق عليه السلام أنه مخصص بالحبوب و ما لا يحتاج فيه إلى التذكية و قيل: المعنى إن طعامهم من حيث إنه طعامهم ليس حراماً عليكم، فلا ينافي تحريمه من جهة كونه مغصوباً أو نجساً أو غير مذكي، و سيأتي تمام القول فيه.

و أمّا الآية الثانية فأكثر علمائنا على أن المراد بالمشرّكين ما يعمّ عبّاد الأصنام و غيرهم من اليهود والنصارى، فانّهم مشرّكون أيضاً لقوله تعالى: «و قالت اليهود عزير ابن الله و قالت النصارى المسيح ابن الله» إلى قوله: «سبحانه و تعالى عما يشركون» (١) و النجس بالتحريك مصدر و وقوع المصدر خبراً عن ذي

— لم يؤمنوا بعد بهذا الدين وهذا القرآن ليتبعوا حكمه بحلية طعامنا لهم، مع أن اليهود لا يأكلون الا ذبيحة أنفسهم.

فالمراد أن ما يشرونه أهل الكتاب من الطعام و يبيعونه في الاسواق يحل لكم اشتراؤها و ابتياعها كما أن ما تشرونه و تبيعونه في الاسواق يحل لهم ابتياعها و شراؤها، و المقصود حلية التعامل بيننا و بينهم، و أمّا أن ما يبيعونه نجس أو مغصوب أو ميمّة أولحم خنزير فالاية ليست بصدد بيانها، و انما بحثت عنها آيات آخر، مع أن المشهور عند اللغويين أن الطعام بمعنى البرخاسة، راجع في ذلك النهاية و المصباح و المقاييس و غير ذلك

(١) براءة: ٣٠ و ٣١، ولا يخفى أن الاستشهاد بها على غير محله، فان قولهم في أوصاف الباري و سائر صفاته من الابوة و بنوة المسيح و عزير و شركهم فيها غير كونهم مسمين بالمشرّكين مع أن القرآن يعدّ المشركين صنفاً عليحدة قبال أهل الكتاب في غير آية من الايات كما في البيئة: «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب و المشركين» الخ و كما في سورة الحج: «ان الذين آمنوا و الذين هادوا و الصابئين و النصارى و المجوس و الذين أشركوا» الخ.

مع أن الله عز وجل يقول في سورة ص: ١٥٩ «سبحان الله عما يصفون» الاعداد الله —

جثة إما بتقدير مضاف أو بتأويله بالمشتق أو هو باق على المصدرية من غير إضمار طلباً للمبالغة ، و الحصر للمبالغة ، و القصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة نحو إنما زيد شاعر ، و هو قصر قلب أي ليس المشركون طاهرين كما يعتقدون بل هم نجس .

و اختلف المفسرون في المراد بالنجس هنا فالذي عليه علماؤنا هو أن المراد به النجاسة الشرعية ، و أن أعيانهم نجسة كالكلاب و الخنازير ، و هو المنقول عن ابن عباس ، و قيل : المراد خبث باطنهم وسوء اعتقادهم ، و قيل : نجاستهم لأنهم لا يتطهرون من الجنابة و لا يجتنبون النجاسات (١)

و قد أطبق علماؤنا على نجاسة من عدا اليهود و النصارى من أصناف الكفار و قال أكثرهم بنجاسة هذين الصنفين أيضاً ، و المخالف في ذلك ابن الجنيدي و ابن أبي عقيل و المفيد في المسائل الغريبة .

و اختلف في المراد بقوله تعالى : « فلا يقربوا المسجد الحرام » فقيل : المراد منعهم من الحج و قيل : منعهم من دخول الحرم ، و قيل : من دخول المسجد الحرام خاصة ، و أصحاً بناء على منعهم من دخوله و دخول كل مسجد ، و إن لم تتعد نجاستهم إليه ، و المراد بعامهم سنة تسع من الهجرة وهي السنة التي بعث النبي ﷺ فيها أمير المؤمنين (عليه السلام) لأخذ سورة براءة من أبي بكر و قراءتها على أهل الموسم فقرأها عليهم .

وفي الثالثة : فسّر الرّجس أيضاً بالنجس (٢) ولعلّ النجاسة المعنوية هنا أظهر .

→ المخلصين « فقد نزه الله سبحانه عن وصف كل واصل مسلم كان أو كافراً إلا أن يكون من عباد الله المخلصين .

(١) بعد ما يقول الله عز وجل « انهم نجس فلا يقربوا المسجد » فيفرع على كونهم نجساً أن لا يقربوا المسجد الحرام ، لا ريب في نجاستهم أعياناً ، و الحكم بآبائهم من المسجد الحرام لما سبق من حكم الله عز وجل لأبراهيم (ع) « أن طهر بيتي للطائفين و القائمين و الركع السجود » .

(٢) قال الله عز وجل : « انما الخمر و الميسر و الانصاب و الاالام رجس من عمل »

[الاخبار]

- ١- المحاسن : عن الوشّاء ، عن عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا بأس بكواميخ المجوس ، ولا بأس بصيدهم للسمك (١) .
- بيان : الظاهر أنّ المراد بالكواميخ ما يعملونه من السمك ، و يمكن حملها على ما إذا علم إخراجهم له من الماء و لم يعلم ملاقاتهم ، وإن بعد .
- ٢- ومنه : عن أبيه و غيره ، عن محمد بن سنان ، عن أبي الجارود قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل : « و طعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم » قال : الحبوب و البقول (٢) .
- ٣- ومنه : عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن مروان ، عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن طعام أهل الكتاب ما يحلّ منه ؟ قال : الحبوب (٣) .
- و منه : عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله (٤) .
- ٤- ومنه : عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن إسماعيل بن جابر و عبد الله بن

→ الشيطان فاجتنبوه « فبعد ما أثبت لها عنوان الرجس فرع عليه وجوب الاجتناب كما فرع طرد المشركين من المسجد الحرام بعد ما أثبت لهم عنوان النجس ، فكل ما كان رجساً بتسمية القرآن كان واجب الاجتناب ، وهو عبارة اخرى عن النجاسة ، فيثبت نجاسة المنافقين إذا كانوا مملومين بالنفاق ، و النفاق ابطان الكفر ، فيكون الكافر نجساً ، وهكذا يصح الاستدلال بقوله تعالى : « الا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس » المائدة : ٩٠ ، حيث علل الحرمة بكون المذكورات من الميتة و الدم المسفوح ولحم الخنزير رجساً .

(١) المحاسن ص ٤٥٤

(٢) المصدر نفسه ص ٤٥٤ و ص ٥٨٤ .

(٣-٢) المحاسن ص ٤٥٥ .

طلحة قالاً : قال أبو عبد الله عليه السلام لا تأكل من ذبيحة اليهودي ، ولا تأكل في آنيةهم (١) .

٥ - و منه : عن اليقطيني ، عن صفوان ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في آنية المجوس قال : إذا اضطررتم إليها فاغسلوها بالماء (٢) .

٦ - قرب الاسناد : عن ابن طريف ، عن ابن علوان ، عن الصادق ، عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام كان لا يرى بالصلاة بأساً في الثوب الذي يشتري من النصارى و المجوس و اليهودي قبل أن يغسل يعني الثياب التي تكون في أيديهم فيجتنبونها (٣) وليست بثيابهم التي يلبسونها (٤) .

و منه : بهذا الاسناد ، عن علي عليه السلام قال : كلوا طعام المجوس كله ما خلا ذبايحهم ، فانها لا تحل ، و إن ذكر اسم الله تعالى عليها (٥) .

و منه : عن عبد الله بن الحسن العلوي ، عن جده علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن الرجل يشتري ثوباً من السوق ولبساً لا يدري لمن كان ؟ يصلح له الصلاة فيه ؟ قال : إن كان اشتراه من مسلم فليصل فيه ، و إن كان اشتراه من نصراني فلا يصلي فيه حتى يغسله (٦) .

(١) المحاسن ص ٤٥٤ .

(٢) المصدر ص ٥٨٤ .

(٣) في النسخة المخطوطة « فيحبسونها » خ ل . ولعل المراد بالاجتناب أخذها بالجنب كما يقال اجتنب البعير أي قادها بجنبه

(٤) قرب الاسناد ص ٢٢ ط حجر وص ٥٧ ط نجف وفيه « يعني الثياب التي تكون في أيديهم و ليست ثيابهم التي يلبسونها فينجسونها » و في نسخة الوسائل كالمقن إلا أنه قرء « فيجتنبونها » « فينجسونها » و أوله بتأويل .

(٥) قرب الاسناد ص ٥٩ ط نجف .

(٦) قرب الاسناد ص ١٢٦ ط نجف .

السرائر : من جامع البزنطي عن الرضا عليه السلام مثله (١)

بيان : الظاهر أن « يعني » من كلام الحميري أوّل به الخبر ، وتجويز أكل طعام المجوس ظاهره يشتمل ما إذا علم ملاقاتهم له بالرطوبة [كالاية ، وباب التأويل واسع ، وأمّا النهي عن لبس الثوب فمع علم ملاقاتهم بالرطوبة] (٢) فالنهي على المشهور للمحرمة وإلاّ فعلى الكراهة كما ذكره الشهيد في الذكري وغيره لرواية عبدالله بن سنان (٣) عن الصادق عليه السلام أن سناناً أتاه سأله في الذمي يعيره الثوب وهو يعلم أنّه يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير و يردّه عليه أيغسله ؟ قال عليه السلام : صلّ فيه ولا تغسله فانك أعرتّه و هو طاهر و لم تستيقن أنّه تنجّسه فلا بأس أن تصلي فيه حتّى تستيقن أنّه نجّسه وغيره من الأخبار .

٧ - قرب الاسناد : بالاسناد المتقدم ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن المسلم له أن يأكل مع المجوس في قصعة واحدة أو يقعد معه على فراش أو في المسجد أو يصاحبه ؟ قال : لا (٤) .

قال : و سألته عن ثياب اليهود و النصارى ينام عليها المسلم قال : لا بأس (٥) .
بيان : المناهي الأوّلة أكثرها محمولة على الكراهة ، ويشكل الاستدلال بها على النجاسة كما أن عدم البأس في الأخير لا يدلّ على الطهارة .

٨- المحاسن : عن أبي القاسم عبدالرحمن بن حمّاد ، عن صفوان ، عن عبدالله بن يحيى الكاهليّ قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قوم مسلمين حضرم رجل مجوسيّ يدعوّه إلى طعامهم قال : أمّا أنا فلا أأكل المجوسي ، وأكره أن أحرّم عليكم شيئاً تصنعونه في بلادكم (٦) .

(١) السرائر ص ٤٦٥ .

(٢) ما بين العلامتين ساقط من طبعة الكمباني .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٣٩ ط حجر .

(٤) قرب الاسناد ص ١٥٦ ط نجف .

(٥) قرب الاسناد ص ١١٨ ط حجروس ١٥٩ ط نجف ،

(٦) المحاسن ص ٤٥٢

بيان : أي لا أجوز لكم ترك النقيّة في شيء اتفق عليه أهل بلادكم من معايشة أهل الكتاب ، والحكم بطهارتهم ، و يظهر منه أن "الأخبار الدالة على الطهارة محمولة على النقيّة ، و يمكن أن يكون محمولاً على الكراهة ، بأن تكون المؤاكلة في شيء لا يتعدّي نجاستهم إليه .

٩ - المحاسن : عن محمد بن عليّ ، عن ابن أسباط ، عن عليّ بن جعفر ، عن أبي إبراهيم عليه السلام قال : سألته عن مؤاكلة المجوس في قصعة واحدة ، أو أرقد معه على فراش واحد ، أو في مجلس واحد ، أو أضافحه ؟ فقال : لا . ورواه أبو يوسف ، عن عليّ بن جعفر (١) .

بيان : قال الشيخ البهائي قدّس سرّه : أرقد بالنصب باضماره أن ، لعطفه على المصدر أعني المؤاكلة .

١٠ - المحاسن : عن إسماعيل بن مهران ، عن محمد بن زياد ، عن ابن خارجة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنني أخالط المجوس فأكل من طعامهم ؟ قال : لا (٢) .

١١ - ومنه : عن أبيه ، عن صفوان ، عن العيص قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مؤاكلة اليهود والنصارى و المجوس ، فقال : إذا أكلوا من طعامك و توضؤوا فلا بأس (٣) .

بيان : المراد بالوضوء هنا غسل اليد ، و ظاهره طهارة أهل الكتاب (٤) و أن نجاستهم عارضية ، وهذا أيضاً وجه جمع بين الأخبار ويمكن حمله على الأطعمة

(١-٣) المحاسن ص ٣٥٣ .

(٤) قد عرفت أن الكفار وأهل الكتاب كلهم نجس أعيانهم و إنما تسرى النجاسة إذا كانت الرطوبة مسرية بالاجتماع يعنى تسرى شيئاً من أجزاء النجاسة الى الملاقى ، و بعد ما توضأ الكافر لا تكون يده ذات عرق أو قراصة من جلده تسرى الى الطعام حتى ينجسه ، وقد كان المسلمون يستخدمون سبي الكفار و يأمرؤهم بالنوضى ولا يجتنبون مما يلاقى أيديهم فافهم ذلك .

الجامدة ، فيكون غسل اليد على الاستحباب .

قال في المختلف : قال الشيخ في النهاية : يكره أن يدعو الانسان أحداً من الكفار إلى طعامه فيأكل معه ، فاذا دعاه فليأمره بغسل يديه ، ثم يأكل معه إن شاء . وقال المفيد : لا يجوز مؤاكلة المجوس ، وقال ابن البراج : لا يجوز الأكل والشرب مع الكفار ، وقال ابن إدريس : قول شيخنا في النهاية رواية شاذة (١) أوردها شيخنا إيراداً لا اعتقاداً ، وهذه الرواية مخالفة لأصول المذهب ، ثم قال : والمعتمد ما اختاره ابن إدريس ، ثم أجاب عن الرواية بالحمل على ما إذا كان الطعام ممساً لا ينفع بالملاقاة ، كالفواكه اليابسة والثمار والحبوب .

١٢ - المحاسن : عن علي بن الحكم ومعاوية بن وهب جميعاً ، عن زكريا بن إبراهيم قال : كنت نصرانياً فأسلمت فقلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن أهل بيتي على النصرانية ، فأكون معهم في بيت واحد فأكل في آنيتهم ؟ فقال لي : يأكلون لحماً الخنزير ؟ قلت : لا ، قال : لا بأس (٢) .

١٣ - ومنه : عن أبيه ، عن صفوان ، عن العيص قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مؤاكلة اليهودي والنصراني والمجوسي ، فأكل من طعامهم ؟ قال : لا (٣) .

١٤ - ومنه : عن عدة من أصحابه ، عن العلا ، عن محمد قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل الذمة : فقال : لا تأكلوا فيها إذا كانوا يأكلون فيها المينة والدّم ولحم الخنزير (٤) .

١٥ - ومنه : عن ابن محبوب ، عن العلا ، عن محمد قال : سألت أبا جعفر عليه السلام

(١) كثيراً ما ينقد ابن إدريس فتاوى الشيخ - شيخ الطائفة - لما لا يعلم وجه الحق

في فتواه .

(٢) (٣) المحاسن ص ٤٥٣ .

(٤) (٣) المحاسن ص ٤٥٤ .

عن آنية أهل الذمة والمجوس ، فقال : لا تأكل في آنيةهم ، ولا من طعامهم الذي يطبخون ، ولا من آنيةهم التي يشربون فيها الخمر (١).

١٦ - ومنه : (٢) عن أبيه ، عن صفوان ، عن إسماعيل بن جابر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام في طعام أهل الكتاب فقال : لا تأكله ثم سكت هنيئة ثم قال : لا تأكله ثم سكت هنيئة ثم قال : لا تأكله ولا تتركه تقول : إنه حرام ، ولكن تتركه تنزهاً عنه ، إن في آنيةهم الخمر ولحم الخنزير (٣).
بيان : قال في القاموس : « هنيئة » مصغر هنة أصلها هنوة أي شيء يسير ، و يروى هنية بابدال الياء هاء .

وقال الشيخ البهائي قدس سره : ما تضمنه هذا الحديث من نهيه عليه السلام عن أكل طعامهم أولاً ثم سكوته ثم نهيه ثم سكوته ثم أمره أخيراً بالتنزه عنه ، يوجب الطعن في منته ، لا شعاره بتردده عليه السلام فيه ، وحاشاهم عن ذلك ، ثم قال : لعل نهيه عليه السلام عن أكل طعامهم محمول على الكراهة إن أريد به الحبوب ونحوها ، ويمكن جعل قوله عليه السلام : لا تأكله مرتين للاشعار بالتحريم ، كما هو ظاهر التأکید ، ويكون قوله بعد ذلك : لا تأكله ولا تتركه ، محمولاً على التقية بعد حصول التنبيه والاشعار بالتحريم ، هذا إن أريد بطعامهم اللحوم والدسوم وما مستواه برطوبة ، ويمكن تخصيص الطعام بما عدا اللحوم ونحوها ويؤيده تعليقه عليه السلام باشتغال آنيةهم على الخمر ولحم الخنزير .

وقال الشهيد الثاني - ره - تعليق النهي فيها بمباشرتهم للنجاسات يدل على عدم نجاسة ذواتهم ، إذ لو كانت نجسة لم يحسن التعليق بالنجاسة العرضية التي قد تشفق وقد لا تشفق .

(١) المحاسن ص ٤٥٤ .

(٢) في طبعة الكمباني و هكذا النسخة المخطوطة : قرب الاسناد ، وهو سهو .

(٣) المحاسن ص ٤٥٤

١٧ - كتاب المسائل : بالاسناد المتقدم ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن أهل الذمة أنا أكل في إنائهم إذا كانوا يأكلون الميتة والخنزير ؟ قال : لا ، ولا في آنية الذهب والفضة (١) .

قال : وسألته عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء أيتوضؤ منه للصلاة ؟ قال : لا ، إلا أن يضطر إليه (٢) .

وسألته عن النصراني واليهودي : يغتسل مع المسلمين في الحمام ؟ قال : إذا علم أنه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام ، إلا أن يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل (٣) .

وسألته عن اليهودي والنصراني يشرب مع الدورق (٤) أيشرب منه المسلم ؟ قال : لا بأس (٥) .

و سألته عن الصلاة على بوازي النصارى واليهود التي يقعدون عليها في بيوتهم أ يصلح ؟ قال : لا يصلح عليها (٦) .

توضيح : الجواب الأول على الطهارة أدل منه على النجاسة ، وكذا الجواب الثاني إلا أن يحمل الاضطرار على التقية أو لغير الطهارة كالشرب ، لكنه بعيد ، وربما يحمل الوضوء على إزالة الوسخ وهو أبعد .

و أمّا الثالث فقال الشيخ البهائي زاد الله في بهائه : كان الكلام إنما هو في اغتسال النصراني مع المسلم من حوض الحمام الناقص عن الكر المنسد المادة لتنجسه بمباشرة النصراني له .

و قوله عليه السلام : « اغتسل بغير ماء الحمام » يراد به غير مائه الذي في ذلك

(١) البحار ج ١٠ ص ٢٦٨ :

(٢) كتاب المسائل البحار ج ١٠ ص ٢٧٨ .

(٣) الدورق الابريق الكبير له عروتان بلا بليلة .

(٤) المصدر ج ١٠ ص ٢٧٨ .

(٥) المصدر ج ١٠ ص ٢٨٨ .

الحوض ، و الضمير في قوله ﷺ : «إلا» أن يغتسل وحده « يجوز عوده إلى النصراني أي إلا» أن يكون قد اغتسل من ذلك الحوض قبل المسلم فيغسله المسلم بأجراء المادة إليه حتى يطهر ، ثم يغتسل منه ، ويمكن عوده إلى المسلم أي إلا» أن يغتسل المسلم من ذلك الحوض بعد النصراني .

و بعض الأصحاب علل منعه ﷺ من اغتسال المسلم مع النصراني في هذا الحديث بأن الغتسال معه يوجب وصول ما يتقاطر من بدنه إلى بدن المسلم ، وفيه أن هذا وحده لا يقتضي تعيين الغسل بغير ماء الحمام ، وإنما يوجب تباعد المسلم عنه حال غسله ، انتهى .

و الرابع ظاهره طهارتهم إلا أن يحمل على ما بعد الغسل ، ولا استبعاد كثيراً في مثل هذا السؤال إذ لا بعد مرجوحية الشرب من إناء شربوا منه ، وإن كان بعد الغسل ، والد ورق الجرّة ذات العروة ، ذكره الفيروز آبادي .

و الخامس ظاهره نجاستهم ، ومع ذلك إمّا محمول على العلم بملاقاتهم بالرطوبة مع السجود عليها ، أو بناء على تغليب الظاهر على الأصل ، ويمكن حمله على الاستحباب ، فلا يدل على نجاستهم .

١٨ - دعائم الاسلام : سئل جعفر بن محمد ﷺ عن ثياب المشر كين يصلّي فيها ؟ قال : لا (١) .

و رخصوا ﷺ في الصلاة في الثياب التي تعملها المشر كون ما لم يلبسوها أو تظهر فيها نجاسة (٢) .

١٩ - الهداية : لا يجوز الوضوء بسؤر اليهودي والنصراني وولد الزنا والمشر ك ، وكل من خالف الاسلام (٣) .

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١١٧ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١١٨ .

(٣) الهداية : ١٤ .

٣٠ - الخرايج : روي أن يهودياً قال لعلي عليه السلام : إن عمداً عليه السلام قال :
 إن في كل رمانة حبة من الجنة ، وأنا كسرت واحدة وأكلتها كلها ، فقال عليه السلام :
 صدق رسول الله عليه السلام و ضرب يده على لحيته فوقع حبة فتناولها عليه السلام وأكلها
 وقال : لم يأكلها الكافر والحمد لله .

بيان : يدل بظاهره على طهارة أهل الكتاب أو طهارة مالا تحلله الحياة من
 الكفار ، ويمكن حمله على أنه عليه السلام أكلها بعد الغسل أو على أنها لم تلاق لحيته
 بالاعجاز ، والحمل على عدم السراية بعيد .



٢

(باب)

❖ « (سؤر الكلب و الخنزير و السنور و الفارة) » ❖

* « (وأنواع السباع و حكم ما لاقته) » ❖

* « (رطباً أو يابساً) » ❖

١ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جدّه علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سأله عن خنزير أصاب ثوباً وهو جاف أتصلح الصلاة فيه قبل أن يغسل ؟ قال : نعم ينضحه بالماء ، ثمّ يصلي فيه (١) .

بيان : المشهور بين الأصحاب استحباب النضح مع ملاقات الكلب و الخنزير يابساً ، وقال في المعتبر : إنّه مذهب علمائنا أجمع ، ونقل عن ابن حمزة أنّه أوجب الرش أخذاً بظاهر الأمر وهو ظاهر اختيار المفيد في المقنعة ، و الصدوق في كتابه وهو أحوط .

٢ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى اليقطيني ، عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه ، عن الحسن بن راشد ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : تنزّ هو من قرب الكلاب ، فمن أصاب الكلب و هو رطب فليغسله ، وإن كان جافاً فلينضح ثوبه بالماء (٢) .

٣ - فقه الرضا : إن وقع كلب في الماء أو شرب منه أهرق الماء ، ونسل الاناء ثلاث مرات ، مرّة بالتراب و مرّتين بالماء ثمّ يجفّف .
بيان : اختلف الأصحاب في كيفية تطهير الاناء من ولوغ الكلب ، فذهب

(١) قرب الاسناد ص ١١٧ ط نجف و ص ٨٩ ط حجر .

(٢) الخصال ج ٢ ص ١٦٢ .

الأكثر إلى غسله ثلاثاً أو لاهن^١ بالتراب ، وقال في المقنعة : يغسل ثلاثاً وسطاهن^٢ بالتراب ، ثم يجفف و قيل : إحداهن^٣ بالتراب ، وقال في الفقيه : يغسل مرة بالتراب و مرتين بالماء كما في الرواية ، وقال ابن الجنيد : يغسل سبعة إحداهن^٤ بالتراب .

ثم المشهور أن هذا الحكم مخصوص بالولوغ ، و هو شربه ممّا في الاناء بطرف لسانه ، قالوا : و في معناه لطفه الاناء بلسانه ، فلو أصاب الاناء بيده أو برجله كان كغيره من النجاسات ، و ألحق في الفقيه بالولوغ الوقوع ، و ذكروا أن هذا و التخييف لا يعلم مستندهما و هما مصرّحان في الفقه الرضوي إن أمكن الاستناد إليه في مثل هذا .

٤ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سأله عن الرجل وقع ثوبه على كلب ميت قال : ينضجه بالماء ويصلي فيه ولا بأس (١) .

٥ - كتاب المسائل : بالاسناد المتقدّم ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن رجل أصاب ثوبه خنزير فذكر وهو في صلاته ، قال : فليمض فلا بأس وإن لم يكن دخل في صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه إلا أن يكون فيه أثر فيغسله (٢) .

قال : وسأله عن الكلب والفارة إذا أكل من الجبن أو السمّن أيؤكل ؟ قال : يطرح ما شمّاه و يؤكل ما بقي (٣)

بيان : قال في المعالم بعد إيراد الجزء الأوّل من هذه الرواية : الظاهر من الرواية عدم استناد الحكم إلى النجاسة ، فبتقدير الوجوب يكون تعبدًا ، و ذلك لأنّه أمر فيها بالمضى في الصلاة إذا كان قد دخل فيها وظاهره نفى التنجيس .

(١) قرب الاسناد ص ٩٤ ط حجر .

(٢) البحار ج ١٠ ص ٢٥٦ .

(٣) كتاب المسائل البحار ج ١٠ ص ٢٦١ .

لا يقال : إن الأمر بالغسل مع وجود الأثر ليس إلا للتنجيس ، والحكم بالمضى في الصلاة إذا كان قد دخل فيها شامل له كما يشعر به ذكر الحكمين على تقدير عدم الدخول ، فلا يصلح الاستناد في نفي التنجيس حينئذ إلى الأمر بالمضى ، وإن لم يعهد في غير هذا الموضع تفاوت الحال في وجوب إزالة النجاسة مع الامكان بالدخول في الصلاة وعدمه ، فلعل ذلك من خصوصيات هذا النوع منها .

لأننا نقول : ليس في كلام السائل دلالة على علمه بحصول الأثر من الملاقات يعني وجدان الرطوبة المؤثرة قبل دخوله في الصلاة ، ومقتضى الأصل انتفاؤها ، فلذلك أمر بالمضى حينئذ ، وهو يدل على عدم وجوب التفحص ، وأنه يكفي البناء على أصالة طهارة الثوب عند الشك ، وهذا الحكم مستفاد من بعض الأخبار في غير هذه النجاسة أيضاً .

وأما مع عدم الدخول فحيث إنه مأمور بالتضح وجوباً أو استحباباً يحتاج إلى ملاحظة موضع الملاقاة ، فإذا تبيّن فيه الأثر وجب غسله ، وهذا التوجيه لو لم يكن ظاهراً لكفى احتمالاً في المصير إليه ، لما في إثبات الخصوصية من التعسف انتهى .

وربما يقال : الاستثناء قيد لمجموع الشرطيتين ، فالحكم بالمضى بعد الدخول ليس شاملاً لصورة وجود الأثر .

٦ - قرب الاسناد : بالسند المتقدم ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن الفأرة والكلب إذا أكل من الخبز وشبهه ، أيحل أكله ؟ قال : يطرح منه ما أكل ، ويؤكل الباقي (١) .

بيان : هذا الخبر في الكتب المشهورة (٢) هكذا : سألت عن الفأرة والكلب إذا أكل من الخبز أو شتماء أيؤكل ؟ قال : يطرح ما شتماء ، ويؤكل

(١) قرب الاسناد ص ١٥٦ ط نجف

(٢) راجع التهذيب ج ١ ص ٦٥ و ٨١ .

ما بقي ، و قيل : لعنهُ ﷺ ذكر حكم الشم مقتصراً عليه لأنه يعلم منه حكم الأكل بالاولوية .

ثم اعلم أن الأصحاب اختلفوا في سؤر الفارة ، والمشهور بين المتأخرين الكراهة ، وقال الشيخ في النهاية : إذا أصاب ثوب الانسان كلب أو خنزير أو ثعلب أو أرنب أو فارة أو وزغة و كان رطباً وجب غسل الموضع الذي أصابته من الرطوبة وقال المفيد - رحمه الله - في المقنعة : و كذلك الحكم في الفارة و الوزغة يرش الموضع الذي مساه ، إن لم يؤثرا فيه ، وإن رطباه وأثرا فيه غسل بالماء .

فاذا عرفت هذا فالأمر بالطرح على المشهور أعم من الوجوب والاستحباب إذ في الفارة الظاهر حمله على الاستحباب إلا أن يقال : في الأكل تبقى في المحل رطوبة ، و هي من فضلات ما لا يؤكل لحمه ، و فيه خبائة أيضاً على طريقة القوم وكذا في الشم لا يبتك غالباً أنفه من رطوبة والظاهر سرايتها إلى المحل ولا يخفى ما فيها من التكلفات ، و أمّا الكلب ففي الأكل الظاهر أن الأمر على الوجوب لحصول العلم العادي بسراية النجاسة إلى المحل ، و إن احتمل تغليب الأصل في مثله ، وفي الشم هذا الاحتمال أظهر وأقوى ، فيحمل على الاستحباب إلا أن يحمل على العلم بوصول الرطوبة إلى المحل .

٧ - دعائم الاسلام : عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن الكلب والفارة يأكلان من الخبز أو يشمتانه ؟ قال : ينزع ذلك الموضع الذي أكل منه أو شمته ويؤكل سايره (١) .

و عن أبي جعفر عليه الصلاة والسلام أنه رخص فيما أكل أو شرب منه السنثور (٢) .

[٨ - الهداية] : فأما الماء الأجن والذى قد ولغ فيه الكلب والسنور فإنه لا بأس بأن يتوضأ منه و يغتسل ، إلا أن يوجد غيره فيتنزه عنه (١)
بيان : لعل مراده من الذى ولغ فيه الكلب ما كان كراً .

٩ - قرب الاسناد : عن السندي بن محمد ، عن أبي البختری ، عن الصادق عن أبيه عليهما السلام ، عن علي عليه السلام قال : لا بأس بسؤر الفار أن يشرب منه ويتوضأ (٢) .

١٠ - ومنه : بالاسناد المنقذ ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن الفارة وقعت في حب دهن فأخرجت قبل أن تموت ؟ أيبيعه من مسلم ؟ قال : نعم ، و يدهن به (٣) .

١١ - ومنه و من كتاب المسائل : باسنادهما عن علي ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن فارة أو كلب شربا من زيت أو سمن أو لبن ، قال : إن كان جرة أو نحوها فلا يأكله ، و لكن ينتفع به بسراج أو نحوه ، و إن كان أكثر من ذلك فلا بأس بأكله ، إلا أن يكون صاحبه موسراً ، يحتمل أن يهريقه فلا ينتفع به في شيء (٤) .

قال : و سألت عن الفارة تصيب الثوب قال : إذا لم يكن الفارة رطبة فلا بأس ، وإن كانت رطبة فاغسل ما أصاب من ثوبك والكلب بمثل ذلك (٥) .
بيان : قوله عليه السلام : « و لكن ينتفع به » يدل على جواز الاستصباح بالدهن المتنجس من غير تقييد بكونه تحت السماء ، و قد اعترف الأكثر بانتفاء المستند فيه ، و أمّا تجويز الأكل مع كثرة الدهن فلم أرقأئلا به في الكلب ، و حمله

(١) الهداية : ١٣ .

(٢) قرب الاسناد ص ٧٠ ط حجر وص ٩٢ ط نجف .

(٣) قرب الاسناد ص ٨٤ ط حجر وص ١٥٠ ط نجف .

(٤) قرب الاسناد ص ١٥٦ ط نجف ، والبحار ج ١٠ ص ٢٦١ .

(٥) قرب الاسناد ص ١١٧ ط نجف .

على الجامد بعيد جدًّا ، لاسيما في الأخير إلا أن يحمل اللبن على الماست ، ويمكن
تخصيصه بالفارة .
قوله ﷺ : « فاعسل ما أصاب » حمل على الاستحباب على المشهور وظاهره
النجاسة .

١٢- مجالس الصدوق في مناهي النبي ﷺ أنه نهى عن أكل سؤر
الفأر (١) .

١٣- قرب الاسناد وكتاب المسائل : بسنديهما عن علي بن جعفر ، عن
أخيه ﷺ قال : سألته عن رجل مسّ ظهر سنّور هل يصلح له أن يصلي قبل أن
يغسل يده ؟ قال : لا بأس (٢) .

١٤- كتاب المسائل : بسنده عن علي ، عن أخيه موسى ﷺ قال : سألته
عن الفارة تموت في السّمّن والعسل الجامد أي صلح أكله ؟ قال : اطرح ما حول مكانها
الذي ماتت فيه ، وكل ما بقي و لا بأس (٣) .

١٥- نوادر الراوندي : باسناده ، عن موسى بن جعفر ، عن آبائه ﷺ
قال : قال علي بن ﷺ : بينا رسول الله ﷺ يتوضأ ، إذ لاذ به هرّ البيت ، و عرف
رسول الله ﷺ أنه عطشان فأصغى إليه الاناء حتى شرب منه الهرّ و توضأ
بفضله (٤) .

إيضاح : قال في النهاية : في حديث الهرّة أنه كان يصغى لها الاناء أي يميله
ليسهل عليه الشرب منه .

١٦- قرب الاسناد : بالسند المتقدّم ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه
موسى ﷺ قال : سألته عن الفارة الرطبة ، قد وقعت في الماء تمشي على الثياب ،

(١) أمالي الصدوق ص ٢٥٣

(٢) قرب الاسناد ص ١٢٢ ط نجف وص ٩٣ ط حبر البحار ج ١٠ ص ٢٨٥ .

(٣) كتاب المسائل ج ١٠ ص ٢٦٤ من البحار .

(٤) نوادر الراوندي ص ٣٩ .

أتصلح للصلاة قبل أن تغسل ؟ قال : اغسل ما رأيت من أثرها ، وما لم تره فتنضحه بالماء (١) .
بيان : ظاهره نجاسة الفأرة وحمل الغسل والنضح في المشهور على الاستحباب .

فائدة

اعلم أن الأصحاب ذكروا في النضح مواضع : الأول بول الرضيع ، وهو على الوجوب ، الثاني ملاقة الكلب باليبوسة استحباباً على المشهور ووجوباً على بعض الأقوال كما عرفت ، الثالث ملاقة الخنزير جافاً استحباباً أو وجوباً كما مر ، الرابع حكى العلامة في المختلف عن ابن حمزة إيجاب رش الثوب من ملاقات الكافر باليبوسة ، ثم إنه استقرب الاستحباب .

وقال الشيخ في النهاية : إذا أصاب ثوب الإنسان كلب أو خنزير أو ثعلب أو أرنب أو فارة أو وزغة وكان يابساً وجب أن يرش" الموضع بعينه وإن لم يتعين رش" الثوب كله ، وقال المفيد في المقنعة : وإذا مس" ثوب الإنسان كلب أو خنزير أو كانا يابسين ، فليرش" موضع مسهما منه بالماء وكذلك الحكم في الفأرة والوزغة وصرح سائر في رسالته بوجوب الرش" من مماسة الكلب و الخنزير و الفارة و الوزغة و جسد الكافر باليبوسة ، و حكى المطهّق في المطعّن : أن" الشيخ قال في المطبوس : كل نجاسة أصابت الثوب وكانت يابسة لا يجب غسلها وإنما يستحب نضح الثوب .

قال في المطعّن : ولا نعلم لاعتبار شيء من ذلك في غير الكلب و الخنزير بالوجوب أو الاستحباب حجة سوى ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن علي بن جعفر و ذكر هذه الرواية (٢) و ما رواه الشيخ أيضاً في الصحيح (٣) عن الحلبي قال : سألت

(١) قرب الاسناد ص ١١٦ ط نجف .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٧٤

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٣٩

أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في ثوب المجوسي^(١) فقال : يرش^(٢) بالماء .
ثم قال : وهذا الخبر إنما يصلح دليلاً على بعض وجوه ملاقات الكافر باليبوسة
لا مطلقاً كما هو مدّعاهم ، ثم إن^(٣) الأمر بالرش فيه محمول على الاستحباب قطعاً
لوجود المعارض الدال على نفي الوجوب ، كصحيح معاوية بن عمار (١) عنه
عليه السلام في الثياب السابريّة يعملها المجوس ألبسها و لا أغسلها وأصلي فيها ؟
قال : نعم .

الخامس ذكر الشيخان في المقتنعة و النهاية رش^(٤) الثوب إذا حصل في نجاسته
شك^(٥) ، و عبارة النهاية صريحة في الاستحباب ، و أمّا عبارة المقتنعة فمطلقة حيث قال
فيها : و إذا ظن^(٦) الانسان أنه قد أصاب ثوبه نجاسة و لم يتيقن ذلك ، رشه
بالماء ، و نص^(٧) العلامة في المنتهى و النهاية على الاستحباب ، لكنّه عبّر عن الحكم
بالنضح .

وأوجب سائر الرش^(٨) إذا حصل الظن^(٩) بنجاسة الثوب و لم يتيقن ، والذي ورد
في الأخبار النضح عند الشك^(١٠) في إصابة بعض أنواع النجاسة .
فروى الشيخ في الصحيح عن عبد الرّحمن بن الحجّاج (٢) قال : سألت
أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل يبول بالليل فيحسب أن^(١١) البول أصابه فلا يستيقن ، فهل
يجزيه أن يصب^(١٢) على ذكره إذا بال ولا يتنشف ؟ قال : يغسل ما استبان أنه أصابه
و ينضح ما يشك^(١٣) فيه من جسده أو ثيابه ، ويتنشف قبل أن يتوضأ .
و في الحسن عن الحلبي^(١٤) (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا احتلم الرجل
فأصاب ثوبه مني^(١٥) فليغسل الذي أصابه ، فان ظن^(١٦) أنه أصابه مني^(١٧) و لم يستيقن و لم
يرمكانه فلينضحه بالماء .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٣٩ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ١١٩ والمراد بالتنشف الاستبراء وبالوضوء الاستنجاء .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٧١ و ١٩٩ .

وفي الحسن ، عن عبدالله بن سنان (١) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جنابة أودم ، قال : إن كان علم أنه أصاب ثوبه جنابة قبل أن يصلي ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه أن يعيد مصلّى وإن كان يرى أنه أصابه شيء فنظر فلم ير شيئاً أجزأه أن ينضجه بالماء .

السادس الفأرة الرطبة ذكرها العلامة في المنتهى و النهاية و الشهيد في الذكري و استند إلى هذه الرواية .

و قال صاحب المعالم : مورد النضح في هذا الخبر كما ترى هو ما لا يرى من أثر الفأرة الرطبة في الثوب ، و أمّا ما يرى منه فالحكم فيه الغسل وجوباً أو استحباباً على الخلاف السابق ، و وقع في كلام جماعة إطلاق القول بالنضح من الفأرة الرطبة تبعاً لعبارة العلامة في النهاية وليس بجيد ، و قد صرح في المنتهى بما قلناه ، فقال : و منها الفأرة إذا لاقى الثوب وهي رطبة ولم ير الموضع .

السابع وقوع الثوب على الكلب الميت يا بساً ذكره الشهيد في الذكري لما مرّ من رواية عليّ بن جعفر وهي في الكتب المشهورة صحيحة (٢) .

الثامن المذي يصيب الثوب ذكره العلامة والشهيد قدس الله روحهما لصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام (٣) قال : سأله عن المذي يصيب الثوب فقال : ينضجه بالماء إن شاء ، وهي مصرّحة بالاستحباب .

التاسع بول الدوابّ و البغال و الحمير ذكره العلامة و الشهيد لحسنه محمد ابن مسلم (٤) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أبوال دواب و البغال و الحمير فقال : اغسله فإن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كلّهُ ، فإن شككت فانضجه .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٣٩ .

(٢) راجع التهذيب ج ١ ص ٧٨ .

(٣) المصدر ج ١ ص ٧٦ و ص ١٩٩ .

(٤) المصدر ج ١ ص ١٩٥ .

اقول : الظاهر أنه مبني على نجاسة تلك الأوبال ، والنضح لمكان الشك كما مرّ في الخامس .

العاشر بول البعير و الشاة ذكرنا في النهاية والذكرى لرواية عبدالرحمن ابن أبي عبدالله (١) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصيبه أوبال البهايم أيغسل أم لا ؟ قال : يغسل بول الفرس و البغل و الحمار ، و ينضح بول البعير و الشاة .

الحادي عشر الثوب يصيبه عرق الجنب ذكره في الكتابين و غيرهما لرواية أبي بصير (٢) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القميص يعرق فيه الرجل و هو جنب ، حتّى يبتلّ القميص ، فقال : لا بأس و إن أحبّ أن يرشّه بالماء فليفعل .

ولرواية عليّ بن أبي حمزة (٣) قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام و أنا حاضر عن رجل أجنب في ثوبه فيعرق فيه ، قال : لا أرى به بأساً ، قال : إنه يعرق حتّى لو شاء أن يعصره عصره ، قال : فقطب أبو عبدالله عليه السلام في وجه الرجل فقال : إن أبيتم فشيء من ماء فانضحه به .

و هما يدلان على استحباب الرش و إن احتمل الأخير الإباحة مما شاة للمسائل ، حيث فهم عليه السلام عنه الميل إلى التنزه عن العرق ، وهذا الاحتمال في الأوّل أبعد .

الثاني عشر ذوالجرح في المقعدة بعد الصفرة بعد الاستنجاء ، ذكره الشهيد في الذكرى لما رواه الكليني في الصحيح عن البرنطي (٤) قال : سأل الرضا عليه السلام

(١) المصدر ج ١ ص ٧٠

(٢) التهذيب ج ١ ص ٧٦

(٣) الكافي ج ٣ ص ٥٢ التهذيب ج ١ ص ٧٦

(٤) الكافي ج ٣ ص ١٩ و ٢٠ .

رجل و أنا حاضر فقال : إن لي جرحاً في مقعدتي فأتوضأ وأستنجي ثم أجبد بعد ذلك الندى الصفرة من المقعدة ، أفأعيد الوضوء ؟ فقال : و قد أنقيت ؟ فقال : نعم ، قال : لا ، ولكن رشته بالماء ولا تعد الوضوء .

و رواه بطريق آخر عن صفوان عن الرضا عليه السلام .

أقول : سيأتي النضح و الرش في كثير من أمكنة الصلاة في مواضعها لم نذكرها ههنا حذراً من التكرار .

تتميم

قال العلامة في النهاية : مراتب إيراد الماء ثلاثة : النضح المجرد ، و مع الغلبة ، و مع الجريان ، قال : و لا حاجة في الرش إلى الدرجة الثالثة قطعاً و هل يحتاج إلى الثانية؟ الأقرب ذلك ، ثم قال : ويفترق الرش و الغسل بالسيلان والتقاطر ، قال في المعالم : في جعله الرش مغائراً للنضح نظر ، إذ المستفاد من كلام أهل اللغة ترادفهما و العرف إن لم يوافقهم فليس بمخالف لهم ، فلا نعلم الفرق الذي استقر به من أين أخذه ؟ مع أنه في غير النهاية كثيراً ما يستدل على الرش بما ورد بلفظ النضح و بالعكس ، بل الظاهر من كلامهم و كلامه في غيره ترادف الصب و الرش و النضح .

تذويب

عزى العلامة في المختلف إلى ابن حمزة إيجاب مسح البدن بالتراب إذا أصابه الكلب و الخنزير أو الكافر بغير رطوبة ، و قال الشيخ في النهاية : و إن مسح الإنسان بيده كلباً أو خنزيراً أو ثعلباً أو أرنباً أو فارة أو وزغة أو صافح ذمياً أو ناصباً معلناً بعداوة آل محمد عليهم السلام و جب غسل يده إن كان رطباً ، و إن كان يابساً مسحه بالتراب .

و قال المفيد : و إن مسح جسد الإنسان كلب أو خنزير أو فارة أو وزغة و كان يابساً مسحه بالتراب ، ثم قال : و إذا صافح الكافر ولم يكن في يده رطوبة

مسحها ببعض الحيطان أو التراب.

وقال الشيخ في المبسوط : كل نجاسة أصابت الثوب أو البدن وكانت يابسة لا يجب غسلها ، وإنما يستحب مسح اليد بالتراب أو نضح الثوب (١) ولانعرف للمسح بالتراب وجوباً أو استحباباً وجهاً ، كما اعترف به كثير من المحققين ، وقد ذكر العلامة في المنتهى استحبابه من ملاقة البدن للكلب أو الخنزير باليوسة ، بعد حكمه بوجوب الغسل ، مع كون الملاقة برطوبة ، ثم ذكر الحجة على إيجاب الغسل ، وقال بعد ذلك : أمّا مسح الجسد فشيء ذكره بعض الأصحاب ولم يثبت .



(١) المبسوط ج ١ ص ٣٨ الطبعة الحديثة .

٣

* ((باب)) *

* (سؤر المسوخ و الجلال و آكل الجيف) *

١ - العلل : عن علي بن أحمد بن محمد ، عن محمد الأسدي ، عن محمد بن أحمد ابن إسماعيل العلوي ، عن علي بن الحسين العلوي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى ، عن أبيه جعفر بن محمد عليه السلام قال : المسوخ ثلاثة عشر : الفيل والدب والأرنب ، والعقرب ، والضب ، والعنكبوت ، والدعموص ، والجري ، والوطواط و القرد ، و الخنزير ، و الزهرة ، و سهيل .

قيل : يا ابن رسول الله عليه السلام ما كان سبب مسخ هؤلاء ؟ قال : أمّا الفيل فكان رجلاً جبّاراً لو طيئاً لا يدع رطباً ولا يابساً ، و أمّا الدب فكان رجلاً مؤنثاً يدعو الرّجال إلى نفسه ، و أمّا الأرنب فكانت امرأة قذرة لا تغتسل من حيض ولا غير ذلك ، و أمّا العقرب فكان رجلاً همّازاً لا يسلم منه أحد ، و أمّا الضب فكان رجلاً أعرابياً يسرق الحاج بمحجنه (١) .

و أمّا العنكبوت فكانت امرأة سحرت زوجها ، و أمّا الدعموص فكان رجلاً نمّاماً يقطع بين الأحبة ، و أمّا الجري فكان رجلاً ديوثاً يجلب الرّجال على حلاله ، و أمّا الوطواط فكان رجلاً سارقاً يسرق الرّطب من رؤوس النخل ، و أمّا القردة فاليهود اعتدوا في السبّ ، و أمّا الخنازير فالنصارى حين سألوا المائدة فكانوا بعد نزولها أشدّ ما كانوا تكذيباً ، و أمّا سهيل فكان رجلاً عشاراً باليمن ، و أمّا الزهرة فأنثى كانت امرأة تسمّى ناهيد وهي التي تقول الناس أنّه افتتن بها هاروت و هاروت (٢) .

٢ - و روى أيضاً في العلل ، عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن

(١) المحجن : العصا المنعطفة الرأس كالصولجان .

(٢) علل الشرايع ج ٢ ص ١٧٢ تحت الرقم ٢ .

إسماعيل بن مهران ، عن محمد بن الحسن زعلان ، عن أبي الحسن عليه السلام قال :
المسوخ اثني عشر صنفاً وذكر فيه الزنبور ، وترك العنكبوت والدعموص (١) .
٣ - وروى أيضاً فيه ، عن علي بن عبد الله الوراق ، عن سعد بن عبد الله ، عن
عباد بن سليمان ، عن محمد بن سليمان الديلمي ، عن الرضا عليه السلام وذكر فيه
الخفّاش والفأرة والبعوض والقملة والوزغ والعنقاء (٢) .

٤ - وروى أيضاً فيه وفي المجالس (٣) عن ماجيلويه ، عن محمد العطّار
عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن علي بن أسباط
عن علي بن جعفر ، عن مغيرة ، عن الصادق ، عن آبائه عليه السلام قال : المسوخ من
بني آدم ثلاثة عشر صنفاً منهم القردة ، والخنازير ، والخفّاش ، والضب والدب
والفيل ، والدعموص ، والجريث ، والعقرب ، وسهيل ، وقنفذ ، والزهرة ،
والعنكبوت (٤) .

٥ - وفي البصائر (٥) والاختصاص عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد
عن الحسن بن علي ، عن كرام ، عن عبد الله بن طلحة قال : سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن الوزغ فقال : هو رجس وهو مسخ ، فاذا قتلته فاغتسل (٦) .
أقول : قد مرّت أخبار المسوخ مفصلاً مع أحكامها وأحوالها في كتاب
السماء والعالم .

واعلم أنّ الأصحاب اختلفوا في أسئار ما عدا الخنزير من أنواع المسوخ ،

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ١٧١ تحت الرقم ١ .

(٢) المصدر ج ٢ ص ١٧٢ تحت الرقم ٣ .

(٣) لا يوجد في أمالي الصدوق وهو في الخصال ج ٢ ص ٨٨ .

(٤) علل الشرايع ج ٢ ص ١٧٣ تحت الرقم ٤ .

(٥) بصائر الدرجات ص ١٠٣ ط حجر وص ٣٥٣ ط تبريز ، و تراه في الكافي

ج ٨ ص ٢٣٢ .

(٦) الاختصاص ص ٣٠١ .

فذهب الشيخ إلى نجاستها ، و هو المحكي عن ابن الجنيـد و سـلار و ابن حمزة و الأشهر والأظهر الطهارة ، و استوجه المحقق فيها الكراهة ، خروجاً من خلاف من قال بالنجاسة .

و أمّا الجلال فهو المقتضى بعذرة الانسان محضاً إلى أن نبت عليه لحمه و اشتدّ عظمه ، بحيث يسمّى في العرف جلالاً ، قبل أن يستبرى بما يزيل الجلل و آكل الجيف من الطيور أي ما من شأنه ذلك فالمشهور كراهة سؤرها مع خلو موضع الملاقات من عين النجاسة ، والشيخ في المبسوط منع من سؤر آكل الجيف و في النهاية من سؤر الجلال ، و ربما يناقش في الكراهة أيضاً و هو في محله . و أطلق العلامة و غيره كراهة سؤر الدجاج ، و علّل بعدم انفكاك منقارها غالباً من النجاسة ، و حكى في المعتمد عن الشيخ في المبسوط أنه قال: يكره سؤر الدجاج على كل حال .

فائدة مهمة

قال العلامة في النهاية : لو تنجّس فم الهرّة بسبب كأكل فأرة و شبهه ثم ولغت في ماء قليل و نحن نتيقّن نجاسة فمها فالأقوى النجاسة لأنّه ماء قليل لا قى نجاسة ، والاحتراز يعسر عن مطلق الولوغ لا عن الولوغ بعد تيقّن نجاسة الفم ، و لو غابت عن العين و احتمل ولوغها في ماء كثير أو جار لم ينجس ، لأنّ الاناء معلوم الطهارة ، فلا حكم بنجاسته با لشك .

قيل : و هذا الكلام مشكل ، لأننا إما أن نكتفي في طهر فمها بمجرّد زوال عين النجاسة ، أو نعتبر فيه ما يعتبر في تطهير المنتجّسات من الطرق المعهودة شرعاً فعلى الأوّل لا حاجة إلى اشتراط غيبتها ، و على الثاني - وهو الذي يظهر من كلامه الميل إليه - ينبغي أن لا يكتفي بمجرّد الاحتمال ، لاسيّما مع بعده ، بل يتوقف الحكم بالطهارة على العلم بوجود سببها كغيره .

و الظاهر أنّ الضرورة قاضية بعدم اعتبار ذلك شرعاً ، و عموم الأخبار يدلّ

على خلافه ، فإن إطلاق الحكم بطهارة سؤر الهر فيها من دون الاشتراط بشيء مع كون الغالب فيه عدم الانفكاك من أمثال هذه الملاقاة ، دليل على عدم اعتبار أمر آخر غير ذهاب العين ، ولو فرضنا عدم دلالة الأخبار على العموم فلا ريب أن الحكم بتوقف الطهارة في مثلها على التطهير المعهود شرعاً منفي قطعاً ، والواسطة بين ذلك وبين زوال العين يتوقف على الدليل ، ولادليل .

وقد اكتفى في المنتهى بزوال العين عن فمها فقال بعد أن ذكر كراهة سؤر آكل الجيف ، وبين وجهه : وهكذا سؤر الهرّة وإن أكلت الميتة وشربت ، قل الماء أو أكثر ، غابت عن العين أولم تغب ، لعموم الأحاديث المبيحة ، وحكى ما ذكره في النهاية عن بعض أهل الخلاف .

وقال الشيخ في الخلاف : إذا أكلت الهرّة فأرة ثم شربت من الاناء فلا بأس بالوضوء من سؤرها ، وحكى عن بغض العامة أنه قال : إن شربت قبل أن تغيب عن العين لا يجوز الوضوء به ، ثم قال الشيخ : والذي يدل على ما قلناه إجماع الفرقة على أن سؤر الهرّة طاهر ولم يفصلوا انتهى .

وبالجمله مقتضى الأخبار المتضمنة لنفي البأس عن سؤر الهرّة وغيرها من السباع طهارتها بمجرد زوال العين ، لأنها لا تكاد تنفك عن النجاسات خصوصاً الهرّة فإن العلم بمباشرتها للنجاسة متحقق في أكثر الأوقات ولولا ذلك للزم صرف اللفظ الظاهر إلى الفرد النادر ، بل تأخير البيان عن وقت الحاجة كما ذكره بعض المحققين .

وقد قطع جمع من المتأخرين بطهارة الحيوان غير الأدمى بمجرد زوال العين وهو حسن للأصل ، وعدم ثبوت التعبد بغسل النجاسة عنه ، ولا يعتبر فيه الغيبة ، وأمّا الأدمى فقد قيل إنه يحكم بطهارته بغيبته زماناً يمكن فيه إزالة النجاسة ، واستشكله بعض المحققين وقال : الأصح عدم الحكم بطهارته بذلك إلا مع تلبسه بما يشترط فيه الطهارة عنده ، على تردد في ذلك أيضاً ، والله يعلم .

٢

((باب))

«(سُورُ الْعِظَايَةِ وَالْحَيَّةِ وَالْوَزْغِ وَأَشْبَاهُهَا)»

«(مَمَالِيسَتُ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ)»

١- قُرْبُ الْأَسْنَادِ (١) وَكِتَابُ الْمَسَائِلِ بِالْأَسْنَادَيْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عليه السلام قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ الْعِظَايَةِ وَالْحَيَّةِ وَالْوَزْغِ تَقَعُ فِي الْمَاءِ فَلَا تَمُوتُ أَيَتَوَضَّأُ مِنْهُ لِلصَّلَاةِ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ .

قَالَ : وَ سَأَلْتُهُ عَنْ الْعَقْرَبِ وَالْخَنْفَسَاءِ وَأَشْبَاهِهِنَّ تَمُوتُ فِي الْجُرَّةِ أَوَالِدُنَّ أَيَتَوَضَّأُ مِنْهُ لِلصَّلَاةِ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ (٢) .

بَيَانٌ : قَالَ فِي الْقَامُوسِ : الْعِظَايَةُ دَوِيبَةٌ كَسَامٌ أَبْرَصٌ انْتَهَى ، وَلَعَلَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْوَزْغِ وَالْمَشْهُورَيْنِ الْأَصْحَابِ كِرَاهَةِ سُورِ الْوَزْغِ وَالْعَقْرَبِ ، وَمَمَالِيسَتَا فِيهِ ، وَرَبَّمَا قِيلَ بِالْمَنْعِ أَيْضاً ، وَقَالَ فِي النَّذَكِرَةِ : إِنَّ الْكِرَاهَةَ مِنْ حَيْثُ الطَّبْ لَانْجَاسَةِ الْمَاءِ وَفِيهِ قُوَّةٌ ، وَقَالَ الشَّيْخُ فِي النِّهَايَةِ : لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ مَا وَقَعَ فِيهِ الْوَزْغُ وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا ، وَكَذَا قَالَ الصَّدُوقُ ر .

وَأَمَّا الْحَيَّةُ فَقَالَ الشَّيْخُ فِي النِّهَايَةِ وَأَتْبَاعُهُ بِكِرَاهَةِ سُورِهَا ، وَقِيلَ : بَعْدَ الْكِرَاهَةِ لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ .

وَأَمَّا عَدَمُ نَجَاسَةِ الْمَاءِ بِمَوْتِ الْخَنْفَسَاءِ وَأَشْبَاهِهَا مِمَّا لَا نَفْسَ لَهُ أَيْ الدَّمُ الَّذِي يُسِيلُ مِنَ الْعِرْقِ ، فَقَالَ فِي الْمَعْتَبَرِ : إِنَّهُ لَا يَنْجَسُ بِالْمَوْتِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا أَجْمَعٍ ، وَنَحْوُهُ قَالَ فِي الْمُنْتَهَى .

٢- فَقَّهُ الرِّضَا : إِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ وَزْغٌ أَهْرَيْقُ ذَلِكَ الْمَاءِ ، وَإِنْ وَقَعَ فِيهِ فَارَةٌ أَوْ حَيَّةٌ أَهْرَيْقُ الْمَاءِ ، وَإِنْ دَخَلَ فِيهِ حَيَّةٌ وَخَرَجَتْ مِنْهُ صَبَّتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ ثَلَاثُ أَكْفٍ

(١) قُرْبُ الْأَسْنَادِ ص ٨٤ ط حَجَرٌ وَ ص ١٠٩ ط نَجَفٍ

(٢) كِتَابُ الْمَسَائِلِ ج ١٠ ص ٢٨٨ مِنَ الْبَحَارِ .

واستعمل الباقي وقليله وكثيره بمنزلة واحدة .

وإن وقعت فيه عقرب أو شيء من الخنافس وبنات وردان والجراد كل ما ليس له دم فلا بأس باستعماله والوضوء منه ، مات أولم يميت (١) .
بيان : لعل " صب الأوكف " محمول على الاستحباب لرفع استقذار النفس وأما تقليل أثر السم فتأثير مثل ذلك فيه محل تأمل ، ويحتمل أن يكون لمحض التعمد .

٣- وروى هذا المضمون الشيخ في التهذيب (٢) عن ، هارون بن حمزة الغنوي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الفارة والعقرب وأشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حياً هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ ؟ قال : يسكب منه ثلاث مرات ، وقليله وكثيره بمنزلة واحدة ، ثم يشرب منه ويتوضأ منه ، غير الوزغ ، فإنه لا ينتفع بما يقع فيه .

وقال في حياة الحيوان : بنات وردان هي دويبة تتولد من الأماكن النديّة وأكثر ما تكون في الحمّات والسقايات ، ومنها الأسود والأحمر والأبيض والأصهب وإذا تكوّنّت تسافت وباضت بيضاً مستطيلاً .

٤- نوادر الراوندي : عن عبد الواحد بن إسماعيل الرويانى عن محمد بن الحسن التيمى ، عن سهل بن أحمد الديباجى ، عن محمد بن محمد بن الأشعث ، عن موسى بن إسماعيل بن موسى ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن موسى بن جعفر ، عن آبائه عليه السلام قال : قال على عليه السلام : ما لا نفس له سائلة إذا مات في الأدام فلا بأس بأكله (٣) .

(١) فقه الرضا : ٥٠ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٦٨ ، الاستبصار ج ١ ص ١٣٠ .

(٣) نوادر الراوندي ص ٥٠ .

٥

* ((باب ()) *

* « (سورمالايؤكل لحمه من الدواب وفضلات الانسان) » *

١- قرب الاسناد : بالسند الممتد، عن علي بن جعفر، عن أخيه عليه السلام قال : سأله عن فضل ماء البقرة والشاة والبعير أي شرب منه ويتوضأ ؟ قال : لا بأس به (١).

٢- فقه الرضا : قال : إن شرب من الماء دابة أو حمار أو بغل أو شاة أو بقرة فلا بأس باستعماله والوضوء منه ، ما لم يقع فيه كلب أو وزغ أو فارة (٢) .

وقال : سألت العالم عليه السلام عما يخرج من منخري الدابة إذا نخرت فأصاب ثوب الرجل قال : لا بأس ، ليس عليك أن تغسل (٣).

بيان : في القاموس نخر ينخرو وينخرو نخريراً مدّ الصوت في خياشيمه ، والمنخر بفتح الميم والخاء وبكسرهما و بضمّهما ، و كمجلس وملمول الأنف .

٣- كتاب المسائل بالاسناد المتمدن عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن فضل الفرس والبغل والحمار أي شرب منه ويتوضأ للصلاة ؟ قال : لا بأس (٤).

نقل مذاهب لتوضيح المطالب

اعلم أن في تبعية السور للحيوان في الطهارة خلافاً فذهب أكثر الأصحاب كالفاضلين والشهيديين وجمهور المتأخرين إلى طهارة سور كل حيوان طاهر، وحكاة المحقق في المعتبر عن المرتضى في المصباح ، وهو اختيار الشيخ في الخلاف والنهاية إلا أنه استثنى في النهاية سور ما أكل الجيف من الطير ، وذكر المحقق أن

(١) قرب الاسناد ص ٨٤ ط حجر .

(٢) فقه الرضا ص ٥

(٣) فقه الرضا ص ٢٨٨ .

(٤) كتاب المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص

المرتضى استثنى الجلال في المصباح .

و قال ابن الجنيدي: لا ينجس الماء بشرب ما أكل لحمه من الدواب والطيور وكذلك السباع وإن ماسته بأبدانها، ما لم يعلم بما ماسته نجاسة، ولم يكن جلالاً وهو إلا كل المذرة، ولم يكن أيضاً كلباً ولا خنزيراً ولا مسخاً، وظاهر الشيخ في التهذيب المنع من سؤر مالا يؤكل لحمه، وكذا في الاستبصار إلا أنه استثنى منه الفأرة، ونحو البازي والصقر من الطيور، وذهب في المبسوط إلى نجاسة سؤر مالا يؤكل لحمه من الحيوان الأنسي عدا ما لا يمكن التحرز منه كالفأرة والحية والهرّة وطهارة سؤر الطاهر من الحيوان الوحشي طيراً كان أو غيره .

وحكى العلامة عن ابن إدريس أنه حكم بنجاسة ما يمكن التحرز عنه مما لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر غير الطير، والأشهر أظهر .

٤- قرب الاسناد : عن الحسن بن ظريف عن الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام سئل عن البزاق يصيب الثوب قال : لا بأس به (١) .
بيان : ظاهره جواز الصلاة في الفضلات الطاهرة من الانسان ، وإن كان من غير المصلي ، وسيأتي تمام القول فيه في كتاب الصلاة إنشاء الله .

٥- الهداية : وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس بالوضوء ممّا شرب منه .

وقال رسول الله ﷺ : كل شيء يجتره فسؤره حلال ولعابه حلال (٢) .

(١) قرب الاسناد ص ٤٢ ط حجر

(٢) الهداية ص ١٣ و ١٤ ، والاجترار : إعادة المأكول من الجوف الى الفم

لإعادة مضغه .

[أبواب]

النجاسات والمطهرات وأحكامها (١)

١

* ((باب ()) *

* ((نجاسة الميتة وأحكامها وحكم الجزء المبان من الحي والاجزاء)) *
 * ((الصغار المنفصلة عن الانسان ومايجوز)) *
 * ((استعماله من الجلود)) *

١- قرب الاسناد : عن الطيالسي عن إسماعيل بن عبد الخالق قال : سأله سعيد الأعرج وأنا حاضر عن الزيت والسمن والعسل تقع فيه الفأرة فتموت كيف يصنع به ؟ قال : أمّا الزيت فلا تبعه إلا لمن تبيّن له ، فيبتاع للسراج ، فأما للأكل فلا وأمّا السمن إن كان ذائباً فهو كذلك وإن كان جامداً والقارة في أعلاه ، فيؤخذ ماتحتها وماحولها ، ثم لا بأس به ، والعسل كذلك إن كان جامداً (٢).

٢- ومنه بإسناده عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن حب دهن ماتت فيه فارة ، قال : لا تدّهن به ، ولا تبعه من مسلم (٣).

قال : وسألته عن الرجل يتحرّك بعض أسنانه ، وهو في الصلاة ، هل يصلح له أن ينزعها ويطرحها ؟ قال : إن كان لا يجد دماً فلينزعها وليرم به وإن كان دمي فلينصرف (٤).

قال : وسألته عن الرجل يكون به الثالول أو الجرح هل يصلح له وهو في صلاته أن يقطع رأس الثالول أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح ويطرحه ؟ قال : إن لم يتخوّف أن يسيل الدم فلا بأس ، وإن تخوّف أن يسيل الدم فلا يفعل ، وإن فعل فقد نقض من ذلك الصلاة ، ولا ينقض الوضوء (٥).

(١) ما بين العلامتين زيادة من المخطوطة .

(٢) قرب الاسناد ص ٤٠

(٣) قرب الاسناد ص ١١٢ ط حجر وس ١٥٠ ط نجف .

(٤) قرب الاسناد ص ١١٤ ط نجف .

(٥) المصدر ص ١١٥ ط نجف .

توضيح : الجواب الأول يدل على نجاسة الميتة في الجملة ، وعلى عدم جواز بيع الدهن الممتزجس إلا بعد البيان للاستصباح ، سواء كان تحت السماء أو تحت السقف (١) كما هو الأظهر ، وسنأتي تلك الأحكام مفصلة .

قوله « كذلك إن كان جامداً » يفهم منه عدم جواز بيع المايع ، وإن كان فيه فائدة محللة ، وهو الظاهر من كلام الأصحاب ، إذ لم يجوزوا بيع الدبس النجس للمحل ونحوه ، وفي دليلهم نظر ، والتقييد في الجواب الثاني حيث قال « لا تبعه من مسلم » يدل على جواز البيع من غير المسلم ، وقد ذلت عليه أخبار تأتي في كتاب البيع .

و الجواب الثالث يعطي باطلاقه على عدم نجاسة القطعة التي تنفصل غالباً مع السن ، وأنه لا يصدق عليهما القطعة ذات العظم ، إنما لعدم صدق القطعة عرفاً عليهما ، أو عدم كون السن عظماً .

والجواب الرابع يدل على عدم نجاسة الأجزاء الصغار المنفصلة من الانسان .

قال العلامة في المنتهى : الأقرب طهارة ما ينفصل من بدن الانسان من الأجزاء الصغيرة من البثور والثآليل وغيرهما ، لعدم إمكان التحرز عنها ، فكان عفواً دفعاً للمشقة ، وأكثر المحققين من المتأخرين لم يستجودوا هذا التعليل ، وقال بعضهم : والتحقيق أنه ليس لما يعتمد عليه من أدلة نجاسة الميتة وأبعاضها وما في معناها من الأجزاء المبانة من الحي دلالة على نجاسة نحو هذه الأجزاء التي تزول عنها أثر الحياة في حال اتصالها بالبدن ، فهي على أصل الطهارة وأوماً - رحمه الله - في النهاية إلى هذه الرواية ، واستدل بها على الطهارة أيضاً من حيث إطلاق نفي الباس عن مس هذه الأجزاء في حال الصلاة ، فإنه يدل على عدم الفرق بين كون المس برطوبة و يَبوسة ، إذ المقام مقام تفصيل كما يدل عليه اشتراط

(١) إنما نهى عن الاستصباح تحت السقف ، لانه يوجب نجاسة السقف ، فان دخان

الدهن له دسومة ؛ فاذا كان الدهن نجساً كان دخانه أيضاً نجساً .

نفى البأس بانتفاء تخوف سيلان الدم ، فلو كان مس تلك الأجزاء مقتضياً للتنجيس و لو على بعض الوجوه ، لم يحسن الاطلاق ، بل كان اللابق البيان كما وقع في خوف السيلان .

٣ - فقه الرضا : روي لا ينجس الماء إلا ذو نفس سائلة أو حيوان له دم (١) .

و قال : إن مس ثوبك ميتاً فاغسل ما أصاب ، وإن مسست ميتة فاغسل يديك و ليس عليك غسل ، و إنما يجب عليك ذلك في الانسان وحده (٢) .
بيان : قوله : « أو حيوان » التردد باعتبار اختلاف لفظ الرواية ، و قوله عليه السلام : « فاغسل ما أصاب » يحتمل أن يكون المعنى فاغسل ما أصاب ثوبك من الميت من رطوبة أو نجاسة ، لكن قوله : « إن مسست ميتة » ظاهره وجوب غسل اليد مع اليبوسة ، أيضاً كما اختاره العلامة ، ويمكن حمله على الرطوبة أو على الاستحباب مع اليبوسة .

٤ - المحاسن : عن ابن أسباط ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه قال : سألته عن ركوب جلود السباع قال : لا بأس ما لم يسجد عليها (٣) .
و منه : عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام عن جلود السباع ، فقال : اركبوا و لا تلبسوا شيئاً منها تصلون فيه (٤) .

بيان : الخبران يدلان على كون السباع قابلة للتذكية ، بمعنى إفادتها جواز الانتفاع بجلودها لطهارته ، كما هو المشهور بين الأصحاب ، بل قال الشهيد - ره - أنه لا يعلم القائل بعدم وقوع الذكاة عليها ، سوى الكلب و الخنزير و استشكل الشهيد الثاني - رحمه الله - و بعض المتأخرين في الحكم بعد ورود

(١) فقه الرضا ص ٥

(٢) فقه الرضا ص ١٨ س ٣٦٣ متفرقاً .

(٣) المحاسن ص ٦٢٩ .

(٤) المصدر نفسه ص ٦٢٩ .

النصوص المعتبرة ، و عمل القدماء و المتأخرين بها لوجه له ، و أمّا عدم جواز السجود عليها ، والصلاة فيها فسيأتي في محله .

٥ - السرائر : عن جامع البزنطي عن الرضا عليه السلام قال : سأله عن رجل يكون له الغنم يقطع من ألياتها وهي أحياء يصلح له أن ينتفع بما قطع ؟ قال : نعم يذبحها و يسرج بها ، ولا يأكلها ولا يبيعها .

قال محمد بن إدريس : لا يلتفت إلى هذا الحديث ، لأنّه من نوادر الأخبار و الاجماع منعقد على تحريم الميتة والتصرف فيها بكل حال إلا أكلها للمضطر غير الباغي والعادي (١) .

قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جده علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام مثله (٢) .

بيان : ما ذكره ابن إدريس هو المشهور بين الفقهاء و قال الشهيد الثاني - رحمه الله - في المسالك : الذي جوزه من الاستصباح بالدهن النجس مختص بما إذا كان الدهن متنجساً بالعرض ، فلو كان نفسه نجاسة كآليات الميتة والمبانة من الحي لم يصح الانتفاع به مطلقاً ، لاطلاق النهي عن استعمال الميتة ، و نقل الشهيد عن العلامة - رحمه الله - جواز الاستصباح به تحت السماء ، ثم قال : و هو ضعيف .

أقول : الجواز عندي أقوى ، لدلالة الخبر الصحيح المؤيد بالأصل على الجواز، وضعف حجة المنع إذ المتبادر من تحريم الميتة تحريم أكلها كما حقق في موضعه ، و الاجماع ممنوع و الله يعلم .

٦ - كتاب المسائل (٣) لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت ، هل يصلح الصلاة فيه قبل أن يغسله ؟ قال :

(١) السرائر : ٣٦٩ .

(٢) قرب الاسناد ص ١١٥ ط حجر .

(٣) كتاب المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٥٥ .

ليس عليه غسله ، فليصل فيه فلا بأس .

قال : وسألته عن الماشية تكون لرجل فيموت بعضها أيصلح له بيع جلودها و دباغها و يلبسها ؟ قال : لا ، وإن لبسها فلا يصلي فيها (١).

بيان : الجواب الأول ومحمول على ما إذا كان الحمار و الثوب يابسين ، أو على ما إذا وقع الثوب على شعره ، وأما قوله « وإن لبسها » ففيه إيهام لجواز اللبس في غير الصلاة و يمكن أن يجعل مؤيداً لمذهب ابن الجنيد ، حيث ذهب إلى أن الدباغ مطهر لجلد الميتة ، و لكن لا يجوز الصلاة فيه ، و نسب إلى السلمغايي أيضاً (٢) بل ظاهر الصدوق في الفقيه أيضاً ذلك ، لكن لم يصرح بالدباغ و لا يبعد حمل كلامه عليه ، و المشهور عدم جواز الاستعمال مطلقاً و هو أحوط .

٧- نوادر الراوندي : بإسناده المتقدم عن موسى بن جعفر ، عن آبائه ، عليهم السلام قال : سئل علي عليه السلام عن قدر طبخت فاذا فيها فارة ميتة ، فقال : يهراق المرق و يغسل اللحم وينقى ويؤكل (٣) .

وسئل عليه السلام عن سفرة وجدت في الطريق فيها لحم كثير وخبز كثير وبيض وفيها سكين ، فقال : يقوّم ما فيها ثم يؤكل ، لأنه يفسد ، فاذا جاء طالبها غرم له ، فقالوا له : يا أمير المؤمنين لانعلم أسفرة ذمي هي أم سفرة مجوسي ، فقال : هم في سعة من أكلها ما لم يعلموا (٤) .

(١) المصدر نفسه ج ١٠ ص ٢٦٤ .

(٢) قال في كتاب التكليف المشهور بفقهاء الرضا (ع) (ص ٤١) كل شيء حل أكل لحمه فلا بأس بلبس جده الذكي و صوفه و شعره و وبره و ريشه و عظامه ، وإن كان الصوف و الوبر و الشعر و الريش من الميتة و غير الميتة بعد ما يكون مما أحل الله أكله فلا بأس به ، و كذلك الجلد فإن دباغته طهارته ، إلى أن قال : وزكاة الحيوان ذبحه وزكاة الجلود الميتة دباغته .

(٣-٤) نوادر الراوندي ص ٥٠ .

و سئل عن الزيت يقع فيه شيء له دم ، فيموت ، فقال : يبيعه لمن يعمله صابوناً (١) .

بيان : السؤال الأول رواه الشيخ عن السكوني (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن قدر طبخت و إذا في القدر فارة ، قال : يهراق مرقها و يغسل اللحم و يؤكل ، و عمل به الأصحاب . و السؤال الثاني أيضاً رواه الشيخ عن السكوني (٣) عنهما عليه السلام وفيه إشكال إذ على المشهور لا يجوز استعمال ما يشترط فيه الذبح إلا إذا أخذ من سوق المسلمين أو علم بالتذكية ، و الأصل عندهم عدمها و ظاهر هذا الخبر و كثير من الاخبار جواز أخذ اللحم المطروح ، و الجلد المطروح لاسيما إذا انضمت إليه قرينة تورث الظن بالتذكية ، و سيأتي تمام القول فيه .

و أما السؤال الثالث فيدل على جواز استعمال الدهن المتنجس لغير الاستصباح من المنافع المعتبرة شرعاً ، قال في المسالك : وقد ألحق بعض الأصحاب بيعها للاستصباح ببيعها ليعمل صابوناً أو ليدهن بها الأجر و نحو ذلك ، ويشكل بأنه خروج عن مورد النص المخالف للأصل ، فان جاز لتحقيق المنفعة فينبغي مثله في المايعات النجسة التي ينتفع بها كالدبس المنحل و نحوه انتهى .

أقول : الجواز لا يخلو من قوة للأصل ، وعموم الأدلة ، و ذكر الاسراج و الاستصباح في الروايات لا يدل على الحصر ، بل يمكن أن يكون الغرض بيان الفائدة و الانتفاع بذكر أظهر فوائده و أشيعها ، كما أن تخصيص المنع بالأككل فيها لا يدل على الحصر ، و ما ألزم علينا نلتزمه ، إذ لم يثبت الاجماع على خلافه .

(١) نوادر الراوندي ص ٥١ .

(٢) التهذيب ج ٩ ص ٨٤ ط نجف ، و مكذافي الكافي ج ٦ ص ٢٦١ .

(٣) التهذيب ج ٢ ص ٣٦٥ ط حجر ، الكافي ج ٦ ص ٢٩٧ و ج ٢ ص ١٦٤

ط حجر .

٨ - دعائم الاسلام : سئل الصادق عليه السلام عن فارة وقعت في سمن ، قال : إن كانت جامداً ألقيت و ماحولها ، و أكل الباقي ، و إن كان مايعاً فسد كله ، ويستصبح به .

قال و سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن الدواب تقع في السمن و العسل و اللبن و الزيت فتموت فيه ، قال : إن كان ذائباً أريق اللبن و العسل و استسرج بالزيت و السمن .

و قال في الخنفساء و العقرب و الصرّار و كل شيء لادم له يموت في طعام : لا يفسده ، و قال في الزيت : يعمل له الصابون إن شاء .

و قالوا : قال عليه السلام إذا خرحت الدابة حيّة و لم تمت في الادم لم ينجس و يؤكل ، و إذا وقعت فيه فماتت لم يؤكل و لم يبيع و لم يشتر (١) .

و عنهم عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه و آله أنه أتى بجفنة فيها أدام فوجدوا فيها ذباباً فأمر به فطرح ، و قال : سموا الله و كلوا ، فإن هذا لا يحرّم شيئاً (٢) .
و عن علي عليه السلام أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول : لا ينفع من الميتة باهاب و لا عظم و لا عصب (٣) .

و عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه و آله قال : الميتة نجس و إن دبغت (٤) .

و عن جعفر بن محمد عليه السلام أنه سئل عن جلود الغنم يختلط الذكي منها بالميتة و يعمل منها القراء قال : إن لمستها فلا تصل فيها ، و إن علمت أنها ميتة فلا تشتريها و لا تبعها ، و إن لم تعلم اشتروبع (٥) .

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٢٢ .

(٢) في المصدر : « بجفنة قد أدمت » وفيه : « سموا عليه الله » .

(٣) المصدر ص ١٢٦ .

(٤) (٥) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٢٦ .

بيان : صرّح اللّيل طويثره صغيرة تصيح باللّيل (١) وقد أجمع علماءنا على طهارة ميتة غير ذي النفس كما حكاه جماعة ودلت عليه أخبار ، والاهاب الجلد ما لم يدبغ .

٩ - الهداية : لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة (٢) .



(١) هو الجدد ، و اسمه شبيه بصوته أكبر من الجندب ، قيل و بعض العرب يسميه الصدى .

(٢) الهداية ص ١٣ .

٢

* ((باب)) *

* « (حكم ما يؤخذ من سوق المسلمين) » *

* « (و يوجد في أرضهم) » *

١- قرب الاسناد : عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن البرزطي ، عن الرضا عليه السلام قال : سألته عن الخفاف يأتي الرجل السوق ليشتري الخف لا يدري ذكي هو أم لا ما تقول في الصلاة فيه ، وهو لا يدري ؟ قال : نعم أنا أشتري الخف من السوق و أصلي فيه ، وليس عليكم المسئلة (١) .

٢- ومنه : بهذا الاسناد قال : سألته عن الجبة الفراء يأتي الرجل السوق من أسواق المسلمين فيشتري الجبة لا يدري أهى ذكية أم لا يصلي فيها ؟ قال : نعم إن أبا جعفر عليه السلام كان يقول : إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم ، إن الدين أوسع من ذلك ، إن علي بن أبي طالب عليه السلام كان يقول : إن شيعتنا في أوسع مما بين السماء إلى الأرض ، أنتم مغفور لكم (٢) .

٣- السرائر : نقلا من كتاب البرزطي قال : سألته عن رجل يشتري ثوباً من السوق لبيساً لا يدري لمن كان ، يصلح له الصلاة فيه ؟ قال : إن كان اشتراه من مسلم فليصل فيه ، وإن كان اشتراه من نصراني فلا يلبسه ولا يصلي فيه حتى يغسله (٣) .

قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جدّه علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام مثله (٤) .

٤- ومنه : عن محمد بن عيسى والحسن بن ظريف و علي بن إسماعيل كلهم

(٢١) قرب الاسناد ص ١٧٠ ط حجروس ٢٢٧ ط نجف .

(٣) السرائر ص ٤٦٩ .

(٤) قرب الاسناد ص ٩٦ ط حجر .

عن حمّاد بن عيسى قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان أبي يبعث بالدرهم إلى السوق فيشتري بها جبناً فيسمّي و يأكل ولا يسأل عنه (١) .
بيان : قد ظهر من تلك الأخبار و غيرها أن ما يباع في أسواق المسلمين من الذبائح و اللحوم و الجلود و الأطعمة حلال طاهر ، لا يجب الفحص عن حاله ولا أعرف فيه خلافاً بين الأصحاب ، ولا فرق في ذلك عندهم بين ما يوجد بيد معلوم الاسلام أو مجهوله ، و لا في المسلم بين من يستحل ذبيحة الكتابي أم لا ، عملاً بعموم الأدلة .

و اعتبر العلامة في التحرير كون المسلم ممّن لا يستحل ذبائح أهل الكتاب و الأول أظهر ، و الظاهر أن المراد بسوق المسلمين ما كان المسلمون فيه أغلب و أكثر ، كما روي في الطوئق (٢) عن إسحاق بن عمّار عن الكاظم عليه السلام أنه قال : إذا كان الغالب عليه المسلمين فلا بأس ، و ربّما يفسّر بما كان حاكمهم مسلماً و قد يحال على العرف ، و الظاهر أن العرف أيضاً يشهد بما ذكرنا .

(١) قرب الاسناد ص ١١ ط حجر و ص ١٥ ط نجف .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٤١ ط حجر ، و لفظه قال : لا بأس بالصلاة في الفراء

اليمازي و فيما صنع في أرض الاسلام ، قلت ، فإن كان فيها غير أهل الاسلام ؟ قال : إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس .

٣

* (باب) *

* « (نجاسة الدم وأقسامه وأحكامه) » *

١ - السراير : نقلاً من كتاب البن نطي ، عن عبدالله بن عجلان ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل جل به القرع لا يزال يدمي كيف يصنع ؟ قال : يصلي وإن كانت الدماء تسيل (١) .

ومنه : عن البن نطي ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم قال : قال : إن صاحب القرحة التي لا يستطيع صاحبها ربطها ولا حبس دميها ، يصلي ولا يغسل ثوبه في اليوم أكثر من مرة (٢) .

بيان : لاختلاف في العفو عن دم القروح و الجروح في الجملة ، و اختلف في تعيين الحد الموجب للترخص ، ف قيل بالعفو عنه مطلقاً إلى أن يبرأ سواء شقت إزالته أم لا ، و سواء كانت له فترة ينقطع فيها أم لا ، و اختاره أكثر المحققين من المتأخرين ، و اعتبر بعضهم سيلان الدم دائماً ، و بعضهم السيلان في جميع الوقت (٣) أو تعاقب الجريات على وجه لا تتسع فترات لها لأداء الفريضة ، ومنهم من ناط العفو بحصول المشقة ، وأوجب في المنتهى إبدال الثوب مع الامكان والأول لا يخلو من قوة .

و قوله عليه السلام : « وإن كانت الدماء تسيل » ظاهر الدلالة على أولوية الحكم في صورة عدم السيلان ، و ربما يتوهم من قوله : « فلا يزال يدمي » أن الحكم مفروض فيما هو دائم السيلان ، وردّ بأنه ليس معنى لا يزال يدمي أن جريانها متصل دائماً بل معناه أن الدم يتكرر خروجها منه ، ولو حيناً بعد حين ، فإذا قيل فلان

(١) لم نجده في المطبوع من السرائر .

(٢) السرائر ص ٤٦٩ . (٣) أي وقت الصلاة .

لا يزال يتكلم بكذا فكان معناه عرفاً أنّه يصدر منه ذلك وقتاً بعد وقت ، لا أنّه دائم .

و يستفاد من بعض الروايات أنّه لا يجب إبدال الثوب ، و لا تخفيف النجاسة و لا عصب موضع الدّم ، بحيث يمنعه من الخروج ، و ظاهر الشيخ في الخلاف أنّه إجماعي بين الطائفة ، فما ورد في الخبر الثاني يمكن حمله على الاستحباب . ثمّ إنّ ذكر العلامة في عدّة من كتبه أنّه يستحب لصاحب القروح و الجروح غسل ثوبه في كلّ يوم مرّة كما يدلّ عليه هذا الخبر ، ويدلّ عليه أيضاً رواية سماعة قال : سألت عن الرّجل به القروح أو الجروح فلا يستطيع أن يربطه و لا يغسل دمه ، قال : يصلي و لا يغسل ثوبه إلّا كلّ يوم مرّة فأنّه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كلّ ساعة (١) .

و علّل الاستحباب بضعف السند ، و غفلوا عن هذا الخبر الصحيح الذي نقله ابن إدريس من كتاب البزنطيّ و الأحوط العمل به .

٢- السراير : نقلاً من كتاب عمّد بن عليّ بن محبوب ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن النّوفلي ، عن السّكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام : كان لا يرى بأساً بدم ما لم يذكّر يكون في الثوب ، فيصلّي فيه الرّجل يعني دم السمك (٢) .

توضيح و تنقيح : اعلم أنّ الدّم لا يخلو إمّا أن يكون دم ذي النفس أم لا فإن كان دم ذي النفس فلا يخلو إمّا أن يكون دمّاً مسفوحاً أي خارجاً من العرق بقوة أم لا ، و على الثاني فلا يخلو إمّا أن يكون دمّاً متخلّفاً في الذبيحة أم لا ، و الأوّل ينقسم بحسب أحوال المذبوح إلى ما كول اللحم وغيره ، و إن لم لم يكن دم ذي النفس ، فلا يخلو من أن يكون دم سمك أو غيره ، فههنا أقسام ستّة :

(١) التهذيب ج ١ ص ٧٣ ط حجر .

(٢) السرائر ص ٤٧٧ .

الأوّل الدّم المسفوح ، ولا ريب في نجاسته .
 الثاني الدّم المتخلف بعد الذبح في حيوان ما كول اللحم والظاهر أنه حلال
 طاهر بغير خلاف يعرف .

الثالث الدّم المتخلف في حيوان غير ما كول اللحم وظاهر الأصحاب الحكم
 بنجاسته ، لعدم استثنائهم له عن الدم المحكوم بالنجاسة ، قال صاحب المعالم : و
 تردّد في حكمه بعض من عاصروه من مشايخنا ، وينشأ التردّد من إطلاق الأصحاب
 الحكم بنجاسة الدم ممّا له نفس مدّعين الاتفاق عليه ، وهذا بعض أفرادهم ، ومن
 ظاهر قوله تعالى «أودمًا مسفوحًا» حيث دلّ على حلّ غير المسفوح وهو يقتضي
 طهارته ، ثمّ ضعف الثاني بوجوه لا تخلو من قوّة ، وقال : عموم ما دلّ على
 تحريم الحيوان الذي هو دمه يتناوله ، وحلّ الدم مع حرمة اللحم أمر مستبعد
 جدّاً لا سيّما مع ظهور الاتفاق بينهم على التحريم .

الرابع ماعدا المذكورات من الدماء التي لا تخرج بقوّة من عرق ، ولا
 لها كثرة وانصباب ، لكنّه له نفس ، فظاهر الأصحاب الاتفاق على نجاسته ، ويستفاد
 ذلك أيضاً من بعض الأخبار ، وظاهر المعتبر والتذكرة نقل الإجماع عليه ، و
 يتوهم من عبارة بعض الأصحاب طهارته وهو ضعيف ، ولعلّ كلامهم مؤوّل .

الخامس دم السمك و الظاهر أنّ طهارته إجماعي بين الأصحاب كما نقله
 جماعة كثيرة منهم ، وربّما فهم من كلام الشيخ في المبسوط نجاسته وعدم وجوب
 إزالته ، ولعلّ كلامه مؤوّل كما يفهم من سائر كتبه ، وهذا الخبر من جملة
 ما استدلّ به على طهارته ، وأمّا حلّ دم السمك فالمشهور أنّه ، و يظهر من عبارة
 بعض الأصحاب التوقّف فيه والحلّ أقوى .

السادس دم غير السمك ممّا لا نفس له ، وقد نقل جماعة من الأصحاب
 الإجماع على طهارة دم كلّ حيوان لا نفس له ، وربّما فهم من كلام الشيخ و
 بعض الأصحاب النجاسة مع العفو عن إزالته ، وهو ضعيف ، وكلامهم قابل
 للتأويل .

٣ - الهداية : و أمّا الدّم إذا أصاب الثوب فلا بأس بالصلاة فيه ، ما لم يكن مقداره مقدار درهم واف ، وهو ما يكون وزنه درهماً و ثلثاً ، و ما كان دون الدرهم الوافي فقد يجب غسله ، و لا بأس بالصلاة فيه ، و دم الحيض إذا أصاب الثوب فلا تجوز الصلاة فيه قليلاً كان أو كثيراً [ولا بأس بدم السمك في الثوب أن يصلّي فيه قليلاً كان أو كثيراً] (١) .

٤ - فقه الرضا عليه السلام : إن أصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلاة فيه ، ما لم يكن مقدار درهم واف ، و الوافي ما يكون وزنه درهماً و ثلثاً ، و ما كان دون الدرهم الوافي فلا يجب عليك غسله ، و لا بأس بالصلاة فيه ، وإن كان الدم حمصة فلا بأس بأن لا تغسله إلا أن يكون دم الحيض فاغسل ثوبك منه ، و من البول و المنى قلّ أم كثر ، و أعد منه صلاتك علمت به أم لم تعلم .

و قد روي في المنى إذا لم تعلم من قبل أن تصلّي فلا إعادة عليك ، و لا بأس بدم السمك في الثوب أن تصلّي فيه قليلاً كان أم كثيراً (٢) .

٥ - وأروي عن العالم عليه السلام أن قليل الدّم و كثيره إذا كان مسفوحاً سواء ، و ما كان رشحاً ، أقلّ من مقدار درهم ، جازت الصلاة فيه ، و ما كان أكثر من درهم غسل .

و روي في دم الدّمامل يصيب الثوب و البدن أنه قال : يجوز فيه الصلاة و أروي أنه لا يجوز .

٦ - وأروي أنه لا بأس بدم البعوض والبراغيث ، و أروي ليس دمك مثل دم غيرك ، و نروي قليل البول والغائط والجنابة و كثيرها سواء لا بدّ من غسله إذا علم به فإذا لم يعلم به أصابه أم لم يصبه رشّ على موضع الشكّ الماء ، فان تيقن أن في ثوبه نجاسة ولم يعلم في أيّ موضع من الثوب غسله كلّ (٣) .

تحقيق و تفصيل : اعلم أن العفو عمّا دون الدرهم ، نقل جماعة من

(١) الهداية ص ١٥ وما بين العلامتين زيادة من المخطوطة .

(٢) فقه الرضا ص ٦ . (٣) فقه الرضا ص ٤١ .

الأصحاب عليه الإجماع ، إلا أنه يلوح من كلام ابن أبي عقيل نوع مخالفة فيه ، حيث حكى عنه في المختلف أنه قال : إذا أصاب ثوبه دم فلم يره حتى صلى فيه ، ثم رآه بعد الصلاة وكان الدّم على قدر الدّينار غسل ثوبه ، ولم يعد الصلاة وإن كان أكثر من ذلك أعاد الصلاة ، ولو رآه قبل صلاته أو علم أن في ثوبه دمًا ولم يغسله حتى صلى غسل ثوبه قليلاً كان الدم أو كثيراً وقد روي أنه لا إعادة عليه ، إلا أن يكون أكثر من مقدار الدينار .

و كذا نقلوا الإجماع على عدم العفو عمّا زاد على الدرهم ، و اختلفوا فيما كان بقدر الدرهم ، فذهب الأكثر إلى وجوب إزالته ، ونقل عن المرتضى وسائر القول بالعفو عنه ، وإزالة أحوط ، مع أن إجمال معنى الدرهم وعدم انضباطه ممّا ينفي فائدة هذا الخلاف ، إذ لم يثبت حقيقة شرعية فيه ، و كلام الأصحاب مختلف في تفسيره وتحديدده ، فالمشهور بينهم أن الدرهم الوافي المضروب من درهم وثلاث و بعضهم وصفه بالبغلي .

و قال المحقق : هو نسبة إلى قرية بالجامعين ، وضبطه جماعة بفتح العين وتشديد اللام ، وقال ابن إدريس شاهدت درهماً من تلك الدراهم تقرب سعته من سعة أخمص الراحة ، وهوما انخفض منها ، وقال في الذكرى : هو باسكان الغين منسوب إلى رأس البغل ضربه الثاني في ولايته بسكة كسروية ، وزنه ثمانية دوانيق ، وعن ابن الجنيّد سعته كعقد الإبهام الأعلى .

ثم إن المشهور بين الأصحاب عدم الفرق في العفو بين الثوب والبدن ، و ربّما يستشكل في البدن لورود أكثر الروايات في الثوب ، وقوله « و الوافي - إلى قوله : علمت به أم لم تعلم » ذكره الصدوق في الفقيه ، وفيه « و إن كان الدّم دون حمصة » و هو أظهر (١) .

(١) أقول : الأصل في ذلك قوله تعالى « قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا يكون مينةً أو دمًا مسفوحاً أو لحماً خنزير » الانعام : ١٤٥ و قد نزل بمكة المكرمة ، وما نزل بعدها في المدينة من قوله تعالى « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم »

و يحتمل أن يكون المراد في الأوّل السعة وهنا الوزن ، أو المراد بالأوّل ما إذا لطح به الثوب أو البدن ، و بالثاني ما إذا اجتمع و ارتفع وحصل له حجم ، أو يراد بالأوّل الثوب و بالثاني الدم الخارج من البدن .
ويؤيد الأخير بل الثاني أيضاً ما رواه الشيخ عن مثنى بن عبد السلام (١) عن

→ الخنزير، ونحوها يشير بالالف واللام الى ما ذكر قبلا في سورة الانعام ، فالدم اذا كان مسفوحاً كان محرماً واذا لم يكن مسفوحاً لم يكن محرماً .

و التحريم في اللثة هو المنع المطلق الشامل من جميع الجهات حتى مسه واصابته كالحمى؛ فيستفاد من هذا العموم وجوب الاجتناب من الدم المسفوح اذا اصاب الثوب و الجسد ؛ و عدم الاجتناب منه اذا لم يكن مسفوحاً .

و المسفوح هو المسفوك باندفاع ؛ فدم الشاة عند ذبحها مسفوح باندفاع و هو نجس محرم غير معفو ولو قدر أبرة و ما بقى في جوفها حلال طاهر ولو كان أكثر من حمصة و دم الرعاف لا يكون الامندققاً ؛ فانه بانفجار العرق بامتلائه من الدم ؛ وأقله قطرة مسفوحة يتلطح به باطن الانف و يخرج منه قدر الابر ونحوه ؛ فهذا الدم قليله و كثيره سواء كدم الحيض سواء ، و أما اذا لم يكن من انفجار العرق ، بل كان جرحاً أو قرحاً في باطن الانف ، فرش منه الدم فهو طاهر شرعاً ، و من تطهر منه تطهر لاجل استقذاره .
وهكذا الدم المسفوح من سائر العروق اذا اندفق وأقله قطرة مسفوحة، مادام رطباً تكون قدر حمصة ، وان وقعت على ثوب أو غيره صارت كالدرهم سعة .

فلا اعتبار كما رواه الشلمغاني - وقد اجيز لنا العمل بما رواه - تحت الرقم ٥ بالسفح وعدمه ، فاذا كان الدم مسفوحاً وأقله لا يكون الا قطرة فهو نجس سواء كان ما تلتطح به الجسد أو الثوب أقل من درهم أو أكثر ، اصاب الرطب منه قدر حمصة أو أكثر ، و مالم يكن مسفوحاً بل كان رشا كان طاهراً سواء تلتطح به الثوب والجسد أقل من درهم أو أكثر اصاب الرطب منه دون الحمصة أو أكثر ؛ فاعتبار الدرهم و الحمصة في الروايات لاجل تشخيص الدم الطاهر من غيره و الفرق بين الرش و السفح فافهم ذلك .

(١) التهذيب ج ١ ص ٧٢ ط حجر .

أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: إنني حككت جلدي فخرج منه دم فقال: إذا اجتمع منه قدر حمصة فاغسله ، وإلا فلا
والوجه الأول ذكره السيد في المدارك وقال: الظاهر أن المراد بقدر الحمصة قدرها وزناً لا سعة ، وهو يقرب من سعة الدرهم ، ولا يخفى ما فيه ، إذ يمكن أن يلطخ بقدر الحمصة من الدم تمام الثوب ، ولا ندري أي شيء أراد بقربه من سعة الدرهم .

و أما استثناء دم الحيض ، وأنه لا يعفى عن قليله وكثيره فهو مقطوع به ، في كلام الأصحاب ، واستندوا إلى رواية أبي سعيد عن أبي بصير (١) قال : لا تعاد الصلاة من دم لم تبصره إلا دم الحيض ، فإن قليله وكثيره إن رآه وإن لم يره سواء ، وقالوا ضعف سنده منجبر بعمل الأصحاب ، وألحق الشيخ به دم الاستحاضة والنفاس ، وراوندي دم نجس العين ، وفي الجميع نظر .

و أما الاعادة مع العلم وعدمه ، فهو باطلا لاقه مخالف للمشهور ، ولساير الأخبار ، وظاهر الخبر اختصاص الحكم بدم الحيض ، ولم أر ذلك في كلامهم و سياتي الكلام فيه ، والفرق بين المسفوح والرشح غير معهود في الروايات ، ولا يمكن إثباته بهذا الخبر .

و قوله : « وأروي أنه لا يجوز » لعله محمول على ما إذا لم تعسر إزالته . والفرق بين دمه و دم غيره أيضاً مخالف للمشهور و يمكن أن يكون مبنياً على أنه جزء من حيوان لا يؤكل لحمه .

٧ - كتاب المسائل : بالاسناد المتقدم ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن الدمل يسيل منه القيح كيف يصنع ؟ قال : إن كان غليظاً أو فيه خلط من دم فاغسله كل يوم مرتين غدوة وعشيّة ، ولا ينقض ذلك الوضوء ، وإن أصاب ثوبك قدر دينار من الدم فاغسله ، ولا تصل فيه حتى تغسله (٢).

(١) التهذيب ج ١ ص ٧٣ .

(٢) راجع البحار ج ١٠ ص ٢٧٩ .

إيضاح : ما ذكره من غسل القيح الغليظ ، لعله محمول على الاستحباب ، بل ما فيه خلط من الدم أيضا كما عرفت ، وحكى المحقق عن الشيخ أنه حكم بطهارة الصديد والقيح ، ثم قال : وعندي في الصديد تردد أشبهه النجاسة ، لأنه ماء الجرح يخالطه يسير دم ، ولو خلا من ذلك لم يكن نجساً ، وخلافنا مع الشيخ يؤل إلى العبارة لأنه يوافق على هذا التفصيل .

ثم قال : أمّا القيح فإن ما زجه دم ، نجس بالممازج ، وإن خلا من الدّم كان طاهراً ، لا يقال : هو مستحيل عن الدّم ، لأننا نقول : لانسلم أن كل مستحيل عن الدّم لا يكون طاهراً كاللحم واللبن ، انتهى . وأما تقدير المعفو من الدّم بالدّينار فهو موافق لما حكيناه سابقاً عن ابن أبي عقيل والدّرههم والدّينار متقاربان سعة .

٨ - كتاب المسائل : بالاسناد ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام

قال : سألته عن قدر فيها ألف رطل ماء فطبخ فيها لحم و وقع فيها وقية دم ، هل يصلح أكله ؟ قال : إذا طبخ فكل فلا بأس (١) .

بيان : ذهب الشيخ في النهاية إلى أنه إذا وقع قليل من دم كالأوقية فما دون في القدر وهي تغلى على النار حلّ مرقها إذا ذهب الدم بالغليان ، ونحوه قال المفيد إلا أنه لم يقيّد الدّم بالقليل ، واستند إلى صحيحة سعيد الأعرج عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن قدر فيها جزور وقع فيها قدر أوقية من دم أيؤكل ؟ قال : نعم ، قال : النار تأكل الدّم (٢) ، ومثله روى زكريّا بن آدم عن الرضا عليه السلام (٣) .

و ذهب ابن إدريس والمتأخرون إلى بقاء المرق على نجاسته ، وفي المختلف حمل الدّم على ما ليس بنجس كدم السمك وشبهه ، وأورد عليه أن التعليل بأن

(١) المصدر ج ١٠ ص ٢٩٠ .

(٢) الكافي ج ٦ ص ٢٣٥ ط الاخوندي ، الفقيه ج ٣ ص ٢١٦ ط نجف .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٧٩ .

الدم تأكله النار يأبى عن ذلك ، إذ لو كان طاهراً لعلل بطهارته ، و لو قيل بأنّ الدم الطاهر يحرم أكله فتعليله بأكل النار ليذهب التحريم وإن لم يكن نجساً ، ففيه أنّ استهلاكه في المرق إن كفى في حله ثم يتوقف على النار ، وإلا لم تؤثر النار في حله انتهى .

أقول : يمكن أن يحمل التقييد بالغليان على الاستحباب لرفع استقذار النفس ، وإن كان القول بالحل مطلقاً لا يخلو من قوّة .

٩ - دعائم الاسلام : عن الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام أنّهما قالوا في الدّم يصيب الثوب : يغسل كما تغسل النجاسات ، و رخصاً في النضح اليسير منه ، و من سائر النجاسات ، مثل دم البراغيث وأشباهه قالوا : فإذا تفاحش غسل (١) .

ايضاح : اختلف الأصحاب في وجوب إزالة الدم المتفرّق على الثوب أو البدن إذا كان بحيث لو جمع بلغ الدرهم فقال ابن إدريس الأحوط للعبادة وجوب إزالته و الأقوى و الأظهر في المذهب عدم الوجوب ، و نحوه قال في المبسوط و الشرايع و الشافعي ، و قال في النهاية : لا تجب إزالته ما لم يتفاحش و هو خيرة المعتبر ، و قال سلاّر و ابن حمزة : تجب إزالته ، و اختاره العلامة في جملة من كتبه ، و الأوّل أقوى .

و قال في المعتبر : ليس للتفاحش تقدير شرعيّ و قد اختلف أقوال الفقهاء فيه ، فبعض قدّره بالشبر وبعض بما يفحش في القلب ، و قدّره أبو حنيفة بربع الثوب ، و الوجه أنّ المرجع فيه إلى العادة ، لأنّها كالأمانة الدالة على المراد باللفظ ، إذا لم يكن له تقدير انتهى .

ثمّ اعلم أنّ الرواية تدلّ على أنّ الرشح من غير الدّم أيضاً معفو ، كما قال به بعض الأصحاب ، و هو خلاف المشهور والأحوط الإزالة قال في المختلف : قال ابن إدريس : قال بعض أصحابنا : إذا ترشّش على الثوب أو البدن مثل رؤوس الأبر من النجاسات فلا بأس بذلك ، والصحيح وجوب إزالتها قليلة كانت أو كثيرة

و هو الأقوى عندي .

ثم قال : وقال السيد المرتضى في جواب المسائل الناصريّة : نجاسة الخمر أغلظ من سائر النجاسات ، لأنّ الدم وإن كان نجساً فقد أبيع لنا أن نصلّي في ثوب إذا كان فيه دون قدر الدرهم ، و البول قد عفى عنه فيما ترشّش عند الاستنجاء كرؤوس الابر ، و الخمر لم يعف عنه في موضع أصلاً .

٢

* ((باب)) *

* ((نجاسة الخمر وسائر المسكرات)) *

* ((و الصلاة في ثوب اصابته)) *

الآيات : المائدة : يا أيّها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون (١) .
تفسير : المشهور أنّ الخمر موضوع للمسكر المأخوذ من عصير العنب بحسب اللغة .

و روي عن ابن عباس المراد به جميع الأشرطة المسكرة ، ويدلّ عليه كثير من أخبار أهل البيت عليهم السلام .

و الميسر القمار ، والأصاب أحجار أصنام كانوا ينصبونها للعبادة ، ويذبحون عندها ، والأزلام هي القداح التي كانوا يستقسمون بها و شيئاً من تفاصيل تلك الأمور في محالّها ، و قال في القاموس : الرّجس بالكسر القذر والمأثم ، وكلّ ما استقذر من العمل ، والعمل المؤدّي إلى العذاب « من عمل الشيطان » لأنّه نشأ من تسويله و تزيينه ، و هو صفة أو خبر آخر « فاجتنبوه » أي ما ذكر أو تعاطيها أو الرّجس

أو عمل الشيطان أو كل واحد منها « لعلكم تفلحون » بسبب الاجتناب .
ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب نجاسة الخمر ، و سائر المسكرات
المائعة ، بل نسب إلى أكثر أهل العلم حتى حكى عن المرتضى رضي الله عنه أنه
قال : لا خلاف بين المسلمين في نجاسة الخمر إلا ما يحكى عن شاذ لا اعتبار
بقولهم ، و عن الشيخ - رحمه الله - أنه قال : الخمر نجسة بـ« لا خلاف » و قال في
المختلف : الخمر وكل مسكر والفقاع و العصير إذا غلا قبل ذهاب ثلثيه بالنار أو
من نفسه نجس ، ذهب إليه أكثر علمائنا كالشيخ المفيد ، والشيخ أبي جعفر ، والسيد
المرتضى وسائر و ابن إدريس .

وقال ابن أبي عقيل : من أصاب ثوبه أو جسده خمر أو مسكر لم يكن عليه
غسلهما لأن الله تعالى إنهما حرّهما تعبداً لا لأنهما نجسان و قال الصدوق في
المقنع والفقير : لا بأس بالصلاة في ثوب أصابه خمر لأن الله تعالى حرّم شربها
و لم يحرّم الصلاة في ثوب أصابته . و عزّي في الذكري إلى الجعفي وفاق (١)
الصدوق و ابن أبي عقيل .

و استدلل القائلون بالنجاسة بعد الاجتماع بالآية بوجهين : أحدهما أن
الوصف بالرجاسة وصف بالنجاسة ، لئلا يفهم في الدلالة ، و الثاني أنه أمر
بالاجتناب (٢) و هو موجب للتباعد المستلزم للمنع من الاقتراب بجميع الأنواع

(١) في طبعة الكمباني (وقال) وهو تصحيف .

(٢) أقول : الظاهر من قوله تعالى : « إنما الخمر و الميسر و الانصاب و الزلام
رجس » الخ أي كل واحد منها رجس من عمل الشيطان ، ثم قوله تعالى : بعد « فاجتنبوه »
يرجع ضمير المفرد إلى كل واحد مما ذكر فالمعنى أن الخمر رجس من عمل الشيطان
فاجتنبوه ، الميسر رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه ، وهكذا ، ويظهر من ترتيب وتفریع
قوله تعالى « فاجتنبوه » أن الخمر و سائر ما ذكر يجب الاجتناب منه لانه رجس من
عمل الشيطان

فكون الخمر نجساً بالمعنى الاصطلاحي ليس يستدل بلفظ الرجس من الآية حتى يقال —

لأنَّ معنى اجتنابها كونه في جانب غير جانبها ، فيستلزم المنع من أكله و ملاقاته ، و تطهير المحل "بإزالته ، ولا معنى للنجس إلا ذلك ، ذكرهما المحقق و العلامة .

و ردَّ الأَوَّلَ بأنَّ الرُّجْسَ لا نسلم أنَّه مرادف للنجس ، و قول الشيخ في التهذيب : الرُّجْسُ هو النجس بلاخلاف لاحجَّة فيه ، لأنَّ أهل اللغة لم يذكروا النجس في معناه ، بل ذكروا له معاني أخرى لا تقرب منه أيضاً ، سوى ما ذكروا من القذر ، والظاهر أنَّه ليس النجس المصطلح بل هو ما يستقذره الطبع ، مع أنَّ في الآية الكريمة وقع خبراً عن الخمر والميسر و الأنصاب والأزلام جميعاً في الظاهر .

فلا يخلو إما أن يقدَّر مضاف محذوف ليصحَّ حمله على الجميع ، مثل التعاطي و نحوه وعلى هذا ظاهر أنَّه لا يصحَّ جعله بمعنى النجس ، بل لابدَّ من حمله على معنى آخر مثل المأثم ، لأنَّه من بعض معانيه ، أو العمل المستقذر أو القذر الذي يعاف منه العقول ، كما يوجد في كلام جماعة من المفسرين ، أو يقال : إنَّ المراد أنَّ كلَّ واحد رجس ، و حينئذ لا يصحُّ الحمل على النجس ، وإلاَّ يلزم استعمال اللفظ في معنييه الحقيقيين ، بل الحقيقي و المجازي ، أو يجعل الرجس المذكور خبراً عن الخمر فقط ، و يقدَّر لكلَّ من الأمور الأخر خبر آخر ، وعلى هذا أيضاً لا يصحَّ حمل الرجس على النجس ، لأنَّ القرينة على التقدير دلالة المذكور عليه ، ولو حمل الرجس على النجس يلزم أن يكون المقدَّر كذلك ولو فرض جواز الاكتفاء في الدلالة بمجرد الاشتراك في اللفظ ، وإن لم يكن المعنى في الجميع واحداً ، فلا ريب أنَّه المرجوح بالنسبة إلى الاحتمالات السابقة ، ولأقلَّ من التساوي ، وعلى هذا كيف يستقيم الاستدلال .

→ انه مشترك لفظي ، بل بما تفرع عليه من وجوب الاجتناب وقوله تعالى «فاجتنبوه» بالنسبة الى الخمر ، له اطلاق من حيث الشرب وغيره من أنواع الاقتراب كالبيع والشراء والاتخاذ و الاصابة فافهم ذلك .

و الثاني بأن المتبادر من الاجتناب من كل شيء الاجتناب عما يتعارف في الاقتراب منه ، مثلاً المتعارف من اقتراب الخمر الشرب منه ، وفي اقتراب الميسر اللعاب به ، وفي اقتراب الانصاب عبادتها ، فعلى هذا يكون الأمر بالاجتناب عن الخمر المتبادر منه الاجتناب عن شربه ، لا الاجتناب من جميع الوجوه ، كما يقولون : إن حرمت عليكم الميتة ، لا إجمال فيه ، إذ المتبادر تحريم أكلها .

١ - قرب الاسناد : عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر والنبيذ والمسكر يصيب ثوبي أغسله أو أصلي فيه ؟ قال : صل فيه إلا أن تقذره فتغسل منه موضع الأثر إن الله تبارك وتعالى إنما حرّم شربها (١) .

٢ - علل الصدوق : عن أبيه ، عن سعد ، عن محمد بن الحسين وعلي بن إسماعيل ويعقوب بن يزيد ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز قال : قال بكير ، عن أبي جعفر عليه السلام ، وأبو الصباح وأبوسعيد والحسن النبال ، عن أبي عبد الله عليه السلام قالوا : قلنا لهما : إننا نشترى ثياباً يصيبها الخمر وودك الخنزير عند حاكها ، أنصلي فيها قبل أن نغسلها ؟ قال : نعم لا بأس بها ، إنما حرّم الله أكله وشربه ، ولم يحرم لبسه ومسّه والصلاة فيه (٢) .

بيان : الودك بالتحريك دسم اللحم ، ودهنه الذي يستخرج منه .

٣ - قرب الاسناد : عن محمد بن الوليد ، عن ابن بكير قال : سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن المسكر والنبيذ يصيبان الثوب قال : لا بأس به (٣) .

٤ - ومنه : باسناده ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن رجل مرّ في ماء مطر قد صب فيه خمر فأصاب ثوبه ، هل يصلي فيه قبل أن يغسله ؟

(١) قرب الاسناد ص ٧٦ ط حجر ص ١٠٠ ط نجف .

(٢) علل الشرايع ج ٢ ص ٤٦ .

(٣) قرب الاسناد ص ٨٠ ط حجر ص ١٠٥ ط نجف .

قال : لا يغسل ثوبه ولا رجليه ، و يصلي ولا بأس (١) .

قال : وسألته عليه السلام عن رجل مرَّ بمكان قد رشَّ فيه خمر قد شربته الأرض و بقي نداه أيصلي فيه ؟ قال : إن أصاب مكاناً غيره فليصل فيه ، وإن لم يصب فليصل ولا بأس (٢) .

٥ - و منه و من كتاب المسائل : قال : سألته عن النضوح يجعل فيه النبيذ أ يصلح أن تصلي المرأة وهو في رأسها ؟ قال : لا حتى تغتسل منه (٣) .
قال : و سألته عن الطعام يوضع على سفرة أو خوان قد أصابه الخمر أيؤكل عليه ؟ قال : إذا كان الخوان يابساً فلا بأس (٤) .

٦ - فقه الرضا : لا بأس أن تصلي في ثوب أصابه خمر ، لأنَّ الله حرَّم شربها ، ولم يحرم الصلاة في ثوب أصابه ، وإن خاط خيطاً ثوبك بريقه وهو شارب الخمر ، إن كان يشرب غيباً فلا بأس ، وإن كان مدمناً للشرب كل يوم فلا تصل في ذلك الثوب حتى يغسل ، ولا تصل في بيت فيه خمر محصور في آنية (٥) .
٧ - كتاب المسائل : بالاسناد المتقدم عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن الكحل يصلح أن يعجن بالنبيذ ؟ قال : لا (٦) .
أقول : سيأتي بعض الأخبار المناسبة لهذا الباب في باب الأواني .

تبيين :

اعلم أنَّ الخمر الأوَّل يدلُّ على جواز الصلاة في ثوب أصابته الخمر و ظاهره الطهارة ، وإن أمكن أن تكون نجسة معفواً عنها ، و حملة القائلون بالنجاسة على النقيّة ، و أورد عليه أنه لا تقيّة فيه إذ أكثر علماء العامة أيضاً على نجاسة الخمر ، و أُجيب بأنَّ النقيّة لعلها من السلاطين ، إذ سلاطين ذلك الوقت

(١) قرب الاسناد ص ٨٣ ط حجر و ١١٦ ط نجف .

(٢) قرب الاسناد ص ١١٩ ط نجف .

(٣) قرب الاسناد ص ١٠١ ط حجر ، المسائل في البحار ج ١٠ ص ٢٦٩ .

(٤) قرب الاسناد ص ١٥٦ ط نجف .

(٥) فقه الرضا ص ٣٨ .

(٦) البحار ج ١٠ ص ٢٦٩ .

كانوا يزاولون الخمر ، ولا يجتنبون عنها ، فلعلّ الحكم بالنجاسة كان شاقاً عليهم لتضمنته شناعة لهم وإضرار بهم ، وردّ بأنّهم عليهم السلام لو كانوا يتقون في ذلك لكانت تقيّتهم في الحكم بالحرمة أوجب وأهمّ مع أنّهم عليهم السلام كانوا يبالغون في ذلك كلّ المبالغة حتّى أنّهم حكموا بأنّ مدمن الخمر كعابدوثن ، إلى غير ذلك من التهديدات والتشديدات .

فان قلت : الحرمة لمّا كانت صريحة في القرآن المجيد ، وكانت من ضروريّات الدّين ، فالحكم بها لا فساد فيه ، إذ لا أحد أن ينكر على من حكم بها ، قلت : أصل حرمتها وإن كان كذلك لكن عظم حرمتها وكونها بالغة إلى ما بلغت من المراتب التي في أحاديثنا ليس في صريح القرآن ، ولان ضروريّات الدين ، فكان ينبغي أن يتقوا فيه ، فترك التقيّة في ذلك والتقيّة في الحكم بالنجاسة بعيد جدّاً ، بل الأظهر حمل أخبار النجاسة على التقيّة أو على الاستحباب .

و بالجملة لولا الشهرة العظيمة والاجماع المنقول لكان القول بالجواز متّجهاً ولا ريب أن الأحوط العمل بالمشهور .

والخبر الثاني أظهر في الدّلالة على الطهارة ، لكنّه يدلّ على طهارة ودك الخنزير أيضاً ، ولم يقل به أحد ، وإن كان ظاهر الصدوق - رحمه الله - القول بجواز الصلاة فيه أيضاً حيث قال في كتاب علل الشرايع : «باب علّة الرخصة في الصلّاة في ثوب أصابه خمر و ودك الخنزير » فأنّه وإن لم يكن صريحاً في الطهارة لكنّه صريح في جواز الصلّاة فيه ، ويمكن حمل الخبر على ما إذا ظنّ ملاقات الحاكّة لها بالخمر وودك الخنزير ، وإن لم يعلم ذلك ، فإنّ تلك الظنون غير معتبرة في النجاسة ، وإلاّ لزم الاجتناب من جميع الأشياء ، لا سيما ما يجلب من بلاد الكفر من الثياب والأدوية والأطعمة ، كما روى الشيخ في الصحيح (١) عن معاوية بن عمّار قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الثياب السابريّة يعملها المجوس

وهم أخبث ، و هم يشربون الخمر و نساؤهم على تلك الحال ألبسها ولا أغسلها و
أُصلي فيها ؟ قال : نعم « فالمراد بقوله ﷺ » ولم يحرم لبسه و مسه و الصلاة
فيه « عدم التحريم إذا ظن ذلك ولم يعلم ولا يخفى بعده .

و الخبر الثالث أيضاً ظاهره الطهارة و يمكن حمله على عدم البأس بلبس الثوب
و التمتع به ، لا طهارته و جواز الصلاة فيه .

والخبر الرابع أيضاً ظاهره الدلالة على الطهارة ، و يمكن حمله على أن صب
الخمر كان قبل وقوع المطر [و بعده قد طهر المكان فلا بأس بأن يصيب ماء المطر] (١)
حينئذ أو على أن صب الخمر في الماء كان في أثناء التقاطر ، و كذا إصابة ماء المطر
الثوب أيضاً كان في أثناءه ، أو على أن ماء المطر لعله كان كراً ، أو على أن القليل
لا ينجس بملاقاة النجاسة .

و جواب السؤال الثاني من علي بن جعفر أظهر في الطهارة ، ويدل على
استحباب التنزه عنها مع الامكان ، و يمكن حمله على نفي البأس في الصلاة في ذلك
المكان ، مع عدم السجود عليها ، و عدم ملاقاته بالرطوبة ، بأن تكون النداءة
نداءة لا تسري .

لا يقال : لا حاجة إلى السؤال حينئذ ، لأنه يجوز أن يتوهم أنه لا يصح
الصلاة في مكان أصابته الخمر ، وإن لم يلاق برطوبة ، كما ورد أنه لا يصلي
في بيت فيه خمر ، لكنه بعيد ، وترك الاستفصال مع قيام الاحتمال دليل العموم .
و جوابا السؤال الثالث و الرابع ظاهران في النجاسة ، وإن أمكن حملهما
على الاستحباب أو التقيّة ، كما عرفت .

و أمّا ما في الفقه فالنهي مع الادمان ظاهره الكراهة بقريضة سابقة ، و النهي
عن الصلاة في بيت فيه خمر فالمشهور أنه على الكراهة ، و ظاهر الصدوق الحرمة
و خبر التبيذ ظاهره الكراهة . مع أنه على تقدير الحرمة أيضاً لا يدل على
النجاسة .

(١) ما بين العلامتين ساقط من المطبوعة الاولى .

٨ - دعائم الاسلام : سئل الصادق عليه السلام عن الشراب الخبيث يصيب الثوب قال : يغسل (١) .
و سئل عن السفرة و الخوان يصيبه الخمر أيؤكل عليه ؟ قال : إن كان يابساً قد جف فلا بأس به (٢) .



((باب))

* « (نجاسة البول و المنى و طريق تطهيرهما) » *

* « (و طهارة الوذى و أخواتها) » *

١ - قرب الاسناد : بالاسناد المتقدّم ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن جنب أصابت يده من جنبته فمسحه بخرقه ، ثم أدخل يده في غيسله قبل أن يغسلها هل يجزيه أن يغتسل من ذلك الماء ؟ قال : إن وجد ماء غيره فلا يجزيه أن يغتسل به ، وإن لم يجد غيره أجزأه (٣) .
قال : و سألت عن الفراش يصيبه الاحتلام كيف يصنع به ؟ قال : اغسله ! فإن لم تفعل فلا تنام عليه ، حتّى ييبس ، فإن نمت عليه وأنت رطب الجسد فاغسل ما أصاب من جسدك ، فإن جعلت بينك وبينه ثوباً فلا بأس (٤) .
قال : و سألت عن أكسية المير عزي و الخفاف ينقع في البول أيصلي فيها ؟ قال : إذا غسلت في الماء فلا بأس (٥) .

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١١٧ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٢٢ .

(٣) قرب الاسناد ص ١١٠ ط حجير .

(٤) قرب الاسناد ص ١١٨ ط حجير و ص ١٥٨ ط نجف .

(٥) قرب الاسناد ص ١١٤ ط نجف .

بيان : قد مرّ الكلام في السؤال الأوّل (١) وقال في القاموس : المرعزى ويمدّ إذا خفّف ، وقد تفتح الميم في الكل : الزغب الذي تحت شعر العنز .

٢ - علل الصدوق : عن ابن الوليد ، عن الصّغار ، عن إبراهيم بن هاشم عن النّوفلي ، عن السّكوني ، عن الصادق ، عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام قال : لبن الجارية و بولها يغسل منه الثوب ، قبل أن تطعم ، لأنّ لبنها يخرج من مثانة أمّها ، و لبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا بوله ، قبل أن يطعم ، لأنّ لبن الغلام يخرج من المنكبين و العضدين (٢) .

المقنع [والهداية] : مرسلًا مثله (٣) .

بيان : قال العلامة - رحمه الله - في المختلف : المشهور أنّ بول الرضيع قبل أن يأكل الطعام نجس ، لكن يكفي صبّ الماء عليه ، من غير عصر ، حتّى أن السيد المرتضى - رحمه الله - ادّعى الاجماع للعلماء على نجاسته ، وقال ابن الجنيد : بول البالغ وغير البالغ من الناس نجس ، إلّا أن يكون غير البالغ صبيّاً ذكراً فإنّ بوله ولبنه مالم يأكل اللحم ليس بنجس ، والمعتمد الأوّل .

لنا أنّه بول آدمي فكان نجساً كالبالغ ، و ما رواه الشيخ في الحسن عن الحلبي (٩) ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبيّ قال : تصبّ عليه الماء فان كان قد أكل فاغسله غسلًا .

احتجّ ابن الجنيد بما رواه السّكوني وأورد هذه الرواية ، ثمّ أجاب بأنّ انتفاء الغسل لا يستلزم انتفاء الصبّ ، ثمّ قال : الظاهر من كلام ابن الجنيد غسل الثوب من لبن الجارية وجوباً للرواية السابقة ، والحقّ عندي ما ذهب إليه الأكثر من طهارته ، وحمل الرواية على الاستحباب .

(١) راجع الباب ٣ ص ١٤ فيما سبق .

(٢) علل الشرايع ج ١ ص ٢٧٨ .

(٣) المقنع ص ٣ ، الهداية : ١٥

(٤) التهذيب ج ١ ص ٧١

٣ - **علل الصدوق** : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن عمر بن حنظلة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذي قال : ما هو والنخامة إلا سواء (١) .

٣ - **و منه** : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن بريد قال : سألت أحدهما عليه السلام عن المذي فقال : لا ينقض الوضوء ، ولا يغسل منه ثوب ولا جسد إنما هو بمنزلة البصاق والمخاط (٢) .

بيان : يدل الخبران على طهارة المذي مطلقاً وهو المشهور بين الأصحاب وخالف ابن الجنيد فحكم بنجاسة ما خرج عقيب شهوة ، وقال : ولو غسل من جميعه كان أحوط ، واستدل برواية حملت على الاستحباب جمعاً .

٥ - **العلل** : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن سال من ذكر كشيء من مذي أو وذي وأنت في الصلاة فلا تقطع الصلاة ، ولا تنقض له الوضوء ، وإن بلغ عقبك ، إنما ذلك بمنزلة النخامة . وكل شيء خرج منك بعد الوضوء فإنه من الحبائل أو من البواسير ، فليس بشيء فلا تغسله من ثوبك ، إلا أن تقدره (٣) .

٦ - **و منه** : بهذا الاسناد عن حريز قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن المذي يسيل حتى يبلغ الفخذ ، قال : لا يقطع صلاته ، ولا يغسله من فخذيه ، لأنه لم يخرج من مخرج المني إنما هو بمنزلة النخامة (٤) .

٧ - **فقه الرضا عليه السلام** : لا تغسل ثوبك ولا إحليلك من مذي ووذى ، فإنهما بمنزلة البصاق والمخاط ، فلا تغسل ثوبك إلا ممماً يجب عليك في خروجه إعادة الوضوء ، وإن أصابك بول في ثوبك فاغسله من ماء جار مرة ، ومن ماء راكد

(١) علل الشرائع ج ١ ص ٢٨٠ .

(٢) علل الشرائع ج ١ ص ٢٧٩ .

(٣-٤) المصدر ج ١ ص ٢٧٩ .

مرتين ، ثم اعصره ، وإن كان بول الغلام الرضيع فتصب عليه الماء صباً ، وإن كان قد أكل الطعام فاغسله ، و الغلام والجارية سواء .
و قد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : لبن الجارية تغسل منه الثوب قبل أن تطعم وبولها ، لأن لبن الجارية يخرج من مثانة أمها ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا من بوله قبل أن يطعم ، لأن لبن الغلام يخرج من المنكبين والعضدين (١) .

بيان : قوله عليه السلام : من « ماء جار » لعل ذكر الجاري على المثال ، و أريد به الأغصم منه ومن الكر ، والمراد بالراكد القليل الراكد ، فيوافق المشهور من عدم وجوب العدد في الكر والجاري ، ويؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح (٢) عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول قال : اغسله في المركان مرتين ، فإن غسلته في ماء جار فمرة واحدة .

والمركان - بكسر الميم وإسكان الراء وفتح الكاف - الاجانة التي يغسل فيها الثياب ، وذهب الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد إلى اعتبار التعدد في الراكد دون الجاري ، وهو موافق لرواية الفقه ، قوله « وبولها » الظاهر تقديم قوله « وبولها » على قوله « قبل أن تطعم » لأن أكلها الطعام إنما يؤثر في البول لا في اللبن ، و هكذا روي فيما مر ، وربما يقال باعتبار العطف قبل القيد ليمتعلق القيد بهما .

٨- السرائر : من كتاب البن نطى قال : سألت عن البول يصيب الجسد ، قال : صب عليه الماء مرتين ، فإنما هو ماء .

وسألت عن الثوب يصيبه البول ، قال : اغسله مرتين (٣) .

بيان : الفرق بين الصب والغسل في البدن والثوب إما باعتبار العصر في الثاني ، و عدمه في الأول كما فهمه الأكثر ، أو باعتبار إكثار الماء حتى ينقذ في

(١) فقه الرضا ص ٦ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٧١ .

(٣) السرائر ص ٤٦٥ .

أعماق الثوب ، و عدم اعتبار ذلك في البدن ، و على الأول يدل على تعدد العصر كما سيأتي . قوله «فإنما هو ماء» أي لا يبقى له أثر في البدن حتى يحتاج إلى ذلك لازالته .

٩ - كتاب المسائل : بالسند المتقدم عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن الرجل يكون له الثوب و قد أصابه الجنابة فلم يغسله هل يصلح النوم فيه ؟ قال : يكره (١) .

قال : و سأله عن الرجل يعرق في الثوب يعلم أن فيه جنابة كيف يصنع ؟ هل يصلح له أن يصلّي قبل أن يغسله ؟ قال : إذا علم أنه إذا عرق أصاب جسده من تلك الجنابة التي في الثوب فليغسل ما أصاب من جسده من ذلك ، وإن علم أنه قد أصاب جسده ولم يعرف مكانه فليغسل جسده كله (٢) .

بيان : لعل كراهة النوم لاحتمال تلوّث سائر الجسد .

١٠ - الملهوف : للمسيّد بن طاووس ، عن أم الفضل زوجة العباس أنها جاءت بالحسين إلى رسول الله ﷺ فبال على ثوبه ، فقرصته فبكى ، فقال : مهلاً يا أم الفضل فهذا ثوبي يغسل ، وقد أوجعت ابني (٣) .

بيان : في القاموس القرص أخذك لحم إنسان باصبعك حتى تؤلمه انتهى . والمراد بالغسل هنا الصب ، مع أنه يحتمل أن يكون ذلك بعداً كل الطعام .

١١ - نوادر الراوندي : بإسناده عن موسى بن جعفر ، عن آبائه ﷺ قال : قال علي بن الحسين : بال الحسن والحسين ﷺ على ثوب رسول الله ﷺ قبل أن يطعما فلم يغسل بولهما من ثوبه (٤) .

بيان : عدم الغسل لا ينافي الصب وسيأتي تفصيل القول في ذلك في باب ما يلزم في تطهير البدن وغيره .

(٢٠١) البحار ج ١٠ ص ٢٧٢ .

(٣) الملهوف على قتلى الطفوف ص ١٢ .

(٤) نوادر الراوندي ص ٣٩ .

١٣- دعائم الاسلام : عن الصادق ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في البول يصيب الثوب ، قال : يغسل مرتين .
وقال الصادق عليه السلام في بول الصبي : يصب عليه الماء حتى يخرج من الجانب الآخر .

وعن علي عليه السلام قال في المنى " يصيب الثوب : يغسل مكانه ، فان لم يعرف مكانه وعلم يقيناً أنه أصاب الثوب غسله كله ثلاث مرات ، يفرك في كل مرة ويغسل ويعصر (١) .

بيان : لعل الثلاث مع حقيقة الرواية محمول على ما إذا لم يذهب بدونه كما هو الغالب .

تذييل

قال الكراچكي في كنز الفوائد : إن قال قائل : ما الدليل على نجاسة المنى ؟ قيل له : نقل الشيعة له بأسرهم على كثرتهم واستحالة النواطء منهم ، والخبر يتواتر بنقل بعضهم ، وقد روى جميعهم ما ذكرناه عن سلفهم عن أئمتهم صلوات الله عليهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله جدّهم ، وفي هذا الدليل غنى عن غيره .

وبعد ذلك فقد استدللّ بما روي عن عمار بن ياسر - ره - أنه قال : رأيته رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا أغسل من ثوبي موضعاً فقال لي : ما تصنع يا عمار ؟ فقلت : يا رسول الله صلى الله عليه وآله تنخمت نخامة فكرهت أن تكون في ثوبي فغسلتها ، فقال لي : يا عمار هل نخامتك ودموع عينيك وما في أداوتك إلا سواء ، إنما يغسل الثوب من البول أو الغائط أو المنى .

ووجوب غسل الثوب منه ، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله أضاف الطاهر إلى الطاهر ، والنجس إلى النجس . فلو كان المنى طاهر لا يغسل الثوب منه لأضافه إلى مميّزه بالطهارة ، ولم يخلطه بما قد علم منه النجاسة التي أوجب غسل الثوب منها في الشريعة .
فان قال السائل : خبركم هذا الذي رويتموه عن عمار غير سالم لأنه قد عارضه

خبر عائشة وقولها إن رسول الله ﷺ كان يصلي وأنا أفرك الجنباة من ثوبه ، وفي صلاة النبي ﷺ بها وهي في ثوبه دلالة على طهارتها .

قيل له : هذا خبر غير صحيح ، لما روي من أن رسول الله ﷺ كان له بردان معزولان للصلاة لا يلبسهما إلا فيها ، وكان يحث أئمة على النظافة ويأمرهم بها ، وإن من المحفوظ عنه في ذلك قوله « إن الله يبغض الرجل القاذورة » فقيل له : وما القاذورة يا رسول الله ؟ قال : الذي يتأنف به جليسه .

ومن يكون هذا قوله وأمره ، لا يجلس والمنى في ثوبه فضلاً عن أن يصلي وهو فيه ، و ليس يشك العاقل في أن المنى لو لم يكن من الأنجاس المفترض إباطنها لكان من الأوساخ التي يجب التنزه عنها ، وفيما صح عندنا من اجتهاد رسول الله ﷺ في النظافة وكثرة استعماله للطيب على ما أتت به الرواية دلالة على بطلان خبر عائشة .

وشيء آخر وهو أن عماراً رخصه الله عليه قد أجمعت الأمة على صحة إيمانه واتفقت على تزكيتها ، وعائشة قد اختلف فيها وفي إيمانها ، ولم يحصل الاتفاق على تزكيتها ، فالأخذ بما رواه عمار - ره - أولى .

وشيء آخر ، وهو أن خبر عمار يحظر الصلاة في ثوب فيه منى أو يغسل ، وخبر عائشة يبيح ذلك ، والمصير إلى الحاضر من الخبرين أولى وأحوط في الدين .
وشيء آخر وهو أن عماراً حفظ قولاً عن رسول الله ﷺ رواه ، وعائشة لم تحفظ في هذا قولاً وإنما أخبرت عن فعلها ، وقد يجوز أن تكون توهمت أن في ثوبه جنباة أو رأت شيئاً شبهته بها ، هذا مع تسليمنا لخبرها فروت بحسب ظنها .

ثم يقال للخصم : إذا كانت الجنباة عندك طاهرة تجوز الصلاة فيها ، فلم فركتها عائشة ، واجتهدت في قلعها ؟ وألا تركتها كما تركها عندكم رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله وصلى فيها ؟ .

٦

((باب))

* « أحكام سائر الأبول والأرواث والعذرات » *

﴿ و رجميع الطيور ﴾

- ١- قرب الاسناد : عن سندي بن محمد ، عن أبي البختري ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام أن النبي ﷺ قال : لا بأس ببول ما أكل لحمه (١) .
- ٢- ومنه عن أحمد وعبدالله ابني محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الروث يصيب ثوبي وهورطب ، قال : إن لم تقذره فصل فيه (٢) .
- ٣- ومنه ومن كتاب المسائل بالسندين المتقدمين عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الدابة تبول فيصيب بولها المسجد أو الحائط أيصلي فيه قبل أن يغسل ؟ قال : إذا جف فلا بأس (٣) .
- ٤- قرب الاسناد : عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الثوب يوضع في مربوط الدابة على بولها أو روثها ؟ قال : إن علق به شيء فليغسله ، وإن أصابه شيء من الروث والصفرة التي تكون معه فلا تغسله من صفرة (٤) .
- قال : وسألته عن الرجل يرى في ثوبه خرق الحمام أو غيره هل يصلح له

(١) قرب الاسناد ص ٧٢ ط حجر و ص ٩٥ ط نجف .

(٢) قرب الاسناد ص ١٠٠ ط نجف و ص ٧٦ ط حجر .

(٣) قرب الاسناد ص ٩٤ ط حجر : بحار الانوار ج ١٠ ص ٢٨٦ .

(٤) قرب الاسناد ص ١١٨ ط حجر ، و ص ١٥٨ ط نجف .

أن يحكّه وهو في صلاته؟ قال : لا بأس (١) .

٥ -- و منه و من كتاب المسائل عنه عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الدقيق يقع فيه خرق الفارهل يصلح أكله إذا عجن مع الدقيق؟ قال : إذا لم تعرفه فلا بأس ، وإن عرفته فلتطرحه من الدقيق (٢) .

بيان : قوله : « إذا لم تعرفه » أي لم تعلم دخوله في الدقيق ، بل تظن ذلك ، و ظاهره الحل مع الاستهلاك ، و عدم تمييز العين ، ولم أره قائلًا .

٦ - السراير : نقلًا من كتاب البنزطي عن المفضل ، عن محمد الحلبي قال : قلت للصادق عليه السلام : أظأ على الروث الرطب ، قال : لا بأس أنا والله ربما وطئت عليه ثم أصلّي ولا أغسله (٣) .

٧ - العياشي : عن زرارة ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن أبوال خيل و البغال و الحمير ، قال : فكرتها ، فقلت : أليس لحمها حلالا ؟ قال : فقال : أليس قد بين الله لكم « والأ نعام خلقها لكم فيها دفء و منافع و منها تأكلون » (٤) و قال في الخيل : « والخيل و البغال و الحمير لتر كبوها و زينة » (٥) فجعل الأكل الأ نعام التي قص الله في الكتاب ، وجعل للركوب الخيل و البغال و الحمير ، و ليس لحومها بحرام و لكن الناس عافوها (٦) .

بيان : فيها « دفء » أي ما يدفأ به فيبقى البرد « و منافع » أي نسلها و درها و ظهورها « و منها تأكلون » أي تأكلون ما يؤكل منها كالحوم و الشحوم والألبان و عاف الطعام أو الشراب يعافه ويعينه عيافة و عيافاً بكسرهما : كرهه فلم يشر به ،

(١) قرب الاسناد ص ١١٧ ط نجف و ٨٩ ط حجر .

(٢) قرب الاسناد ص ١٥٦ ط نجف ، البحار ج ١٠ ص ٢٧٦ .

(٣) السرائر ص ٤٦٥ ذيل حديث .

(٤) النحل : ٥ .

(٥) النحل : ٧ .

(٦) تفسير المياشي ج ٢ ص ٢٥٥ .

ويظهر منه وجه جمع بين الأخبار، بأن يكون المراد بالماكول ما أعد للاكل و
ماشاع أكله .

٨ - المختلف : نقلاً من كتاب عمارة بن موسى . عن الصادق عليه السلام قال :
خرؤ الخطاف لا بأس به ، هو مما يؤكل لحمه ، ولكن كره أكله لأنه استجار
بك و أدى إلى منزلك ، وكل طير يستجير بك فأجره (١) .

بيان : اختلف الأصحاب في حرمة الخطاف و كراهته ، وهذا الخبر مما
استدل به على عدم التحريم ، وفيه إشعار بنجاسة خرء مالا يؤكل لحمه من
الطيور .

٩ - كتاب المسائل : عن علي بن جعفر قال : سأله عن الثوب يقع
في مربط الدابة على بولها و روثها كيف يصنع ؟ قال : إن علق به شيء فليغسله
و إن كان جافاً فلا بأس (٢) .

١٠ - السرائر : نقلاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن موسى بن
عمر ، عن بعض أصحابه ، عن داود الرقي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول
الخشافيف يصيب ثوبي فأطلبه فلا أجده ، قال : اغسل ثوبك (٣) .

١١ - العلل : عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن
أحمد ، عن أحمد بن محمد السيارى ، عن أبي يزيد القسمي - و قسم حي من اليمن
بالبصرة - عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه سأله عن جلود الدارث التي يتخذ منها
الخفاف ، فقال : لا تصل فيها ، فإنها تدبغ بخرء الكلاب (٤) .

١٢ - كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال :
سأله عن الطين يطرح فيه السرقين يطين به المسجد والبيت ، أيسل في فيه ؟ قال :

(١) المختلف ص ١٧٢ .

(٢) البحار ج ١٠ ص ٢٤٠ .

(٣) السرائر ص ٢٧٨ .

(٤) علل السرائر ج ٢ ص ٣٣ .

لا بأس (١) .

١٣ - نوادر الراوندى : باسناده عن موسى بن جعفر ، عن آبائه عليهم السلام قال :
سئل علي بن أبي طالب عليه السلام عن الصلاة في الثوب الذي فيه أبوال الخفافيش ودماء
البراغيث ، قال : لا بأس (٢) .

[١٤ - كتاب عاصم بن حميد ، عن محمد بن مسلم قال : كنت جالسا مع
أبي جعفر عليه السلام و ناضح لهم في جانب الدار ، قد أعلف الخبط و هو هائج ، قال :
و هو يبول و يضرب بذنبه ، إذ مر جعفر عليه السلام وعليه ثوبان أبيضان ، قال : فنضح
عليه فملا ثيابه و جسده ، فاسترجع ، فضحك أبو جعفر عليه السلام ، و قال : يا بني
ليس به بأس .

بيان : الخبط - بالتحرير - من علف الابل ، و الهائج : الفحل يشتهي
الضراب [(٣)] .

وجدت بخط الشيخ محمد بن علي الجبعي نقلا من جامع البزنطي ، عن أبي
بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : خرؤ كل شيء يطير و بوله لا بأس به .
١٥ - دعائم الاسلام : سئل الصادق عليه السلام عن خرء الفار تكون في
الدقيق ، قال : إن علم به أخرج منه ، و إن لم يعلم فلا بأس به (٤) .

(١) البحار ج ١٠ ص ٢٦١ .

(٢) لم نجده في النوادر المطبوع ، و قد أخرجه العلامة النوري في المستدرک
ج ١ ص ١٦٠ ، أيضاً ، فراجع .

(٣) ما بين العلامتين أضفناه من النسخة المخطوطة ، و مطبوعة الكمباني
خالية عنه .

(٤) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٢٢ .

تنقيح و توضيح :

أجمع علماء الاسلام على نجاسة البول و الغايط مما لا يؤكل لحمه ، سواء كان من الانسان أو غيره إذا كان ذات نفس سائلة ، قاله في المعتبر .
وقد وقع الخلاف في موضعين : أحدهما رجيع الطير ، فذهب الصدوق و ابن أبي عقيل و الجعفي إلى طهارته مطلقاً و قال الشيخ في المبسوط : بول الطيور و ذرقها كلها طاهر إلا الخشثاف ، وقال في الخلاف : ما أكل فذرقه طاهر ، و ما لم يؤكل فذرقه نجس . و به قال أكثر الأصحاب .

و مما استدلّ به على الطهارة ما مرّ من سؤال عليّ بن جعفر ، عن الرجل يرى في ثوبه خرق الحمام أو غيره - وفي التهذيب خرق الطير أو غيره - هل يصلح له أن يحكّه و هو في صلاته (١) وقوله لا بأس به : « لا بأس به » لأن ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال يفيد العموم ، وأورد عليه بأنه إنما تسلم دلالة ترك الاستفصال على العموم فيما إذا كان الغرض متعلقاً بهذا الحكم ، كما إذا قيل خرق الطير لا بأس به من غير تفصيل كان الظاهر العموم ، و أمّا إذا لم يكن الغرض متعلقاً به كما فيهما نحن فيه ، فلا ، إذ ظاهر أن الغرض من السؤال أن حكّ شيء من الثوب ينافي الصلاة أم لا ، وذكر خرق الطير من باب المثال ، وفي مثل هذا المقام إذا أُجيب بأنه لا بأس ، و لم يفصل الكلام في الطير بأنه مما يؤكل لحمه أو لا ، لا يدلّ على أن خرق الطير مطلقاً طاهر ، و الأقوى عندي طهارة ذرق الطير مطلقاً وفي البول إشكال والاحتياط الاجتناب من الجميع .

و ثانيهما بول الرضيع قبل أن يأكل الطعام و المشهور أنه نجس ، و نقل فيه المراتضى الاجماع ، وقال ابن الجنيد : بول البالغ و غير البالغ نجس إلا أن يكون غير البالغ صبيّاً ذكراً ، فإنّ بوله و لبنه ما لم يأكل اللحم ليس بنجس ، واحتجّ بما مرّ من رواية الشكوني و هي لا تقوم حجة له كما لا يخفى .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤٤ ط حجر .

و أمّا البول و الرّوث من كلّ حيوان يؤكل لحمه ، فهما طاهران لا نعلم فيه خلافاً إلّا في موضعين : الأوّل في أبوال الدّواب الثلاث وأزوائها والمشهور طهارتها على كراهة ، وعن ابن الجنيد القول بالنجاسة وإليه ذهب الشيخ في النهاية و طهارة الأرواث ظاهرة بحسب الأخبار ، وتعارضها في الأبوال يقتضي التحرّز عنها رعاية للاحتياط.

وثانيهما ذرق الدّجاج والأشهر الأقرب طهارته ، وأمّا الجلال من الحيوان وهو ما اغتذى بعذرة الانسان محضاً إلى أن يسمّى في العرف جلالاً فذرقه نجس إجماعاً ، قاله في المختلف .

أقول : سيأتي بعض الأخبار في باب حكم ما لاقي نجساً (١) .

٧

*((باب)) *

*(ما اختلف الاخبار و الاقوال في نجاسته) *

الايات : الحديد : و أنزلنا الحديد فيه بأس شديد و منافع للناس (١) .
تفسير : « و أنزلنا الحديد » قيل أي أنشأناه و أحدثناه ، و قيل أي هيأنا
من النزل و هو ما يتهيأ للضييف ، و عن ابن عباس أنه أنزل مع آدم من الحديد

(١) الحديد : ٢٥ ، و تمام الآية هكذا « و لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم
الكتاب و الميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم
الله من ينصره و رسله بالغيب ان الله قوى عزيز »
قال الطبرسي : قوله : « وليعلم الله من ينصره و رسله بالغيب » معطوف على قوله
« ليقوم الناس بالقسط » أي ليعاملوا بالعدل وليعلم الله نصرته من ينصره موجوداً و جهاداً من
جاهد مع رسوله موجوداً ، وقوله : « بالغيب » أي بالعلم الواقع بالاستدلال والنظر من غير
مشاهدة بالبصر .

أقول : لو كان قوله تعالى « وليعلم الله » معطوفاً على قوله « ليقوم الناس بالقسط »
كان المعنى : و أنزلنا مع النبيين الكتاب و الميزان ليعلم الله من ينصره و رسله بالغيب ،
و ظاهر أن التعليل غير مناسب ، بل هو معطوف على مقدر كما في غير واحد من الايات
الكريمة منها قوله تعالى « وليكون من الموقنين » الانعام : ٧٥ في قصة اراحة ابراهيم
ملكوت السموات و الارض .

و المعنى أنا أنزلنا الحديد فيه بأس شديد أي صلابة تقاوم كل بأس فاذا اتخذ منه
الجن و الدروع دافع كل بأس في غيره من الالات الحجرية و الخشبية ، و اذا اتخذ
منه السيف و العمود و القناة لم يقم في مقابله غيره ، و من ذلك يعرف أن الله عز وجل انما —

العلاء وهي السندان ، والكلبتان ، والمطرقة «فيه بأس شديد» أي يمتنع به ويحارب به «ومنافع للناس» يعني ما يمتنعون به في معاشهم ، مثل السكين والفأس والابرة وغيرها مما يتخذ من الحديد من الآلات ، وفيه دلالة على طهارته إذا كثر انتفاعاته موقوفة عليها .

١ - قرب الاسناد : بالاسناد المتقدّم ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن رجل أخذ من شعره و لم يمسحه بالماء ، ثم يقوم فيصلي ؟ قال : ينصرف فيمسحه بالماء ولا يعيد صلاته تلك (١) .

→ ألهم البشر صنعة السلاح ليدفعوا بذلك عن مجتمهم وحوزتهم ويذبوا عن أنفسهم شر كل ذي شر كما قال عز وجل في داود النبي (ع) وقد كان ملكاً نبياً : « وألنا له الحديد أن يعمل سبغات و قدر في السرد ، « وعلمناه صنعة لبوس لكم لنحصنكم من بأسكم » وفيه أيضاً منافع للناس في صلاح معاشهم كلما رقى المجتمع استفاد منه أكثر و أكثر من السكين و الفأس - الى السكك الحديدية وغير ذلك .

فانما أنزلنا الحديد كذلك (ذا بأس شديد) ليتخذ الناس منه آلات الحرب ويدافعوا عن أنفسهم و يذبوا الاشرار والمفسدين عن حوزتهم « و ليعلم الله من ينصره و رسله بالغيب ، بنصرة الدين و الذب عن حرمة الله و قتل من سب الله و رسوله و أوصيائه نصرة لهم بالغيب « ان الله قوى عزيز » ينصر من نصره ويعز من عزه .

فهذا تجويز للحرب و قتل من عاند الله و رسوله ، والنصرة بالغيب أوضح مصاديقه قتل من سب الله و رسوله و هجاء او أحداً من أوصيائه ، و ليس في قوله تعالى « فيه بأس شديد » معنى النجاسة ولا الكراهة ، ولم يستند الأئمة الاطهار في الحكم بنجاسته الى تلك الآية الشريفة بل الوجه فيه أن له خبثاً يجب الاجتناب عنه كسائر الاخباث ، ومن اختتم بخاتم حديد يعرف وجه ذلك من سواد املته و لذلك قال (ص) « ما ظهرت كف فيها خاتم حديد ، و لذلك كان لا يرى قطع البطيخ بالسكين بل كان يكسره و يأكله ، لان السكين اذا لم يلبس عليه ما يمنع عن خبائثه كما يعمل اليوم و يسمونه بالاستيل ، يتحلل الحديد في ماء البطيخ ثم يؤل خبثاً ، فافهم ذلك .

(١) قرب الاسناد ص ٩١ ط حجر .

توضيح : ذكر جماعة من الاصحاب منهم الشيخ و العلامة أنه يستحب لمن قص أظفاره بالحديد أو أخذ من شعره أو حلق أن يمسح الموضع بالماء ، وأسندوا في ذلك إلى رواية عمارة (١) عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل إذا قص أظفاره بالحديد أو جز من شعره ، أو حلق قفاه ، فإن عليه أن يمسحه بالماء قبل أن يصلي ، سئل : فإن صلى و لم يمسح من ذلك بالماء ؟ قال : يعيد الصلاة ، لأن الحديد نجس .

و قال الشيخ في الاستبصار (٢) بعد إيراد هذه الرواية : أنه خبر شاذ مخالف للأخبار الكثيرة ، و ما يجري هذا المجرى لا يعمل عليه ، و ذكر قبل ذلك أن الوجه حمليه على ضرب من الاستحباب ، و يؤيد الاستحباب صحيحة (٣) زرارة عن أبي جعفر عليه السلام وصحيحة (٤) سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام الدالان على عدم لزوم المسح بالماء .

٢ - كتاب المسائل : بالاسناد عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن الحايض قال : يشرب من سورها ولا يتوضأ منها (٥).

٣ - السرائر : نقلاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن رفاعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن سؤر الحائض لا بأس به أن تتوضأ منه ، إذا كانت تغسل يديها (٦).

بيان : اختلف الأصحاب في سؤر الحايض فقال الشيخ في النهاية : يكره استعمال سؤر الحايض إذا كانت متهمّة ، فإن كانت مأمونة فلا بأس ، و في المبسوط أطلق كراهة سورها ، و كذا المرتضى في المصباح و كذا ابن الجنيد ، و اختار

(١) التهذيب ج ١ ص ١٢٠ طحجر .

(٢) الاستبصار ج ١ ص ٤٨

(٣-٤) التهذيب ج ١ ص ٩٩

(٥) البحار ج ١٠ ص ٢٦٥ .

(٦) السرائر ص ٢٧٧ .

الفاضلان و الشهيدين مختار النهاية و هو أظهر جمعاً بين الأخبار .
 ثم ما ذكر في الرواية الأولى من الفرق بين الشرب و الوضوء ، ورد في
 كثير من الأخبار مثل ما رواه في التهذيب عن الحسين بن أبي العلاء قال : سألت
 أبا عبد الله عليه السلام عن الحايض يشرب من سورها ؟ قال : نعم ولا يتوضأ منه (١) .
 و عن أبي هلال قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : المرأة الطامث اشرب من فضل
 شرابها ولا أحب أن تتوضأ منه (٢) .
 و عن عنبسة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اشرب من سؤر الحايض و لا
 تتوضأ منه (٣) .

وأكثر الأصحاب أطلقوا كراهة سؤر الحائض ، و قد عرفت ممّا أوردنا من
 الأخبار اختصاص الكراهة بالوضوء ، فالقول به لا يخلو من قوة كما اختاره بعض
 المحققين من المتأخرين ، و ألحق الشهيد في البيان بالحائض بناء على ما اختاره
 من النقيض بالنهية كلّ متهم واستحسنه بعض من تأخر عنه و فيه نظر .

٤ - علل الصدوق : عن ابن الوليد ، عن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم
 عن النوفلي ، عن السكوني ، عن الصادق ، عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام قال :
 لبن الجارية و بولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم ، لأن لبنها يخرج من مثانة
 أمها ، و لبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا بوله ، قبل أن يطعم ، لأن لبن الغلام
 يخرج من المنكبين والعضدين (٤) .

المقنع و الهداية : مرسلًا مثله (٥) .

الراوندي في نوادره : بإسناده عن موسى بن جعفر ، عن آبائه ، عن

(١) التهذيب ج ١ ص ٤٣ .

(٢) الاستبصار ج ١ ص ١٠ .

(٣) الكافي ج ٣ ص ١٠ .

(٤) علل الشرايع ج ١ ص ٢٢٨ .

(٥) المقنع ص ٣ ، الهداية ص ١٥ .

علي عليه السلام مثله و زاد في آخره فيجوز فيه الرش (١) .
 فقه الرضا : روي عن أمير المؤمنين عليه السلام وذكر مثله (٢) .
 و قال : إن عرقت في ثوبك و أنت جنب ، وكانت الجنباة من الحلال فتجوز الصلاة فيه و إن كانت حراماً فلا تجوز الصلاة فيه حتى تغسل (٣) .
 ٥ - المناقب : لابن شهر آشوب من كتاب المعتمد في الأصول للشيخ المفيد -
 قال علي بن مهزيار : وردت العسكر و أنا شاك في الإمامة ، فرأيت السلطان قد خرج إلى الصيد في يوم من الربيع إلا أنه صائف و الناس عليهم ثياب الصيف و على أبي الحسن لبادة و على فرسه تجفاف لبود (٤) و قد عقد ذنب الفرس ، و الناس يتعجبون منه و يقولون ألا ترون إلى هذه المديني ، و ما قد فعل بنفسه ؟
 فقلت في نفسي : لو كان إماماً ما فعل هذا ، فلمّا خرج الناس إلى الصحراء لم يلبثوا أن ارتفعت سحابة عظيمة هطلت فلم يبق أحد إلا ابتل حتى غرق بالمطر و عاد عليه السلام وهو سالم من جميعه .
 فقلت في نفسي : يوشك أن يكون هو الإمام ، ثم قلت : أريد أن أسأله عن الجنب إذا عرق في الثوب فقلت في نفسي إن كشف وجهه فهو الإمام ، فلمّا قرب منّي كشف وجهه ، ثم قال : إن كان عرق الجنب في الثوب و جنبته من حرام لا تجوز الصلاة فيه ، و إن كان جنبته من حلال فلا بأس ، فلم يبق في نفسي بعد ذلك شبهة (٥) .

(١) نوادر الراوندي ص ٦٢ .

(٢) فقه الرضا ص ٦ .

(٣) فقه الرضا ص ٤ .

(٤) اللبادة بالضم - ما يلبس من اللبود و قاية من المطر و في عبارة أخرى قباء من لبود ، و التجفاف من اللبود سترة تلبسه الفرس عند الحرب كأنه درع ، و مثله ما يلبسه الادمي لذلك ، و يقال له بالفارسية د برگستوان ، .

(٥) مناقب آل أبي طالب ج ٤ ص ٤١٤ .

٦ - ووجدت : في كتاب عتيق من مؤلفات قدماء أصحابنا أظنه مجموع الدعوات لمحمد بن هارون بن موسى التلعكبري رواه عن أبي الفتح غازي بن محمد الطرائفي ، عن علي بن عبد الله الميموني ، عن محمد بن علي بن معمر ، عن علي بن يقطين بن موسى الأهوازي عنه عليه السلام مثله .

و قال : إن كان من حلال فالصلاة في الثوب حلال ، وإن كان من حرام فالصلاة في الثوب حرام .

بيان : قال الفيروز آبادي كل شعر أو صوف متلبّد لبّد ولبّدة ولبّدة والجمع ألباد ولبود ، واللبّادة كرمّانة ما يلبس من اللّبود للمطر ، وقال : التجفاف بالكسر آلة للحرب يلبسه الفرس و الإنسان ليقيه في الحرب ، و لعل المراد هنا ما يلقي على السرج وقاية من المطر .

٦ - الذكرى : روى محمد بن همام باسناده إلى إدريس بن يزدان الكفرتوئي أنه كان يقول بالوقوف فدخل سرّاً من رأى في عهد أبي الحسن عليه السلام فأراد أن يسأله عن الثوب الذي يعرق فيه الجنب أيسلّى فيه ؟ فبينما هو قائم في طاق باب لانتظاره إذ حرّكه أبو الحسن عليه السلام بمقرفة و قال : إن كان من حلال فصلّ فيه وإن كان من حرام فلا تصلّ فيه (١) .

٨ - دعائم الاسلام : رخصوا عليهم السلام في عرق الجنب و الحائض يصيب الثوب ، و كذلك رخصوا في الثوب المبلول يلصق بجسد الجنب و الحائض (٢) .

٩ - الهداية : لا بأس بالوضوء من فضل الحائض و الجنب [(٣)] .

١٠ - قرب الاسناد : عن السندي بن محمد ، عن أبي البختري ، عن جعفر ابن محمد ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : كان يغتسل من الجنابة ثمّ يستدفيء بامرأته

(١) الذكرى : ١٤٠ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١١٧ .

(٣) الهداية : ١٣ وقد كان ساقطاً من طبعة الكمباني .

وإنها لجنب (١) .

توضيح و تنقيح : قال الفيروز آبادي : الدفء بالكسر وقد يحرك نقيض حدثة البرد ، وظاهره طهارة عرق الجنب ، و لا خلاف في طهارة عرق الجنب من الحلال وإنما الخلاف في الجنب من الحرام .

قال علي بن بابويه في رسالته : إن عرقت في ثوبك وأنت جنب ، وكانت الجنابة من حلال فحلال الصلاة فيه ، وإن كانت من حرام فحرام الصلاة فيه ونحوه ذكره ولده في الفقيه ، وابن الجنيد في المختصر ، على ما نقل عنه ، والشيخ في الخلاف . وقال في النهاية : لا بأس بعرق الحايض والجنب في الثوب واجتنابه أفضل ، إلا أن تكون الجنابة من حرام ، فإنه يجب غسل الثوب إذا عرق فيه .

و ذهب ابن إدريس و أكثر المتأخرين إلى الطهارة مطلقاً ، والشيخ في التهذيب جمع بين الأخبار بحمل أخبار المنع على ما إذا كان من حرام ، ولم يذكر له شاهداً فلذا بالغ في الطعن عليه من تأخر عنه ، وقد ظهر مما أسلفنا من الأخبار عذر الشيخ في ذلك ، ومع ذلك فالمسئلة لا تخلو من إشكال ، والاحتياط في مثله مما لا يترك .

وقال في المنتهى : لا فرق يعني في الحكم بنجاسة العرق المذكور على القول بها بين أن يكون الجنب رجلاً أو امرأة ، ولا بين أن تكون الجنابة من زنا أو لواط أو وطى بهيمة أو وطى ميتة ، وإن كانت زوجة ، و سواء كان مع الجماع إنزال أم لا والاستمناء باليد كالزنا .

أما لو وطى في الحيض أو الصوم فالأقرب طهارة العرق فيه ، وفي المظاهرة إشكال ، قال : ولو وطى الصغير أجنبيّة وألحقنا به حكم الجنابة بالوطى ، ففي نجاسة عرقه إشكال ينشأ من عدم التحريم في حقه .

اقول : ما قرّب به في الوطى في الحيض والصوم لا يخلو من نظر لشمول الأخبار لهما .

(١) قرب الاسناد ص ٦٤ ط حجر و ص ٨٥ ط نجف وفيه يستدنى بدل يستدنى .

تذنيب

نذكر فيه بعض ما اختلف الاصحاب في نجاسته

الأول : قال في المعالم : قال ابن الجنيدي في المختصر - بعد أن حكم بوجوب غسل الثوب من عرق الجنب من حرام : وكذلك عندي الاحتياط إن كان جنباً من حلم ، ثم عرق في ثوبه ، قال : ولا نعرف لهذا الكلام وجهاً ، ولا رأينا له فيه رقيقاً .

الثاني عزى الشيخ في المبسوط إلى بعض أصحابنا القول بنجاسة القيء و المشهور بين علمائنا طهارته ، وورد في بعض الروايات الأمر بغسله ، و حمل على الاستحباب لورود الرواية بعدم البأس .

الثالث اختلف الأصحاب في عرق الابل الجلالة والمشهور الطهارة ، وذهب المفيد في الملقنة والشيخ في النهاية وابن البراج و جماعة إلى أنه يجب إزالته و قدورد في الصحيح (١) والحسن (٢) الأمر بالغسل ، والأحوط عدم الترك وحملهما أكثر الأصحاب على الاستحباب من غير معارض .

الرابع حكم السيد و ابن إدريس بنجاسة ولد الزنا و سوره ، و الأشهر الطهارة .

الخامس لبن الصبيّة ، وقدم الكلام فيه .
السادس ما يتولد في النجاسات كدود الحش و صراصير ، و احتمل بعضهم نجاسته و المشهور الطهارة .

السابع ما لا تحلّه الحياة من نجس العين و المشهور النجاسة ، و يعزى إلى السيد القول بالطهارة ، و الأشهر أقوى .

(١) التهذيب ج ١ ص ٧٥ .

(٢) الكافي ج ٦ ص ٢٥٠ و ٢٥١ .

الثامن نجاسة من عدا الشيعة الامامية من فرق أهل الخلاف ، فالمشهور الطهارة ، و نسب إلى السيد القول بنجاسة غير المؤمن مطلقاً وإلى ابن إدريس من لم يعتقد الحقّ عدا المستضعف .

التاسع ذهب جماعة إلى نجاسة كلب الماء ، و ذهب الأكثر إلى الطهارة و لعلّه أقوى ، و يتفرّع عليه طهارة الدّواء المشهور بجند بيدستر (١) و نجاسته إذ الظاهر أنّه خصية كلب الماء ، و الأقوى عندي حرمة و طهارته ، و الاجتناب منه أحوط .



(١) جند معرب « كند » من الفارسية و معناه الخصية « و بيدستر ، حيوان ذو حياتين في البحر و البر ، يسمونه الكلب .

٨

* ((باب)) *

* « حكم المشتبه بالنجس ، وبيان أن الاصل » *

* « (الطهارة و غلبته على الظاهر) » *

١- قرب الاسناد : بالسند المعتبر عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الفأرة الرطبة وقد وقعت في الماء تمشي على الثياب أيصلح الصلاة فيها قبل أن تغسل ؟ قال : اغسل ما رأيت من أثرها ، و ما لم تره فتنضحه بالماء (١) .

وسألته عليه السلام عن الفأرة والد جاجة والحمامة وأشباههن تطأ العذرة ثم تطأ الثوب أيغسل ؟ قال : إن كان استبان من أثرهن شيء فاغسله ، وإلا فلا بأس (٢) .

قال : وسألته عن الكنيف يصب فيه الماء فينضح على الثياب ما حاله ؟ قال : إذا كان جافاً فلا بأس (٣) .

بيان : قوله : « فاغسله » أي جميع الثوب أو ما اشتبه فيه ، أو ما استبان من الأثر ، و الأخير أظهر .

فان قيل : على الأخير ينافي ما سيأتي من وجوب غسل ما اشتبه فيه النجاسة قلنا : ظاهر الأخبار وأقوال الأصحاب أن غسل ما اشتبه فيه ، إنما يجب إذا علم وصول النجاسة إلى المحل ، ولم يعلم محلها أصلاً ، لا فيما إذا علم بعضه وشك

(١) قرب الاسناد ص ١١٦ ط نجف .

(٢) قرب الاسناد ص ١١٧ .

(٣) قرب الاسناد ص ١٥٨ ط نجف .

في البقية فإن ظاهر الأخبار الكثيرة ، و كلام الأصحاب الاكتفاء بغسل ما علم وصول النجاسة إليه .

قوله : « إذا كان جافاً » إنما قيّد به لأنّ مع الجفاف لا يعلم وصول النجاسة إليه غالباً ، و إن حصل الظنّ القويّ بالنجاسة ، و أمّا مع العلم بالنجاسة فلا فرق بين الجفاف وغيره ، والظاهر أنّ هذا من المواضع التي غلب فيه الأصل على الظاهر .

٢ - فقه الرضا : وإن كان معه إناءان وقع في أحدهما ما ينجس الماء ولم يعلم في أيّهما ؟ يهرقهما جميعاً ، وليتيمّم (١) .

و نروي أنّ قليل البول و الغائط و الجنابة و كثيرها سواء ، لا بدّ من غسله إذا علم به ، فإذا لم يعلم به أصابه أم لم يصبه ، رشّ على موضع الشك الماء ، فان تيقن أنّ في ثوبه نجاسة ولم يعلم في أيّ موضع على الثوب غسل كلّهُ . و نروي أنّ بول ما لا يجوز أكله في النجاسة ذلك حكمه ، وبول ما يؤكل لحمه فلا بأس به (٢) .

بيان : يدلّ على وجوب الاجتناب من الاناءين المشتبه الطاهر منهما بالنجس كما ذهب إليه الأصحاب ، و لا يعلم فيه خلاف ، و أوجب جماعة من الأصحاب منهم الصدوقان و الشيخان إهراقهما ، إلّا أنّ كلام الصدوقين ربّما أشعر باختصاص الحكم بحال إرادة التيمّم و ظاهر النصوص الوجوب .

وقال المحقّق: الأمر بالاراقة محتمل لأن يكون كناية عن الحكم بالنجاسة وهو غير بعيد ، ولو أصاب أحد الاناءين جسم طاهر فهل يجب اجتنبه فيه أم لا ؟ فيه وجهان أظهرهما الثاني ، و مقتضى النصّ و كلام الأصحاب وجوب التيمّم و الحال هذه إذا لم يكن متمكّناً من الماء الطاهر مطلقاً و قد يخصّ ذلك بما إذا لم يمكن الصلاة بطهارة متيقّنة بهما ، كما إذا أمكن الطهارة بأحدهما و الصلاة

(١) فقه الرضا : ٥

(٢) فقه الرضا ص ٤١ .

ثم تطهير الأعضاء ممّا لاقاه ماء الوضوء والوضوء بالأخر، وهو خروج عن مقتضى النصوص .

٣ - علل الصدوق : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد عن حريز ، عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : إنه أصاب ثوبي دم من الرعاف أو غيره أو شيء من مني ، فعلمت أثره إلى أن أصيب ماء فأصببت الماء و حضرت الصلاة و نسيت أن بثوبي شيئاً ، فصلّيت ، ثم إنني ذكرت بعد ، قال : تعيد الصلاة و تغسله ، قال : قلت : فإن لم أكن رأيت موضعه و قد علمت أنه قد أصابه فطلبته ولم أقدر عليه ، فلمّا صلّيت وجدته ، قال : تغسله و تعيد .

[قلت : فإن ظننت أنه قد أصابه ولم أتيقن ذلك ، فنظرت فلم أر شيئاً ثم طلبت فرأيت فيه بعد الصلاة ؟ قال : تغسله ولا تعيد الصلاة] (١) .

قال : قلت : و لم ذاك ؟ قال : لأنك كنت على يقين من نظافته ، ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً ، قلت : فأنني قد علمت أنه قد أصابه ولم أدراين هو فأغسله ؟ قال : تغسل من ثوبك الناحية التي ترى أنه أصابها حتى تكون على يقين من طهارته ، قال : قلت : هل عليّ إن شككت في أنه أصابه شيء أن أنظر فيه فأقلبه ؟ قال : لا ولكنك إنما تريد بذلك أن تذهب الشك الذي وقع في نفسك .

قال : قلت : فأنني رأيت في ثوبي وأنا في الصلاة ، قال : تنقض الصلاة و تعيد إذا شككت في موضع منه ، ثم رأيت فيه ، وإن لم تشك ثم رأيت رطباً قطعت و غسلته ثم بنيت على الصلاة ، فأنك لا تدري لعله شيء وقع عليك ، فليس لك أن تنقض بالشك اليقين (٢) .

بيان : قوله عليه السلام : « ولكنك » أي لا يلزمك النظر ، وإن فعلت فأنما تفعل لتذهب الشك عن نفسك ، لا لكونه واجباً .

قوله عليه السلام : « إذا شككت » أي إنما تعيد الصلاة إذا علمت قبل الصلاة إصابة النجس و شككت في خصوص موضعه ، ثم رأيت في أثناء الصلاة ، فهو عامد

يلزمه استيناف الصلاة قطعاً أو ناس يلزمه الاستيناف على المشهور ، أو المعنى أنه شك قبل الصلاة في أنه هل أصابته نجاسة أم لا ، ثم قصر في الفحص ورآها في أثناء الصلاة فتكون الاعادة للتقصير أو سواء قصر أولم يقصر ، ويكون ذكر الشك لحصول العلم بأن النجاسة كانت قبل الصلاة بقرينة قوله « وإن لم تشك ثم رأيت رطباً » فيدل على أن الجاهل إذا رأى النجاسة في أثناء الصلاة وعلم بتقدمها يستأنف كما قيل ، والمشهور عدم الاعادة .

قوله عليه السلام : « لعله شيء أو وقع عليك » أي الآن ولم تنيقن سبقه حتى يلزمك الاستيناف .

٤- السراير : نقلاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد عن محمد بن إسماعيل ، عن بعض أصحابه ، عن أبي الحسن (عليه السلام) في طين المطر أنه لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثة أيام إلا أن يعلم أنه قد نجسه شيء بعد المطر ، وإن أصابه بعد ثلاثة أيام غسله ، وإن كان الطريق نظيفاً لم يغسله (١)

٥ - كتاب المسائل : بالاسناد المتقدم عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال : سألته عن الدود يقع من الكنيف على الثوب يصلي فيه ؟ قال : لا بأس إلا أن ترى أثراً فتغسله (٢).

ومنه : قال : سألته (عليه السلام) عن الرجل يمر بالمكان فيه العذرة فتهب الريح فتسفي عليه من العذرة فيصيب ثوبه ورأسه يصلي قبل أن يغسله ؟ قال : نعم ينفضه و يصلي فلا بأس (٣) .

بيان : عدم البأس في الأول لغلبة الأصل على الظاهر ، وفي الثاني لذلك أولاً أن ما يبقى من ذلك في الثوب في حكم الأثر ولا تجب إزالته .
أقول : قد مر بعض الأخبار المناسبة في باب العذرات وغيره .

(١) السرائر ص ٤٧٨ .

(٢) البحار ج ١٠ ص ٢٧٨ .

(٣) البحار ج ١٠ ص ٢٧٠ .

تتميم نفعه عميم

اعلم أنه إذا اشتبه موضع النجاسة فلا يخلو إما أن يكون في ثوب واحد أم لا ، فإن كان في ثوب واحد يجب غسل كل موضع يحتمل كونها فيه ، ولو قام الاحتمال في الثوب كله وجب غسله كله ، ولا خلاف فيه كما عرفت .
وإن كان في ثياب متعددة أو غيرها فلا يخلو إما أن يكون محصوراً أم لا وعلى الثاني لا أثر للنجاسة ويبقى كل واحد من الأجزاء التي وقع الاشتباه فيها باقياً على أصل الطهارة ، وعلى الأول فالظاهر من كلام جماعة من الأصحاب أنه لا خلاف في وجوب اجتناب ما حصل فيه الاشتباه ، ولم يذكروا عليه حجة ، ولعل حججتهم الاجماع إن ثبت .

ثم على تقدير وجوب الاجتناب هل يكون بالنسبة إلى ما يشترط فيه الطهارة حتى إذا كان ماء أو تراباً أم تجز الطهارة به ، ولو كان ثوباً لم تجز الصلاة فيه أو يصير بمنزلة النجس في جميع الأحكام ، حتى لولا قاه جسم طاهر تعدى حكمه إليه ؟ فيه قولان أو لهما لا يخلو من قوة كما اختاره جماعة من المتأخرين .

وفي تحقيق معنى المحصور إشكال فجماعة منهم جعلوا المرجع فيه العرف و مثلوا له بالبيت والبيتين ، وغير المحصور بالصحرى ، وذكر بعضهم أنه يمكن جعل المرجع في صدق الحصر وعدمه إلى حصول الحرج والضرر بالاجتناب عنه وعدمه .

وربما يفسر غير المحصور بما يعسر حده و حصره ، ولا شاهد في المقام من جهة النص ، ولا يظهر من اللغة والعرف ذلك ، وفي ألفاظ الفقهاء اختلاف في التمثيل ، فبعضهم مثلوه بالبيت والبيتين ، وبعضهم بالبيتين والثلاثة وتحقيق الحكم فيه لا يخلو من إشكال .

* ((باب)) *

* « (حكم ما لاقى نجساً رطباً أو يابساً) » *

١ - المحاسن : عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ومحمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : المؤمن لا ينجسه شيء (١) .

بيان : لعل المعنى أنه لا ينجسه شيء إذا كان يابساً أو نجاسة لا تزول بالماء كالكافر ، وهذا جزء خبر رواه في الكافي عن علي بن إسماعيل ، عن الفضل ابن شاذان ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ومحمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إنما الوضوء حدث من حدود الله ، ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ؟ وإن المؤمن لا ينجسه شيء إنما يكفيه مثل الدهن (٢) .

فالمعنى أنه لا ينجسه شيء من الأحداث بحيث يحتاج في إزالته إلى صب الماء الزايد على الدهن كما في النجاسات الخبثية ، بل يكفي أدنى ما يحصل به الجريان ، وهذه إحدى مفاصد تبعض الحديث فأنه تفوت به القران ويصير سبباً لسوء الفهم فافهم .

٢ - قرب الاسناد : بإسناده عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن الفأرة و الدجاجة و الحمامة و أشباههن تطأ العذرة ، ثم تطأ الثوب أيغسل ؟ قال : إن كان استبان من أثرهن شيء فاغسله ، وإلا فلا بأس (٣) .

(١) المحاسن ص ١٣٣ .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٢١ ، ورواه في التهذيب ج ١ ص ٣٨ ط حجر ؛ وعلل الشرايع

ج ١ ص ٢٦٤ .

(٣) قرب الاسناد ص ١١٧ ط نجف .

قال : و سألته عن الرُّجُلِ يمشي في العذرة و هي يابسة فتصيب ثوبه و رجله هل يصلح له أن يدخل المسجد فيصلي و لا يغسل ما أصابه ؟ قال : إذا كان يابساً فلا بأس (١) .

٣- ومنه و من كتاب المسائل : بسنديهما عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن المكان يغتسل فيه من الجنابة أو يبال فيه أفيصلح أن يفرش فيه ؟ قال : نعم ، يصلح ذلك إذا كان جافاً (٢) .

٤ - دعائم الاسلام : رخصوا صلوات الله عليهم في مسّ النجاسة اليابسة الثوب و الجسد ، إذا لم يعلق بهما شيء منها كالعذرة اليابسة و الكلب و الخنزير و الميتة (٣) .

٥ - كتاب عاصم بن حميد : عن أبي أسامة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : الرُّجُلُ يجنب وعليه قميصه ، تنسيبه السماء فتبل قميصه وهو جنب ، أيغسل قميصه ؟ قال : لا .

بيان : محمول على عدم إصابة المنى الثوب ، أو عدم نجاسة البدن .
أقول : أوردنا بعض الأخبار في باب الميتة و باب الكلب و الخنزير و غيرهما .

(١) قرب الاسناد ص ٩٤ ط حجر .

(٢) قرب الاسناد ص ١٢١ ط حجر و البحار ج ١٠ ص ٢٧٠

(٣) دعائم الاسلام ج ١ ص ١١٧ .

١٠ ((باب))

« (ما يلزم في تطهير البدن والثياب و غيرها) »

١ - قرب الاسناد و كتاب المسائل : بسنديهما عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الفراش يكون كثير الصوف فيصيبه البول كيف يغسل؟ قال : يغسل الظاهر ثم يصب عليه الماء في المكان الذي أصابه البول حتى يخرج من جانب الفراش الآخر (١) .
قال : و سألته عن رجل استاك أو تغلل فخرج من فمه الدم أينقض ذلك الوضوء؟ قال : لا ، ولكن يتمضمض (٢) .

قال : و سألته عن الرجل يصب من فيه الماء يغسل به الشيء يكون في ثوبه و هو صائم؟ قال : لا بأس (٣) .

بيان : تحقيق الكلام في هذا الخبر يتوقف على بيان أمور :

الأول ما يعتبر في إزالة النجاسة عن الثوب و ظاهر البدن ، فالمشهور بين الأصحاب أنه يعتبر في إزالة نجاسة البول عن الثوب بالماء القليل غسله مرتين ، و اكتفى بعضهم بالمرّة ، و الأول أقوى ، كما مرّ في خبر البنظي في باب البول (٤) .

و الآخر على عدم الفرق بين الثوب و البدن في الحكم المذكور ، و منهم

(١) قرب الاسناد ص ١٥٨ ط نجف و ١١٨ ط حجر .

(٢) قرب الاسناد ص ١٠٨ ط نجف و ص ٨٣ ط حجر .

(٣) قرب الاسناد ص ١٠٣ ط حجر .

(٤) رواء من السرائر ص ٤٦٥ .

من فرق بينهما ، واكتفى في البدن بالمرقة والأوثال لا يخلو من رجحان ، و ظاهر جماعة من الأصحاب طرد التعدد المذكور في غير الثوب والبدن مما يشبههما ، فيعتبر الغسلتان فيما يمكن إخراج الغسالة منه بالعصر من الأجسام المشبهة بالثوب والصب مرتين فيما لا مسام له بحيث ينفذ فيه الماء ، كالخشب والحجر ، واستثنى البعض من ذلك الاناء كما سيأتي ، والاقتصار في التعدد على مورد النص لعله أقوى كما هو مذهب بعض الأصحاب ، ومنهم من اكتفى في التعدد بالانفصال التقديري ومنهم من اعتبر الانفصال حقيقة وهو أحوط بل أقرب .

وهل يعتبر التعدد إذا وقع المغمسول في الماء الجاري أو الراكد الكثير ؟ فيه قولان : والأحوط اعتبار التعدد ، وإن كان ظاهر بعض الأخبار العدم والمشهور بين الأصحاب توقف طهارة الثياب وغيرها مما يرسب فيه الماء على العصر إذا غسل بالماء القليل ، وهو أحوط والظاهر من كلام بعضهم وجوب العصر مرتين فيما يجب غسله كذلك .

واكتفى بعضهم بعصر بين الغسلتين ، وبعضهم بعصر واحد بعد الغسلتين ، والأول أحوط ، وأكثر المتأخرين على اختصاص وجوب العصر بالقليل وسقوطه في الكثير ، وذهب بعضهم إلى عدم الفرق ، والأقرب عدم اشتراط ذلك ، وشرطه بعضهم في إزالة النجاسة عن البدن .

و يكفي الصب في بول الرضيع ولا تعتبر انفصال الماء عن ذلك الماحل ، والحكم معلق في الرواية على صبي أم يأكل ، وكذا في كلام الشيخ وغيره ، ويحكى عن ابن إدريس تعليق الحكم بالحولين ، وذكر جماعة من المتأخرين أن المراد بالرضيع من لم يفتد بغير اللبن كثيراً بحيث يزيد على اللبن أو يساويه و لم يتجاوز الحولين ، وقال المجتهد : لا عبرة بما يعلق دواء أو في الغذاء في الندرة ، والأشهر اختصاص الحكم المذكور بالصبي وأما نجاسة غير البول إذا وصلت إلى غير الأواني ، ففي وجوب تعدد الغسل خلاف ، والأحوط ذلك .

ثم أعلم أن أكثر الأصحاب اعتبروا الدق والتغميز فيما يعسر عصره ، قال

في المنتهى لو كان المنجس بساطاً أو فراشاً يعصره غسل ما ظهر في وجهه ، ولوسرت النجاسة في أجزائه وجب غسل الجميع ، واكتفى بالتقليب والدق عن العصر .

ثم أورد مارواه إبراهيم بن أبي محمود في الصحيح قال : قلت للرضا عليه السلام الطنفسة والفراش يصيبهما البول كيف يصنع به وهو تخين كثير الحشو ؟ قال : يغسل ما ظهر منه في وجهه (١) وحملة على ما إذا لم تسر النجاسة في أجزائه .

واستشهد بما روي عن إبراهيم بن عبد الحميد قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثوب يصيبه البول فينفذ من الجانب الآخر ، وعن القرو وما فيه من الحشو ، قال : اغسل ما أصاب منه ، ومس الجانب الآخر ، فإن أصبت مس شيء منه فاغسله وإلا فانضحه بالماء (٢) .

واستدل بعض المتأخرين بالرأية الثانية على وجوب الدق والغميز ، وليس من الدلالة في شيء ، بل يدل على خلافه ، وخبر علي بن جعفر ظاهر الدلالة على عدم اعتبارهما ، فالقول بعدم الوجوب قوى ، وإن كان الأحوط رعايته .

ثم المشهور في كلام المتأخرين أن ما لا يمكن إخراج الغسالة منه كالتراب لاسبيل إلى طهارته بالماء القليل ، وقال الشيخ في الخلاف : إذا بال على موضع من الأرض فتطهيرها أن يصب الماء عليه حتى يكثره ويغمره ويقهره ، فيزيل لونه وطعمه وريحه ، فإذا زال حكمنا بطهارة المحل ، وطهارة الماء الوارد عليه ولا يحتاج إلى نقل التراب ، ولا قطع المكان ، واستدل عليه بنقي الحرج و برواية الذنوب ولا يخلو من قوة كما سنشير إليه في شرح الأخبار الدالة عليه .

الثاني المشهور بين الأصحاب أنه يكفي في طهر البواطن كالفم والأنف زوال عين النجاسة عنها بل لا يعلم في ذلك خلاف ، ويدل عليه رواية عمارة (٣) الساباطي قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل يسيل من أنفه الدم هل عليه أن يغسل باطنه ؟

(١) التهذيب ج ١ ص ٧١ ط حجر .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٥٥ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ١١٩ .

يعني جوف الأنف ، فقال : إنما عليه أن يغسل ماظهر منه ، فالمضمضة في هذه الرواية محمولة على الاستحباب ، والأحوط أن لا يتركها .

الثالث قوله « يصب من فيه الماء » ينبغي حملها على ما إذا لم يصرمضافاً كما هو الغالب ، وروى العلامة في المنتهى هذه الرواية ، ثم قال : إنها موافقة للمذهب لأن المطلوب المشارع هو الازالة بالماء ، وذلك حاصل في الصورة المذكورة وخصوصية الوعاء الذي يحوي الماء غير منظور إليها .

٢ - دعائم الاسلام : قالوا صلوات الله عليهم : كل ما يغسل منه الثوب يغسل منه الجسد إذا أصابه (١) .

٣ - الهداية : الثوب إذا أصابه البول غسل بما جار مرة ، وإن غسل بماء راكد فمرتين ، ثم يعصر ، و بول الغلام الرضيع يصب عليه الماء صباً ، وإن كان قدأكل الطعام غسل ، والغلام والجارية في هذا سواء (٢) .

٤ - معاني الاخبار : عن محمد بن هارون الزنجاني ، عن علي بن عبد العزيز عن أبي عمير القاسم بن سلام ، عن هيثم ، عن يونس ، عن الحسن أن رسول الله ﷺ أتى بالحسن بن علي عليه السلام فبال فأخذ ، فقال : لا تزرهوا ابني ، ثم دعا بماء فصبه عليه .

قال الصدوق - رحمه الله - قال الأصمعي : الا زرام القطع ، يقال للمرء جل إذا قطع بولاً : قد أزرمت بولك ، و أزرمه غيره إذا قطعه ، و زرم البول نفسه إذا انقطع (٣) .

أقول : و يدل على الاكتفاء بالصب في بول الرضيع ، إذ ظاهر تلك الأحوال يدل على كونه رضيعاً .

٥ - المقنع : روي في امرأة ليس لها إلا قميص واحد ، ولها مولود يبول

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١١٨ .

(٢) الهداية : ١٣ .

(٣) معاني الاخبار : ٢١١ .

عليها ، أنها تغسل القميص في اليوم مرة (١) .

بيان : ذكر الشيخ و المتأخرون عنه أن المرأة المربية للصبي إذا كان لها ثوب واحد يكتفي بغسل ثوبها في اليوم مرة واحدة ، وأكثرهم عمموا الحكم بالنسبة إلى الصبيّة أيضاً كما هو ظاهر الخبر ، وبعضهم خصّوا بالصبي " نظراً إلى أن المتبادر من المولود هو الصبي " . و ذهب جماعة من المتأخرين إلى أن نجاسة البدن غير معفو عنها في الصورة المذكورة ، وإن قلنا بالعفو عن نجاسة الثوب .
والحق العلامة بالمربية المربي ، وفيه نظر ، وفي إلحاق الغايط بالبول أيضاً إشكال ، و الظاهر من كلام الشهيد عدم الفرق ، ووجهه بأنه ربّما كُنّي عن الغايط بالبول ، كما هو قاعدة لسان العرب في ارتكاب الكناية فيما يستهجن التصريح به ، وليس بشيء ، فإن التجربة شاهدة بعسر التحرّز عن إصابة البول دون غيره ، فلا بعد في كون الحكم مقصوراً عليه ، ومجرد الاحتمال لا يكفي لإثبات التسوية .

وقد ذكر الأصحاب أن المراد باليوم هنا ما يشمل الليلة ، و ليس ببعيد لدلالة فحوى الكلام ، وإن كان لفظ اليوم لا يتناول حقيقة ، و في الثياب المتعددة المحتاج إليها لدفع البرد و نحوه إشكال و العلامة في النهاية قرّب وجوب الغسل هنا ، فلا يكفي الصبّ مرة واحدة ، وإن كفى في بوله قبل أن يطعم الطعام عند كل نجاسة ، ولا يخلو من قوّة لظاهر النص ، وذكر كثير من الأصحاب استحباب جعل غسل الثوب آخر النهار ، لتوقع الصلوات الأربع في حال الطهارة ، واحتمل بعضهم وجوبه .

١١

* ((باب)) *

* « (أحكام الغسالات) » *

١ - مجالس ابن الشيخ : عن محمد بن محمد بن مخلد ، عن محمد بن عمرو الرزاز عن حامد بن سهل ، عن أبي غسان ، عن شريك ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن ميمونة زوجة رسول الله ﷺ قال : أجنبنا أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلت من جفنة ، وفضلت فيها فضلة - ، فجاء رسول الله ﷺ فاغتسل منها ، فقلت : يا رسول الله ﷺ إنها فضلة مني أو قالت اغتسلت ، فقال : ليس الماء جنابة (١) .

بيان : قد عرفت سابقاً اختلاف الأصحاب في غسالة الخبث ، و استثنائهم ماء الاستنجاء ، و أن المشهور في غيره النجاسة ، و ادعى المحقق في المعتبر و العلامة في المنتهى الاجماع على أن غسالة الخبث ، وإن قيل بطهارتها لا يرتفع بها الحدث و ظاهر كلام الشهيد في الدرر أن بجواز رفع الحدث به قائلاً .

و الماء القليل المستعمل في رفع الحدث الأصغر طاهر مطهر بلا خلاف ، و المستعمل في رفع الحدث الأكبر طاهر إجماعاً ، وفي جواز رفع الحدث به ثانياً خلاف فذهب الصدوقان و الشيخان و جماعة إلى العدم ، و أكثر المتأخرين على الجواز ، و نقلوا الاجماع على جواز إزالة الخبث به ، و ربما يوهم كلام بعضهم الخلاف فيه أيضاً .

و أمّا المستعمل في الأغسال المندوبة ، فادّعوا الاجماع على أنه باق على تطهيره ، و لو تقاطر الماء من رأسه أو جانبه الأيمن فأصاب المأخوذ منه ، قال

العلامة لم يجز استعماله في الباقي عند المانعين من المستعمل ، لأنه يصير بذلك مستعملاً ، و قال في المعالم - ونعم ما قال : فيه نظر ، فإن الصدوق - رحمه الله - من جملة المانعين ، و قد قال في الفقيه : و إن اغتسل الجنب فنزى الماء من الأرض فوقع في الاناء أو سأل من بدنه في الاناء فلا بأس به ، و ما ذكره منصوص في عدة أخبار و قد ذكر الشيخ في التهذيب جملة منها ، و لم يتعرض لها بتأويل أورد أو بيان معارض مع تصريحه فيه بالمنع من المستعمل ، و في ذلك إيدان بعدم صدق الاستعمال به عنده أيضاً .

ثم اعلم أن ما ذكر في هذا الخبر ليس من الغسالة في شيء بل هو فضلة الغسل ، و قال المحقق في المعتبر : لا بأس أن يستعمل الرجل فضل وضوء المرأة إذا لم يلاق نجاسة عينية ، و كذا الرجل لما ثبت من بقاءه على التطهير انتهى ، و ليس يعرف فيه بين الأصحاب خلاف ، بل ادعى الشيخ في الخلاف عليه إجماع الفرقة و إنما خالف فيه بعض العامة فقال : بكرهة فضل المرأة إذا خلت به .

ثم قال الشيخ في الخلاف : و روى ابن مسكان (١) عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : أيتوضأ الرجل بفضل المرأة ؟ قال : نعم ، إذا كانت تعرف الوضوء وتغسل يدها ، قبل أن تدخلها الاناء .

و كأن الشيخ أخذها من كتاب ابن مسكان ، لأنها ليست في كتب الحديث المشهورة ، والعلامة سوى في هذا الحكم بين فضل الوضوء والغسل ، و لم يتعرض الشيخ ولا المحقق لفضل الغسل .

و قال الصدوق في المقتنع و الفقيه : و لا بأس أن تغتسل المرأة وزوجها من إناء واحد ، و لكن تغتسل بفضله ، و لا يغتسل بفضلها ، و قد وردت أخبار كثيرة في اشتراك الرجل والمرأة في الغسل ، وسيأتي بعضها ، وهذا الخبر يدل على جواز اغتسال الرجل بفضل المرأة لكنه عامي .

٢ - العلل : عن أبيه ، عن سعد ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن إسماعيل

عن ابن بزيع ، عن يونس ، عن رجل من أهل المشرق ، عن العيزار ، عن الأحول قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال : سل عما شئت ، فأرتجت عليّ المسائل فقال لي : سل عما بدالك ، فقلت : جعلت فداك الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به ، فقال : لا بأس به ، فسكت ، فقال : أوتدري لم صار لا بأس به ؟ قلت : لا والله جعلت فداك ، فقال عليه السلام : إن الماء أكثر من القدر (١) .

٣ - قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جده عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سأله عن الرجل يغتسل فوق البيت فيكف فيصيب الثوب ممّا يقطر ، هل تصلح الصلاة فيه قبل أن يغسل ؟ قال : لا يصلّي فيه حتّى يغسله (٢) .

بيان : لعله محمول على الاستحباب أو على إزالة المنى مع الغسل .

٤ - البصائر : للصّغار ، عن محمد بن إسماعيل ، عن عليّ بن الحكم ، عن شهاب بن عبد ربّه قال : أتيت أبا عبد الله عليه السلام فقال : سل وإن شئت أخبرتك ، قلت : أخبرني ، قال : جئت لتسألني عن الجنب ، يغتسل فيقطر الماء من جسمه في الاناء أو ينضح الماء من الأرض ، فيقع في الاناء ؟ قلت : نعم جعلت فداك قال : ليس بهذا بأس كلّه (٣) .

٥ - فقه الرضا عليه السلام : إن اغتسلت من ماء في وهدة وخشيت أن يرجع ما تصبّ عليك ، أخذت كفّاً فصببت على رأسك ، وعلى جانبيك كفّاً كفّاً ثمّ امسح بيدك وتذلك بدناك (٤) .

٦ - محاسن البرقي : عن ابن العزرمي ، عن حاتم بن إسماعيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن عليّ عليه السلام أنّه كان يشرب وهو قائم ، ثمّ شرب

(١) علل الشرايع ج ١ ص ٢٧١ ، وقد مر مع شرح ص ١٥ .

(٢) قرب الاسناد ص ١١٦ ط نجف .

(٣) بصائر الدرجات ص ٢٣٨ .

(٤) فقه الرضا ص ٤ .

من فضل وضوئه وهو قائم ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ صنع هكذا (١) .
 ٧ - الذكرى والمعتبر : عن العيص بن القاسم قال : سأله عن رجل أصابته قطرة من طشت فيه وضوء ، فقال : إن كان من بول وقذر فليغسل ما أصابه (٢) .

٨ - قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جده علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن الرجل يصيب الماء في الساقية مستنقعا فينخوف أن يكون السباع قد شربت منه ، يغتسل منه للجنابة ويتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يجد غيره ؟ والماء لا يبلغ صاعاً للجنابة ، ولا مداً للوضوء ، وهو متفرق وكيف يصنع ؟ قال : إذا كانت كفته نظيفة فليأخذ كفتاً من الماء بيد واحدة ، و لينضجه خلفه ، وكفتاً أمامه ، وكفتاً عن يمينه ، وكفتاً عن يساره ، فان خشي أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات ثم مسح جلده به ، فان ذلك يجزيه لإنشاء الله وإن كان للوضوء غسل وجهه ، ومسح يده على ذراعيه ، ورأسه ورجليه ، وإن كان الماء متفرقاً يقدر على أن يجمعه جمعه ، وإلا اغتسل من هذا وهذا ، وإن كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لغسله ، فلا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فيه فان ذلك يجزيه لإنشاء الله (٣) .

بيان : أقول : روى الشيخ في التهذيب والاستبصار (٤) هذا الخبر عن أحمد ابن محمد ، عن موسى بن القاسم البجلي وأبي قتادة ، عن علي بن جعفر ، عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال : سأله عن الرجل يصيب الماء في ساقية أو مستنقع أو يغتسل من الجنابة أو يتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يجد غيره ، والماء لا يبلغ

(١) المحاسن ص ٥٨٠ . وفيه : فالتفت الى الحسن عليه السلام وقال : بأبي أنت

و أمي يا بني اني رأيت جدك رسول الله (ص) صنع هكذا .

(٢) الذكرى : ٩ ، المعتبر : ٢٢ .

(٣) قرب الاسناد ص ٨٤ ط حجر ، و ١١٠ ط نجف .

(٤) التهذيب ج ١ ص ١٠٤ الاستبصار ج ١ ص ١٥ .

صاعاً للمجنابة ولا مدياً للوضوء ، و هو منفرد فكيف يصنع ؟ و هو يتخوف أن تكون السباع قد شربت منه ؟ فقال : إذا كانت يده نظيفة إلى آخر مامر .

أقول : هذا الحديث من متشابهات الأخبار ، و معضلات الآثار ، و هو يتضمن أسئلة أربعة : الأول الخوف من أن تكون السباع شربت منه ، الثاني أنه لا يبلغ مدياً للوضوء ، و صاعاً للغسل ، و تفوت سنة السباغ ، الثالث أنه يخاف أن ترجع الغسالة إلى الماء في أثناء الغسل فيفسد ببقية الغسل صحة أو كمالاً ، الرابع أنه منفرد ولا يكفي كل واحد منها لغسله .

فظهر الجواب عن الأول ضمناً بعدم البأس و عن الثاني أيضاً بعدم البأس للضرورة ، و عن الرابع بأنه إن أمكن جمعها جمعها و إلا غسل رأسه مثلاً من موضع ، و يمينه من موضع ، و يساره من موضع ، و لا بأس بهذه الفاصلة .

وأمّا الجواب عن الثالث فيمكن أن يوجهه بوجوه : الأول أن يكون المراد رش الأرض التي يغتسل عليها ، ليكون تشرّبها للماء أسرع ، فينفذ الماء المنفصل عن أعضائه في أعماقها قبل وصوله إلى الماء الذي يغترف منه .

و أوّرد عليه بأن رش الأرض بالماء قبل الغسل يوجب سرعة جريان غسله عليها لقلة تشرّبها حينئذ للغسالة . فيحصل نقيض ما هو المطلوب .

و أجب بأن التجربة شاهدة بأنك إذا رششت أرضاً منحدرة شديدة الجفاف ذات غبار بقطرات من الماء ، فانك تجد كل قطرة تلبس غلافاً ترابياً و تتحرك على سطح تلك الأرض على جهة انحدارها حركة ممتدة امتداداً يسيراً قبل أن تنفذ في أعماقها ثم تغوص فيها ، بخلاف ما إذا كان في الأرض نداوة قليلة ، فان تلك القطرات تغوص في أعماقها و لا تتحرك على سطحها بقدر تحركها على سطح الجافة ، فظهر أن الرش محصل للمطلوب لا مناقض له .

الثاني أن المراد ترطيب الجسد و بل جوانبه بالألف كالف الأربعة قبل الغسل ليجري ماء الغسل عليه بسرعة ، و يكمل الغسل قبل وصول الغسالة إلى ذلك الماء .

و اعترض عليه بأن سرعة جريان ماء الغسل على البدن ، مقتضى لسرعة

تلاحق أجزاء الغسالة وتواصلها ، و هو يعين على سرعة الوصول إلى الماء .
و أُجيب بأنَّ انحدار الماء من أعالي البدن إلى أسافله أسرع من انحداره
على الأرض المائلة إلى الانخفاض ، لأنَّه طالب للمركز على أقرب الطرق ،
فيكون انفصاله عن البدن أسرع من اتصاله بالماء الذي يغترف منه ، هذا إذا لم
تكن المسافة بين مكان الغسل و بين الماء الذي يغترف منه قليلة جداً ، فلعلَّه
كان في كلام السائل ما يدلُّ على ذلك ، كذا ذكره الشيخ البهائي قدس
الله لطيفه .

و الأظهر في جواب السؤال الأخير أن يقال : مع يبوسة البدن تنفصل
القطرات منه و تطفر ، و تصل إلى الماء بخط مستقيم ، يتخيَّل وتر الزاوية قائمة
تحدث من قامة المغتسل و سطح الأرض إلى الماء ، و مع الرطوبة يميل الماء إلى
جنسه و يجري على البدن حتَّى يصل إلى الأرض ثمَّ يجري منه إلى أن يصل إلى الماء
و ظاهر أن ضلعي المثلث أطول من ضلع واحد ، كما بين في العشرين من المقالة
الأولى من الأصول .

و يؤيِّد أحد هذين الوجهين ما رواه الشيخ في التهذيب (١) عن الحسين بن
سعيد عن ابن سنان ، عن ابن مسكان قال : حدَّثني صاحب لي ثقة أنَّه سأل أبا
عبدالله عليه السلام عن الرجل ينتهي إلى الماء القليل في الطريق و يريد أن يغتسل وليس
معه إناء ، و الماء في وهدة ، فإن هو اغتسل رجع غِسله في الماء ، كيف يصنع ؟ قال :
ينضح بكف بين يديه و كفاً من خلفه و كفاً عن يمينه و كفاً عن شماله ، ثمَّ يغتسل
و الغسل بكسر العين و ضمَّها الماء الذي يغتسل به .

الثالث أن يكون المنضوح أيضاً البدن لكن لالعدم عود الغسالة إلى الماء
بل لترطيب البدن قبل الغسل ، لئلاَّ ينفصل عنه ماء الغسل كثيراً ، فلا يفي بغسله
لقلة الماء ، وهذا مجرَّب .

(١) التهذيب ج ١ ص ١١٨ ، الاستبصار ج ١ ص ١٥ ، ورواه في السرائر ص ٢٦٥

عن نوادر البرنطى .

الرابع أن يكون المنضوح الأرض، أيضاً لعدم عود ماء الغسل، لكن لعدم جواز استعمال الغسالة ، بل لتطهير الأرض ممّا يتوهّم فيه من النجاسة .
الخامس أن يكون المنضوح البدن للغسل ، لا لتمهيد الغسل ، فالمراد أنّه إذا كاء الماء قليلاً يجوز أن يكتفى بأقل من صاع و بأربع أكف ، فإذا نضح كل أكف على جانب من الجوانب الأربع يمكن أن يحصل أقل الجريان، فيكون الأربع لغسل البدن فقط بدون الرأس ولا يخلو من بعد .
السادس أن يكون المنضوح الأرض ، لكن لا لما ذكر سابقاً ، بل لرفع ما يستقذر منه الطبع ، من الكثافات المجتمعة على وجه الماء بأن يأخذ من وجه الماء أربع أكف وينضح على الأرض ، أو يأخذ ممّا يليه وينضح على الجانب الآخر من الماء ، فيكون المنضوح الماء ، ويمكن أن يعدّ هذا وجهاً سابعاً .

ويؤيده على الوجهين ما رواه الشيخ والكليني في الحسن (١) عن الكاهلي قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا أتيت ماء وفيه قلّة فانضح عن يمينك وعن يسارك وبين يديك وتوضّأ . و الشيخ في الموثّق عن أبي بصير (٢) قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنّنا نسافر فرّبّما بلينا بالغدير من المطر يكون إلى جانب القرية فيكون فيه العذرة و يبول فيه الصبي ، وتبول فيه الدابة وتروث ، فقال : إن عرض في قلبك منه شيء فقل هكذا - يعني أفرج الماء بيدك - ثمّ توضّأ فانّ الدين ليس بمضيق ، فانّ الله عزّ وجل يقول : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » لكن حمل أكثر الأخبار على هذا المعنى لا يخلو من بعد .

قوله عليه السلام : « غسل رأسه » إنّما حكم بغسل الرأس أي صب الماء عليه ثلاث مرّات لأنّ ما يصب على الرأس يجري على البدن وينقعه ، وقوله عليه السلام : « ثمّ مسح جلده » يدلّ على إجزاء المسح من الغسل عند قلّة الماء ، وهو مخالف

(١) الكافي ج ٣ ص ٣ ، التهذيب ج ١ ص ١١٦ .

(٢) راجع شرح الحديث ص ٢١ في الذيل .

للمشهور .

نعم ذهب ابن الجنييد إلى وجوب غسل الرأس ثلاثاً والاجتزاء بالدم من في بقية البدن ، ويمكن حمله على حصول مسمى الجريان ، لكن في الوضوء هذا الحمل أبعد ، و آخر الحديث يدل على أن الجنب إذا لم يجد من الماء إلا ما يكفيه لبعض أعضائه غسل ذلك البعض به و غسل البعض الآخر بغسلته ، وأنه لا يجوز له ذلك إلا مع قلة الماء كما يدل عليه مفهوم الشرط ، وإن أمكن حمله على الفضل والكمال ، ولنذكر بعض ما ذكره الأصحاب في هذا الخبر .

قال في المعالم : قال الصدوق في من لا يحضره الفقيه : فإن اغتسل الرجل في وهدة وخشي أن يرجع ما ينصب عنه إلى الماء الذي يغتسل منه أخذ كفاً وصبت أمامه ، وكفاً عن يمينه ، وكفاً عن يساره ، وكفاً من خلفه و اغتسل منه ، و ذكر نحو ذلك في المقنع ، و قال أبوه في رسالته : وإن اغتسلت من ماء في وهدة وخشيت أن يرجع ما ينصب عنك إلى المكان الذي تغتسل فيه ، أخذت له كفاً وصبته عن يمينك ، وكفاً عن يسارك و كفاً [خلفك ، و كفاً] أمامك و اغتسلت منه .

وقال الشيخ في النهاية: متى حصل الانسان عند غدير أو قليب ، ولم يكن معه ما يغترف به الماء لوضوئه ، فليدخل يده فيه ، و يأخذ منه ما يحتاج إليه ، وليس عليه شيء ، و إن أراد الغسل للجنبابة وخاف إن نزل إليها فساد الماء (١) فليرش عن يمينه ويساره وأمامه وخلفه ، ثم ليأخذ كفاً كفاً من الماء فليغتسل به . والأصل فيما ذكره روايات وردت بذلك ، منها صحيحة علي بن جعفر ، ومنها رواية ابن مسكان وذكر الروايتين المتقدمتين .

(١) الظاهر أن مراده رحمه الله أنه إذا خاف فساد الماء بالنزول إليها فإذا اغتسل خارجاً ورجع ماء الغسل إلى الماء يعود الفساد فليرش جوانبه لئلا يعود غسالة ازالة المنى أو غسالة الغسل إلى الماء ، فينطبق على ما ذكره غيره ، ولا يحتاج إلى ارتكاب سائر التكاليف ، منه عفى عنه . كذا وجدناه بخطه قدس سره في هامش المخطوطة .

ثم قال : و نقل الفاضلان (١) في المعتبر و المنتهى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي أنه روى في جامعه عن عبد الكريم عن محمد بن ميسر (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الجنب ينتهي إلى الماء القليل و الماء في وهدة فان هو اغتسل رجع غسله في الماء كيف يصنع ؟ قال : ينضح بكف بين يديه ، و كف خلفه و كف عن يمينه ، و كف عن شماله و يغتسل .

و لا يخفى أن متعلق النضح المذكور في الأخبار و كلام الأصحاب هنا لا يخلو عن خفاء ، و كذا الحكمة فيه ، و قد حكى المحقق - رحمه الله - في ذلك قولين أحدهما أن المتعلق الأرض ، و الحكمة اجتماع أجزائها فتمنع سرعة انحدار ما يتفصل عن البدن إلى الماء ، و الثاني أن متعلقه بدن المغتسل ، و الغرض منه بئله ليتعجل الاغتسال قبل انحدار المنفصل عنه ، و عوده إلى الماء ، و عزى هذا القول إلى الصهرشتي ، و اختاره الشهيد في الذكري إلا أنه جعل الحكمة فيه الاكتفاء بترديده عن إكثار معاودة الماء ، و رجح في البيان القول الأول . و العبارة اللاحكية عن رسالة ابن بابويه ظاهرة فيه أيضاً حيث قال فيها «أخذت له كفاً» الخ و الضمير في قوله «له» عائد إلى المكان الذي يغتسل فيه ، لأنه المذكور قبله في العبارة ، و ليس المراد به محل الماء كما وقع في عبارة ابنه ، حيث صرح بالعود إلى الماء الذي يغتسل منه ، و كان تركه للتصريح بذلك اتكال على دلالة لفظ الرجوع إليه ، فالجاء في قوله «إلى المكان» متعلق بـ «ينصب» ، و صلة ترجع غير مذكورة لدلالة المقام عليها .

و يحكى عن ابن إدريس إنكار القول الأول مبالغاً فيه ، و محتجاً بأن اشتداد الأرض برش الجهات المذكورة موجب لسرعة نزول ماء الغسل ، وله وجه غير أنه ليس يمتنع في بعض الأرضين أن يكون قبولها لابتلاع الماء مع الابتلال

(١) هما الملامة الحلّي و المحقق الحلّي .

(٢) راجع المعتبر : ٢٢ ، و مثله في السرائر ص ٢٦٥ كما مر .

أكثر ، ثم إنه يرد على القول الثاني أن خشية العود إلى الماء مع تعجل الاغتسال ، ربما كانت أكثر ، لأن الاعجال موجب لتلاحق الأجزاء المنفصلة عن البدن من الماء ، و ذلك أقرب إلى الجريان والعود ، و مع الإبطاء يكون تساقطها على سبيل التدريج ، وربما بعدت بذلك من الجريان كما لا يخفى .
وأما ما ذكره الشهيد من أن الفائدة هي الاكتفاء بترديده عن إكثار معاودة الماء ، ففيه إشعار بأنه جعل الغرض من ذلك النحرز من تقاطر ماء الغسل عن بعض الأعضاء المغسولة في الماء الذي يغتسل منه عند المعاودة ، وقد عرفت تصريح بعض المأنيين من المستعمل بعدم تأثير مثله ، ودلالة الأخبار أيضاً عليه ، فالظاهر أن محل البحث هنا هو رجوع المنفصل عن بدن المغتسل بأجمعه إلى الماء ، أو عن أكثره ، و على كل حال فالخطب في هذا عند من لا يرى المنع من المستعمل سهل ، لأن الأخبار الواردة بذلك محمولة على الاستحباب عنده ، كما ذكره العلامة في المنتهى ، مقررًا له بما رواه الشيخ في الحسن عن عبد الله بن يحيى الكاهلي :
و ذكر مامراً .

و وجه التقريب على ما يؤذن به سوق كلامه ، أن الاتفاق واقع على عدم المنع من المستعمل في الوضوء ، فالأمر بالنضح له في هذا الحديث محمول على الاستحباب عند الكل ، فلا بعد في كون الأمر الواردة في تلك الأخبار كذلك ويمكن المناقشة فيه من حيث شيوع إطلاق الوضوء في الأخبار على الاستنجاء (١) فلا يبعد إرادته هنا من الرواية ، و معه يفوت التقريب ، ولكن الحاجة ليست داعية إليه ، فإن حمل أخبار الباب على الاستحباب ، بعد القول بعدم المنع من المستعمل ، متعين .

ويؤيده أن أصح ما في الأخبار رواية علي بن جعفر ، وآخرها صريح في

(١) لا يخفى أنه لا ينفع الحمل على الاستنجاء في ذلك ، إذ غسالته أيضاً طاهرة .

الا أن يحمل الاستنجاء على إزالة المنى ، وفيه ما فيه ، منه عفى عنه ، كذا وجدناه بخطه قدس سره في هامش المخطوطة .

عدم تأثير عود ما انفصل من ماء الغسل ، وأنه مع قلّة الماء بحيث لا يكفي للغسل يجزي ما يرجع منه إليه .

إذا عرفت هذا فاعلم أن كلام الشيخ هنا على ما حكيناه عن النهاية لا يخلو عن إشكال ، فإن ظاهره كون المحذور في الفرض المذكور هو فساد الماء بنزول الجنب إليه ، واغتساله فيه ، ولا ريب أن هذا يزول بالأخذ من الماء والاغتسال خارجه ، وفرض إمكان الرش يقتضي إمكان الأخذ ، فلا يظهر لحكمه بالرش حينئذ وجه .

وقد أوّله المحقق في المعتبر فقال : اعلم أن عبارة الشيخ لا تنطبق على الرش إلا أن يجعل في «نزل» ضمير ماء الغسل ، ويكون التقدير وخشي إن نزل ماء الغسل فساد الماء ، وإلا بتقدير أن يكون في نزل ضمير المرید ، لا ينتظم المعنى ، لأنه إن أمكنه الرش لامع النزول أمكنه الاغتسال من غير نزول ، وهذا الكلام حسن ، وإن اقتضى كون المرجع غير مذكور صريحاً ، فإن محذوره هيئن بالنظر إلى ما يلزم على التقدير الآخر ، خصوصاً بعد ملاحظة كون الغرض بيان الحكم الذي وردت به النصوص ، فأنه لا ربط للعبارة به على ذلك التقدير .

هذا ، وفي بعض نسخ النهاية « وخاف أن ينزل إليها فساد الماء » على صيغة المضارع ، فالاشكال حينئذ مرتفع ، لأنه مبني على كون العبارة عن النزول بصيغة الماضي ، وجعل إن مكسورة الهمزة شرطية ، وفساد الماء مفعول خشي ، و فاعل نزل الضمير العائد إلى المرید ، وعلى النسخة التي ذكرناها يجعل أن مفتوحة الهمزة مصدرية ، وفساد الماء فاعل ينزل . والمصدر المأول من أن ينزل مفعول خشي ، وفاعله ضمير المرید .

وحاصل المعنى أنه مع خشيته نزول فساد الماء المنفصل عن بدن المغتسل إلى المياه التي يريد الاغتسال منها ، وذلك بعود الماء الذي اغتسل به إليها فإن المنع المتعلق به يتعدى إليها بعوده فيها ، وهو معنى نزول الفساد إليها ، فيجب الرش حينئذ حذراً من ذلك الفساد ، وهذا عين كلام باقي الجماعة ، و مدلول

الأخيار ، فلعل الوهم في النسخة التي وقع فيها اللفظ الماضي، فإن حصول الاشتباه في مثله وقت الكتابة ليس بمستبعد (١).

(١) أقول : ولكن حق الكلام في غسالة الوضوء والفسل - بالضم - اعنى ما ينفصل عن الاعضاء حين غسلها - بالفتح - أنه لا يجوز استعمالها ثانياً ، لا في الوضوء ولا في الفسل الاغسالة الوضوء في رفع الحدث الاكبر عند الاضطرار ، والدليل على هذا حكم العقل المنفرد على حكم الشرع جزماً .

توضيحه، أن الله عز وجل قال في الوضوء « اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق » الآية ، ولا يصدق الفسل لغة و عرفاً - كبا يؤيده الاخبار - الا بارسال الماء على العضو المفسول والدلك باليد ليزول ما على العضو المفسول من القذر والوسخ أو أى شيء رأى الشارع وجوده مانعاً فأوجب ازالته بالماء فلاجل اعتبار ذلك عرفاً و لغة لا يجوز الوضوء ارتعاباً ، ولاجل ايجاب ازاله بانفصال الغسالة لايجوز استعمالها مرة ثانية ، فانه عبارة اخرى عن التلطيخ وتلوث الوجه واليدين بما وجب ازالته قبلاً ، واعادة اللوث القذر الذى كان مانعاً من دخول الصلاة معه ثانياً ، وهل هذا الانقض الوضوء ؟ .

وهكذا الكلام في غسالة الحدث الاكبر - الجنابة والحيض - بل المخطب فيهما أكثر وأكثر حيث يقول الله عز وجل في الجنابة : « وان كنتم جنباً فاطهروا » فمبهر عن الفسل بالتطهير المؤذن بنوع نجاسة في بدن الجنب ، وقال عز وجل في الحائض « حتى يطهرن فاذا تطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله » فجعل الفسل بعد الطهارة عن الدم تطهيراً لبدن الحائض ، والتطهير انما يؤذن عن وجود قذارة ولولم نشاهدها .

فكيف يعقل ويتصور أن يكون العبد ممثلاً لقوله تعالى « فاطهروا » وهو بعيد القذارة التى كانت على بدنه في المرة الاولى أو بدن رجل آخر سابقاً ، بل هو لعب بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله ، حيث زاد اللوث على اللوث وجعل فعله ذلك ديناً ومثلاً لامره تعالى بالتطهير والتطهر .

نعم - اذا لم يجد ماء غير غسالة الوضوء ، وكان جنباً أو حائضاً جاز استعمالها ←

أقول : إنما أطنبت الكلام في شرح هذا الخبر ، لتكرره في الأصول ، و دورانه على الألسن ، و اشتباهه على المتقدمين والمتأخرين ، و لا تكاد تجد في كتاب أجمع ممّا أوردنا إلاّ من أخذ منا والله الموفق .

— في رفقهما ؛ فانه رفع للقذارة في الجملة بقدر الامكان .

و من ذلك — أعنى حكم الفطرة — ايجاب الائمة الاطهار في فتاواهم القدسية أن يغسل المتطهر يديه قبل الوضوء والغسل ، فان اليدين محكومتان بوجوب الغسل - بالفتح - في ضمن الوضوء و الغسل ، واليدان وسيلتان لامثال الامر ، فان اغتراف الماء و ارساله الى العضو المغسول و ذلك حتى يزيل القذر المانع و يحصل استباحة الدخول في الصلاة لا يكون الا باليدين — خصوصاً في الوضوء .

فاذا لم يغسل المكلف يديه قبلا كان غسل وجهه باليدين أو باليد اليمنى مثلاً لوثاً للوجه بقذارة اليدين ، ولوثاً لليد اليمنى بقذارة اليسرى وبالعكس ، ومن اغترف لغسل الجنبه باليدين و يداه غير مغسولتان بعد ، فقد صب على رأسه و بدنه ماء قد تلوث بما أوجب الشارع ازالته بالماء ، لكن اذا لم يقدر على كأس يغترف به و يغسل يديه أولاً ، فلا بأس ، فان الدين ليس بمضيق كما هو مفاد الاخبار ، فان غسله هذا و ان كان غير كامل ، لكنه رفع للقذارة في الجملة .

ولا يذهب عليك أن هذا في الغسل والوضوء بالماء القليل ، وأما اذا كان الماء كثيراً جارية سائلا من فوق و أراد الوضوء و الغسل فله وجه آخر ، سنتكلم عليه انشاء الله تعالى في موضعه .

١٣

((باب))

* « (تطهير الأرض و الشمس وما تطهرانه) » *

* « (والاستحالة والقدر المطهر منها) » *

١- مجالس الصدوق : عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : جعلت لي الأرض مسجداً و طهوراً الخبر (١) .

الخصال : عن ابن الوليد ، عن الصفار وسعد بن عبدالله معاً ، عن أحمد ابن محمد بن عيسى و أحمد بن محمد بن خالد البرقي معاً عن محمد البرقي ، عن محمد بن سنان ، عن أبي الجارود ، عن ابن جبير ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله مثله (٢) .

٢- معاني (٣) الاخبار والخصال : عن محمد بن علي بن الشاه ، عن محمد بن جعفر البغدادي ، عن أبيه ، عن أحمد بن السخت ، عن محمد بن الأسود ، عن أيوب ابن سليمان ، عن أبي البختري ، عن محمد بن حميد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر

(١) أمالي الصدوق ص ١٣٠

(٢) الخصال ج ١ ص ١٤٠ و المراد بالظهور : ما يظهر به من الاحداث بالنيم و من الاخبار لبعض الاشياء كباطن القدم و الخف ومخرج النجو في الاستنجاء بالاحجار و المدر - منه قدس سره في كتاب النبوة الباب ١١ باب فضائل وخصائصه وما امتن الله به على عباده .

(٣) معاني الاخبار ص ٥١ في حديث .

ابن عبدالله ، عن النبي ﷺ قال : قال الله تعالى : جعلت لك ولائمتك الأرض كلها مسجداً و ترابها طهوراً . الخبر (١) .

أقول : قد مضى هذا المضمون بأسانيد أخرى في كتاب النبوة (٢) .

٣- قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر ، عن أخيه عيسى عليه السلام قال : سأله عن البواري يبلّ قصبها بماء قدر ، أتصلح الصلاة عليها إذا يبست ؟ قال : لا بأس (٣) .

٤ - ومنه عن السندي بن محمد ، عن أبي البختري ، عن الصادق ، عن أبيه عليه السلام عن عليّ عليه السلام أنه كان لا يرى بأساً أن يطرح في المزارع العذرة (٤) .

٥ - المحاسن : عن أبي سعيد الادمي قال : حدثني من رأى أبا الحسن عليه السلام يأكل الكرات من المشارة ، يعني الدبيرة ، يغسله بالماء ويأكله (٥) .

بيان : في الصحاح المشارة الدبيرة التي في المزرعة وهي بالفارسية كُردو (٦) .

٨ - المحاسن : عن داود بن أبي داود ، عن رجل رأى أبا الحسن عليه السلام بخراسان يأكل الكرات في البستان كما هو ، فقيل : إن فيه السّماد ، فقال : لا يعلق به منه شيء (٧) .

بيان : قال في النهاية : في حديث عمر : أن رجلاً كان يسمّد أرضه بعذرة الناس ، فقال : أما يرضى أحدكم حتّى يطعم الناس ما يخرج منه؟ السّماد ما يطرح

(١) الخصال ج ٢ ص ٤٨ ، و تراء في الملل ج ١ ص ١٢٢ .

(٢) راجع كتاب النبوة باب معاني أسماء النبي (ص) وباب اثبات المعراج ومعناه .

و كفيته و صفته وما جرى فيه ج ١٨ ص ٢٨٢ - ٤٠٩ من طبعتنا هذه .

(٣) قرب الاسناد ص ١٢٧ ط نجف

(٤) قرب الاسناد ص ٩٠ ط نجف .

(٥) المحاسن ص ٥١١ . (٦) كذا في المخطوطة وفي برهان قاطع كرر كرصر .

(٧) المحاسن ص ٥١٢ ، و بعده : و هو جيد للبواسير .

في أصول الزرع و الخضر من العذرة و الزبل ، ليجود نباته ، انتهى .
قوله عليه السلام « لا يعلق به منه شيء » إمّا مبني على الاستحالة ، أو على أنّه لا يعلم ملاقات شيء منه للمنابت ، فالغسل في الخبر السابق محمول على النظافة و الاستحباب .

٧- المحاسن : عن إبراهيم بن عقبة الخزاعي ، عن يحيى بن سليمان قال :
رأيت أبا الحسن الرضا عليه السلام يخرسان في روضة وهو يأكل الكراث إلى قوله :
قلت : فأنه يسمّد ، فقال : لا يعلق به شيء (١) .

٨- ومنه : عن أيّوب بن نوح ، عن أحمد بن الفضل ، عن وضّاح التمار قال :
سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من أكثرأكل الهندباء أيسر ، قال : قلت له : إنّه
يسمّد ، قال : لا تعدل به شيئاً (٢) .

٩- مجالس الشيخ : عن هلال بن محمد الحفّار ، عن إسماعيل بن عليّ
الدعبلّي ، عن أبيه ، عن الرضا عليه السلام ، عن آبائه عليهم السلام أن رسول الله صلى
الله عليه وآله قال : ما من صباح إلاّ و تقطر على الهندباء قطرة من الجنة ، فكلوه
و لا تنقضوه (٣) .

أقول : سيأتي مثلها بأسانيد في أبوابها إنشاء الله (٤) .

١٠- فقه الرضا عليه السلام : ما وقعت الشمس عليه من الأماكن التي
أصابها شيء من النجاسة من البول و غيرها طهرتها ، و أمّا الثياب فلا يتطهر إلاّ
بالغسل (٥) .

١١- السرائر : من كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن

(١) المحاسن ص ٥١٣ .

(٢) المحاسن ص ٥١٠ .

(٣) أمالي الطوسي ج ١ ص ٣٧٣ .

(٤) سيأتي في ج ٦٤ وهو من أجزاء المجلد الرابع عشر .

(٥) فقه الرضا : ٤١ .

المفضل ، عن محمد الحلبي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن طريقي إلى المسجد في زقاق يبال فيه ، فربما مررت فيه وليس عليّ حذاء فيلصق برجلي من نداوته ، فقال : أليس تمشي بعد ذلك في أرض يابسة ؟ قلت : بلى ، قال : فلا بأس إن الأرض يطهر بعضها بعضاً .

قلت : فأطأ على الرقوث الرطب قال : لا بأس أما والله ربّما وطئت عليه ثم أ صلي ولا أغسله (١) .

١٢ - ارشاد القلوب : عن موسى بن جعفر ، عن آبائه عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : قال الله تعالى لنبيه ليلة المعراج : كانت الأمم السالفة إذا أصابهم أذى نجس قرضوه من أجسادهم ، وقد جعلت الماء طهوراً لا مئتك من جميع الأنجاس والصعيد في الأوقات ، الخبر (٢) .

١٣ - كتاب المسائل : بإسناده ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن الجص يطبخ بالعدرة ، أيصلح أن يجصص به المسجد ؟ قال عليه السلام : لا بأس (٣) .

١٤ - ومنه ومن قرب الاسناد : عنه عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن الخمر يكون أوّله خمراً ثم يصير خلّاً أيؤكل ؟ قال : نعم ، إذا ذهب سكره فلا بأس (٤) .

١٥ - كتاب عاصم بن حميد : عن أبي عبيدة الحذاء قال : دخلت الحمام فلمّا خرجت دعوت بماء و أردت أن أغسل قدمي ، قال : فزبرني أبو جعفر عليه السلام ونهاني عن ذلك ، و قال : إن الأرض ليطهر بعضها بعضاً .

(١) السرائر ص ٤٦٥ .

(٢) ارشاد القلوب ج ٢ ص ٢٢٢ ، وقد مر في ص ١٠ مما تقدم .

(٣) كتاب المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٦١ .

(٤) كتاب المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٧٠ ، قرب الاسناد ص ١٥٥ .

١٦ - دعائم الاسلام : قالوا ﷺ في المنطهر إذا مشى على أرض نجسة ثم على طاهرة طهرت قدميه .
 ١٧ - وقالوا ﷺ : في الأرض تصيبها النجاسة لا يصلّي عليها إلا أن تجفّفها الشمس وتذهب بريحها ، فإنّها إذا صارت كذلك و لم يوجد فيها عين النجاسة ولا ريحها طهرت (١) .

١٨ - توحيد المفضل : برواية ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : فاعبر بما ترى من ضروب المآرب في صغير الخلق و كبيره ، و بماله قيمة و بما لا قيمة له ، وأخس من هذا و أحقره الزبل و العذرة التي اجتمعت فيه الخساسة و النجاسة معاً ، وموقعها من الزروع و البقول و الخضر أجمع الموقع الذي لا يعدله شيء حتى أن كل شيء من الخضر لا يصلح ولا يزكو إلا بالزبل و السماد الذي يستقذره الناس ويكرهون الدنو منه الخبر (٢) .

بيان : الزبل بالكسر السرقين وفي القاموس السماد السرقين برمد ، وفي النهاية هو ما يطرح في أصول الزرع و الخضر من العذرة و الزبل ليجود نباته .
 ثم أعلم أن تحقيق المطالب التي تضمنتها تلك الأخبار ، يتوقف على بيان أمور .

الاول : أن القوم عدوا من المظهرات الشمس ، والمشهور بين المتأخرين أنّها تطهر ما تجفّفه من البول و شبهه من النجاسات التي لا جرم لها ، بأن تكون ما يعة أو كان لها جرم لكن أزيل بغير المظهر ، و بقي لها رطوبة ، وإنما تطهره إذا كان في الأرض أو البواري أو الحصر أو ما لا ينقل عادة كالأبنية و النباتات .
 وقيل باختصاص الحكم المذكور بالبول ، و قيل باختصاصه بالأرض و البواري و الحصر ، و منهم من اعتبر الخصوصية ، و منهم من قال : لا يطهر المحل ، و لكن يجوز السجود عليه ، و المسئلة قويّة الاشكال ، و إن كان الأظهر

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١١٨ .

(٢) توحيد المفضل المطبوع في البحار ج ٣ ص ١٣٦ .

مع اعتبار الخصوصيتين الطهارة ، والأحوط صب الماء قبل التجفيف كما يدل عليه بعض الأخبار .

و المشهور أن الجفاف الحاصل بغير الشمس لا يوجب الطهارة ، خلافاً للشيخ في الخلاف ، حيث قال الأرض إذا أصابها نجاسة مثل البول وما أشبهه وطلعت عليها الشمس أوهبت عليها الريح حتى زالت عين النجاسة ، فإنها تطهر ، و يجوز السجود عليها و التيمم بترابها ، و إن لم يطرح عليها الماء انتهى ، و قالوا يطهر الباطن بتجفيف الشمس مع اتصاله بالظاهر ، أمّا مع الانفصال كوجهي الحائط إذا كانت النجاسة فيها غير خارقة فتختص الطهارة بما صدق عليه الاشراف .

إذا عرفت هذا ، فاعلم أن رواية علي بن جعفر ظاهرها أن جواز الصلاة لمحض الجفاف إمّا لأنّه يطهر بالجفاف مطلقاً ، أو لأنّه لا يشترط الطهارة في محل الصلاة ، مطلقاً ، أو بالحمل على ما عدا الجبهة ، إن ثبت الاجماع على اشتراط طهارة موضع الجبهة . أودليل آخر ، وحملها الأكثر على الجفاف بالشمس . وأما رواية الفقه فتدل على الطهارة بالشمس لكن في خصوص الأماكن .

الثاني أنهم عدّوا من المظهرات الاستحالة ، وهي أنواع : الأول ما أحالته النار وصيرته رماداً من الأعيان النجسة والمشهور فيه الطهارة وترد فيه المحقق في الشرايع ، و الطهارة أقوى ، و يدل عليه رواية الجص إذ المتبادر من العذرة عذرة الانسان .

ورواه الشيخ قال : سأل الحسن بن محبوب (١) أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى ، ثم يجصص به المسجد ، أيسجد عليه ؟ فكتب إليه بخطه : إن الماء والنار قد طهراه .

وقال والدي العلامة قدس الله روحه : الظاهر أن مراد السائل أن الجص ينجس بملاقاة النجاسة له غالباً أو أنه يبقى رماد النجس فيه ، وأنه ينجس المسجد بالنجس ، أو أنه يسجد عليه ولا يجوز السجود على النجس .

والجواب يمكن أن يكون باعتبار عدم النجاسة بالملاقات ، وإن كان الظاهر ذلك تغليباً للأصل ، و يكون المراد بالتطهير التنظيف ، أو باعتبار تقدير النجاسة فإن الماء والنار مطهران له إما باعتبار توهيم السائل كون الرّماد النجس معه ، فإنه صار بالاستحالة طاهراً ، ويكون الماء علاوة للتنظيف ، فإن مثل هذا الماء يطهر النجاسة الموهومة كما ورد عنهم عليهم السلام استحباب صب الماء على الأرض التي يتوهّم نجاستها ، أو باعتبار تقدير نجاسة الجص بالملاقاة فإن النار مطهرة له بالاستحالة ، و يكون هذا القدر من الاستحالة كافياً ، ويكون تنظيف الماء علاوة أو يقال : إن هذا المقدار من الماء كافٍ للتطهير ، و تكون الغسالة طاهرة كما هو ظاهر الخبر وأن الماء والنارهما معاً مطهران لهذه النجاسة ، ولا استبعاد فيه ، وهذا المعنى أظهر ، وإن لم يقل به أحد فيما وصل إلينا انتهى .

و الشيخ في الخلاف استدلل للطهارة بهذا الخبر ، واعترض عليه المحقق بأن الماء الذي يمازج الجص هو ما يجبل به ، و ذلك لا يطهره بإجماعنا ، و النار لم تصيره رماداً ، و قد اشترط صيرورة النجاسة رماداً ، و صيرورة العظام و العذرة رماداً بعد الحكم بنجاسة الجص غير مؤثرة في طهارته ، ثم قال : و يمكن أن يستدل بإجماع الناس على عدم التوقي من دواخن السراجين النجسة ، فلولم يكن طاهراً بالاستحالة لتورّعوا منه .

و قد اقتفى العلامة أثره في الكلام على الخبر ، فقال : إن في الاستدلال به إشكالاً من وجهين أحدهما أن الماء الممازج هو الذي يجبل به و ذلك غير مطهر إجماعاً ، و الثاني أنه حكم بنجاسة الجص ثم بنظيره ، قال : و في نجاسته بدخان الأعيان النجسة إشكال انتهى .

و قد عرفت ممّا نقلنا من الوالد قدس سرّه جواب الاعتراضات إذ يمكن أن يجاب بأن مراد السائل أن العذرة الموقدة على الجص تختلط به ، و غرضه استعمال حالها بعد الاحراق فإنها لو كانت نجسة لزم نجاسة المختلط بها لملاقاتها له برطوبة الماء الممتزج فأجاب عليه السلام بأن الماء والنار قد طهّراه ، بأن يكون

المراد بالطهارة المسندة إلى الماء معناها اللغوي ، لأن الماء يفيد الجس " نوع نظافة توجب إزالة النفرة الحاصلة من اشتماله على العذرة والعظام المحرقة ، وهذا غير مناف لأرادة المعنى الشرعي " في تطهير النار ، إذ لا مانع من الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي " إذا دلّت القرينة عليه ، ويحتمل أن يراد فيهما المعنى المجازي و تكون الطهارة الشرعية مستفادة مما علم من الجواب ضمناً .

وقال الشيخ البهائي - رحمه الله - : يمكن أن يراد بالماء في كلامه عليه السلام ماء المطر الذي يصيب أرض المسجد المجصصة بذلك الجس " ، إذ ليس في الحديث أن ذلك المسجد كان مسقفاً وأن المراد يوقد عليه بحيث تختلط به تلك الأعيان كأن يوقد بها من فوقه مثلاً لكن يبقى إشكال آخر ، وهو أن النار إذا طهرته أولاً فكيف يحكم بتطهير الماء له ثانياً .

ثم أجاب بأن غرض الامام عليه السلام أنه ورد على ذلك الجس " أمران مطهران هما الماء والنار ، فلم يبق ريب في طهارته ، ولا يلزم من ورود المطهر الثاني التأخير في التطهير انتهى .

ثم أعلم أن مورد الحديث وكلام كثير من الأصحاب استحالة عين النجاسة وعمم بعضهم الحكم بحيث يتناول المتنجس أيضاً ، تعويلاً على القياس بالطريق الأولى ، وفيه نظر .

الثاني : الدخان المستحيل من الأعيان النجسة والمشهور بالطهارة ، ويعزى إلى بعضهم نقل الاجماع عليه ، وتردد في طهارته الملحقة في الشرايع ، وينسب إلى الشيخ في المبسوط القول بنجاسة دخان الدهن النجس معللاً بأنه لا بد من تصاعد بعض أجزائه قبل إحالة النار لها بواسطة السخونة ، وفي التعليل تأمل .

وقال العلامة في النهاية بعد الحكم بطهارة الدخان مطلقاً للاستحالة كالرماد : إنه لو استصحب شيئاً من أجزاء النجاسة باعتبار الحرارة المقتضية للمصعود ، فهو نجس ولهذا نهى عن الاستصباح بالدهن النجس تحت الظلال ، وفيه أيضاً نظر كما عرفت .

الثالث ألحق بعضهم بالرماد الفحم محتجاً بزوال الصورة والاسم ، وتوقف فيه بعضهم و هو في محله .

الرابع اختلف الأصحاب في طهارة الطين النجس إذا أحواله النار خزفاً أو آجراً فذهب الشيخ في الخلاف ، والعلامة في النهاية و موضع من المنتهى ، والشهيد في البيان إلى طهارته ، وتوقف المحقق في المعتبر ، والعلامة في موضع آخر من المنتهى ، وجزم جماعة من المتأخرين بعدم طهارته ، و ربما يستدل على الطهارة بالرواية المتقدمة ، فإن التغيير الحاصل في الجص ليس بأكثر منه في الأجر ، وقد عرفت ما فيه ، ومع التسليم ففيه ما فيه .

الخامس إذا استحالت الأعيان النجسة تراباً أو دوداً فالمشهور بين الأصحاب الطهارة ، وهو قول الشيخ في موضع من المبسوط ، و يعزى إليه في المبسوط قول آخر بالنجاسة في الاستحالة بالتراب ، وتردد المحقق في ذلك ، وتوقف العلامة في التذكرة والتحرير والقواعد في الاستحالة تراباً ، وجزم بالطهارة في الاستحالة دوداً ، والأول أقرب للعمومات الدالة على طهورية التراب وغيرها .

وقال في المعتبر : لو كانت النجاسة رطبة ومازجت التراب ، فقد نجس ، فلو استحالت النجاسة بعد ذلك و امتزجت بقيت الأجزاء الترابية على النجاسة ، و المستحيلة أيضاً لاشتباها بها و حسنه جماعة من المتأخرين ، وربما كان في قولهم عليهم السلام «الأرض يطهر بعضها بعضاً» دلالة على الطهارة .

السادس إذا عجن العجين بالماء النجس ثم خبز لم يطهر على الأشهر ، وقال الشيخ في الاستبصار وفي موضع من النهاية بالطهارة ، والروايات في ذلك مختلفة ففي بعضها يباع ممسح يستحل^(١) أكل المينة^(٢) وفي بعضها يدفن ولا يباع^(٣) .

(١) كما عن حفص بن البختري ، عن أبي عبدالله (ع) راجع التهذيب ج ١ ص

١١٧ : الاستبصار ج ١ ص ١٦ .

(٢) و هو رسالة ابن أبي عمير ، عن أبي عبدالله عليه السلام كما في المصدرين

المذكورين .

وفي بعضها أكلت النار ما فيه (١) وفي بعضها إذا أصابته النار فلا بأس بأكله (٢) ويمكن الجمع بحمل الأولين على ما إذا علم قبل الطبخ ، و أولهما على الجواز وثانيهما على الاستحباب والأخيرين على ما إذا علم بعد الخبز أو الأخيرين على ما إذا لم يعلم النجاسة بل يظن ، أو على ماء البئر بناء على عدم انفعاله بالنجاسة ، كما يدل عليه الأخير منهما ، والأحوط الاجتناب ، والشبهة الواردة في البيع ممن يستحل الميتة ببطلان بيع النجس ، أو المعاونة على الاثم ، فليس هنا مقام تحقيقها وحلها .

السابع اختلف الأصحاب في طهارة الخنزير إذا وقع في المملحة و استحلال ملحاً والعذرة إذا وقع في البئر فصار حمأة ، و ذهب المحقق في المعتبر والعلامة في جملة من كتبه إلى عدم حصول الطهارة بذلك ، و توقف في التذكرة والقواعد والأكثر على الطهارة كما هو الأقوى .

الثامن من باب الاستحالة المطهرة استحالة النطفة حيواناً طاهراً ، والماء النجس بولاً لحيوان مأكول اللحم ، و الغذاء النجس روئاً أو لبناً لمأكول اللحم والدّم النجس قيحاً أو جزء من حيوان لا نفس له ، و العذرة نباتاً أو فاكهة والظاهر أنه لا خلاف في شيء من ذلك ، و يدل عليه خبر أبي البختري (٣) . و منه استحالة الخمر خللاً و لو بعلاج ، و قد نقل العلامة اتفاق علماء الاسلام عليه إذا كانت استحالته من قبل نفسه ، والأخبار في هذا الباب كثيرة ومنها ما مر من رواية علي بن جعفر (٤) وفي بعض الأخبار المنع مما لم يكن من

(١) أيضاً مرسله ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام كما في التهذيبين .

(٢) التهذيب ج ١ ص ١١٢ ، الاستبصار ج ١ ص ١٦ عن أحمد بن محمد بن

عبد الله بن زبير عن جده .

(٣) مر تحت الرقم ٥ في هذا الباب .

(٤) مر تحت الرقم ١٣ .

قبل نفسه و حملها (١) الشيخ على الاستحباب ، و يطهر العصير على تقدير نجاسته . باستحالاته خلاً عندهم كالخمر أو بذهاب ثلثيه ، و لم تثبت نجاسته ، والمعروف بينهم أنه يطهر بطهارة العصير أيدي مزاويله و ثيابهم ، و آلات الطبخ ، و الخطب عندنا فيه أيسر ، لقولنا بالطهارة .

التاسع قال في المنتهى : البخار المنصاعد من الماء النجس إذا اجتمع منه نداوة على جسم صقيل تقاطر فهو نجس ، إلا أن يعلم تكوّن نه من الهواء كالقطرات الموجودة على طرف إناء في أسفله جمد نجس ، فانها طاهرة انتهى ، و يمكن أن يقال : الحكم بالطهارة غير متوقف على العلم بالتكوّن من الهواء ، بل يكفي فيه احتمال ذلك .

الثالث : (٢) عدّ من المظهورات الأرض فان المشهور أنها تطهر باطن النعل و القدم و الخف ، سواء كان إزالة النجاسة بالمشي أو بالدلك ، و سواء كان على التراب أو الحجر أو الرمل ، و توقف بعض الأصحاب في القدم ، و لا وجه له لاشتمال الأخبار عليه أيضاً ، و لا يشترط جفاف النجاسة قبل الدلك ، و لا أن يكون لها جرم ، فلو كان أسفل القدم أو النعل متنجساً بنجاسة غير مرئية كالبول اليابس طهر بمجرد المشي على الأرض ، خلافاً لبعض العامة ، و اعتبار طهارة الأرض أحوط .

و ربّما يستفاد من كلام ابن الجنيد الاكتفاء بمسحها بكلّ طاهر ، و إن لم يكن أرضاً و هو بعيد ، و ظاهر كلامه اشتراط كون الأرض التي يمشي عليها خمس عشرة ذراعاً لرواية حملت على الغالب من زوال النجاسة بالمشي في تلك المسافة ، و في اشتراط جفافها قولان أحوطهما ذلك ، و في روايه الحلبي (٣) دلالة

(١) راجع التهذيب ج ٩ ص ١١٨ ط نجف ، و لفظه عن أبي بصير عن أبي عبدالله

(ع) قال : سئل عن الخمر يجعل فيها الخل ، فقال : لا ، إلا ما جاء من قبل نفسه .

(٢) في مطبوعة الكمباني : العاشر ، وهو سهو .

(٣) راجع الكافي ج ٣ ص ٣٨ ، وقد مر .

عليه ، و إن احتمل أن يكون المراد باليبوسة عدم الرطوبة التي مرّ ذكرها أي رطوبة البول ، واستشكل تطهير الوحل والقول بالنظهير غير بعيد .
 و قوله **يُطَهَّرُ** في هذا الخبر : « يطهّر بعضها بعضاً » يمكن أن يكون معناه أن الأرض يطهّر بعضها ، و هو المماس لأسفل النعل و القدم أو الطاهر منها ، بعض الأشياء ، و هو النعل و القدم ، ويحتمل أن يكون المراد أن أسفل القدم و النعل إذا تنجّس بملاقات بعض الأرض النجسة ، يطهّره البعض الآخر الطاهر إذا مشى عليه ، فالملطهّر في الحقيقة ما ينجس بالبعض الآخر ، و علّقه بنفس البعض مجازاً ذكرهما سيّد المحقّقين في الهدايك (١) .

(١) أقول : روى ابن ادريس في السرائر ٤٦٥ من نوادر أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن المفضل بن عمر عن محمد الحلبي عن أبي عبدالله (ع) قال : قلت له : ان طريقى الى المسجد فى ذقاق يبال فيه ، فربما مررت فيه وليس على حذاء فيلصق برجلي من نداوته فقال : أليس تمشى بعد ذلك فى أرض يابسة ؟ قلت : بلى قال : فلا بأس ان الارض يطهر بعضها بعضاً الحديث .

و مثله أحاديث أخر رواها فى الكافى ج ٣ ص ٣٨ و ٣٩ ، و ظاهر لفظ الحديث « يطهر بعضها بعضاً » أن الارض يطهر بعضها بعضها الآخر اذا كان نجساً وليس هذا ببدع بعد ما كانت الارض - وهو ما نسميه بالفارسية خاك - طهوراً للمقذارات ، كما فى اكتفاء الجنب بالتراب ومسحه بالوجه واليدين عن النسل . ولولم يكن رافعاً للمقذارة مستقيماً للدخول فى الصلاة ، لما حكم الشارع بكفاية التيمم ، مع أنه باشرطه الطهارة حكم بأن فاقد الطهورين لا يصح دخوله فى الصلاة ولا يصلى .

و معنى أن الارض يطهر بعضها بعضاً ، أن الاجزاء الترابية تجفف وتستهلك النجاسات فى نفسها لكونها طهوراً ، و اذا نجس بعضها ثم اختلط أو مسح ببعضها الطاهر ، صارت كلها طاهرة كما أن الماء يطهر بعضها بعضاً : فاذا استهلك عين النجس فى الارض ولم ير لها أثر حكم بطهارة الكل ، كالماء سواء ، فاذا كانت الارض طهوراً لنفسها من المقذارات المطلخة بها كانت طهوراً للمقذارات المطلخة بباطن القدم والخف والعصا أيضاً من دون فرق ←

و قال في المعالم نحواً من الوجه الأخير، حيث قال : المراد أن النجاسة الحاصلة في أسفل القدم وما هو بمعناه بملاقاة الأرض المتنجسة على الوجه المؤثر يطهر بالمسح في محل آخر من الأرض، فسمي زوال الأثر الحاصل من الأرض تطهيراً لها ، كما تقول : الماء مطهر للبول ، بمعنى أنه منيل للأثر الحاصل منه وعلى هذا يكون الحكم المستفاد من الحديث المذكور وما في معناه مختصاً بالنجاسة المكتسبة من الأرض المتنجسة انتهى .

أقول : يمكن أن يكون هذا إشارة إلى أنه بمحض المسح على الأرض لا يذهب الأثر الحاصل من الأرض السابقة مطلقاً بل يبقى فيه بعض الأجزاء من الأرض المتنجسة ، فتلك الأجزاء تطهرها الأرض الطاهرة ، فلا ينافي عموم الحكم لورود تلك العبارة في مقامات أخرى .

وقال في الجبل المتين : لعل المراد بالأرض ما يشمل نفس الأرض وما عليها من القدم والنعل والخف انتهى ، وقيل : الوجه في هذا التطهير انتقال النجاسة بالوطي عليها من موضع إلى آخر مرة بعد أخرى ، حتى يستحيل ولا يبقى منها شيء .

تذنيب

ذكر الشيخ -ره- في الخلاف أن في أصحابنا من قال بأن الجسم الصقيل كالسيف والمرآة والقوارير إذا أصابته نجاسة كفى في طهارته مسح النجاسة منه وعزي إلى المرتضى اختياره ثم قال : ولست أعرف به أثراً ، وذكر أن عدم طهارته بدون غسله بالماء هو الظاهر وعليه الأكثر وهو أظهر .

→ لكنه يعتبر فيها ذهاب أثر العين وهو ظاهر .

وأما أن الأرض يرادف معنى خالك بالفارسية فستكلم عليه انشاء الله في أبحاث التيمم .

١٣

* (باب) *

* « (أحكام الاواني و تطهيرها) » *

١ - قرب الاسناد و كتاب المسائل : بسنديهما عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الشراب في الاناء يشرب فيه الخمر قدح عيدان أو باطية قال إذا غسله فلا بأس (١) .

٢ - قال : وسألته عن دن الخمر يجعل فيه الخل أو الزيتون أو شبهه قال : إذا غسل فلا بأس (٢) .

بيان : قال الفيروز آبادي : الباطية (٣) الناجود ، و قال : الناجود الخمر و إناءها ، و يظهر من الخبر أنه نوع خاص من الاناء ، و قال أيضاً : الدن الراقود العظيم أو أطول من الحب أو أصغر منه له عسعس لا يقعد إلا أن يحفر له .

٣ - الخصال : عن محمد بن موسى بن المتوكّل ، عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الربيع الشامي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن النبيذ قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن كل مسكر ، و كل مسكر حرام ، قلت : فالظروف التي تصنع فيها

(١) قرب الاسناد ص ١١٦ ط حبر و ص ١٥٥ ط نجف ، كتاب المسائل المطبوع في البحار

ج ١٠ ص ٢٧٠ .

(٢) قرب الاسناد ص ١٥٥ ط نجف و ص ١١٦ ط حبر .

(٣) نقل عن أبي عمرو أنها اناء من الزجاج يملأ من الشراب يوضع بين الشرب يفترون منه .

قال : نهى رسول الله ﷺ عن الدباء والمزفت والحنتم والنقير ، قلت : وما ذاك قال : الدباء القرع ، والمزفت الدنان ، والحنتم جرار الأردن ، والنقير خشبة كان أهل الجاهلية ينقرونها حتى يصير لها أجواف ينبذون فيها ، و قيل إن الحنتم الجرار الخضر (١) .

معانى الاخبار : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن محبوب مثله (٢) .

بيان : قال الجوهري : الدباء بضم الدال المهملة ثم الباء المشددة الممدودة القرع ، والواحد دبأة ، وفي النهاية إنه نهى عن المزفت من الأوعية ، هو الاناء الذي يطلّى بالزفت ، وهو نوع من القار ، ثم انتبذ فيه انتهى . وإنما فسّر عليه السلام بالدنان لأن في الدن مأخوذ كون داخله مطلياً بالقار ، لأنهم فسّروا الدن بالراقود ، والراقود بدن طويل الاسفل كهيئة الاربطة يستريح داخله بالقار ، وفي القاموس الحنتم : الجرّة الخضراء ، والأردن بضمّين وشدة الدال كورة بالشام ، وفي النهاية أنه نهى عن النقير والمزفت النقير أصل النخلة ينقر وسطه ثم ينبذ فيه التمر ويلقى عليه الماء ليصير نبيذاً مسكراً ، والنهي واقع على ما يعمل فيه لا على اتخاذ النقير فيكون على حذف المضاف ، تقديره عن نبيذ النقير ، وهو فعيل بمعنى مفعول انتهى .

أقول : أخطأ في التأويل ، بل الظاهر أنه نهى عن استعمال الظرف بعد ما عمل فيه النبيذ كما ستعرف .

٣ - كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن حب الخمر أيجعل فيه الخل و الزيتون أو شبهه ؟ قال : إذا غسل فلا بأس (٣) .

(١) الخصال ج ١ ص ١٢٠ .

(٢) معانى الاخبار ص ٢٢٤ .

(٣) البحار ج ١٠ ص ٢٧٠ .

تبيين

المشهور بين الأصحاب أن أواني الخمر كلها قابلة للتطهير من أثر النجاسة سواء في ذلك الصلب الذي لا ينشف كالصفر و الرصاص والحجر و المغصور (١) و غير الصلب كالقرع و الخشب و الخزف غير المغصور ، إلا أنهم قالوا : يكره استعمال [غير الصلب ، و نسب إلى ابن الجنييد و ابن البراج القول بعدم جواز استعمال] (٢) هذا النوع ، غسل أو لم يغسل ، و القول بالكراهة أقوى جمعاً بين الأخبار .



(١) هو الصحيفة المتخذة من الفصار وهو الطين الحرّ الاخضر اللازب، أو هو المطلية به ، قال السمعاني في الانساب : النضائري نسبة الى النضار و هو الاناء الذي يؤكل فيه نسب جماعة الى عملها .

(٢) ما بين العلامتين ساقط من الكمباني زيادة من المخطوطة .

((أبواب))

* « (آداب الخلا و الاستنجاء) » *

((باب))

* « (علّة الغائط و نتنه و علّة نظر الانسان) » *

* « (الى سفله حين التفوط وعلّة الاستنجاء) » *

١ - علل الصدوق : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليهم السلام قال : سأله عن الغائط فقال : تصغير لابن آدم ، لكي لا يتكبّر و هو يحمل غايطه معه (١) .

٢ - و منه : عن علي بن أحمد بن محمد ، عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي ، عن سهل بن زياد ، عن عبدالعظيم الحسني قال : كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أسأله عن علّة الغائط و نتنه ، قال : إن الله عز وجل خلق آدم عليه السلام و كان جسده طيباً و بقي أربعين سنة ملقى تمر به الملائكة ، فتقول : لأمر ما خلقت ، و كان إبليس يدخل فيه و يخرج من دبره فلذلك صار ما في جوف آدم منتناً خبيثاً

غير طيب (١) .

٣- ومنه : عن محمد بن الحسن ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن أبي جعفر ، عن داود الحمّار ، عن العيص بن أبي مهيبة قال : شهدت أبا عبد الله عليه السلام وسأله عمرو بن عبيد فقال : ما بال الرجل إذا أراد أن يقضي حاجته إنما ينظر إلى سفليه وما يخرج من ثم ؟ فقال : إنّه ليس أحد يريد ذلك إلا وكّله الله عز وجل به ملكاً يأخذ بعنقه ليريه ما يخرج منه أحلال أم حرام ؟ (٢) .
بيان : قوله عليه السلام «أحلال» أي ليتفكّر أن ما أكله كان حراماً فصار إلى ما رأى وبقي عليه وزره أم حلال فلم يبق وزر كما رواه في الفقيه ، قال : كان علي عليه السلام يقول : ما من عبد إلا وبه ملك موكل يلوي عنقه حتّى ينظر إلى حديثه ثم يقول له الملك : يا ابن آدم ! هذا رزقك ، فانظر من أين أخذته ، وإلى ما صار ؟ فعند ذلك ينبغي للعبد أن يقول «اللهم ارزقني الحلال ، وجنبني الحرام» (٣) .

٤- العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن صالح بن السندي ، عن جعفر بن بشير ، عن صالح الحدّاء ، عن أبي أسامة قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فسأله رجل من المغيرة عن شيء من السنن ؟ فقال : ما شيء يحتاج إليه أحد من ولد آدم إلا وقد جرت فيه من الله ومن رسوله سنة ، عرفها من عرفها وأنكرها من أنكرها ، فقال : فما السنة في دخول الخلاء ؟ قال : تذكر الله وتنعو بالله من الشيطان ، وإذا فرغت قلت : « الحمد لله على ما أخرج منّي من الأذى في سر منه وعافية »

قال الرجل : فالإنسان يكون على تلك الحال ولا يصبر حتّى ينظر إلى ما يخرج منه ؟ فقال : إنّه ليس في الأرض آدمي إلا ومعه ملكان موكلان به ، فإذا كان على تلك الحال ثنيا رقبته ثمّ قال : يا ابن آدم انظر إلى ما كنت تكدر له في

(٢١) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦١ .

(٣) الفقيه ج ١ ص ١٦ و ١٧ .

الدنيا إلى ما هو صائر؟ (١) .

بيان : الثني: العطف والامالة ، والكدح: العمل والسعي .

أقول : قد مضى بعض ما يناسب الباب في باب الكبر (٢) .

٥ - مصباح الشريعة : قال الصادق عليه السلام: سمّي المستراح مستراحاً لاستراحة

الأنفس من أثقال النجاسات ، واستفراغ الكثيفات والقذر فيها ، والمؤمن يعتبر عندها أن الخالص من طعام الدنيا كذلك تصير عاقبتها ، فيستريح بالعدول عنها وتركها ، ويفرغ نفسه وقلبه عن شغلها ، ويستنكف عن جمعها وأخذها استنكافه عن النجاسة والغائط والقذر .

وينفكر في نفسه المكرمة في حال ، كيف تصير ذليلة في حال؟ ويعلم أن التمسك بالقناعة والتقوى يورث له راحة الدارين ، وأن الراحة في هوان الدنيا والفراغ من التمتع بها ، وفي إزالة النجاسة من الحرام ، والشبهة ، فيغلق عن نفسه باب الكبر بعد معرفته إياها ، ويفرّج من الذنوب ويفتح باب التواضع والندم والحياء ، ويجتهد في أداء أوامره ، واجتناب نواهيه ، طلباً لحسن المآب ، وطيب الزلف ، ويسجن نفسه في سجن الخوف والصبر والكف عن الشهوات ، إلى أن يتصل بأمان الله تعالى في دار القرار ويدوق طعم رضاه ، فإن المعوق [على] ذلك ، وما عداه لاشيء (٣) .

٦- العلل : عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس ، عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان فيما روى من العلل عن الرضا عليه السلام قال : فان قال : فلم صار الاستنجاء فرضاً ؟ قيل : لأنه لا يجوز للعبد أن يقوم بين يدي الجبار ، وشيء من ثيابه وجسده نجس .

قال الصدوق -ره- غلط الفضل ، وذلك لأن الاستنجاء به ليس بفرض وإنما

هو سنة (٤) .

(١) علل الشرايع ج ١ ص ٢٤٢ .

(٢) راجع ج ٧٣ ص ١٧٩ - ٢٣٧ .

(٣) مصباح الشريعة : ٨ .

(٤) علل الشرايع ج ١ ص ٢٤٥ .

أقول : لم يقيّد الاستنجاء بالماء حتّى يرد عليه ما أورده الصدوق -ره- مع أنه يمكن تخصيصه بالمتعدّي ، أو يكون المراد فرد الواجب التخييري إلاّ أن يكون مراده أنه لم يثبت وجوبه بالقرآن ، حتّى يكون فرضاً بعرف الحديث ، وهذا أيضاً لا وجه له ، لاستعمال الفرض في غير ذلك كثيراً في عرف الحديث أيضاً، ولعل اعتراضه مبنيّ على أن الفضل قد أدخل بين الخبر من كلامه أيضاً .

فان قيل: اعتراضه على السؤال؟ قلت: تقريره عليه السلام كاف لعدم الجرأة على الاعتراض (١) .



(١) أقول: رواء الصدوق في عبون الاخبار ج ٢ ص ٩٩ - ١٢١ ، وموضع النص المذكور ص ١٠٥ ، لكنه أسقط هذا السؤال وجوابه .

٢

* ((باب)) *

« (آداب الخلاء) »

١- ثواب الاعمال والخصال (١) للصدوق ، عن علي بن أحمد بن موسى عن محمد بن أحمد بن علي الأسدي ، عن موسى بن عمران النخعي ، عن النوفلي عن حفص بن غياث ، عن الصادق ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله ﷺ : أربعة يؤذون أهل النار على ما بهم من الأذى : أحدهم رجل يجرح أمعاءه فيقول أهل النار : ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى؟ فيقال : إن الأبعد كان لا يبالي أين أصاب البول من جسده الخبر (٢) .

بيان : قال في النهاية : فيه أن رجلاً جاء فقال : إن الأبعد قد زنا ، معناه المتباعد من الخير والعصمة ، يقال : بَعِدَ بالكسر فهو باعد : أي هلك ، والبعد الهلاك ، والأبعد الخائن أيضاً .

٢- علل الصدوق : عن علي بن حاتم ، عن أحمد بن زياد الهمداني عن المنذر بن محمد ، عن الحسين بن محمد ، عن علي بن القاسم ، عن أبي خـالد ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام قال : عذاب القبر يكون في النسيمة ، والبول ، وعزب الرجل عن أهله (٣) .

٣- و منه : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى

(١) الحديث لا يوجد في الخصال ، وإنما يوجد في الامالي ، وأخرجه عن «ثو» «ولي» في ج ٧٥ ص ٢٤٩ تماماً راجعه .

(٢) ثواب الاعمال ص ٢٢١ أمالي الصدوق ص ٣٤٦ .

(٣) علل الشرايع ج ١ ص ٢٩١ .

عن علي بن حديد و ابن أبي نجران معاً ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا تحمقرون بالبول ، ولا تتهاونن به ، ولا بالصلاة الخبر (١) .

٣ - و منه : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد الأشعري ، عن علي بن إسماعيل ، عن صفوان ، عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله ﷺ أشد الناس توقياً عن البول ، كان إذا أراد البول يعمد إلى مكان مرتفع أو مكان من الأماكن يكون فيه التراب الكثير كراهة أن ينضح عليه البول (٢) .

بيان : قوله « يكون فيه التراب الكثير » استدل به على كراهة البول في الأرض الصلبة كما ذكره الأصحاب .

٥ - الخصال (٣) والمجالس : للصدوق - رحمه الله - عن محمد بن موسى بن المتوكل ، عن سعد بن عبد الله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن الحسين بن الحسن القرشي عن سليمان بن جعفر البصري ، عن عبد الله بن الحسين بن زيد ، عن أبيه ، عن الصادق عن آبائه عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله كره لكم أربعاً وعشرين خصلة ونهاكم عنها : كره البول على شط نهر جار ، وكره أن يحدث الرجل تحت شجرة قد أينعت أو نخلة قد أينعت يعني أثمرت الخبر (٤)

بيان : يدل على كراهة البول في شطوط الأنهار ، والمشهور كراهة البول والغايط في المشارع وشطوط الأنهار ويظهر من بعض الأخبار رؤس الأبار ، وكذا قالوا بكراهتهما تحت الأشجار المثمرة واختلفوا في أن المراد المثمرة بالفعل أو ما من شأنها ذلك ، بناء على أنه لا يعتبر في صدق المشتق بقاء مبدء الاشتقاق ، و

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ٢٥ .

(٢) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦٤ .

(٣) الخصال ج ٢ ص ١٠٢ .

(٤) أمالي الصدوق ص ١٨١ .

ظاهر هذا الخبر وغيره المثمرة بالفعل .

وفي القاموس : ينع الثمر كمنع وضرب يَنْعاً و يَنْعاً وينوعاً بضمهم ما حان قطافه ، كأينع ؛ و اليانع الأحمر ، والثمر الناضج كالينيع انتهى ، و نسبة الايناع إلى الشجرة على المجاز أي أينعت ثمرتها أو شبهه عَلَيْهَا أثمار الشجرة بايناع الثمرة و لعل التفسير مبني على الثاني ، لكن لا يعلم كونه من المعصوم ، إذ يمكن أن يكون من الرواة .

٦ - مجالس الصدوق : في مناهي النبي ﷺ أنه نهى أن يبول رجل تحت شجرة مثمرة ، أو على قارعة الطريق ، و نهى أن يبول أحد في الماء الراكد فأنه منه يكون ذهاب العقل ، ونهى أن يبول الرجل و فرجه باد للشمس أو للقمر ، و قال : إذا دخلتم الغايط فتجنبوا القبلة (١) .

بيان : قال في النهاية : فيه نهى عن الصلاة في قارعة الطريق ؛ هي وسطه ، و قيل أعلاه ، و المراد به ههنا نفس الطريق ووجهه انتهى ، و كراهة البول و الغايط في الطرق النافذة مطلقاً مقطوع به في كلام الأصحاب ، و كذا البول في الماء الراكد و أما الجاري فقليل بكراهته لكنه أخف كراهة ، و ظاهر كثير من الأخبار عدم الكراهة ، ومنهم من ألحق الغايط بالبول بالطريق الأولى ، وفيه نظر .

ويدل على المنع من استقبال قرصي الشمس والقمر في وقت البول ، وألحق به الغايط و استدبارهما أيضاً كما يظهر من بعض الأخبار في الهلال و المشهور بين الأصحاب تحريم استقبال القبلة و استدبارها حال التخلّي مطلقاً سواء كان في الصحاري أو الأبنية و قال ابن الجنيد : يستحب إذا أراد التغوط في الصحراء أن يتجنب استقبال القبلة ، ولم يتعرض للاستدبار ، و نقل عن سائر الكراهة في البنیان ويلزم منه الكراهة في الصحاري أيضاً أو التحريم .

و قال في المقنعة : و لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ثم قال بعد ذلك : فان دخل داراً قد بني فيها مقعد الغايط على استقبال القبلة و استدبارها لم يكره

(١) أمالي الصدوق : ٢٥٣ و ٢٥٤ في حديث طويل .

الجلوس عليه ، و إنما يكره ذلك في الصحارى و المواضع الذي يتمكن فيها من الانحراف عن القبلة .

أقول : و يظهر من أخبار العامة أن الأخبار الموهمة للمجواز محمولة على التقيّة .

٧ - الخصال : عن حمزة بن محمد العلوي ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه عن النوفلي ، عن السكوني ، عن الصادق عليه السلام ، عن آبائه عليه السلام قال : نهى رسول الله ﷺ أن يتغوّط على شفير بئر يستعذب منه ، أو نهر يستعذب منه أو تحت شجرة عليها ثمرها (١) .

مجالس الشيخ : عن الحسين بن عبيد الله ، عن التلعكبري ، عن ابن عقدة عن يعقوب بن يوسف ، عن الحصين بن مخارق ، عن الصادق ، عن آبائه عليه السلام مثله (٢) .

بيان : قال في النهاية : فيه أنه خرج يستعذب الماء أي يطلب الماء العذب ويدلّ على أن الكراهة مشروطة بكون الثمرة على الشجرة ، وإن أمكن أن يكون حينئذ أشدّ كراهة .

٨ - الخصال : فيما أوصى به النبي ﷺ إلى علي عليه السلام : يا علي ثلاث يتخوّف منهنّ الجنون : التغوّط بين القبور ، و المشي في خف واحد ، و الرجل ينام وحده (٣) .

مشكاة الانوار : نقلا من المحاسن عن الكاظم عليه السلام مثله (٤) .

٩ - الخصال : عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم عن محمد بن علي القرشي ، عن محمد بن زياد البصري ، عن عبد الله بن عبد الرحمن

(١) الخصال ج ١ ص ٤٨

(٢) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٢٦٢ .

(٣) الخصال ج ١ ص ٦٢ .

(٤) مشكاة الانوار : ٣١٩ .

المدائني عن ثابت بن أبي صفية الثمالي ، عن ثور بن سعيد ، عن أبيه ، عن سعيد ابن علاقة عن أمير المؤمنين عليه السلام ؟ قال : البول في الحمام يورث الفقر (١).

١٠ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن مالك بن عيينة ، عن حبيب السجستاني ، عن الباقر عليه السلام قال : إن الله عز وجل ملائكة وكلهم بنبات الأرض من الشجر والنخل ، فليس من شجرة ولا نخلة إلا ومعه من الله عز وجل ملك يحفظها ، وما كان فيها ، ولولا أن معها من يمنعها لأكلها السباع وهوام الأرض إذا كان فيها ثمرها .

قال : وإنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يضرب أحد من المسلمين خلاءه تحت شجرة أو نخلة قد أثمرت لمكان الملائكة الموكلين بها ، قال : و لذلك يكون الشجر والنخل أنساً إذا كان فيه حمله ، لأن الملائكة تحضره (٢) .

بيان : أنساً بالضم مصدر بمعنى المفعول وربما يقرأ بضمين جمع الأنوس من الكلاب ، وهو ضد العقور ، ولا يخفى بعده ، وفي القاموس الحمل ثمر الشجر و يكسر أو الفتح لما بطن من ثمره ، والكسر لما ظهر ، أو الفتح لما كان في بطن أو على رأس شجرة ، والكسر لما على ظهر أو رأس ، أو ثمر الشجر بالكسر ما لم يكسر و يعظم فاذا كثر فبالفتح .

١١ - معاني الاخبار : عن محمد بن أحمد السناني ، عن محمد بن جعفر الأسدي ، عن موسى بن عمران النخعي ، عن الحسين بن يزيد النوفلي ، عن محمد ابن حمران ، عن أبيه ، عن أبي خالد الكابلي قال : قيل لعلي بن الحسين عليه السلام أين يتوضأ الغرباء قال : يتقون شطوط الأنهار ، والطرق النافذة ، وتحت الأشجار المثمرة ، ومواضع اللعن ، قيل له : وما مواضع اللعن ؟ فقال : أبواب الدور (٣) .

(١) الخصال ج ٢ ص ٩٤ في حديث .

(٢) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦٣ في حديث

(٣) معاني الاخبار ص ٣٦٨ .

بيان : قوله : « أين يتوضأ » المراد به التغوط أو الأعم منه و من البول والتخصيص بالغريب لأنّ البلدي يكون له مكان معدّ لذلك غالباً ، قوله عليه السلام : « أبواب الدور » يمكن أن يكون ذكر هذا على المثلث ويكون عاماً في كل ما ينادى به الناس ويلعنون صاحبه كما هو ظاهر اللفظ .

١٢ - الاحتجاج : روي أنّه دخل أبو حنيفة المدينة و معه عبدالله بن مسلم فقال له : يا أبا حنيفة إنّه هنا جعفر بن محمد من علماء آل محمد عليه السلام فاذهب بنا نقتبس منه علماً ، فلمّا أتيا إذا هما بجماعة من شيعة ينتظرون خروجه أو دخولهم عليه : فبينما هم كذلك إذ خرج غلام حدث فقام الناس هيبة له ، فالتفت أبو حنيفة فقال : يا ابن مسلم من هذا ؟ قال : هذا موسى ابنه ، قال : والله لأجبهته بين يدي شيعة ، قال : مه لن تقدّر على ذلك ، قال : والله لأفعلنّه ثمّ التفت إلى موسى عليه السلام فقال : يا غلام أين يضع الغريب حاجته في بلدكم هذه ؟ قال : يتوارى خلف الجدار ، وينوقى أعين الجار ، وشطوط الأنهار ، ومسقط الثمار ، ولا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها ، فحينئذ يضع حيث شاء الخبر (١) .

بيان : قال الجوهري : جبهته صككت جبهته ، و جبهته بالمكروه إذا استقبلته به .

١٣ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تشرب و أنت قائم ، ولا تطف بقبر ، ولا تبل في ماء نقيع ، فأنّه من فعل ذلك فأصابه شيء فلا يلومنّ إلا نفسه ، و من فعل فأصابه شيء من ذلك ، لم يكد يفارقه إلا أن يشاء الله (٢) .

بيان : قوله عليه السلام : « ولا تطف بقبر » استدلّ به على كراهة الدوران حول القبور ، وأظنّ أنّ المراد بالطواف هنا الحدث بقريئة المقام وشواهد أخرى :

(١) الاحتجاج : ٢١١ .

(٢) علل الشرايع ج ١ ص ٢٤٨ .

منها أنه روي هذا الخبر عن محمد بن مسلم بسندين وفي أحدهما هذه العبارة وفي الآخر مكانه التخلّي على القبر ، فقد روى الكليني عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن العلا ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : من تخلّى على قبر ، أو بال قائماً ، أو بال في ماء قائم أو مشى في حذاء واحد ، أو شرب قائماً ، أو خلا في بيت وحده ، أو بات على غمر فأصابه شيء من الشيطان لم يدعه إلا أن يشاء الله ، وأسرع ما يكون الشيطان إلى الإنسان وهو على بعض هذه الحالات (١) .

وعن عدة من أصحابه ، عن سهل ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن صفوان ، عن العلا ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام أنه قال : لا تشرب و أنت قائم ، ولا تبل في ماء نقيع ، ولا تطف بقبر ، ولا تخل في بيت وحدك ، ولا تمش بنعل واحدة ، فإن الشيطان أسرع ما يكون إلى العبد إذا كان على بعض هذه الأحوال وقال : إنه ما أصاب أحداً شيء على هذه الحال فكاد أن يفارقه إلا أن يشاء الله (٢) .

والطوف بهذا المعنى شائع ومذكور في الحديث واللغة ، قال الفيروز آبادي : طاف : ذهب ليتغوّط ، وقال الجزري " الطوف الحدث من الطعام ، ومنه الحديث نهى عن متحدّثين على طوفهما " أي عند الغايط ، ومنه الحديث لا يصلي أحدكم وهو يدافع الطوف ، وفي ناظر عين الغريبين أطاف يطّاف : قضى حاجته (٣) .

١٤ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن الفضل بن عامر ، عن البجلي ، عمّن ذكره ، عن محمد بن مسلم قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : طول

(١) الكافي ج ٦ ص ٥٣٣ .

(٢) الكافي ج ٦ ص ٥٣٤ .

(٣) قد تعرض المؤلف قدس سره لذلك الحديث في كتاب المزار وشرحه شرحاً

مفيداً ، راجع ج ١٠٠ ص ١٢٦ - ١٢٨ من هذه الطبعة .

الجلوس على الخلاء يورث البواسير (١) .

١٥- **الخصال** : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي عن السكوني ، عن الصادق عليه السلام ، عن آبائه عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : البول قائماً من غير علة من الجفاء ، والاستنجاء باليمين من الجفاء (٢) .
بيان : الجفاء البعد عن الشيء ، وترك الصلة والبر ، وغلظ الطبع ، ولعل المراد هنا البعد عن الأداب ، ولا خلاف في كراهة البول قائماً ، والاستنجاء باليمين إلا إذا كانت اليسار معتلة .

١٦- **الخصال** : عن حمزة بن محمد العلوي ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن السكوني ، عن الصادق ، عن آبائه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام : سبعة لا يقرؤون القرآن : الراكع ، والساجد ، وفي الكنيف ، وفي الحمائم ، والجنب ، والنساء ، والحايض (٣) .

بيان : اعلم أن أكثر الأصحاب حكموا بكراهة الكلام بغير ذكر الله ، و آية الكرسي و حكاية الأذان ، والأخبار في قراءة القرآن مختلفة ، ففي بعضها التجويز مطلقاً ، وفي بعضها المنع مطلقاً كهذا الخبر ، وفي الصحيح أنه سأل عمر بن يزيد (٤) أبا عبدالله عليه السلام عن التسبيح في المخرج ، وقراءة القرآن فقال : لم يرخّص في الكنيف أكثر من آية الكرسي ، ويحمد الله أو آية الحمد الله رب العالمين .

و يمكن الجمع بالقول بالكراهة فيما سوى آية الكرسي والحمد لله رب العالمين أوفيهما بخفة الكراهة ، ويمكن حمل أخبار المنع على التقيّة .

(١) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦٤ .

(٢) الخصال ج ١ ص ٢٨ .

(٣) الخصال ج ٢ ص ١٠ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ١٠٠ ط: حجر الفقيه ج ١ ص ١٩ ط: نجف .

١٠- العلل (١) والعيون : عن الحسين بن أحمد بن إدريس ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن إبراهيم بن هاشم وغيره ، عن صفوان بن يحيى ، عن الرضا عليه السلام أنه قال : نهى رسول الله ﷺ أن يجيب الرجل أحداً و هو على الغايط أو يكلمه حتى يفرغ (٢) .

١٨ - العلل : عن محمد بن أحمد السناني ، عن حمزة بن القاسم العلوي ، عن جعفر بن محمد بن مالك ، عن جعفر بن سليمان ، عن سليمان بن مقبل قال : قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام : لأي علة يستحب للانسان إذا سمع الأذان أن يقول كما يقول المؤذن ، وإن كان على البول والغايط ؟ قال : إن ذلك يزيد في الرزق (٣) .

١٩ - ومنه : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : قال عليه السلام : يا ابن مسلم لاتدعن ذكر الله عز وجل على كل حال ، فلو سمعت المنادي ينادي بالاذان و أنت على الخلاء فاذكر الله عز وجل وقل كما يقول (٤) .

٢٠ - ومنه : عن علي بن أحمد بن محمد ، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي عن موسى بن عمران النخعي ، عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي ، عن علي بن سالم ، عن أبيه ، عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا تتكلم على الخلاء فان من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجة (٥) .

٢١ - ومنه : بهذا الاسناد ، عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إن سمعت الأذان و أنت على الخلاء ، فقل مثل ما يقول المؤذن ولاتدع ذكر الله عز وجل في تلك الحال ، لأن ذكر الله حسن على كل حال .

ثم قال عليه السلام : لما ناجى الله عز وجل موسى بن عمران عليه السلام قال موسى :

(١) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦٨ .

(٢) عيون الاخبار ج ١ ص ٢٧٣ .

(٣) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦٩ و ٢٧٠ .

(٤) (٥٣) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦٩ .

يارب أبعد أنت مني فأناديك ؟ أم قريب فأناجيك ؟ فأوحى الله عز وجل إليه : يا موسى أنا جليس من ذكرني ، فقال موسى عليه السلام : يا رب إنني أكون في حال أجلك أن أذكرك فيها ، قال : يا موسى اذكرني على كل حال (١) .

بيان : لم تقض له حاجة أي الحاجة المخصوصة أو مطلقاً و الثاني أظهر .

التوحيد (٢) والعيون : عن الحسين بن محمد الاشعري ، عن علي بن مهرويه القزويني ، عن داود بن سليمان الفراء ، عن الرضا ، عن آبائه عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إن موسى بن عمران عليه السلام لما ناجى ربه عز وجل قال يارب أبعد إلي آخر ما مر (٣) .

٢٢ - ثواب الاعمال : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام إذا تكشفت أحدكم لبول أو غير ذلك ، فليقل « بسم الله » فإن الشيطان يغض بصره عنه حتى يفرغ (٤) .

بيان : يحتمل أن يكون غض البصر كناية عن عدم التعرض لوسوسته .

٢٣ - محاسن البرقي : عن أبيه ، عن الحارث بن مهران ، عن عمرو بن جميع قال : قال رسول الله ﷺ : من بال حذاء القبلة ثم ذكر فأنحرف عنها إجلالا للقبلة ، و تعظيماً لها ، لم يقم من مقعده حتى يغفر له (٥) .

٢٤ - و منه : عن عثمان بن عيسى ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن جل عذاب القبر في البول (٦) .

(١) علل الشرايع ج ١ ص ٢٤٩ .

(٢) التوحيد ص ٣٧٧ ط مكتبة الصدوق راجه .

(٣) عيون الاخبار ج ١ ص ١٢٧ .

(٤) ثواب الاعمال ص ١٥ .

(٥) المحاسن ص ٥٢ .

(٦) المحاسن ص ٧٨ .

ثواب الاعمال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان ابن عيسى مثله (١) .

٢٥ - فقه الرضا عليه السلام : إذا دخلت الغائط فقل : «أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم» فإذا فرغت فقل : «الحمد لله الذي أَمَاط عني الأذى ، وهنأني طعامي وعافاني (٢) الحمد لله الذي يستر المساغ ، وسهل المخرج و أَمَاط الأذى» .

و اذكر الله عند وضوءك و طهرتك ، فإنه يروى أن من ذكر الله عند وضوءه طهر جسده كله ، و من لم يذكر اسم الله على وضوءه طهر من جسده ما أصابه الماء .

فإذا فرغت فقل : «اللهم اجعلني من التوابين ، و اجعلني من المنظهرين ، و الحمد لله رب العالمين» (٣) .

بيان : قال في النهاية : فيه «أعوذ بك من الرجس النجس» الرجس القدر ، و قد يعبر به عن الحرام ، و الفعل القبيح ، و العذاب ، و اللعنة ، و الكفر و المراد في الحديث الأول ، قال الفراء : إذا بدؤا بالنجس و لم يذكروا منه الرجس فتجوا النون و الجيم ، و إذا بدؤا بالرجس ثم أتبعوه النجس كسروا النون و أسكنوا الجيم .

و قال : الخبيث ذو الخبيث في نفسه ، و المخبث الذي أعوانه خبيثاء كما يقال للذي فرسه ضعيف مضعف ، و قيل : هو الذي يعلمهم الخبيث و يوقعهم فيه ، و إن جعلت نون الشيطان أصلية كان من الشطن بمعنى البعد أي بعد عن الخير ،

(١) ثواب الاعمال ص ٢٠٥ .

(٢) زاد هناك في الفقيه [من البلوى] و هو الظاهر راجع ج ١ ص ٢٠ . وقد اختلط على مطبوعة الكمباني متن الكتاب بما ذكر في هامش أصل المؤلف قدس سره تذكرة وحاشية و لفظه هكذا «فقيه : من البلوى» .

(٣) كتاب التكليف : ٣

أو الحبل الطويل كأنه طال في الشر ، وإن جعلتها زائدة كانت من شاط يشيط إذا هلك أو من استشاط غضباً إذا احتد في غضبه و التهب ، و الأول أصح .

و الرّجيم لأنّه مرجوم بالكواكب لئلا يصعد إلى السماء أورجيم يوم أنزل من السماء ، أو مرجوم بلعنة الله و الملائكة و المؤمنين ، و الاماطة الابعاد ، و الأذى كل ما يؤدي ، و المراد هنا الفضلات المحتبسة في البطن ، و الهنيء ما أتاك من غير مشقة .

وفي الفقيه « وعافاني من البلوى » و المساغ مصدر ميمي يقال ساغ الشراب سوغاً و سواغاً : سهل مدخله ، و كأن هذا للشراب كما أن الأول للطعام ، و المراد بالطهر الغسل أو الاستنجاء ، و كذا الفراغ يحتمل الفراغ من الاستنجاء ، بل هو الظاهر من سياق الكتاب ، ولذا ذكرنا ههنا .

٢٦- السرائر : من مشيخة الحسن بن محبوب ، عن إبراهيم الكرخي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاثة ملعون ، ملعون من فعلهن : المتغوط في ظل النزال ، و المانع الماء المنتاب ، و الساد الطريق المسلوك (١) .

المقنع : مرسلأ مثله (٢) .

بيان : ظل النزال الظل المعد لنزول القوافل ، كموضع ظل شجرة أو جبل أو نحو ذلك ، و المنتاب إمّا اسم مفعول صفة للماء ، أي الماء الذي يردون عليه بالنوبة ، أو الماء الذي يأخذونه على التناوب ، أو اسم فاعل فيكون مفعولاً ثانياً لمانع ، قال الجوهري : انتاب فلان القوم انتياباً أي أتاهم مرة بعد أخرى .

وسد الطريق إمّا بادخاله في ملكه ، أو بقطعه بالسرقة ، أو أخذ العشور أو غيره ، أو الظلم عليهم بأي وجه كان ، ثم المشهور في الأول الكراهة ، ويمكن

(١) السرائر : ٤٧٣ .

(٢) المقنع : ٣ .

القول في بعض أفراده بالحرمة، كما إذا كان وقفاً عليهم، فإن التصرف في الوقف على غير الجهة التي وقف عليها غير جائز، وفي غير هذه الصورة وأمثالها أيضاً لا يبعد القول بالحرمة، لتضمنه لضرر عظيم على المسلمين عند نزولهم في الليالي وغيرها، وعلى القول بالكراهة لا ينافيها لفظ اللعن، فأنه البعد من رحمة الله، ويحصل بفعل المكروه كما يحصل بالحرام.

٢٧ - فلاح السائل : باسناده إلى أحمد و محمد ابني أحمد بن علي [بن سعيد الكوفيتين ، عن أحمد بن محمد بن سعيد ، عن يحيى بن زكريا ، عن الحسن ابن علي] (١) بن أبي حمزة البطائني ، عن أبيه والحسين بن أبي العلامع ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا دخلت المخرج وأنت تريد الغائط فقل : « بسم الله و بالله أعوذ بالله من الرّجس النجس الشيطان الرجيم ، إن الله هو السميع العليم » فإذا فرغت فقل : « الحمد لله الذي أَمَاط عني الأذى ، و أذهب عني الغائط ، وهنأني و عافاني ، و الحمد لله الذي يستر المساغ ، و سهل المخرج و أمضى (٢) الأذى (٣) .

٢٨ - و منه : باسناده ، عن علي بن محمد بن يوسف ، عن جعفر بن محمد بن مسرور ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي ، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم ، عن أبي خديجة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن عمرو بن عبيد واصل ابن عطا وبشير الرحال سألوا أبا عبد الله عليه السلام عن حدّ الخلاء إذا دخله الرجل ، فقال : إذا دخل الخلاء قال : « بسم الله » فإذا جلس يقضي حاجته قال : « اللهم أذهب عني الأذى وهنئني طعامي » فإذا قضى حاجته قال : « الحمد لله الذي أَمَاط عني الأذى ، وهنأني طعامي » .

ثم قال : إن ملكاً موكلاً بالعباد إذا قضى أحدهم الحاجة ، قلب عنقه

(١) ما بين الملامتين سقط عن مطبوعة الكمباني .

(٢) أَمَاط خ ل .

(٣) فلاح السائل : ٣٩ .

فيقول : يا ابن آدم ألا تنظر إلى ما خرج من جوفك ؟ فلا تدخله إلا طيباً ، وفرجك فلا تدخله في الحرام (١) .

٢٩ - مصباح الشيخ : إذا أراد أن يتخلى لقضاء الحاجة و الدخول إلى الخلاء ، فليغط رأسه ، ويدخل رجله اليسرى قبل اليمنى ، وليقل « بسم الله وبالله أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم » وليقل إذا استنجى « اللهم حصن فرجي ، واستر عورتى ، وحرهما على النار ، ووفّقني لما يقربني (٢) منك يا ذا الجلال والإكرام » ثم يقوم من موضعه ويمر يده على بطنه ويقول : « الحمد لله الذي أماط عني الأذى ، وهنأني طعامي و شرابي ، و عافاني من البلوى » .

فاذا أراد الخروج من الموضع الذي تخلى فيه ، أخرج رجله اليمنى قبل اليسرى ، فاذا خرج قال : « الحمد لله الذي عرفني لذته ، و أبقى في جسدي قوته ، و أخرج عني أذاه ، يا لها نعمة ! يا لها نعمة ! يا لها نعمة لا يقدر القادرون قدرها » .

توضيح : قال الفرّاء : أصل اللهم يا الله أمّنا بالخير ، أي اقصدنا به فحفظ لكثرة دورانه على الألسن ، والأكثر على أن أصله يا الله فحذفت حرف النداء و عوض عنه الميم المشددة في آخره ، ورد الشيخ الرضي كلام الفرّاء بأنه يقال اللهم لا تؤمّمهم بالخير ، و أورد عليه الشيخ البهائي وغيره بأنه لا منافاة بين أمّنا بالخير و لا تؤمّمهم بالخير ، وأجيب بأنه يمكن أن يكون مراده أننا ما سمعنا هذا الكلام من العرب إلا خالياً عن العطف ، و لو كان الأصل يا الله أمّنا بالخير لكان الأوضح بعده و لا تؤمّمهم بالخير بالعطف لعدم تحقق شيء من أسباب الفصل ، ويمكن أن يجاب بأن وجوب عطف إحدى الجملتين المتناسبتين على الأخرى فيما إذا كانت الجملتان مذكورتين حقيقة ، و كون ما نحن فيه من هذا القبيل محل تأمل .

و الأظهر أن يقال : إن مراده أنه يقال : اللهم لا تؤمّمنا بالخير و هو يدل

(٢) لما يرضيك عنى خ ل .

(١) المصدر ص ٤٩ و ٥٠ .

على ما ينافي ما ذهب إليه الفقهاء ، للزوم رجوع الكلام حينئذ إلى طلب النقيضين والتعبير عن أمثال هذه العبارات الدالة على أمر غير لائق بالمتكلم بعنوان الغيبة ، وإن كان في الأصل موضوعاً على التكلم ، شائع مستعمل في التنزيل والأخبار وكلام الفصحاء ، كما قال تعالى : « أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين » (١) وقوله : « وأن غضب الله عليها إن كان من الصادقين » (٢) و أمثاله أكثر من أن تحصى .

قوله : « حصن فرجي » في بعض النسخ بعده « وأعيفه » كما في سائر الروايات و تحصين الفرج و إعفافه هو صونه عن الحرام ، كما ذكره الجوهرى ، فعطف الاعفاف عليه تفسيري ، و يمكن أن يكون التحصين من المحرمات ، و الاعفاف من المكروهات ، و الشبهات .

و العورة العيوب لأنها في اللغة كل ما يستحى منه ، والضمير في « حرثهما » يحتمل عوده إلى الفرج و العورة ، نظراً إلى اختلاف اللفظين ، بناء على أن المراد بالعورة أيضاً الفرج ، و على ما ذكرنا راجع إلى الفرجين بقرينة المقام ، أو يرتكب تجوذاً في إسناد التحريم إلى العورة ، وربما يقرأ « عورتى » بالياء المشددة على صيغة التثنية فلا إشكال ، وفي أكثر نسخ الحديث « وحرثمنى » .

و فسر الجلال بصفات القهر ، والاكرام بصفات اللطف ، أو الجلال بالسلبية والاكرام بالثبوتية ، أو الجلال الاستغناء المطلق ، والاكرام الفضل العام .

قوله ﷺ : « لذاته » الضمائر الثلاثة راجعة إلى الطعام بقرينة المقام « يا لها نعمة » « يا » حرف تنبيه أو حرف نداء ، و اللام للتعجب ، نحوياء للماء و يا للدواهي ، و العنمير في « لها » مبهم يفسره قوله : نعمة ، على نحو ما قيل في ربه رجلاً أو راجع إلى النعم المذكورات أو إلى ما دل عليه المقام من النعم ، و نعمة منصوب على التمييز و التنوين للمتفخيم ، أى يا قوم تعجبوا أو تنبهوا لنعمة عظيمة

(١) النور : ٧ .

(٢) النور : ٩ .

لا يقدر القادرون قدرها أي لا يطبق المقدثون تقديرها ، أولا يعظمونها حق تعظيمها ، على وزان قوله تعالى : « وما قدروا الله حق قدره » (١) أي ما عظموا الله حق تعظيمه ، ويظهر من بعض الأخبار تكرير قوله : « لا يقدر القادرون قدرها ، أيضاً ثلاثاً .

٣٠ - مشكاة الانوار : نقلاً من المحاسن عن الباقر عليه السلام قال : من تخلّى على قبر أو بال قائماً أو بال في ماء قائماً أو مشى في حذاء واحد أو شرب قائماً أو خلا في بيت واحداً أو بات على غمر فأصابه شيء من الشيطان لم يدعه إلا أن يشاء الله وأسرع ما يكون الشيطان إلى الإنسان وهو على بعض هذه الحالات (٢) .

وعن أمير المؤمنين عليه السلام قال : ترك الكلام في الخلاء يزيد في الرزق (٣) .
٣١ - تفسير النعماني : عن علي عليه السلام في قوله عز وجل : « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم » (٤) معناه لا ينظر أحدكم إلى فرج أخيه المؤمن أو يمكنه من النظر إلى فرجه ، ثم قال : « قل للمؤمنات يغضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن » أي ممّا يلحقهن من النظر كما جاء في حفظ الفروج فالنظر سبب إيقاع الفعل من الزنا وغيره (٥) .

٣٢ - المقنع : سئل أبو الحسن الرضا عليه السلام ما حد الغائط ؟ فقال : لا تستقبل القبلة ، ولا تستدبرها ، ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها (٦) .

٣٣ - مجالس الشيخ (٧) و المكارم : في وصية النبي صلى الله عليه وآله لا يذر

(١) الانعام : ٩١

(٢) مشكاة الانوار ص ٣١٨ .

(٣) مشكاة الانوار ص ١٢٩ في حديث .

(٤) النور ٣٠ و ٣١

(٥) تفسير النعماني المطبوع في البحار ج ٩٣ ص ٥١ ، و تراه في الكتاب المعروف

بالمحكم والمقشاه ص ٦٤ .

(٦) المقنع : ٣ .

(٧) أمالي الطوسي ج ٢ ص ١٤٧ .

قال : يا أباذر استحي من الله فأنسي والذي نفسي بيده لا ظل حين أذهب إلى الغائط متقنعاً بثوبي استحياء من الملكين اللذين معي .

يا أباذر أتحب أن تدخل الجنة ؟ قلت : بلى يا رسول الله ﷺ قال : فاقصر الأمل ، واجعل الموت نصب عينك ، واستحي من الله حق الحياء (١) .

بيان : المشهور بين الأصحاب استحباب تقطية الرأس في الخلاء ، والذي يظهر من الأخبار والتعليقات الواردة فيها وفي كلام بعض الأصحاب أنه يستحب التقيع بأن يسدل على رأسه ثوباً يقع على منافذ الرأس ، ويمنع وصول الرائحة الخبيثة إلى الدماغ ، وإن كان منعمماً (٢) وهذا أظهر وأحوط .

(١) مكارم الاخلاق ص ٥٣٦ .

(٢) قال الشيخ المفيد في المقنعة ص ٣ ، و ترى نصه في التهذيب ج ١ ص ٢٤ ط نجف : و من أراد الغائط فليترد موضعاً يستتر فيه عن الناس بالحاجة ، و لينط رأسه ان كان مكشوفاً ليأمن بذلك من عبث الشيطان ومن وصول الرائحة الخبيثة الى دماغه ، وهو سنة من سنن النبي (ص) و فيه اظهار الحياء من الله تعالى لكثرة نعمه على العبد و قلة الشكر منه .

أقول : لم يكن يعرف في عهد النبي (ص) و بعده بقليل في جزيرة العرب لافى مكة و لا مدينة مصانع يختزن فيها الماء في الدار ، ولا بيت الخلاء للبراز ، فكانوا عند الحاجة يبرزون من الدار ويطوفون هكذا وهكذا ليرتادوا خلوة من الناس و يتخلون ، وربما وجد الرجل خلوة و قعد للغائط ؛ و اذا رجل أو امرأة طلع من جانب يمر عليه ؛ فيراه ويمر به فيخجل استحياء منه .

و لذلك كان صلوات الله وسلامه عليه يرتاد لغائطه ، و اذا كان مع أصحابه ذهب فأبعد حتى لا يراه أحد و لا يجلس مع ذلك الا بعد أن يغطي رأسه بردائه أو غير ذلك ، و لذلك قالوا : انه (ص) مارئى على غائط قط ، وقصته مع غوث بن الحارث المحاربي في غزوة ذات الرقاع مروفة حيث خرج رسول الله (ص) ليقضى حاجته فجعل بينه وبين أصحابه الوادي . —

٣٤ - محاسن البرقي : عن القاسم بن محمد ، عن المنقري ، عن حماد بن عثمان أو حماد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال لقمان لابنه : إذا سافرت مع قوم فأكثر استشارتهم إلى أن قال : وإذا أردت قضاء حاجتك ، فأبعد المذهب في الأرض (١) .

بيان : يدل على استحباب الذهاب في الأرض ، ولعله ليستر بدنه عن الناس كما ذكره الأصحاب ، و يدل عليه سائر الأخبار .

٣٥ - مجمع البيان : عن أبي عبد الله عليه السلام في وصف لقمان عليه السلام قال : لم يره أحد من الناس على بول ولا غائط ولا اغتسال لشدة تستره و تحفظه في أمره . ثم قال - رحمه - : وقيل : إن مولاه دخل المخرج فأطال الجلوس فناداه لقمان إن طول الجلوس على الحاجة يفجع الكبد ، و يورث منه الباسور ، و يصعد الحرارة

→ فهذا سنة النبي (ص) في ذلك العهد ، ووجهه معلوم ؛ فليستن بسنته (ص) من كان له حاجة في الصحارى و البرارى و الجبال و الاكام ؛ و أما في بيت الخلاه وهو مستور من الجوانب الست كما هو الممهود الان فلا معنى لذلك ، ولا خجل ولا استحياء ؛ الا اذا كان البيت متتاباً عمومياً ، و اذا خرج الرجل واجهه بعض معارفه حين خروجه من بيت الخلاه فيخجل - ان كان هناك خجل - فليستن رأسه ووجهه بردائه لئلا يعرفه الناس .

و أما ما رواه الشيخ دليلاً على ما ذكره المفيد ص ٢٤ من التهذيب باسناده عن علي ابن أسباط أو رجل عنه عن رواه [عن زرارة] خ ل . عن أبي عبد الله (ع) أنه كان يعمل له إذا دخل الكتيف : يقنع رأسه و يقول سرأ في نفسه « بسم الله وبالله » ، فليس فيه دلالة ، فان الكتيف ليس الا بمعنى الحظيرة ؛ كما هو اليوم معمول في بعض البلدان والقرى ؛ وهو عبارة عن حيطان قصيرة حول مبرز البئر بحيث اذا قعد المتخلى لا يراه أحد ؛ أو قد يرى رأسه أحياناً ، فالتخلى في هذه الكتف كالتخلى في البرارى والجبال والودية ؛ يستحب الاخذ بسنة النبي (ص) لمن كان مستحياً ، كما فعل الصادق (ع) .

إلى الرأس ، فاجلس هوناً ، وقم هوناً . قال : فكتب حكمته على باب الحش^(١) .
بيان : في النهاية : الهون : الرفق واللين والتثبت ، ومنه الحديث احبب
حبيبك هوناً ما أي حباً مقصداً لا إفراط فيه ، وفي القاموس : هان هوناً سهل ، و
قال : الحش^(٢) مثلثة المخرج ، لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين .
٣٦ - شرح النفلية : للشهيد الثاني عن النبي ﷺ أنه لم ير على بول
و لا غائط .

قال : وقال ﷺ : من أتى الغائط فليستتر (٢) .
٣٧ - كشف الغمة : عن جنيد بن عبد الله قال : نزلنا النهروان ، فبرزت
عن الصفوف ، و ركزت رمحي ، و وضعت ترسي ، و استترت من الشمس ، فأنني
لجالس إذورد علي^(٣) أمير المؤمنين ﷺ فقال : يا أخا الأزد ! معك ظهور ؟ قلت :
نعم ، فناولته الأداة فمضى حتى لم أراه و أقبل و قد تطهر فجلس في ظل^(٤) الترس
الحديث (٣) .

٣٨ - العلل : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن العمركي^(٥) ، عن علي^(٦) بن
جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر ، عن أبيه ﷺ قال : أوحى الله إلى موسى ﷺ :
يا موسى لا تفرح بكثرة المال ، ولا تدع ذكرى علي كل حال ، فإن كثرة المال
تنسي الذنوب ، وإن ترك ذكرى يقسي القلوب (٤) .

٣٩ - الخصال : عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه ، عن الحسين بن
إسحاق ، عن علي^(٧) بن مهزيار ، عن فضالة ، عن إسماعيل بن أبي زياد ، عن أبي
عبد الله ﷺ مثله (٥) .

(١) مجمع البيان ج ٨ ص ٣١٧ .

(٢) شرح النفلية ص ١٧ .

(٣) كشف الغمة ج ١ ص ٣٨١ و ص ٨٠ ط حجر .

(٤) علل الشرايع ج ١ ص ٧٧ .

(٥) الخصال ج ١ ص ٢٠ .

٤٠ - قرب الاسناد : عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة ، عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال : كان أبي يقول : إذا عطس أحدكم وهو على خلاء فليحمد الله في نفسه (١) .

بيان : « في نفسه » أي من غير أن يتكلم به أو سرّاً جمعاً بينه وبين ما دلّ على استثناء التحميد بل مطلق الذكر .

٤١ - الخصال : عن محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن يحيى ، عن أبي سعيد الأدمي ، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي ، عن محمد بن سعيد بن غزوان ، عن إسماعيل ابن أبي زياد ، عن الصادق ، عن آبائه عليهم السلام ، عن علي عليه السلام قال : طول الجلوس على الخلاء يورث الباسور (٢) .

بيان : في القاموس الباسور علة معروفة ، والجمع البواسير .

٤٢ - عيون الاخبار : عن محمد بن علي بن شاه ، عن أبي بكر بن عبد الله النيشابوري ، عن عبد الله بن أحمد الطائي ، عن أبيه . وعن أحمد بن إبراهيم الخوري عن إبراهيم بن مروان ، عن جعفر بن محمد بن زياد ، عن أحمد بن عبد الله الهروي . وعن الحسين بن محمد الأشناني ، عن علي بن محمد بن مهرويه ، عن داود بن سليمان كلهم عن الرضا ، عن آبائه عليهم السلام ، عن الحسين بن علي عليهما السلام أنه دخل المستراح فوجد لقمة ملقاة ، فدفعها إلى غلام له ، فقال له : يا غلام اذكرني بهذه اللقمة إذا خرجت ، فأكلها الغلام ، فلمّا خرج الحسين عليه السلام قال : يا غلام اللقمة ! قال : أكلتها يا مولاي ، قال : أنت حرّ لوجه الله .

قال له رجل : أعتقته يا سيدي ؟ قال : نعم سمعت جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : من وجد لقمة فمسح منها أو غسل منها ثمّ أكلها لم تستقرّ في جوفه إلاّ أعتقه الله من النار ، ولم أكن أستعبد رجلاً أعتقه الله من النار (٣) .

(١) قرب الاسناد ص ٥٠ ط نجف .

(٢) الخصال ج ١ ص ١٢ .

(٣) عيون الاخبار ج ٢ ص ٤٣ .

و رواه في صحيفه الرضا باسناده مثله (١) .

بيان : رواه في الفقيه (٢) مرسلًا عن أبي جعفر الباقر عليه السلام ولا تنافي بينهما
لا يمكن صدوره عنهما عليهما السلام وفي الفقيه دخل أبو جعفر عليه السلام فوجد لقمة خبز في القدر
فأخذها وغسلها ودفعها إلى مملوك كان معه إلى آخر الخبر .
واستدل به على كراهة الأكل في الخلاء ، وإلا لما أخرج عليه السلام الأكل
مع شدة اهتمامه بذلك .

و القدر بمعنى الوسخ أو النجس ، فان كانا يابسين فالغسل على الاستحباب
وعلى الثاني لو كان رطباً فيمكن أن يكون الغسل في الجاري ومثله على المشهور
والترديد في هذا الخبر إما على التخيير استحباباً بناء على عدم النجاسة ، أو المسح
على عدم النجاسة ، والغسل على النجاسة ، فيدل إطلاقه على جواز الغسل بالقليل
ولا ينافيه ما يدل على عدم جواز تطهير العجين ، والأمر بدفنه أو طرحه أو بيعه
ممن يستحل الميتة ، إذ الفرق بينهما بين ، إذ لا يصل الماء إلى أجزاء العجين ، و
إن وصل يصير مضافاً بخلاف الخبز ، لاسيما يابس ، فأنه يصل الماء إلى الأجزاء
التي وصلت إليها النجاسة .

قال في التذكرة : العجين النجس إذا مزج بالماء الكثير حتى صار رقيقاً و
تخلل الماء جميع أجزائه طهر ، وظاهره في النهاية والمنتهى عدم قبوله للتطهير
بالماء ، وقال في المنتهى : الصابون إذا انتقع في الماء النجس والسوسم والحنطة إذا
انتقعا كان حكمهما حكم العجين ، يعني في عدم قبول التطهير بالماء ، ثم قوي قبولها
للمطهرة إذا غسلت مراراً ثم تركت حتى تجف .

وذكر بعض المحققين في توجيه الأخبار الموهمة لعدم تطهير العجين : السر
فيه توقف تطهيره بالماء على الممازجة والنقوذ في أجزائه ، بحيث يستوعب كل
ما أصابه الماء النجس ، إذ المفروض في الأخبار عجنه بماء نجس ، وفي ذلك

(١) صحيفه الرضا (ع) ص ٣١ .

(٢) فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ١٨ .

من المشقة والعسر ما لا يخفى ، فلذا وقع العدول عنه إلى الوجهين المذكورين
انتهى .

ثم إن الخبر يدل على مرجوحية استخدام أهل الفضل و الصلاح
في الجملة .

أقول : و قد مر بعض الآداب في الباب السابق .

٣٣ - كتاب المسائل : بالاسناد عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام
قال : سألت عن الرجل يجامع و يدخل الكنيف و عليه خاتم فيه ذكر الله ، أو شيء
من القرآن ، أ يصلح ذلك ؟ قال : لا (١) .

٣٤ - نوادر الراوندى : عن عبد الواحد بن إسماعيل الرويانى ، عن محمد بن
الحسن التميمي ، عن سهل بن أحمد الديباجي ، عن محمد بن محمد بن الأشعث ، عن موسى
ابن إسماعيل بن موسى ، عن أبيه ، عن جده موسى بن جعفر ، عن آبائه عليهم السلام قال :
قال رسول الله ﷺ : البول في الماء القائم من الجفاء (٢) .

و بهذا الاسناد قال : قال علي عليه السلام : علمني رسول الله ﷺ إذا دخلت
الكنيف أن أقول : « اللهم إني أعوذ بك من الخبيث المخبيث النجس الرّجس
الشیطان الرجيم » (٣) .

و بهذا الاسناد قال : قال الباقر عليه السلام : قال أبي علي بن الحسين عليه السلام : يا بني
اتخذ ثوباً للمعاطة ، فإني رأيت الذباب يقعن على الشيء الرقيق ثم يقعن علي ، قال :
ثم أتيتك فقال : ما كان للنبي ولا لأصحابه إلا ثوب واحد (٤) .

و بهذا الاسناد قال : نهى رسول الله ﷺ أن يطمح الرجل ببوله من السطح

(١) البحار ج ١٠ ص ٢٨٦ : و تراء في قرب الاسناد ص ١٢١ ط حجر .

(٢) نوادر الراوندى ص ٤٠ .

(٣) نوادر الراوندى ص ٥٣ .

(٤) نوادر الراوندى ص ٥٣ ، و زاد بعده : فرفضه

في الهواء ، ونهى أن يبول الرجل وفرجه باد للقبلة (١) .
توضيح : لعل قوله ﷺ أخيراً : « ما كان للنبي ﷺ » لبيان كون ما ذكره أولاً على الاستحباب والفضل ، لا على الوجوب ، أو على الاختيار و السهولة ، لا العسر والاضطرار ، والمراد بالريق المطايح ، والأظهر عدم الحكم بنجاسة الثوب بظهور بقاء النجاسة رطبة على الذباب ، إذ الأصل عدم علوق شيء من النجاسة ، فلا بد من العلم به ، و بقاء الرطوبة ، وإن كان موافقاً للأصل ، لكنه معارض بأصالة طهارة الثوب ، و تبقى أصالة براءة الذمة من التكليف بأحكام النجاسة حينئذ .

قال الشهيد قدس سره في الذكرى : لو طارت الذبابة عن النجاسة إلى الثوب أو الماء فعند الشيخ عفو ، و اخناره المحقق في الفتاوى لعسر الاحتراز ، و لعدم الجزم ببقائها لجفافها بالهواء ، قال : و هو يتم في الثوب دون الماء ، و نوقش في ذلك بأن مقتضى لعدم تمام الحكم في الماء موجود في الثوب من رطوبته ، فلا يستقيم إطلاق القول فيه ، مع أنه على ما هو المشهور من الاكتفاء بزوال العين في الحيوان لا وجه للفرق أصلاً .

و التطميح في البول هو أن يرمى به في الهواء من موضع مرتفع كما يدل عليه هذه الرواية وغيرها ، و أمّا ما يوهمه كلام بعض المتأخرين من أن المراد به البول إلى جهة الفوق فهو غير مراد ، و يرد عليه إشكال ، و هو أنه مناف لما مرّ و ذكره الأصحاب من استحباب ارتياد مكان مرتفع للبول ، ويمكن الجمع بينهما بأن يقال : المستحب ارتفاع يسير يؤمن معه من النضح و عود البول ، و المكروه ما يخرج عن هذا الحد ، و يكون ارتفاعاً كثيراً ، ثم إنه على هذا التقدير هل البول في البلايع العميقة هكذا حكمه أم لا ؟ محل إشكال ، والقول بعدم الكراهة لا يخلو من قوة .

٤٥ - نقل من خط الشهيد - رحمه الله - : عن النبي ﷺ قال : كان نوح

(١) نوادر الراوندی ص ٥٤ و فيه و يطيح ، بدل و يطمح ،

كبير الأنبياء إذا قام من الحاجة قال : « الحمد لله الذي أذاقني طعمه ، وأبقى في جسدي منفعته ، وأخرج عني أذاه ومشقته » .

٣٦- الخصال : عن علي بن أحمد بن موسى ، عن أحمد بن يحيى بن زكريا عن بكر بن عبدالله بن حبيب ، عن ابن عبيد ، عن هدية بن خالد القيسي ، عن مبارك بن فضالة ، عن الأصبغ بن نباتة قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام للحسن ابنه : يا بني " ألا أعلمك أربع خصال تستغني بها عن الطب " ؟ فقال : بلى يا أمير المؤمنين قال : لا تجلس على الطعام إلا وأنت جائع ، ولا تقم على الطعام إلا وأنت تشتهيهِ وجوّد المضغ ، وإذا نمت فاعرض نفسك على الخلاء ، فإذا استعملت هذا استغنيت عن الطب " (١) .

دعوات الراوندي : عنه عليه السلام مثله .

٣٧- عدة الداعي : روى الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس بذكر الله وأنت تبول ، فإن ذكر الله حسن على كل حال ، ولا تسأم من ذكر الله .

وعنه عليه السلام فيما أوحى إلى موسى عليه السلام : يا موسى لا تفرح بكثرة المال ، ولا تدع ذكرى على كل حال ، فإن كثرة المال تنسي الذنوب ، وإن ترك ذكرى يقسي القلوب .

وعن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : مكتوب في التوراة التي لم تغيّر أن موسى سأل ربه فقال : إلهي يأتي عليّ مجالس أعزّك وأجلك أن أذكرك فيها ، فقال : يا موسى إن ذكرى على كل حال حسن (٢) .

٣٨- الهداية : السنة في دخول الخلاء أن يدخل الرجل رجله اليسرى قبل اليمنى ، ويغطي رأسه ، ويذكر الله عز وجل ، ولا يجوز التغوط على شطوط الأنهار ، والطرق النافذة ، وأبواب الدور ، وفي النزال ، وتحت الأشجار

(١) الخصال ج ١ ص ١٠٩ .

(٢) عدة الداعي ص ١٨٦ .

المثمرة ، و لا يجوز البول في حجر و لاماء راكد ، و لا بأس بالبول في ماء جار ،
و لا يجوز أن يطمح الرجل ببوله في الهواء ، و لا يجوز أن يجلس للبول والغائط
مستقبل القبلة و لامستدبرها ، و لامستقبل الهلال و لامستدبره (١) .

و يكره الكلام و السواك للرجل وهو على الخلاء .

و روي أن من تكلم على الخلاء لم تقض حاجته ، و السواك على الخلاء ، يورث
البخر ، و طول الجلوس على الخلاء يورث الباسور .

و على الرجل إذا فرغ من حاجته أن يقول : « الحمد لله الذي أَمَاط عَنِّي
الْأَذَى ، وَ هَتَأَنِي الطَّعَامَ ، وَ عَافَانِي مِنَ الْبَلَوِ » ، و لا بأس بذكر الله على الخلاء
لأن ذكر الله حسن على كل حال ، و من سمع الأذان وهو على الخلاء ، فليقل
كما يقول المؤذن .

و لا يجوز أن يبول الرجل قائماً من غير علة ، لأنه من الجفاء ، و يكره
للرجل أن يدخل الخلاء و معه مصحف فيه القرآن ، أو درهم عليه اسم الله ، إلا
أن يكون في صرّة ، و لا يجوز أن يدخل الخلاء و معه خاتم عليه اسم الله ، فإذا دخل وهو
عليه فليحوّله عن يده اليسرى إذا أراد الاستنجاء .

فإذا أراد الخروج من الخلاء فليخرج رجله اليمنى قبل اليسرى ، و يمسح
يده على بطنه ، و هو يقول : « الحمد لله الذي عَرَّفَنِي لَنَفْسِهِ ، وَأَبْقَى قُوَّتَهُ فِي جَسَدِي
وَأَخْرَجَ عَنِّي أَذَاهُ ، يَا هَا نِعْمَةَ » ثلاث مرّات (٢) .

٣٩ - وجدت : بخط الشيخ محمد بن علي الجببائي ، نقلاً من جامع البرزنجي
عن أبي بصير عن الباقر عليه السلام قال : لا تشرب و أنت قائم ، و لا تنم و بيدك ريح الغمر و لا
تبل في الماء ، و لا تخل على قبر ، و لا تمش في نعل واحدة فإن الشيطان أسرع ما يكون
[إلى الإنسان] ^ظ على بعض هذه الأحوال ، و قال : ما أصاب أحداً على هذه الحال
فكاد يفارقه إلا أن يشاء الله .

(١) الهداية : ١٥ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٦ .

٥٠ - الخصال : للصدوق ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عيسى اليقطيني ، عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن بن راشد ، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم ، عن الصادق عليه السلام ، عن آبائه عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام لا يبولن الرجل من سطح في الهواء ، ولا يبولن في ماء جار ، فان فعل ذلك فأصابه شيء فلا يلومنّ إلا نفسه ، فانّ للماء أهلاً وللهواء أهلاً (١) .
و قال عليه السلام : إذا بال أحدكم فلا يطمحنّ ببوله ، ولا يستقبل ببوله الريح (٢) .
وقال عليه السلام : لا تبل على المحجّة ، ولا تنغوّط عليها (٣) .
و قال عليه السلام : لا تعجلوا الرّجل عند طعامه حتّى يفرغ ، و لا عند غائطه حتّى يأتي على حاجته (٤) .

٥١ - دعائم الاسلام : روينان أهل البيت عليه السلام أنّهم أمروا بستر العورة ، وغضّ البصر عن عورات المسلمين ، ونهوا المؤمن أن يكشف عورته ، وإن كان بحيث لا يراه أحد .

و إنّ بعضهم صلوات الله عليهم نزل إلى الماء و عليه إزار ولم ينزعه ، فقبل له : قد نزلت في الماء و استترت به فانزعه ! قال : فكيف بساكن الماء .
و نهوا عن الكلام في حال الحدث و البول ، و أن يردّ سلام من سلّم عليه و هو في تلك الحالة (٥) .

و رووا أنّ رسول الله ﷺ كان إذا دخل الخلاء تقنّع و غطّى رأسه و لم يره أحد ، و أنّه كان إذا أراد قضاء حاجة في السفر أبعد ما شاء ، و استتر .
و قالوا : من فقه الرّجل ارتياد مكان الغائط و البول و النخامة ، يعنون عليه السلام

(١) الخصال ج ٢ ص ١٥٦ في حديث الاربعمئة .

(٢) الخصال ج ٢ ص ١٥٧ في حديث الاربعمئة .

(٣) المصدر ج ٢ ص ١٦٩ .

(٤) المصدر ج ٢ ص ١٦٣ .

(٥) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٠٣ .

أن لا يكون ذلك بحيث يراه الناس .

و روينا عن بعضهم عليهم السلام أنه أمر بابتناء مخرج في الدار فأشاروا إلى موضع غير مستتر من الدار ، فقال : يا هؤلاء إن الله عز وجل لما خلق الانسان خلق مخرجه في أستر موضع منه ، و كذا ينبغي أن يكون المخرج في أستر موضع في الدار .

وعنهم صلوات الله عليهم أن رسول الله ﷺ قال : البول في الماء القائم من العجفاء ، و نهى عنه و عن الغائط فيه ، و في الشهر ، و على نفير البئر يستعذب من مائها ، و تحت الشجرة المثمرة ، و بين القبور ، و على الطرق والأفنية ، و أن يطمح الرجل ببوله من المكان العالي ، و من استقبال القبلة و استدبارها في حال الحدث ، و البول ، و أن يبول الرجل قائماً وأمر بالتوقّي من البول والتحفّظ منه و من النجاسات كلّها . و رخصوا في البول والغائط في الأنية .

و روينا عن عليّ عليه السلام أنه كان إذا دخل المخرج اقضاء الحاجة قال : « بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الرّجس النجس الخبيث الشيطان الرجيم » فإذا خرج قال : « الحمد لله الذي عافاني في جسدي ، و الحمد لله الذي أمان عني الأذى » .

و عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال : إذا دخلت المخرج فقل : « بسم الله و بالله أعوذ بالله من الرّجس النجس الخبيث المخبيث الشيطان الرجيم اللهم كما أطعمتني في عافية فأخرجه مني في عافية » فإذا فرغت فقل : « الحمد لله الذي أمان عني الأذى وهنأني طعامي و شرابي » (١) .

٥٢ - توحيد المفضل : برواية محمد بن سنان عنه ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : اعتبر الآن يا مفضل بعظم النعمة على الانسان في مطعمه و مشربه ، و تسهيل خروج الأذى ، أليس من خلق التقدير في بناء الدار أن يكون الخلاف في

أستر موضع منها ، فهكذا جعل الله سبحانه المنفذ المهيئاً للخلاء من الانسان في أستر موضع منه ، و لم يجعله بارزاً من خلقه ، ولا ناشراً من بين يديه ، بل هو مغيب في موضع غامض من البدن ، مستور محجوب ، يلتقي عليه الفخذان ، و تحجبه الاليتان بما عليهما من اللحم ، فيواربانه فإذا احتاج الانسان إلى الخلاء ، جلس تلك الجلسة ألقى ذلك المنفذ منه منصباً مهيئاً لانحدار السفلى ، فتبارك من تظاهرت آلاؤه ولا تحصى نعمائه (١) .

٥٣ - العلل : لمحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم قال : أوّل حدّ من حدود الصلاة هو الاستنجاء ، و هو أحد عشر ، لا بدّ لكلّ الناس من معرفتها وإقامتها ، وذلك من آداب رسول الله ﷺ .

فإذا أراد البول والغائط فلا يجوز له أن يستقبل القبلة بقبل ولا دبر ، و العلة في ذلك أن الكعبة أعظم آية لله في أرضه وأجلّ حرمة فلا تستقبل بالعورتين القبلى والدبر ، لتعظيم آية الله و حرم الله و بيت الله .

ولا يستقبل الشمس والقمر ، لأنّهما آيتان من آيات الله ليس في السماء أعظم منهما لقول الله تعالى : « وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل » (٢) و هو السواد الذي في القمر « وجعلنا آية النهار مبصرة » الآية و علة أخرى أن فيها نوراً مرّكباً فلا يجوز أن يستقبل بقبل ولا دبر إذ كانت من آيات الله ، وفيها نور من نور الله .

و لا يستقبل الريح لعلّتين إحداهما أن الريح يردّ البول ، فيصيب الثوب و ربّما لم يعلم الرّجل ذلك ، أو لم يجد ما يغسله ، و العلة الثانية أن مع الريح

(١) توحيد المفضل المطبوع في البحار ج ٣ ص ٧٦ من طبعتنا هذه وقال المؤلف في بيانه : ألقى أى وجد ؛ وقوله « منصباً » اما من الانصباب كناية عن التدلى أو من باب التفعيل من النصب قال الفيروز آبادى : نصب الشيء وضعه ورقعه ضد ؛ كنصبه فانتصب و تنصب .

(٢) أسرى : ١٢ .

ملكاً فلا يستقبل بالعورة .

و لا يتوضأ على شطّ نهر جار ، و العلة في ذلك أن في الأنهار سكّاناً من الملائكة .

ولا في ماء راكد ، والعلة فيه أنه ينجسه ويقذره ، فيأخذ المحتاج منه فيتوضأ منه ، و يصلي به ولا يعلم ، أو يشربه أو يغتسل به .

ولا بين القبور ، و العلة فيه أن المؤمنين يزورون قبورهم فينادون به .
ولا في فيء النزال لأنّه ربما نزل له الناس في ظلمة الليل فيظلموا فيه و يضييهم ولا يعلموا .

و لا في أفنية المساجد أربعون ذراعاً في أربعين ذراعاً لأنها حرم و لها حريم ، لقول الصادق عليه السلام : حريم المساجد أربعون ذراعاً في أربعين ذراعاً .

و لا تحت شجرة مثمرة لقول الصادق عليه السلام : ما من ثمرة و لا شجرة و لا غرسه إلا ومعها ملك يسبّح الله ويقدره ويهمله فلا يجوز ذلك لعلة الملك الموكّل بها وائلاً يستخفّ بما أحلّ الله .

ولا على الثمار لهذه العلة .

ولا على جواد الطريق والعلة فيه أنه ربما واطئه الناس في ظلمة الليل .
و لا في بيت يصلي فيه ، و العلة فيه أن الملائكة لا يدخلون ذلك البيت ، فهذه حدود الاستنجاء و علمها .

٥٤ - فلاح السائل : بإسناده ، عن هارون بن موسى التلعكبري رضوان

الله عليه عن أحمد بن محمد بن سعيد ، عن يحيى بن زكريّا بن شيبان ، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني ، عن أبيه ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا دخلت إلى المخرج و أنت تريد الغائط فقل « بسم الله و بالله أعوذ بالله من الخبيث المخبث الرجس النجس الشيطان الرجيم ، إن الله هو السميع العليم » (١) .

٥٥ - جنة الامان : رأيت في بعض كتب أصحابنا أن رجلاً جاء إلى النبي

صلّى الله عليه وآله و شكى إليه الشدة و العسر و الحزن في جميع الأحوال ، و كثرة الهموم ، و تعسر الرزق ، فقال ﷺ : لعلك تستعمل ميراث الهموم ؟ فقال : و ما ميراث الهموم ؟ قال : لعلك تتعمّم من قعود ، أو تسرول من قيام ، أو تقلّم أظفارك بسنك ، أو تمسح وجهك بذيالك ، أو تبول في ماء راكد ، أو تنام منبطحاً على وجهك الخبر (١) .

٥٦- مجموع الدعوات : لا بن التلعكبري في حديث عن الصادق عليه السلام في نقش الحديد الصيني قال : و احذر عليه من النجاسة والزهومة ، ودخول الحمام و الخلاء الخبر .



(١) أخرجه المؤلف العلامة في ج ٧٦ ص ٣٢٣ ؛ راجعه .

٣

((باب))

﴿ (آداب الاستنجاء والاستبراء) ﴾ *

١ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى اليعقوبي عن القاسم بن يحيى ، عن جده الحسن بن راشد ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم عن أبي عبدالله ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : من نقش على خاتمه اسم الله عز وجل فليحوله عن اليد التي يستنجى بها في المتوضأ .
و قال عليه السلام : الاستنجاء بالماء البارد يقطع البواسير (١) .

بيان : يفهم منه جواز استصحاب الخاتم في الخلاء ، وإنما يلزم تحويله عند الاستنجاء عن اليد التي يستنجى بها ، ويدل " بعض الأخبار على المنع من الاستصحاب مطلقاً وهو أحوط ، والتحويل مع عدم التلوث " على الاستصحاب كما هو المشهور ، و معه على الوجوب ، بل يكفر فاعله لوفعله بقصد الإهانة ، وألحق باسم الله أسماء الأنبياء و الأئمة إذا كتب بقصد اسمهم ، لعموم ما يدل على لزوم تعظيمهم عليهم السلام .

٢ - الخصال : عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن علي بن إبراهيم عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن مصعب ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : جرت في البراء بن معرور الأنصاري ثلاث من السنن أمّا أولاهنّ فإنّ الناس كانوا يستنجون بالأحجار فأكل البراء بن معرور الدّ بّا فلان طبعه ، فاستنجى بالماء ، فأنزل الله عز وجل فيه « إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » (٢)

(١) الخصال ج ٢ ص ١٥٦

(٢) البقرة : ٢٢٢ .

فجرت السنة في الاستنجاء بالماء ، فلما حضرته الوفاة كان غائبا عن المدينة فأمر أن يحوّل وجهه إلى رسول الله ﷺ وأوصى بالثلث من ماله ، فنزل الكتاب بالقبلة وجرت السنة بالثلث (١).

٣- العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين ، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم ، عن أبي خديجة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان الناس يستنجون بثلاثة أحجار ، لأنهم كانوا يأكلون البسر ، فكانوا يبعرون بعرا ، فأكل رجل من الأنصار الدّبّا فلان بطنه ، فاستنجد بالماء فبعث إليه النبي ﷺ .

قال : فجاء الرجل وهو خائف أن يكون قد نزل فيه أمر يسوؤه في استنجائه بالماء ، فقال له : عملت في يومك هذا شيئا ؟ فقال : نعم يا رسول الله ﷺ إنني والحجارة شيئا فاستنجدت بالماء ، فقال رسول الله ﷺ : هنيئا لك ، فإن الله عز وجل قد أنزل فيك آية فأبشر «إن الله يحب» التوابين ويحب المتطهرين» فكنت أوّل من صنع هذا أوّل التوابين و أوّل المتطهرين (٢) .

تفسير العياشي : عن أبي خديجة مثله (٣) .

ايضاح : قال والدي قدس الله روحه : ذكر التوابين مع المتطهرين في هذا المقام يمكن أن يكون لظاهر شرف التطهير كأنه تعالى يقول : إنني أحب المتطهرين كما أحب التوابين ، فإن محبة الله للتوابين بمنزلة لا يمكن وصفها ويمكن أن يكون حصلت له توبة أيضاً في ذلك اليوم مع التطهر ، ويمكن أن يكون بالمعنى اللغوي أي الرجوع ، فإنه لما رجع عن الاكتفاء بالاحجار إلى ضم الماء

(١) الخصال ج ١ ص ٩٠ .

(٢) علل الشرائع ج ١ ص ٢٢١ .

(٣) تفسير العياشي ج ١ ص ١٠٩ و ١١٠ .

أو إلى التبديل بالماء لله تعالى فكأنه رجع إليه .

قوله ﷺ : «أول التوابعين» أي في هذا الفعل أو مطلقاً وتكون الأوليّة بحسب الكمّال والشرف ، أو بالنسبة إلى الأنصار أوفى ذلك اليوم ، والأوّل أظهر .

٣ - العلل : عن أبيه ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن زياد ، عن أبي عبدالله عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال لبعض نسائه : مري نساء المؤمنين أن يستنجين بالماء ويبالغن ، وفاته مطهرة للحواشي ومذهبة للبواسير (١) .

بيان : قال الشهيد رفع الله درجته في الأربعين : الحواشي جمع حاشية ، وهي الجانب أي مطهرة لجوانب المخرج ، والمطهرة بفتح الميم وكسرهما والفتح أولى موضوعة في الأصل للأداة وجمعها مطاهر ، ويراد بها المطهرة أي المزيلة للنجاسة ، مثل السواك مطهرة للفم أي مزيلة لدنس الفم .
والبواسير جمع باسور وهي علة تحدث في المقعدة وفي الأنف أيضاً والمراد ههنا هو الأول ، والمعنى أنه يذهب البواسير .

واستدل به الشيخ أبو جعفر على وجوب الاستنجاء ، ويمكن تقرير الدلالة من وجهين : الأول أن الأمر بالأمر عند بعض الأصوليين ، والأمر بالوجوب ، وفيهما كلام في الأصول ، الثاني من قوله «مطهرة» فقد قلنا إن المراد بها المزيلة للنجاسة وإزالة النجاسة واجبة فيكون الاستنجاء واجباً .

ثم إذا وجب الاستنجاء على النساء وجب على الرجال لقوله ﷺ : حكمي على الواحد حكمي على الجماعة (٢) ولعدم فصل السلف بين المسئلتين انتهى .

أقول : يرد على الوجه الثاني أنه إذا ثبت وجوب الإزالة فلا حاجة إلى هذا الخبر ، وإلا فلا يتم ، إذ غاية ما يظهر منه أن الماء مطهر ، وأما أن التطهير

(١) علل الشرايع ج ١ ص ٢٧١ .

(٢) راجع ج ٢ ص ٢٧٢ من هذه الطبعة .

واجب فلا ، وعلى تقدير النسليم إنما يتم إذا ثبت الانحصار وهو ممنوع فتأمل .
 ٥- تفسير على بن ابراهيم : قوله تعالى : « و ضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون » (١) قال : نزلت في قوم كان لهم نهريقال له : الثرثار ، وكانت بلادهم خصبة كثيرة الخير (٢) وكانوا يستنجون بالعجين ويقولون : هو ألين ، لنا فكفروا بأنعم الله ، واستخفوا بنعمة الله ، فحبس الله عليهم الثرثار ، فجدبوا حتى أحوجهم الله إلى ما كانوا يستنجون به ، حتى كانوا يتقاسمون عليه (٣) .

بيان : « يتقاسمون عليه » أي يحلفون أو يقسمون أو يقرعون عليه في القاموس تقاسما تحالفا ، والمال اقتسماه بينهم .

٦- العيون (٤) و المجالس : للصدوق ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن البرقي ، عن محمد بن علي الكوفي ، عن الحسن بن أبي العقبه ، عن الحسين بن خالد قال : قلت للرضا عليه السلام : الرجل يستنجي وخاتمه في أصبعه ، و نقشه « لا إله إلا الله » فقال : أكره ذلك له ، فقلت : جعلت فداك أوليس كان رسول الله ﷺ و كل واحد من آبائك يفعل ذلك ، و خاتمه في أصبعه ؟ قال : بلى ، ولكن أولئك ينتختمون في اليدا اليمنى ، فاتقوا الله وانظروا لأنفسكم (٥) .

مكارم الاخلاق : من كتاب اللباس للعباشي ، عن الحسين بن خالد مثله بتغيير قد أوردناه في أبواب الخواتيم (٦) .

(١) النحل : ١١٢ .

(٢) فبطروا حتى كانوا خ ل .

(٣) تفسير القمي ص ٣٦٦ .

(٤) هيون الاخبار ج ٢ ص ٥٥ .

(٥) أمالي الصدوق ص ٢٧٣ .

(٦) مكارم الاخلاق ص ١٠٣ : و من راجع ج ٧٩ كتاب الزى والتجمل عرف أن

أبواب الخواتيم من البحار لم يصل اليها .

٧- قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليّ بن أبي حمزة قال : سأله عن الرجل يدخل الكنيف ، وعليه الخاتم فيه ذكر الله أو الشيء من القرآن ، أيصلح ذلك ؟ قال : لا (١) .

ومنه : عن السنديّ بن محمد ، عن أبي البختري ، عن جعفر ، عن أبيه عليّ بن أبي حمزة قال : كان نقش خاتم أبي محمد بن عليّ بن أبي حمزة « العزّة لله جميعاً » كان في يساره يستنجي بها ، و كان نقش خاتم عليّ بن أبي حمزة « الملك لله » و كان في يده اليسرى يستنجي بها (٢) .

بيان : الظاهر أنّه محمول على النقيّة ، كما حمّله الشيخ في التهذيب (٣) وقال : لأنّ راويه عاميّ متروك العمل بما يختصّ بروايته ، ثمّ قال : على أنّ ما قدّمناه من آداب الطهارة وليس من واجباتها .

أقول : ويؤيد الحمل على النقيّة أنّهم كلّهم كانوا لا يتختمون بغير اليمين إلاّ في النقيّة ، وذكروا أنّه من علامات المؤمنين .

٨- الخصال : عن أبيه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفليّ ، عن السكونيّ ، عن الصادق عليه السلام عن آبائه كلّهم قال : قال رسول الله ﷺ : البول قائماً من غير علة من الجفاء ، والاستنجاء باليمين من الجفاء (٤) .

٩- ثواب الاعمال : للمصدوق ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد ابن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إنّ عذاب القبر من البول (٥) .

(١) قرب الاسناد ص ١٢١ ط حجر .

(٢) قرب الاسناد ص ٧٢ ط حجر .

(٣) التهذيب ج ١ ص ١٠ ط حجر و ص ٣٢ ط نجف .

(٤) الخصال ج ١ ص ٢٨ : وقد مرّ في الباب السابق .

(٥) ثواب الاعمال ص ٢٠٥ ، وفيه « ان جلّ عذاب القبر ، كما مرّ في الباب السابق

تحت الرقم ٢٤ منه ومن المحاسن .

١٠ - المحاسن : عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن عمرو بن شمر قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : إنني لألحق أصابعي من المآدم حتى أخاف أن يرى خادمي أن ذلك من جشع ، و ليس ذلك كذلك ، إن قوماً أفرغت عليهم النعمة وهم أهل الثرثار ، فعمدوا إلى منح الحنطة فجعلوه خبزاً هجائاً فجعلوا ينجون به صبيانهم حتى اجتمع من ذلك جبل .

قال : فمر رجل صالح على امرأة وهي تفعل ذلك بصبي لها ، فقال : ويحكم اتقوا الله لا تغير ما بكم من نعمة ، فقالت : كأنك تخوفنا بالجوع ؟ أما مادام ثرثارنا يجري فأننا لا نخاف الجوع ، قال : فأسف الله عز وجل و ضعف لهم الثرثار ، و حبس عنهم قطر السماء و نبت الأرض ، قال : فاحتاجوا إلى ما في أيديهم فأكلوا ثم احتاجوا إلى ذلك الجبل ، فان كان ليقسم بينهم بالميزان (١) .
ايضاح : قال الجوهرى : انجشع محرّكة أشد الحرص وأسوؤه ، قوله : « هجائاً » كذا فيما رأينا من نسخ الكافي (٢) والمحاسن ، وفي القاموس : هجأ جوعه كمنع هجأ و هجوعاً سكن و ذهب ، و الطعام أكله ، و بطنه ملاء و هجي كفتح التهب جوعه ، و الهجأة كهزمة الأحق انتهى فيحتمل أن يكون بالتشديد صفة للخبز أي صالحاً لرفع الجوع أو أن يكون بالتخفيف مصدراً أي فعلوا ذلك حقاً و سفاهة ، و لا يبعد أن يكون تصحيف هجاناً أي خياراً جياداً كما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام « هذا جنائي وهجانه فيه » (٣) .

(١) المحاسن ص ٥٨٦ .

(٢) الكافي ج ٦ ص ٣٠١ : راجعه .

(٣) و حكى عن الطريحي أنه ضبط كلمة « هجائاً » منجاء ، وجعله اسم آلة من نجا ينجو ، وجعل قوله « ينجون به صبيانهم » تفسيراً لذلك ، وعندى أن كلها حسن وليس به ، والصحيح أنه مصحف « هجاناً » والهجان جمع الهجين : الذى لم يدرك ولم يبلغ بعد كالهجنة للصبيّة تزوج قبل بلوغها ، والنخلة تحمل صغيرة ، فوصف الخبز بالهجان يفيد —

قوله: ينجون لعلّه على بناء التفعيل بمعنى السلب ، نحو قولهم : قرّدت البعير أي أزلت قراده ، و قال في القاموس : الثرثار نهر أوواد كبير بين سنجار و تكريت و قال : الأسف محرّكة شدة الحزن ، أسف كفرح وعليه غضب .

قوله ﷺ : « و ضعّف لهم الثرثار » أي جعله ضعيفاً والمشهور في هذا المعنى الاضعاف لا التضعيف ، و يمكن أن يقرأ على بناء المجرّد أو على بناء التفعيل بمعنى التكثرير أي زاد في الماء و ذهب ببركة السماء ، ليعلموا أن الرّزق ليس بالماء ، بل بفضل ربّ السماء ، و لعلّه أظهر ، و يدلّ الخبر على عدم جواز الاستنجاء بالخبز و ظاهر المنتهى الاجماع على تحريم الاستنجاء بمطلق المطعوم ، لكنّه في التذكرة احتمل الكراهة و العجب أنّهم استدّلوا بوجوه ضعيفة ، و لم يستدلّوا بهذه الأخبار ، و يمكن أن يستدلّ في أكثرها بالاسراف أيضاً .

١١ - المحاسن : عن محمد بن عليّ ، عن الحكم بن مسكين ، عن عمرو بن شمر قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إنني لألحق أصابعي حتّى أرى أن خادمي سيقول : ما أشره مولاي ؟ ثمّ قال : تدري لم ذاك ؟ فقلت : لا ، فقال : إن قومداً كانوا على نهر الثرثار فكانوا قد جعلوا من طعامهم شبه السبائك ينجون به صبيانهم فمرّ رجل منوكتيّ على عصا فإذا امرأة أخذت سبيكة من تلك السبائك تنجي بها صبيها ، فقال لها : اتقي الله فانّ هذا لا يحلّ ، فقالت : كأنك تهدّني بالفقر أمّا ما جرى الثرثار فأنّي لا أخاف الفقر .

— أنها اخرجت من التنوير قبل أن يخبز كاملاً بحيث تكون لينة : كما مر في خبر علي بن إبراهيم تحت الرقم ٥ وأنهم كانوا يستنجون بالعجين و يقولون هو ألين لنا ، و يحتمل أن يكون مصحفاً عن المعجان وعجان أيضاً جمع عجّين ، كما وقع في هذا التفسير ، لكن العجين اليابس غير لين ، الا اذا كان المراد ما اختبز لا باشتداد .

ومن المحقق أنهم كانوا يخبزون تلك المعجان أو الهجان شبه الانملة الكبيرة رأسها ، و لذلك وقع التعبير عنها بالقمائل كما سيجيء عن العياشي تحت الرقم ١٦ ، أو بالسبائك جمع السبيكة كما يأتي بعد هذا الحديث .

قال : فأجرى الله الثرثار أضعف ما كان عليه ، وحبس عنهم بركة السماء ، فاحتاجوا إلى الذي كانوا ينجون به صبيانهم ، فقسموه بينهم بالوزن قال : ثم إن الله عز وجل رحمهم فرد عليهم ما كانوا عليه (١) .

٩٣ - ومنه : عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن أبي عيينة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن قوماً وسع عليهم في أرزاقهم حتى طغوا فاستنخسوا الحجارة فعمدوا إلى النقي فصنعوا منه كهيئة الأفهار في مذاهبهم (٢) فأخذهم الله بالسنين فعمدوا إلى أطعمتهم ، فجعلوها في الخزائن فبعث الله على ما في خزائنهم ما أفسد حتى احتاجوا إلى ما كانوا يستنظفون به في مذاهبهم ، فجعلوا يغسلونه و يأكلونه (٣) .

بيان : النقي بفتح النون و كسر القاف وتشديد الياء هو الخبز المعمول من لباب الدقيق ، قال : في النهاية فيه يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء كقرصة النقي يعني الخبز الحواري ، وهو الذي نخل مرة بعد مرة ، وقال : الفهر الحجر ملء الكف ، و قيل هو الحجر مطلقاً و في القاموس الفهر بالكسر الحجر قدر ما يدق به الجوز أو ما يملؤ به الكف ، و الجمع أفهار وفهور ، و قال : المذهب المتوضأ .

٩٣ - تفسير العياشي : عن جميل قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان الناس يستنجون بالحجار والكرسف ثم أحدث الوضوء ، و هو خلق حسن فأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله و أنزل الله في كتابه د إن الله يحب المتواابين و يحب المتطهرين (٤) .

(١) المحاسن ص ٥٨٧ .

(٢) المذاهب جمع مذهب بمعنى الكيف و المتوضأ ومنه قولهم د مثل مذهبكم وقدره مثل مذهبكم وقدره .

(٣) المحاسن ص ٥٨٨ في حديث .

(٤) تفسير العياشي ج ١ ص ١٠٩ .

١٤ - ومنه : عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن قول الله تعالى : « فيه رجال يحبون أن يتطهروا » (١) قال : الذين يحبون أن يتطهروا ، نظف الوضوء ، وهو الاستنجاء بالماء ، قال : قال : نزلت هذه الآية في أهل قبا (٢) .

وفي رواية ابن سنان عنه عليه السلام قال : قلت له : ما ذلك الطهر ؟ قال : نظف الوضوء ، إذا خرج أحدهم من الغائط ، فمدحهم الله بتطهرهم (٣) .
بيان : الحجار بالكسر أحد جموع الحجر ، والمراد بالوضوء في المواضع الاستنجاء .

١٥ - السرائر : نقلاً من كتاب حريز قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل بال ولم يكن معه ماء ، فقال : يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عصور ، و ينتر طرفه ، فإن خرج بعد ذلك شيء فليس عليه شيء من البول ، ولكنّه من الحبائل (٤) .
تبين أقول : روى في الكافي (٥) هذا الحديث عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عنه عليه السلام وفيه فليس من البول .
والخبر يحتمل وجوهاً الأول أن يكون المراد بالطرف في الموضعين الذكر وفي الحديث ثقي الطرفين ، و فسر بالذكر والمستان ، وقال الجوهري : قال ابن الأعرابي : قولهم : لا يدري أي طرفيه أطول ؟ طرفاه لسانه وذكره ، فيكون إشارة إلى عصرين العصر من المقعدة إلى الذكر ، ونتر أصل الذكر ، لكن لا يدل على تثليث الأخير ، ولا يبعد أن يكون التثليث على الفضل والاستحباب .

الثاني أن يكون المراد بالطرف في الموضعين الجانب ، و يكون الضميران راجعين إلى الذكر أي يعصر من المقعدة إلى رأس الذكر فيكون العصران داخلين فيه ، والمراد بالأخير عصر رأس الذكر ، فيدل على العصور الثلاث التي ذكرها الأصحاب .

(١) براءة : ١٠٨ . (٢) تفسير العياشي ج ٢ ص ١١٢ .

(٣) السرائر ، ٤٧٢ ، والمراد بالحبائل حبال الشيطان ليؤذى و يوسوس .

الثالث أن يكون المراد بالأوّل عصر الذكر ، وبالثاني عصر رأس الذكر [ويضعف الأخيرين أن النثر هو الجذب بقوة لا مطلق العصر وهو لا يناسب عصر رأس الذكر] (١) مع أنه لا يظهر من سائر الأخبار هذا العصر ، قال في النهاية : فيه إذا بال أحدكم فليكثر ذكره ثلاث نترات : النثر جذب فيه جفوة وقوة انتهى .
ثم أعلم أن الشيخ روى هذا الخبر (٢) نقلاً من الكافي (٣) وفيه يعصر أصل ذكره إلى ذكره و يروى عن بعض مشايخنا رحمهم الله أنه قرأ ذكره بضم الذال وسكون الكاف وفسره بطرف الذكر لينطبق على الوجه الثاني من الوجوه المذكورة ، و يחדشه أن اللغويين قالوا : ذكره السيف حدته وصرامته ، والظاهر منه أن المراد به المعنى المصدري لا الناتي من لرفه .

وبقي ههنا إشكال آخر وهو أنه ما الفائدة في التقييد بعدم وجدان الماء .
والجواب أنه مجرب بأنه مع عدم الاستنجاء بالماء يتوهّم خروج البول ساعة بعد ساعة بل يكون خروجه دريرة البول أكثر كما ذكر العلامة في المنتهى أن الاستنجاء بالماء يقطع دريرة البول .

ففايدة الاستبراء هنا أنه إن خرج بعده شيء أو توهّم خروجه لا يضره ذلك أمّا من حيث النجاسة فلا أنه غير واجد للماء ، وأمّا من حيث الحدث فانه لا يحتاج إلى تجديد التيمّم ولا قطع الصلاة ، وقيل : يحتمل أن يكون وجه التخصيص أن يكون الراوي عالماً بأنه مع وجدان الماء إذ استبرأ وغسل المحل فلا بأس بما يخرج بعد ذلك ، ولكنه لم يعلم الحال في حال العدم ولا يخفى ما فيه .

و قال في الحبل المتين : الحبائل يراد بها عروق في الظهر ولم نجده في كتب اللغة نعم قال في القاموس : الحبل عرق في الظهر ، وقال : الحبال في الذكر عروقه ، وكأنه جمع الحبل على غير القياس .

(١) ما بين الملامتين ساقط عن الكمباني .

(٢) الكافي ج ٣ ص ١٩٠ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٩ ط حجر وص ٢٨ ط نجف .

١٦ - تفسير العياشي : عن حفص بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن قوماً كانوا في بني إسرائيل يؤتى لهم من طعامهم حتى جعلوا منه تماثيل مدرة كانت في بلادهم يستنجون بها ، فلم يزل الله بهم حتى اضطروا إلى التماثيل يتبعونها ويأكلونها ، وهو قول الله (١) «ضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون» (٢) .

١٧ - ومنه : عن زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن أهل قرية ممن كان قبلكم كان الله قد أوسع عليهم حتى طغوا ، فقال بعضهم لبعض : لو عمدنا إلى شيء من هذا النقي فجعلناه نستنجي به كان ألين علينا من الحجارة ، قال : فلما فعلوا ذلك ، بعث الله على أرضهم دواب أصغر من الجراد ، فلم يدع لهم شيئاً خلقه الله إلا أكله من شجر أو غيره فبلغ بهم الجهد إلى أن أقبلوا إلى الذي كانوا يستنجون به فأكلوه ، وهي القرية التي قال الله : «ضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة» إلى قوله «بما كانوا يصنعون» (٣) .

١٨ - السرائر : من كتاب المشيخة لمحمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن موسى بن القاسم ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن رجل ذكر وهو في صلاته أنه لم يستنج من الخلاء ، قال : نعم ، ينصرف ويستنجي من الخلاء ، ويعيد الصلاة ، وإن ذكره وقد فرغ من صلاته أجزأه ذلك ولا إعادة عليه .

قال محمد بن إدريس : الواجب عليه إعادة على كل حال ، لأنه عالم بالنجاسة ونسيها (٤) .

(١) النحل : ١١٢

(٢) تفسير العياشي ج ٢ ص ٢٧٣

(٣) السرائر : ٤٧٧ .

ومن الكتاب المذكور: عن الهيثم بن أبي مسروق ، عن الحكم بن مسكين ، عن سماعة قال : قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام : إنني أبول ثم أتمسح بالأحجار فيجئ مني البلل ما يفسد سراويلي ، قال: ليس به بأس (١) .

١٩- الهداية : إذا أراد الاستنجاء مسح بأصبعه من عند الطقعة إلى الاثنين ثلاث مرّات ، فإذا صبّ الماء على يده للاستنجاء فليقل « الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً » ويبدأ بذكره و يصبّ عليه من الماء مثلي ما عليه من البول يصبّه مرتين ، هذا أدنى ما يجزي ثم يستنجي من الغائط ويغسل حتى ينقّي مائمه ، ولا يجوز للمرّجل أن يستنجي بيمينه إلا إذا كانت بمسارده علة ، ولا يجوز له أن يدخل الخلاء ومعه خاتم عليه اسم الله ، فإن دخل وهو عليه فليحوّله عن يده اليسرى إذا أراد الاستنجاء (٢) .

٢٠- العلل : عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن إسماعيل ابن مرّار ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن زرعة ، عن سماعة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا دخلت الغائط فقضيت الحاجة فلم تهرق الماء ثم توضأت ونسيت أن تستنجي ، وذكرت بعد ما صليت ، فعليك الإعادة ، فإن كنت أهرقت الماء فنسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت ، فعليك إعادة الوضوء والصلاة ، وغسل ذكرك لأنّ البول مثل البراز (٣) .

إيضاح قوله عليه السلام : «مثل البراز» أي في إعادة الصلاة، وإن اختلفا في إعادة الوضوء، والأظهر أنّه «ليس مثل البراز» كما في أكثر نسخ التهذيب (٤) والكافي (٥)

(١) السرائر : ٢٧٧

(٢) الهداية : ١٦ .

(٣) علل الشرايع ج ٢ ص ٢٦٧ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ١٣ ط حجر و ص ٥٠ ط نجف .

(٥) الكافي ج ٣ ص ١٩ .

وقرأ الشيخ حسين بن عبد الصمد مثل البران بالنون و قال : إناء يوضع فيه الماء أي مثله في أنه لا يطهر إلا بالماء ولا يخفى ما فيه .

و أمّا إعادة الوضوء مع ترك استنجاء البول ، ناسياً فقد حملته الشيخ على الاستحباب ، و المشهور عدم وجوب الاعادة ، و يظهر من الصدوق الوجوب .

و أمّا إعادة الصلاة فالمشهور في ناسي استنجاء البول و الغائط الاعادة في الوقت و خارجه ، و الأخبار مختلفة فيهما ، و قال في المختلف : المشهور أن من ترك الاستنجاء ناسياً حتى صلى أعاد صلاته في الوقت و خارجه ، و قال ابن الجنيد : إذا ترك غسل البول ناسياً يجب الاعادة في الوقت و يستحب بعده ، و قال ابن بابويه : من صلى و ذكر بعد ما صلى أنه لم يغسل ذكره ، فعليه أن يغسل ذكره و يعيد الوضوء و الصلاة ، و من نسي أن يستنجي من الغائط حتى صلى لم يعد الصلاة انتهى .

و الذي يقوى عندي في نسيان الاستنجاء من البول ما هو المشهور ، و من الغائط ما ذهب إليه الصدوق - رحمه الله - والاحتياط ظاهر .

٢٩ - السرائر : من جامع البنظري قال : سأله عن البول يصيب الجسد قال : صب عليه الماء مرتين ، فأنما هو ماء (١) .

٢٢ - نوادر الراوندي : عن عبد الواحد بن إسماعيل الرضائي ، عن محمد بن الحسن التميمي ، عن سهل بن أحمد الديباجي ، عن محمد بن محمد بن الأشعث ، عن موسى ابن إسماعيل بن موسى ، عن أبيه ، عن جدّه موسى بن جعفر ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله ﷺ : من بال فليضع أصبعه الوسطى في أصل العجان ثم ليسلّها ثلاثاً (٢) .

و بهذا الاسناد قال : قال رسول الله ﷺ : الاستنجاء يسالمين من

(١) السرائر ص ٤٦٥ .

(٢) نوادر الراوندي ص ٣٩ .

العجفاء (١) .

وبهذا الاسناد قال : قال رسول الله ﷺ : أتاني جبرئيل عليه السلام فقال : يا محمد كيف تنزل عليكم و أنتم لا تستنجون ولا تستنجون بالماء ، ولا تغسلون براجمكم (٢) .

و بهذا الاسناد قال : كان النبي صلى الله عليه وآله إذا بال نثر ذكره ثلاث مرات (٣) .

بيان : قال في النهاية : « العجان » الدبر ، و قيل : ما بين القبل والدبر و في القاموس العجان ككتاب الاست ، والقضيب الممدود من الخصية إلى الدبر ، وفي النهاية فيه : من الفطرة غسل البراجم هي العقد التي في ظهور الأصابع يجتمع فيه الوسخ الواحدة بترجمة .

٢٣ - دعوات الراوندي : روى ابن عباس أن عذاب القبر ثلاثة أثلاث : ثلث للغيبة ، وثلث للنميمة ، وثلث للبول .

٢٤ - مجالس الصدوق : في خبر مناهي النبي ﷺ أنه نهى أن يستنجي الرجل بالروث و الرمة (٤) .

بيان : قال في النهاية : في حديث الاستنجاء أنه نهى رسول الله ﷺ عن الاستنجاء بالروث و الرمة ، و الرميم العظم البالي ، و يجوز أن يكون الرمة جمع الرميم ، و في القاموس الرمة بالكسر العظام البالية ، و المشهور عدم جواز الاستنجاء بالعظم و الروث ، فظاهر المنتهى أنه إجماعي لكنه في التذكرة احتمل الكراهة ، و الأشهر أنه لو استنجى بهما يطهر المحل به ، وقيل بعدم الإجزاء ، و الأول أقوى .

(١) نوادر الراوندي ص ٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ص ٤٠ .

(٣) نوادر الراوندي ص ٥٤ .

(٤) أمالي الصدوق ص ٢٥٤ ، ورواه في الفقيه ج ٤ ص ٣ .

٢٥ - دعائم الاسلام : نهوا عن الاستنجاء بالعظام و البعر ، و كل طعام و أنه لا بأس بالاستنجاء بالحجارة و الخرق و القطن و أشباه ذلك (١) .
 وعن الصادق عليه السلام قال : قال علي عليه السلام : لا يكون الاستنجاء إلا من غائط أو بول أو جنابة ، وليس من الريح استنجاء (٢) .
 وعن علي عليه السلام قال : الاستنجاء بالماء في كتاب الله وهو قوله «إن الله يحب المتوابين ويحب المتطهرين» (٣) وهو خلق كريم (٤) .

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٠٦ ، و فيه «أو جنابة أو مما يخرج غير الريح فليس من الريح استنجاء واجب» .

(٣) البقرة : ٢٢٢ .

(٤) المصدر نفسه ، و فيه : الاستنجاء بالماء بعد الحجارة في كتاب الله .

أبواب الوضوء

١

((باب))

* ((ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه)) *

١ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن رجل استاك أو تخلّل فخرج من فمه الدّم أينقض ذلك الوضوء ؟ قال : لا ، و لكن يتمضمض (١) .

قال : وسألته عن الرجل هل يصلح له أن يستدخل الدواء و يصلي و هو معه ، و هل ينقض الوضوء ؟ قال : لا ينقض الوضوء ، و لا يصلي حتّى يطرحه (٢) .

بيان : يدلّ على عدم نقض خروج الدّم للوضوء ، و لا خلاف فيه بيننا ، وعلى عدم نقض الحقنة إدخالاً وإخراجاً إذ ظاهر الخبر عدم النقض بالأخير أيضاً كما لا يخفى على المتأمل ، و لا خلاف فيه أيضاً إلاّ من ابن الجنيد فانه ذهب إلى أنّ الحقنة من النواقض ، والظاهر أنّ مراده خروجها .

٢ - قرب الاسناد : بالسند المتقدم ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الرجل هل يقطع راس الثألول أو بعض جرحه في الصلاة ؟

(١) قرب الاسناد ص ٨٣ ط حجر ، و ص ١٠٨ ط نجف .

(٢) قرب الاسناد ص ٨٨ ط حجر و ص ١١٥ ط نجف .

قال : إن تخوَّف أن يسيل الدَّم فلا يفعل ، وإن فعل فقد نقض من ذلك الصَّلَاة ولا ينقض الوضوء (١) .

قال : و سألته عن رجل كان في صلاته فرماه رجل فشجَّته فسال الدَّم ، هل ينقض ذلك وضوءه؟ فقال : لا ينقض الوضوء ، ولكنه ينقطع الصَّلَاة (٢) .

٣ - و منه و من كتاب المسائل : باسنادهما عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن رجل يكون في صلاته فيعلم أن ريحاً قد خرجت ، ولا يجد ريحها ولا يسمع صوتها ، قال : يعيد الوضوء والصَّلَاة ، ولا يعتد بشيء مما صلتى إذا علم ذلك يقيناً (٣) .

قال : و سألته عن رجل وجد ريحاً في بطنه فوضع يده على أنفه ، و خرج من المسجد متعمداً حتَّى أخرج الريح من بطنه ، ثم عاد إلى المسجد فصلى ، ولم يتوضأ هل يجزيه ذلك ؟ قال : لا يجزيه حتَّى يتوضأ ولا يعتد بشيء مما صلتى (٤) .

بيان : يدل الجواب الأول على أن الريح ناقضة ، و إن لم يجد ريحها و لم يسمع صوتها كما هو ظاهر الأصحاب ، و يعارضه بعض الروايات مثل ما رواه الشيخ في الصحيح (٥) عن معاوية بن عمار قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إن الشيطان بنفخ في دبر الانسان حتَّى يخيل إليه أنه قد خرج منه ريح ، ولا ينقض وضوءه إلا ريح يسمعها أو يجد ريحها وروى مثله (٦) عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عنه عليه السلام والأولى حملهما على الشك كما سيأتي في فقه الرضا عليه السلام .

(٢١) قرب الاسناد ص ٨٨ ط حجر ص ١٥٥ ط نجف و فيه : أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح و يطرحه قال (ع) : ان لم يتخوف أن يسيل الدم فلا بأس و ان تخوف الخ .

(٣١) قرب الاسناد ص ١٢١ ط نجف و ص ٩٢ ط حجر ، المسائل ج ١٠ ص ٢٨٤ من بحار الانوار .

(٥-٦) التهذيب ج ١ ص ٩٩ ط حجر ، الكافي ج ٣ ص ٣٦ .

ثمّ الظاهر أنّ الريح محمولة على ما إذا خرجت من الموضع المعتاد ، وأمّا الريح الخارج من الذكر فقد نسب إلى بعض الأصحاب القول بالنقض و هو ضعيف و ذهب المحقق و العلامة إلى نقض الريح الخارجة من قبل المرأة ، وعدم النقض أقوى لما عرفت .

٤ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن محمد بن سماعة ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير المرادي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الحجامة و القيء و كل دم سائل فقال : ليس فيه وضوء ، إنّما الوضوء ممّا خرج من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك .

قال الصدوق - ره - : يعني من بول أو غائط أو ريح أو مني (١) .

توضيح : يحتمل أن يكون المراد صنف المخاطب من المذكور أو نوعه ليشتمل الاناث أيضاً ، وعلى التقديرين الحصر إضافي بالنسبة إلى ما يخرج من الإنسان ، أو ما تعدّه العامة ناقضاً وليس بناقض ، بقرينة السؤال ، فلا يرد النقض بالنوم وأشباهه (٢) وفي إلحاق الصدوق - رحمه الله - المنى نظر إذ ليس فيه الوضوء ، و لعلّه حمل (إنّما الوضوء ، على أنّ المعنى إنّما نقض الوضوء ، ولا يخفى ما فيه .

٥ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى اليقطيني عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن بن راشد ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إذا خالط النوم القلب وجب الوضوء (٣) .

٧ - و منه : عن أحمد بن محمد بن الهيثم و أحمد بن الحسن القطّان و محمد ابن أحمد السناني و الحسين بن إبراهيم المكتّتب و عبدالله بن محمد الصائغ و علي بن

(١) الخصال ج ١ ص ١٩ .

(٢) بل النوم أمانة حصول الناقض وليس هو بناقض .

(٣) الخصال ج ٢ ص ١٦٥ .

عبدالله الوراق كلهم ، عن أحمد بن يحيى بن زكريا القطان ، عن بكر بن عبدالله بن حبيب ، عن تميم بن بهلول ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن الصادق عليه السلام قال : لا ينقض الوضوء إلا البول والريح والنوم والغائط والجنابة (١) .

٧ - العيون : عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري ، عن علي بن محمد بن قتيبة ، عن الفضل بن شاذان ، عن الرضا عليه السلام فيما كتب للمأمون من شرائع الدين قال : لا ينقض الوضوء إلا غائط أو بول أو ريح أو نوم أو جنابة (٢) .

بيان : لعل المراد في الخبرين حصر نواقض الذكر فيما ذكر ، و ظاهرهما عدم انتقاض الوضوء بالاغماء ونحوه مما يزيل العقل ، لكن أكثر الأصحاب نقلوا الاجماع على كونها ناقضة (٣) قال في المنتهى : كل ما غلب على العقل من إغماء أو جنون أو سكر أو غيره ناقض لا نعرف فيه خلافاً بين أهل العلم انتهى ، وما استدلوأ به من النصوص فهي غير دالة على مطلوبهم ، فالعمدة الاجماع إن ثبت ، وأما مس الميعة فلم يثبت كونه ناقضاً للوضوء ولا كون الغسل منه شرطاً في شيء من العبادات فلا حاجة إلى جعل الحصر إضافياً .

٨ - العيون : عن جعفر بن نعيم بن شاذان ، عن عمه ، عن محمد بن شاذان عن الفضل بن شاذان ، عن ابن بزيع ، عن الرضا عليه السلام قال : قال أبو جعفر عليه السلام : لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك اللذين جعلهما الله لك ، أو قال : اللذين أنعم الله بهما عليك (٤) .

(١) الخصال ج ٢ ص ١٥١ .

(٢) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٢٣

(٣) أقول : الاغماء و الجنون و السكر كالنوم يوجب استرخاء و كاه السه ، و كلها أمارات فطرية على نقض الوضوء بالريح ، لا أنها نواقض في عرض مما يخرج من السفلين و لذلك لم تذكر في كتاب الله عز وجل في عداد النواقض .

(٤) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٨ في حديث .

و منه : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن إبراهيم بن أبي محمود ، عن الرضا عليه السلام قال : سألته عن القيء والرؤاف و المدّة والدّم أينقض الوضوء ؟ قال : لا ، لا ينقض شيئاً (١) .

٩ - و عنه عن أبيه ، عن سعد ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سهل عن زكريا بن آدم قال : سألت الرضا عليه السلام عن الناسور فقال : إنّما ينقض الوضوء ثلاث : البول و الغائط و الريح (٢) .

بيان : الناسور علة في المآقي ، و علة في حوالي المقعدة ، و علة في اللثة ، ذكرها الفيروز آبادي .

١٠- العلل : للصدوق ، عن أبيه و محمد بن الحسن بن الوليد معاً ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن محمد بن أورمة ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر و عبدالرحمن بن أبي نجران معاً عن مثنى الحنطاط ، عن منصور ابن حازم ، عن سعيد بن أحمد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : توضأوا ممّا يخرج منكم ، و لا تتوضأوا ممّا يدخل ، فإنّه يدخل طيباً و يخرج خبيثاً (٣) .

و منه : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي ابن فضال ، عن عبدالله بن بكير ، عن عمر بن حنظلة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المذي قال : ماهو والنخامة إلاّ سواء (٤) .

و منه : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن بريد قال : سألت أحدهما عليه السلام عن المذي فقال : لا ينقض الوضوء ، ولا يغسل منه ثوب ولا جسد ، إنّما

(١-٢) عيون الاخبار ج ٢ ص ٢٢ .

(٣) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦٧ و ٢٦٨ .

(٤) علل الشرايع ج ١ ص ٢٨٠ .

هو بمنزلة البصاق و المخطاط (١) .

و منه : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن سال من ذكرك شيء من مذي أو وذي وأنت في الصلاة ، فلا تقطع الصلاة ، ولا تنقض له الوضوء ، وإن بلغ عقبك ، إنما ذلك بمنزلة النخامة ، وكل شيء خرج منك بعد الوضوء فأنه من الجبائيل أو من البواسير ، فليس بشيء فلا تغسله من ثوبك إلا أن تقذره (٢) .

و منه : بالاسناد المتقدم ، عن حريز قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن المذي يسيل حتى يبلغ الفخذ ، قال : لا يقطع صلاته ولا يغسله من فخذيه ، لأنه لم يخرج من مخرج المني ، إنما هو بمنزلة النخامة (٣) .

بيان : ما دللت عليه الأخبار السالفة من عدم انتقاض الوضوء بالقيء والرغاف والمدية والدم ، مما لا خلاف فيه ظاهراً بين الأصحاب ، وأما ما يخرج من الاحليل غير المني والبول فهي ثلاثة : المذي والودي والدال المهملة والودي بالذال المعجمة .

فأما المذي فهو ما يخرج عقيب الملاعبة و التقبيل كما في الصحاح والقاموس والمشهور عدم انتقاض الوضوء به مطلقاً ، وابن الجنيد قال بنقضه إذا خرج عقيب شهوة ، وقد يشعر كلام الشيخ في التهذيب بنقضه إذا كان كثيراً خارجاً عن المعتاد قاله على سبيل الاحتمال للجمع بين الأخبار ، والأظهر ما ذهب إليه الأكثر و ما ذهب إليه ابن الجنيد فلا نعرف له معنى ، إذا ظاهر من كلام أهل اللغة وغيرهم لزوم كون المذي عقيب شهوة .

و يؤيده ما رواه الشيخ بإسناده عن ابن رباط ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يخرج من الاحليل المني والمذي والودي والودي أما المني فهو الذي تسترخي له العظام و يفتر منه الجسد وفيه الغسل ، وأما المذي يخرج من الشهوة ولا شيء فيه .

وَأَمَّا الْوُذْيُ فَهُوَ الَّذِي يُخْرَجُ بَعْدَ الْبَوْلِ ، وَأَمَّا الْوُذْيُ فَهُوَ الَّذِي يُخْرَجُ مِنَ
الْأَدْوَاءِ وَلَا شَيْءَ فِيهِ . (١) فَالْتَفَصِيلُ الَّذِي قَالَ بِهِ لَا يَطَابِقُ كَلَامَ اللَّغَوِيِّينَ وَلَا
صَرِيحَ الْخَبَرِ .

وَأَمَّا الْوُذْيُ بِالْمَهْمَلَةِ فَهُوَ مَاءٌ تُخِينُ يُخْرَجُ عَقِيبَ الْبَوْلِ وَ اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا
عَلَى عَدَمِ النِّقْضِ بِهِ ، وَأَمَّا الْوُذْيُ بِالْمَعْجَمَةِ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِمَا عِنْدَنَا مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ
مَعْنًى مُنَاسِبَ لَهُ ، وَقَدْ مَرَّ تَفْسِيرُهُ فِي الْخَبَرِ ، وَالْأَدْوَاءُ جَمْعُ الدَّاءِ ، وَلَعَلَّ
الْمَعْنَى مَا يُخْرَجُ بِسَبَبِ الْأَمْرَاضِ ، وَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْإِسْتَبْصَارِ (٢) الْأَوْدَاجُ وَلَعَلَّ
الْمُرَادَ بِهِ مَطْلَقُ الْعُرُوقِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ لَعْرَقٌ فِي الْعُنُقِ ، وَقَالَ الصَّدُوقُ فِي
الْفَقِيهِ: الْوُذْيُ مَا يُخْرَجُ عَقِيبَ الْمَنِيِّ . وَعَلَى النِّقَادِ عَدَمُ الْإِنْتِقَاضِ بِهِ مَعْلُومٍ لِلْحَصْرِ
الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْأَخْبَارِ السَّالِفَةِ ، وَغَيْرِهَا ، وَمِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ .

١١ - فَقَهْ الرِّضَا عليه السلام : لَا تَغْسِلْ ثَوْبَكَ إِلَّا مِمَّا يَجِبُ عَلَيْكَ فِي خُرُوجِهِ
إِعَادَةُ الْوُضُوءِ ، وَلَا تَجِبُ عَلَيْكَ إِعَادَةُ إِلَّا مِنْ بَوْلٍ أَوْ مَنِيٍّ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ تَسْتِيقِنُهَا
فَإِنْ شَكَكْتَ فِي رِيحٍ أَنَّهَا خَرَجَتْ مِنْكَ أَمْ لَمْ تَخْرُجْ ، فَلَا تَنْقُضْ مِنْ أَجْلِهَا الْوُضُوءَ
إِلَّا أَنْ تَسْمَعَ صَوْتَهَا أَوْ تَجِدَ رِيحَهَا ، وَإِنْ اسْتَيْقَنْتَ أَنَّهَا خَرَجَتْ مِنْكَ فَأَعِدْ الْوُضُوءَ
سَمِعْتَ وَقَعَهَا أَمْ لَمْ تَسْمَعْ ، شَمِمْتَ رِيحَهَا أَمْ لَمْ تَشْمِ .

وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنَ الطَّرْفَيْنِ ، وَلَا يَنْقُضُ الْقِيءُ وَالْقُلْسُ وَ
الرَّعَافُ وَ الْحِجَامَةُ وَ الدَّمَامِيلُ وَالْقُرُوحُ وَضُوءٌ أَوْ إِذَا احْتَقَنْتَ أَوْ حَمَلْتَ الشِّيفَافَ
فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْكَ مِمَّا احْتَقَنْتَ أَوْ احْتَمَلْتَ مِنَ الشِّيفَافِ
وَ كَانَتْ بِالنَّفْلِ فَعَلَيْكَ الْإِسْتِنْجَاءُ وَ الْوُضُوءُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ثَقُلٌ فَلَا اسْتِنْجَاءَ عَلَيْكَ
وَلَا وَضُوءَ ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْكَ حَبُّ الْقَرَعِ وَكَانَ فِيهِ ثَقُلٌ فَاسْتَنْجِ وَتَوَضَّأْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
فِيهِ ثَقُلٌ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْكَ وَلَا اسْتِنْجَاءَ .

وَ كُلُّ مَا خَرَجَ مِنْ قَبْلِكَ وَ دَبْرِكَ مِنْ دَمٍ أَوْ قَيْحٍ أَوْ صَدِيدٍ وَ غَيْرِ ذَلِكَ فَلَا

(١) التَّهْذِيبُ ج ١ ص ٧ ط حَجَرٍ ص ٢٠ ط نَجَفٍ .

(٢) الْإِسْتَبْصَارُ ج ١ ص ٤٧ .

وضوء عليك ولا استنجاء ، إلا أن يخرج منك بول أو غائط أو ريح أو مني ، ولا بأس أن تصلّي بوضوء واحد صلوات الليل والنهار ، ما لم تحدث (١) .
وإن كنت أهرقت الماء فتوضأت ونسيت أن تستنجي حتى فرغت من صلاتك ثم ذكرت فعليك أن تستنجي ثم تعيد الوضوء والصلاة (٢) .
و ليس عليك وضوء من مس الفرج ، ولا من مس القرد والكلب والخنزير ولا من مس الذكر ، ولا من مس ما يؤكل من الزهومات وضوء عليك (٣) .
توضيح : قال الجوهري : قال الخليل : القلس ما خرج من الحلق ملء الفم أودونه وليس بقيء ، فإن عاد فهو القيء والمشهور بين الأصحاب عدم انتقاض الوضوء بمس الفرج ظاهره وباطنه ، وبالتقبيل مطلقاً .

و قال ابن الجنيّد - على ما نقل عنه : من قبّل بشهوة للجماع ولذة في المحرم نقض الطهارة والاحتياط إذا كانت في محلّ إعادة الوضوء ، وقال أيضاً : من مس ما انضمّ عليه الثقبان نقض وضوءه ، ومس ظهر الفرج من الغير إذا كان بشهوة فيه الطهارة واجبة في المحلّ والمحرّم احتياطاً ، ومس باطن الفرجين من الغير ناقض للطهارة من المحلّ والمحرّم .

وقال الصدوق - رحمه الله - في الفقيه : إن مس الرجل باطن دبره أو باطن إحليله فعليه أن يعيد الوضوء ، وإن كان في الصلاة قطع الصلاة وتوضأ وأعاد الصلاة ، وإن فتح إحليله أعاد الوضوء والصلاة (٤) والأظهر عدم نقض شيء من ذلك ، والأخبار الدالة على نقضها محمولة على النقيصة (٥) وبعضهم حملوها على الاستحباب .

(١) فقه الرضا ص ١ .

(٢) فقه الرضا ص ٣ .

(٣) راجع الفقيه ج ١ ص ٣٩ .

(٤) روى الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٩٩ و ١٣ ط حجر وص ٣٤٨ و ٤٥ ط نجف .

وقال الجوهري : الزهم بالضم الشحم ، والزهمة الريح الممتنة ، والزهم بالتحريك مصدر قولك زهمت يدي بالكسر من الزهومة فهي زهمة أي دسمة .

١٢ - تفسير العياشي : عن أبي مريم قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : ما تقول في الرجل يتوضأ ثم يدعو الجارية فتأخذ بيده حتى ينتهي إلى المسجد ، فإن من عندنا يزعمون أنها الملامسة ، فقال : لا والله ، ما بذاك بأس ، وربما فعلته ، وما يعني بهذا أي « لامستم النساء » (١) إلا الواقعة دون الفرج (٢) .

بيان : الضمير في قوله عليه السلام : « ربما فعلته » عائد إلى اللبس المدلول عليه باللامسة ، مع أن في المصدر اتساعاً في ذلك ، قوله : « أي لا مستم » في بعض النسخ « أولامستم » كما في التهذيب (٣) فهو في محل جر بالمبدلية من اسم الإشارة ، قوله عليه السلام : « دون الفرج » أي عند الفرج ، بقرينة أن في التهذيب في الفرج .

١٣ - العياشي : عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اللبس الجماع (٤) .

[ومنه : عن الحلبي عنه عليه السلام قال : هو الجماع] ولكن الله ستيير يحب الستير ، فلم يسم كما تسمون (٥) .

→ باسناد عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله (ع) قال : سئل عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره قال : نقض وضوءه وانمس باطن احليله فعليه أن يعيد الوضوء ، وان كان في الصلاة قطع الصلاة ويتوضأ ويعيد الصلاة ، وان فتح احليله أعاد الوضوء وأعاد الصلاة . أقول : لعل وجه النقض أن باطن الدبر والاحليل متلطح بالخبث الناقض ، ولا فرق بين خروجه إلى البراز وبين ابرازه باليد ، فمن فتح دبره أو احليله باليد فقد أبرز إلى الخارج ما هناك من الخبث الناقض فيجب عليه إعادة الوضوء .

(١) النساء : ٤٣ ، المائدة : ٦

(٢) تفسير العياشي ج ١ ص ٢٤٣ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٧ ط حجر .

(٤) (٥) تفسير العياشي ج ١ ص ٢٤٣ وما بين العلامتين ساقط من الكمباني .

ومنه : عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله قيس بن رمثانة قال : أتوضأ ثم أدعو الجارية فتمسك بيدي فأقوم فأصلي أعلى وضوء ؟ فقال : لا ، قال : فانهم يزعمون أنه اللمس ، قال : لا والله ، ما اللمس إلا الوقاع يعني الجماع ثم قال : قد كان أبو جعفر عليه السلام بعد ما كبر يتوضأ ثم يدعو الجارية فتأخذ بيده فيقوم فيصلّي (١) .

توضيح : قوله : «إنه اللمس» أي اللمس الذي ذكره الله في قوله : «أولا مستم النساء» و تفسير الملامسة في الآية بالجماع منقول عن الأئمة الهدى بطرق منكثرة وقد نقل الخاص والعام عن ابن عباس أنه كان يقول : إن الله حيي كريم يعبر عن مباشرة النساء بلامستن ، وذهب الشافعي إلى أن المراد مطلق اللمس لغير محرم وخصه مالك بما كان عن شهوة ، وأما أبو حنيفة فقال : المراد الوطى لا المس .

١٤ - العياشي : عن بكير بن أعين قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام قوله «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة» (٢) ما معني إذا قمتم ؟ قال : إذا قمتم من النوم ، قلت : ينقض النوم الوضوء ؟ قال : نعم ، إذا كان نوم يغلب على السمع فلا يسمع الصوت (٣) .

١٥ - ومنه : عن بكير بن أعين ، عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل : «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق» قلت : ما معني بها ؟ قال : من النوم (٤) .

بيان : هذان الخبران يهدمان بيان استدلال القوم بوجوب الوضوء لكل قائم إلى الصلاة ، إلا ما أخرجه الدليل وسيأتي الكلام فيه .

(١) تفسير العياشي ج ١ ص ٢٢٣ .

(٢) المائدة : ٦ .

(٣) تفسير العياشي ج ١ ص ٢٩٧ .

(٤) تفسير العياشي ج ١ ص ٢٩٨ .

١٦- السرائر : من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن الحسين بن سعيد عن الحسن ، عن زرعة ، عن سماعة قال : سألته عن القلس وهي الجشاعة يرتفع الطعام من جوفه وهو صائم من غير أن يكون تقياً ، وهو قائم في الصلاة ، قال : لا ينقض ذلك وضوءه الحديث (١).

أقول : ما مر من الأخبار الدالة على أن أمير المؤمنين عليه السلام أنشد الشعر في الخطبة تدل على عدم نقضه للوضوء .

١٧- مجمع البيان : عن علي بن أبي حمزة في قوله تعالى : « أو لامستم النساء » أن المراد به الجماع خاصة (٢) .

١٨- كتاب المسائل : عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن الرجل يلعب المرأة أو يجرد ذها أو يقبلها فيخرج منه الشيء ما عليه؟ قال : إن جاءت الشهوة ، وخرج بدفق ، وفتر لخروجه فعليه الغسل ، وإن كان إنما هو شيء لا يجد له شهوة ولا فترة فلا غسل عليه ويتوضأ للصلاة (٣) .

١٩- المحاسن : عن أبيه ، عن القاسم بن محمد ، عن الحسين بن أبي العلاء قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء بعد الطعام ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأكل ، فجاء ابن أم مكتوم وفي يده رسول الله صلى الله عليه وآله كتف يأكل منها ، فوضع ما كان في يده منها ، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ ، فليس فيه طهور (٤) .

ومنه : عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة بن مهران قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عما إذا أكل لحمًا أو شرب لبنًا هل عليه وضوء؟ قال : لا قد أكل رسول الله صلى الله عليه وآله كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ (٥) .

ومنه : عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن يعقوب بن شعيب ، عن أبي بصير

(١) السرائر ص ٤٧٧ .

(٢) مجمع البيان ج ٣ ص ٥٢ .

(٣) البحار ج ١٠ ص ٢٧٢ .

(٤) (٥٩٤) المحاسن ص ٢٢٧ .

قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام أيتوضأ من ألبان الأبل ؟ قال : لا ، ولا من الخبز واللحم (١) .

ومنه : عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى و عبد الله بن المغيرة ، عن محمد بن سنان مثله (٢) .

ومنه : عن ابن العزرمي ، عن حاتم بن إسماعيل المديني ، عن جعفر ، عن أبيه عن الحسين بن علي ، عن زينب بنت أم سلمة قالت : أتني رسول الله ﷺ بكتف شاة فأكل منها وصلى ولم يمس ماء (٣) .

ومنه : عن جعفر بن محمد ، عن ابن القداح ، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن علي بن الحسين عليه السلام عن زينب بنت أم سلمة ، عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ أتني بكتف شاة وأكل منها ، ثم أذن المودن بالعصر ، فصلّى ولم يمس ماء (٤) .
ومنه : عن أبيه ، عن النضر بن سويد ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام هل يتوضأ من الطعام أو شرب اللبن ؟ قال : لا (٥) .
بيان : الظاهر أن المراد بالوضوء في هذه الأخبار وضوء الصلاة لا غسل اليد (٦) وإن كان البرقي - ره - أوردتها في آداب الأكل ، وبالجملة تدل على

(١-٥) المحاسن ص ٢٢٧ .

(٦) بل الظاهر أن المراد بالوضوء : التوضي من الغمر ، وإنما كان يتوضأ صلى الله عليه وآله أحياناً عن الغمر إذا قام للصلاة لاجل طول لبث الغمر على يده ، والغمر إذا طال على اليد أو سائر البدن اجتمع عليه الشياطين وقد قال تعالى عز وجل : د و الرجز فأهجر ، يعني رجز الشيطان وأما إذا لم يلبث الغمر فلا يجب ذلك كما وقع في هذه الأحاديث أن رسول الله (ص) أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ .

و أما الجمهور فتوهموا أن المراد بالتوضي في هذه الأحاديث الوضوء للصلاة فبعضهم أخذ بما رواه أبو هريرة عن النبي (ص) قال : سمعت رسول الله (ص) يقول : توضؤوا مما مست النار ، رواه مسلم كما في مشكاة المصابيح ص ٤٠ ، و بعضهم أخذ بما رواه ابن عباس قال : إن رسول الله أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ ، وهو عندهم حديث متفق عليه .

عدم انتقاض الوضوء بأكل مامسته النار ردّاً على بعض المخالفين القائلين به ، ولا خلاف بيننا في عدم الانتقاض .

والمشهور بين المخالفين أيضاً ذلك ، قال في شرح السنة بعد أن روى عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ : هذا متفق على صحته ، وأكل مامسته النار لا يوجب الوضوء ، وهو قول الخلفاء الراشدين ، وأكثـر أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

وذهب بعضهم إلى إيجاب الوضوء منه ، كان عمر بن عبد العزيز يتوضأ من السكر واحتجوا بما روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : توضؤوا مماسسته النار ، ولو من ثور أقط والثور القطعة من الأقط ، وهذا منسوخ عند عامة أهل العلم ، وقال جابر : كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء ممّا غيرت النار .

وذهب جماعة من أهل الحديث إلى إيجاب الوضوء عن أكل لحم الأبل خاصة وهو قول أحمد وإسحاق لرواية حملت على غسل اليد والقدم للمنظافة .

٣٠- نوادر الراوندى : بإسناده عن موسى بن جعفر ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال علي عليه السلام إن النبي ﷺ قبل زب الحسين بن علي عليه السلام كشف عن أريسته (١) وقام فصلّى من غير أن يتوضأ (٢) .

وبهذا الاسناد قال : سئل علي عليه السلام أن رجلاً قلّم أظافيره وأخذ شاربه أو حلق رأسه بعد الوضوء ، قال : لا بأس لم يزد ذلك إلا طهارة (٣) .

وبهذا الاسناد قال : إن علياً عليه السلام رعف وهو في الصلاة بالناس ، فأخذ بيد رجل فقدّمه ثم خرج فتوضأ فلم يتكلم ثم جاء فبنى على صلاته ، ولم يزد على ذلك (٤) .

(١) الأريية : أصل الفخذ ، و كان أربوة لكنهم استثقلوا التشديد على الواو ، وقالوا أريية .

(٢) نوادر الراوندى ص ٤٠ .

(٣) نوادر الراوندى ص ٤٥ ، وفيه وسئل من رجل ،

(٤) المصدر نفسه .

وروي أيضاً أن علياً عليه السلام قال : من رعف وهو في الصلاة فليصرف وليتوضأ وليستأنف الصلاة (١) .

وبهذا الاسناد قال : قال علي عليه السلام : كنت رجلاً مذاء فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكان فاطمة ابنته ، لأنها كانت عندي ، فقلت لأبي ذر " سله ! فسأله فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يغسل طرف ذكره وأنثيه ، ويتوضأ وضوء الصلاة (٢) .

وبهذا الاسناد عن علي عليه السلام قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أمرت المقداد يسأله يقول ثلاثة أشياء : مني " و وذي ومذي ، فأما المذي فالرجل يلعب امرأته فمذي ، ففيه الوضوء ، وأما الودي فهو الذي يتبع البول الماء الغليظ شبه المنى ففيه الوضوء ، وأما المنى فهو الماء الدافق الذي يكون منه الشهوة ففيه الغسل (٣) .

بيان : «الزب» بالضم الذكر والأربية كالتقية أصل الفخذ ، أو ما بين أعلاه وأسفل البطن ، ويدل "الأوئل على أن مس الذكر لا يبطل الوضوء ، والوضوء في الثالث والرابع محمول على إزالة النجاسة حملاً على المعنى اللغوي ، والبناء في الثالث محمول على عدم الاستدبار والكلام (٤) والاستيناف في الرابع على ما إذا صدر واحد منهما ، أو الفعل الكثير على المشهور ، والوضوء في المذي والودي إما محمول على التقية أو على الاستحباب كما عرفت (٥) .

(١-٣) فواد الراوندي ص ٤٥ .

(٤) بل الوجه في ذلك أن كل ما غلب الله على العبد فله أولى له بالعذر ، والرجل إذا مضى في صلاته مع شرائط الصحة ، ثم فاجأه في الاثناء الرعاف وهو مانع من المضى في الصلاة شرعاً ، كان على الله أن يقبل ما مضى من صلاته ، وكان عليه أن ينصرف إلى تحصيل الطهارة المانعة عن الصلاة ، وليس معناه الا ابتناء ، نعم إذا فعل من منافيات الصلاة ما لم يلزمه ولم يغلب عليه الله كان ذلك بمنزلة الانصراف عن الصلاة رأساً ، فلا وجه للابتناء وهو ظاهر .

(٥) بل يحتمل على التوضي من الخبيث المعروف الشايح في صدر الاسلام ؛ فان وضوء الصلاة أيضاً إنما سمى وضوءاً لمبالغتهم في غسل الوجه واليدين رغبة في طاعة أمر الله عز وجل بأحسن الوجوه .

٢٩- نهج البلاغة : قال أمير المؤمنين عليه السلام : العين وكاء السّه (١) .
قال السيد - رضي الله عنه - وهذه من الاستعارات العجيبة كأنّه شبه السّه
بالوعاء ، والعين بالكاء ، فإذا أطلق الكاء لم ينضبط الوعاء ، وهذا القول في الأظهر
الأشهر من كلام النبي صلى الله عليه وآله (٢) وقد رواه قوم لأمر المؤمنين عليه السلام وذكر ذلك
المبرّد في كتاب المقنض في باب اللفظ بالحروف ، وقد تكلمنا على هذه الاستعارة
في كتابنا الموسوم بمجازات الآثار النبوية (٣) .

بيان : قال في النهاية : الكاء الخيط الذي يشدّ به الصرّة ، والكيس و
غيرهما ، ومنه الحديث : العين وكاء السّه ، جعل اليقظة للاست كالوكاء للقربة كما
أنّ الكاء يمنع ما في القربة أن يخرج كذلك اليقظة تمنع الاست أن يحدث إلاّ
باختيار ، وكتبت بالعين عن اليقظة ، لأنّ النائم لا عين له يبصر به ، والسّه حلقة
الدبر وهو من الاست وأصلها سته بوزن فرس ، وجمعها أستاه كأفراس ، فحذف
الهاء و عوض عنها الهمزة ، فقليل است ، فإذا رددت إليها الهاء وهي لامها وحذفت
العين التي هي التاء انحذفت الهمزة التي جيء بها عوض الهاء فتقول : سه بفتح
السين ، ويروى في الحديث وكاء الست بحذف الهاء وإثبات العين ، والمشهور
الأوّل انتهى .

(١) نهج البلاغة تحت الرقم ٤٦٦ من قسم الحكم .

(٢) روى عن علي (ع) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : وكاء السّه العينان فمن نام
فليتوضأ رواه أبو داود ، وروى أن النبي (ص) قال : إنما العينان وكاء السّه فإذا نامت العين
استطلق الكاء ، رواه الدارمي . راجع في ذلك مشكاة المصابيح ص ٤١ .

(٣) المجازات النبوية ص ١٧٨ ، ولنظّمه ومن ذلك قوله عليه السلام : د العين وكاء
السّه فإذا نامت العين استطلق الكاء ، وهذه من أحسن الاستعارات والسّه اسم للسّه
قال الشاعر :

شأتك قعين غنها و سمينها وأنت السّه السفلى اذا دعيت نصر ←

و قال ابن أبي الحديد : ويروى العينان وكاء السَّه ، وقد جاء في تمام الخبر في بعض الروايات : فاذا نامت العينان استطلق الوكاء (١) .

٢٢- دعائم الاسلام : عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عليهم السلام أن الوضوء لا يجب إلا من حدث ، و أن المرء إذا توضأ صلى بوضوئه ذلك ما شاء من الصلوات ما لم يحدث أو ينم أو يجامع أو يغتم عليه ، أو يكون منه ما يجب منه إعادة الوضوء (٢) .

ومنه مراسلاً عن أمير المؤمنين و الباقر و الصادق صلوات الله عليهم قالوا : الذي ينتقض الوضوء الغايط و البول و الريح و النوم الغالب إذا كان لا يعلم ما يكون منه ، فأما من خفق خفقة وهو يعلم ما يكون منه و يحسّه و يسمع ، فذاك لا ينتقض وضوؤه (٣) .

و لم يروا من الحجامة و لا من الفصد و لا من القيء و لا من الدّم أو الصديد أو القيح ، و لا من القبلة و لا من المس و لا من مس الذكر و لا الفرج و لا الأثنيين و لا مس شيء من الجسد و لا من أكل لحوم الابل و لا من شرب اللبن ، و لا من أكل ما مسته النار ، و لا في قسّ الأظفار و لا أخذ الشارب و لا حلق الرأس و إذا مسّ جلدك الماء فحسن (٤) .

و يتمضمض من تقيّاً و يصلّي إذا كان متوضّئاً قبل ذلك ، و من أكل اللحوم

→ فكانه عليه السلام شبه السه بالوعاء و شبه العين بالوكاء فاذا نامت العين انحصر السه كما أنه اذا زال الوكاء وسع بما فيه الوعاء ، الا أن حفظ العين للسّه على خلاف حفظ الوكاء للوعاء فان العين اذا أخرجت لم تحفظ ستهها و الاوكية اذا حللت لم تضبط أوعيتها و من الناس من ينسب هذا الكلام الى أمير المؤمنين عليه السلام وقد ذكره محمد بن يزيد المبرد في الكتاب المقتضب في باب اللفظ بالحروف ، وفي الاظهر الاشهر أنه للثبتي (س) .

(١) شرح النهج ج ٤ ص ٥٠٧ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٠١ .

(٣-٤) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٠٢ باقتباس واختلاط .

أوالألبان أو مامستته النار فان غسل من مس ذلك يديه فهو حسن مرغّب فيه مندوب إليه ، وإن صلى ولم يغسلهما لم تفسد صلاته (١) .

و روينا عن رسول الله ﷺ أنه أتى بكنف جزور مشويّة و قد أذّن بلال فأمره فأمسك هنيئة حتّى أكل منها وأكل معه أصحابه ، ودعا بلبن إبل ممذوق (٢) له فشرب منه و شربوا ثمّ قام فصلّى ولم يمس ماء (٣) .
بيان : الممذوق اللبن الممزوج بالماء .

٢٣ - الهداية : لا ينتقض الوضوء إلاّ ممّا يخرج من الطرفين من بول أو غائط أو ريح أو منى ، وما سوى ذلك من مذي و وذي و قيء و قلس و رعاف و حجمة و دماميل و جروح و قروح و غير ذلك فانه لا ينتقض الوضوء (٤) .

٢٤ - كتاب عاصم بن حميد : عن سالم بن أبي الفضل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عمّا ينتقض الوضوء فقال : ليس ينتقض الوضوء إلاّ ما أنعم الله به عليك من طرفيك من الغائط و البول .

٢٥ - كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي قال : سألت العبد الصالح عليه السلام عن الرّجل يخفق وهو جالس في الصلاة ، قال : لا بأس بالخفقة ما لم يضع جبهته على الأرض أو يعتمد على شيء .

بيان : لعله محمول على التقيّة أو على عدم ذهاب حسّ السمع والبصر .

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٠٢ .

(٢) في المصدر : فمذق ، وهو الاسح ، والمراد باللبن العاست .

(٣) دعائم الاسلام ص ١٠٢ .

(٤) الهداية ص ١٨ .

٢

* ((باب)) *

* (علل الوضوء و ثوابه وعقاب تركه) *

١ - مجالس الصدوق : عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن عمته محمد بن أبي القاسم عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن علي بن الحسين البرقي ، عن ابن جبلة ، عن معاوية بن عمار ، عن الحسن بن عبد الله ، عن أبيه ، عن جده الحسن ابن علي عليه السلام قال : جاء نفر من اليهود إلى رسول الله ﷺ فسأله أعلمهم عن مسائل ، فكان فيما سأله : أخبرني لأي شيء توضأ هذه الجوارح الأربع وهي أنظف المواضع في الجسد ؟ .

قال النبي صلى الله عليه وآله : لما أن وسوس الشيطان إلى آدم ، ودنا آدم من الشجرة و نظر إليها ، ذهب ماء وجهه ، ثم قام وهو أول قدم مشت إلى خطيئة ، ثم تناول بيده ثم مستها فأكل منها فطار الحلي والحلل عن جسده ، ثم وضع يده على أُمّ رأسه وبكى .

فلما تاب الله عز وجل عليه فرض الله عز وجل عليه وعلى ذريته الوضوء على هذه الجوارح الأربع : وأمره أن يغسل الوجه لما نظر إلى الشجرة ، وأمره بغسل الساعدين إلى المرفقين لما تناول منها ، وأمره بمسح الرأس لما وضع يده على رأسه ، وأمره بمسح القدمين لما مشى إلى الخطيئة ، ثم سنّ على أمتي المذنمضة لتنقي القلب من الحرام ، والاستنشاق لتحريم عليهم رائحة النار وتنتها .

قال اليهودي : صدقت يا محمد فما جزاء عاملها ؟ قال النبي ﷺ : أول ما يمس الماء يتباعد عنه الشيطان ، وإذا تمضمض نور الله قلبه. ولسانه بالحكمة ، فاذا استنشق آمنه الله من النار ، ورزقه رايحة الجنة ، فاذا غسل وجهه بيض الله وجهه يوم تبيض فيه وجوه و تسود فيه وجوه ، وإذا غسل ساعديه حرّم الله عليه أغلال النار ، و

إذا مسح رأسه مسح الله عنه سيئاته ، وإذا مسح قدميه أجاز الله على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ، قال : صدقت يا محمد (١) .

بيان : قوله ﷺ « لتنقى القلب » أي يذهب أثر الحرام من القلب ، فينور الله قلبه ولسانه بالحكمة كما سيأتي .

العلل : عن محمد بن موسى بن المنوكل ، عن علي بن الحسين السعد آبادي عن أحمد بن محمد البرقي ، عن أبيه ، عن فضالة ، عن الحسين بن أبي العلا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : جاء نقر - إلى قوله : لما مشى إلى الخطيئة (٢) .

المحاسن : عن أبيه مثله (٣) .

العلل : لمحمد بن علي بن إبراهيم مرسلًا مثله .

٢ - مجالس الصدوق : عن الحسين بن علي بن أحمد الصايغ ، عن أحمد ابن محمد بن عقدة الهمداني ، عن جعفر بن عبيد الله ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي ابن رئاب ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : أتى رجل النبي ﷺ فسأله عن ثواب الوضوء والصلاة ، فقال ﷺ : اعلم أنك إذا ضربت يدك في الماء وقلت : « بسم الله » تناثرت الذنوب التي اكتسبتها يداك ، فإذا غسلت وجهك تناثرت الذنوب التي اكتسبتها عيناك بنظرهما وفؤك بلفظه ، فإذا غسلت ذراعيك تناثرت الذنوب عن يمينك وشمالك ، فإذا مسحت رأسك و قدميك تناثرت الذنوب التي مشيت إليها على قدميك ، فهذا لك في وضوءك (٤) .

أقول : تمامه في كتاب الحج (٥) .

(١) أمالي الصدوق ص ١١٥ .

(٢) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦٥ .

(٣) المحاسن ص ٣٢٣ .

(٤) أمالي الصدوق ص ٣٢٨ .

(٥) راجع ج ٩٩ ص ٣ - ٥ .

٣ - العيون (١) والعلل : عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن عمته ، عن محمد ابن علي الكوفي ، عن محمد بن سنان ، عن الرضا عليه السلام فيما كتب إليه من العلل قال : علّة الوضوء التي صار من أجلها غسل الوجه و الذراعين ، و مسح الرأس و الرجلين ، فلقيامه بين يدي الله عز وجل ، واستقباله إتياء بجوارحه الظاهرة ، و ملاقاته بها الكرام الكاتبين :

فغسل الوجه للستجود و الخضوع ، و غسل اليدين ليقبلهما و يرغب بهما و يرهب و يتبتّل ، و مسح الرأس و القدمين لأنّهما ظاهران مكشوفان يستقبل بهما في حالاته ، و ليس فيهما من الخضوع و التبتّل ما في الوجه و الذراعين (٢) .
بيان : الرغبة أن تبسط يديك و تظهر باطنهما ، و الرغبة أن تبسط يديك و تظهر ظهرهما ، و التبتّل تحريك السبابة اليسرى ترفعها في السماء و تضعها كما ووي في الصحيح (٣) و التقلب يشملها مع تحريك السبابة اليمنى يمينا و شمالا و يسمى بالتضرّع ، و رفع اليدين للتكبير و الوضع في مواضعهما في الركوع و السجود و سائر الأحوال .

٤ - ثواب الاعمال : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عمرو بن عثمان ، عن صباح الحذاء ، عن سماعة قال : قال أبو الحسن موسى عليه السلام : من توضأ للمغرب كان وضوؤه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في نهاره ، ما خلا الكبائر ، و من توضأ لصلاة الصبح كان وضوؤه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في ليلته ما خلا الكبائر (٤)
ايضاح : لا يقال : مع اجتناب الكبائر الصغائر مكفّرة بالاية الكريمة (٥)

(١) عيون الاخبار ج ٢ ص ٨٩

(٢) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦٥ .

(٣) راجع ج ٢ ص ٤٧٩ من الكافي ص ٣٦٩ معاني الاخبار .

(٤) ثواب الاعمال ص ١٧

(٥) الاية هي قوله تعالى : و ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم

فأي فائدة للوضوء؟ لأننا نقول: يحتمل أن يكون تكفير الصغائر بسبب الوضوء مختصاً بمن لم يجتنب الكبائر (١) وربما يقال: لعل لكل منهما مدخلاً في التكفير ولا يخفى ما فيه .

٥ - معاني الاخبار : عن محمد بن موسى بن المتوكل ، عن محمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس معاً عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ثمانية لا تقبل لهم صلاة : العبد الأبق حتى يرجع إلى مولاه ، و الناشز عن زوجها وهو عليها ساخط ، و مانع الزكاة ، و تارك الوضوء ، و الجارية المدركة تصلي بغير خمار ، و إمام قوم يصلي بهم وهم له كارهون والزبّين . قالوا : يا رسول الله وما الزبّين ؟ قال : الرّجل يدافع البول و الغائط . والسكران ، فهؤلاء ثمانية لا تقبل لهم صلاة (٢) .

بيان : ظاهر الأخبار أن القبول غير الاجزاء ، واختلف في معناهما ، فقبل القبول هو استحقاق الثواب ، و الاجزاء الخلاص من العقاب ، و قيل : القبول [كثرة الثواب والاجزاء بدونه قلّة ، والظاهر أن المراد بعدم القبول] (٣) هنا

→ وندخلكم مدخلا كريماً ، وللمؤلف العلامة في ج ٦ ص ٢٢ من هذه الطبعة بيان ، وهكذا في ج ٧٩ ص ٣ ، ولنا في الذيل ج ٧٩ ص ١٠ - ١٢ بحث في ذلك من شاء فليراجع . (١) بل الوجه فيه أن الحسنات يذهبن السيئات ، و السيئات هي الصغائر ، والحسنات الصلوات الخمس كما يأتي في محله ؛ فالمعنى أن كل صلاة إذا صليت في وقته كانت مكفرة لما صدر من المصلي من صفائر الذنوب والسيئات قبل ذلك ، إلا أن ذلك التكفير يعجل في صلاة المغرب و الصبح فإذا توشأ لصلاتهما كفر ما بينهما ، وأما من لا يصلي فلا يكفر ذنوبه أصلاً لأن ترك الصلاة كبيرة في نفسها ، بل هو بمنزلة الكفر .

(٢) معاني الاخبار ص ٤٠٤ ، و رواه في الخصال ج ٢ ص ٣٨ المحاسن ص ١٢ .

(٣) ما بين علامتين ساقط من الكمباني .

أعمُّ من عدم الصحة وعدم الكمال ، ففي تارك الوضوء والمصلية بغير خمار و السكران الأوَّل وفي الباقي الثاني ، وقال في النهاية : الزين الدفع ، ومنه الحديث لا يقبل الله صلاة الزَّين ، وهو الذي يدافع الأخبثين وهو بوزن السجّين هكذا رواه بعضهم والمشهور بالنون وقال في الزاء والنون : فيه لا يصلّين أحدكم وهو زنين أي حاقن ، يقال : زنَّ يزنُّ أي حقن فقطر ، وقيل : هو الذي يدافع الأخبثين معاً ، ومنه الحديث لا يقبل الله صلاة العبد إلا بق ولا صلاة الزَّنين .

٦ - عقاب الاعمال (١) و العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد ابن الحسن الصفار ، عن السندي بن محمد ، عن صفوان بن يحيى ، عن صفوان ابن مهران ، عن أبي عبد الله عليه الصلاة والسلام قال : أقعد رجل من الأخيار في قبره فقيل له : إنا جالدوك مائة جلدة من عذاب الله ، فقال : لا أطيقها ، فلم يزالوا به حتّى انتهوا إلى جلدة واحدة ، فقالوا ليس منها بد ، فقال : فبما تجلدونيها ؟ قالوا : نجلدك لأنك صليت يوماً بغير وضوء ، ومرت على ضعيف فلم تنصره ، قال : فجلدوه جلدة من عذاب الله عزّ وجلّ ، فامتلاً قبره ناراً (٢) .

المحاسن : عن محمد بن عليّ ، عن ابن أبي نجران ، عن صفوان مثله (٣) بيان : في العلل و عقاب الأعمال « رجل من الأخيار » بالخاء المعجمة و الياء المثناة التحتانية ، وفي المحاسن و الفقيه (٤) الأخبار بالخاء المهملة و الباء الموحدة فعلى الأوَّل المراد كونه خيراً عند الناس أو في سائر أعماله ، وعلى الثاني علماء اليهود .

(١) راجع ص ٢٠٢ من ثواب الاعمال .

(٢) علل الشرايع ج ١ ص ٢٩١ .

(٣) المحاسن ص ٢٨ .

(٤) رواه في الفقيه مرسلًا راجع ج ١ ص ٣٥ ط نجف .

و يدلُّ الخبر على حرمة الصلاة بغير وضوء و وجوب نصرته الضعفاء مع القدرة ، و على سؤال التقيير و عذابه ، و أنه يسأل فيه عن بعض الفروع أيضاً كما دلّت عليه أخبار آخر ، وقد مرّ الكلام فيه في المجلد الثالث (١) .

٧ - العيون (٢) و العلل عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس ، عن علي بن محمد بن قنينة ، عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام .

فان قال : لم أمر بالوضوء و بدأ به ؟ قيل : لأن يكون العبد طاهراً إذا قام بين يدي الجبار في مناجاته إيّاه ، مطيعاً له فيما أمره ، نقيّاً من الأدناس و النجاسة ، مع ما فيه من ذهاب الكسل ، و طرد النعاس ، و تذكية الفؤاد للقيام بين يدي الجبار .

فان قال : فلم وجب ذلك على الوجه و اليدين ، و الرأس و الرجلين ؟ قيل : لأنّ العبد إذا قام بين يدي الجبار ، فأنما ينكشف من جوارحه ، و يظهر ما وجب فيه الوضوء ، و ذلك أنه بوجهه يستقبل و يسجد و يخضع ، و بيده يسأل و يرغب و يرهب و يتبتّل ، و برأسه يستقبل في ركوعه و سجوده ، و برجليه يقوم و يقعد .

فان قيل : فلم وجب الغسل على الوجه و اليدين ، و المسح على الرأس و الرجلين ولم يجعل غسلاً كلّه ، ولا مسحاً كلّه ؟ قيل : لعل شتى : منها أن العباداة العظمى إنّما هي الركوع و السجود ، و إنّما يكون الرأس ركوع و السجود بالوجه و اليدين ، لا بالرأس و الرجلين .

و منها أن الخلق لا يطيقون في كلّ وقت غسل الرأس و الرجلين ، يشتدّ ذلك عليهم في البرد ، و السفر ، و المرض ، و الليل و النهار ، و غسل الوجه

(١) راجع ج ٦ ص ٢٠٢ - ٢٠٨ باب أحوال البرزخ و القبر و عذابه و سؤاله .

(٢) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٠٤ .

و اليدين أخف من غسل الرأس والرجلين ، وإنهما وضعت الفرائض على قدر أقل الناس طاقة من أهل الصحة ، ثم عم فيها القوى والضعيف ومنها أن الرأس و الرجلين ليس هما في كل وقت باديان وظاهران (١) كالوجه و اليدين ، لموضع العمامة و الخفين و غير ذلك .

فان قال : فلم وجب الوضوء ممّا خرج من الطرفين خاصّة ، ومن النوم دون ساير الأشياء ؟ فقيل : لأن الطرفين هما طريق النجاسة ، و ليس للانسان طريق تصيبه النجاسة من نفسه إلاّ منهما ، فأمرؤا بالطهارة عندما تصيبهم تلك النجاسة من أنفسهم ، و أمّا النوم فانّ النائم إذا غلب عليه النوم يفتح كل شيء منه و استرخى ، فكان أغلب الأشياء كلّها فيما يخرج منه ، فوجب عليه الوضوء بهذه العلة .

فان قالوا : فلم لم يؤمرؤا بالغسل من هذه النجاسة كما أمرؤا بالغسل من الجنابة ؟ قيل : لأنّ هذا شيء دائم غير ممكن للخلق الاغتسال منه كلّما يصيب ذلك ولا يكلف الله نفساً إلاّ وسعها ، و الجنابة ليس هي أمراً دائماً إنّما هي شهوة يصيبها إذا أراد ، و يمكنه تعجيلها و تأخيرها للأيام الثلاثة و الأقلّ و الأكثر ، و ليس هاتيك هكذا (٢) .

توضيح قوله ﷺ : « ليس هما في كل وقت » أي لا يحصل فيهما من الدنس و القذر ما يحصل في الوجه و اليدين ، لكونهما غالباً باديين ، قوله ﷺ : « وكان أغلب »

(١) كذا في النسخ : والرفع فيهما على الفاء ليس من العمل بمعنى فرض دخولها على الجملة الاسمية «هما باديان» و يظهر من طبعة الكمباني أنه صحح « باديين وظاهرين » و هو الاشبه بقواعد العلم ، على نحو قوله (ع) : « ليس هي أمراً دائماً ، فيما يأتي من لفظ الحديث .

(٢) علل الشرايع ج ١ ص ٢٤٤ و ٢٤٥ وفيه « و ليس ذاك » و في الميون « و ليس ذلك » .

الأشياء « أي فكان النوم أغلب الأشياء في احتمال خروج النجاسة أي أغلب أحوال الانسان ، أو المراد بالأشياء الأعضاء بقريظة قوله كل شيء منه أي أغلب الأشياء في الاسترخاء الأعضاء التي تخرج منها النجاسة ، أو المراد بالأشياء الاحتمالات أي أغلب الاحتمالات في حال الخروج فتكون كلمة « ما » مصدرية ، و لعل الأول أظهر .

٨- المناقب : لابن شهر آشوب : روي أن شامياً سأل علي بن الحسين عليه السلام عن بدو الوضوء فقال قال الله تعالى لملائكته : « إنني جاعل في الأرض خليفة » (١) الآية فتخافوا غضب ربهم فجعلوا يطوفون حول العرش كل يوم ثلاث ساعات من النهار ، يتضرعون ، قال : فأمرهم أن يأتوا نهراً جارياً يقال له الحيوان تحت العرش فيتوضأوا (٢) .

٩ - تفسير الامام عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : مفتاح الصلاة الطهور و تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم ، و لا يقبل الله صلاة بغير طهور (٣) . بيان : رواه في الكافي (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي ﷺ وفيه « افتتاح الصلاة » أي أول شرائطه و مقدّماته ، أولاً أنه لا شرطها به كالجزم منها ، أو عند الشروع في الوضوء إلى إتمام الصلاة يكتب له ثوابها ، و كذا المفتاح أو هو كناية عن الاشتراط أي لا يفتح الصلاة إلا به « و تحريمها التكبير » أي لا يحرم محرّمات الصلاة إلا به ، ولا يحل المحرّمات إلا بالتسليم ، و ظاهره الوجوب و سيأتي القول فيه .

١٠ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين ابن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه الصلاة والسلام

(١) البقرة : ٣٠ .

(٢) المناقب ج ٤ ص ١٦٠ .

(٣) تفسير الامام : ٢٣٩ .

(٤) الكافي ج ٣ ص ٦٩ .

قال : لا تعاد الصلاة إلا من خمسة : الطهور ، والوقت ، والقبلة ، والركوع والسجود (١) .

بيان : الطهور الطهارة من الحدث ، أو الأعم منه ومن الخبث ، وفي الإخلال بالأوّل يلزم الإعادة مطلقاً ، وفي الثاني إذا كان عامداً مطلقاً في الوقت وخارجه سواء كان عالماً بالحكم أو جاهلاً واستشكل بعض المحققين قضاء الجاهل ، وإذا كان ناسياً الإعادة مطلقاً أيضاً على قول جماعة أو في الوقت خاصة على الأشهر بين المتأخرين .

و قيل : بعدم الإعادة مطلقاً ولا يخلو من قوّة ، بحمل أخبار الإعادة على الاستحباب ، وإذا كان جاهلاً ولم يعلم إلا بعد الفراغ ، فالأشهر عدم الإعادة مطلقاً وقيل : يعيد في الوقت خاصة ، وفيه قول نادر بوجوب القضاء أيضاً والأوّل أقوى .

١١ - دعائم الإسلام : روينا عن عليّ عليه السلام عن رسول الله ﷺ أنّه قال : يحشر الله عزّ وجلّ أمّتي يوم القيامة بين الأمم غرباً محجّلين من آثار الوضوء (٢) .

و منه عن عليّ عليه السلام أنّه قال : الطهر نصف الإيمان (٣) .
وعنه عليه السلام أنّه قال : من أحسن الطهور ثمّ مشى إلى المسجد فهو في صلاة ما لم يحدث (٤) .

ومنه : عن رسول الله ﷺ أنّه قال : لا صلاة إلا بطهور (٥) .
وعن أبي عبد الله جعفر بن محمد صلوات الله عليه أنّه قال : لا يقبل الله صلاة إلا بطهور (٦) .

(١) الخصال ج ١ ص ١٣٧

(٢-٦) دعائم الإسلام ج ١ ص ١٠٠ .

- ١٢ - نوادر الراوندى : بإسناده عن موسى بن جعفر، عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله ﷺ: الوضوء نصف الايمان (١).
- بيان : لعل" المعنى أنه نصف الصلاة لشدة مدخليته في صحتها ، وقد سمي الله الصلاة إيماناً (٢) في قوله سبحانه « وما كان الله ليضيع إيمانكم » كما مر (٣) .
- ١٣ - المحاسن : عن عبد العظيم الحسني قال : قال أبو جعفر عليه السلام : لا صلاة إلا بطهور .
- أقول : سيأتي بعض العلل في باب علل الصلاة .



(١) نوادر الراوندى : ٣٠ .

(٢) أقول : بل الظاهر أن المراد بالايان هو تصديق النبي (ص) عند تحويل القبلة حيث كان صعباً عليهم لكونه متضمناً لمخطئة قبلتهم الاولى ولذلك ارتد بعض المسلمين حينذاك كما قال عز وجل في صدر الآية «سيقول السفهاء ما وليهم عن قبلتهم التي كانوا عليها» الى قوله «وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله» .

(٣) راجع باب تحويل القبلة ج ١٩ ص ١٩٥ - ٢٠٢ من هذه الطبعة الحديثة ، و الاية في سورة البقرة : ١٤٣ .

٣

((باب))

* « (وجوب الوضوء وكيفية وأحكامه) » *

الآيات: المائدة : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا
وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين (١) .
الواقعة : إنه لقرآن كريم * في كتاب مكنون * لا يمسه إلا
المطهرون (٢) .

تفسير : قيل إقباله جل شأنه بالخطاب بهذا الأمر يتضمن تنشيط المخاطبين
والاعتناء بشأن الأمور به ، و جبر كلفة التكليف بلذة المخاطبة ، ثم إن قلنا
باختصاص كلمة « يا » بنداء البعيد كما هو الأشهر ، فالنداء بها للبعد البعيد بين
مقامي عز الربوبية وذل العبودية ، أولتنزيل المخاطبين ولو تغليباً منزلة البعداء
للانهمالك في لوازم البشرية ، وإن كان سبحانه أقرب إلينا من جبل الوريد ، أوأما
يتضمنه هذا النداء من تفخيم المخاطب به ، والإشارة إلى رفعة شأنه بالإيماء إلى
أننا بمراحل عن توفية حقه ، وحق ماشرع لأجله .

ولفظة « أي » لما كانت وصلة إلى نداء أمثال هذه المعارف ، أعطيت حكم
المنادى ، ووصفت بالمقصود بالنداء ، وتوسطها التنبيه بينهما تعويض عما استحقته
من المضاف إليه ، وتأكيده للخطاب ، وقد كثر النداء بيا أيها الذين آمنوا في القرآن
المجيد ، لما فيه من وجوه التأكيد بالإيماء إلى التفخيم ، وتكرار الذكر والابهام
أولاً ثم الايضاح ثانياً .

(١) المائدة : ٦

(٢) الواقعة : ٧٧ - ٧٩ .

والإتيان بحرف التنبيه وتعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية الباعث على الترغيب في الامتثال ، و تخصيص الخطاب بالمؤمنين ، لأنهم هم المنتهيئون للامتثال ، و إلا فكيف عندنا مخاطبون بفروع العبادات ، على أن المصر على عدم الإيتامار بالشئ لا يحسن أمره بما هو من شروطه ومقدّماته .

والقيام إلى الصلاة قيل أريد به إرادته والتوجه إليه إطلاقاً للملزوم على لازمه ، أو المسبب على سببه ، إذ فعل المختار تلزمه الإرادة ، و يتسبب عنها كقوله تعالى «فإذا قرأت القرآن» (١) وقيل المراد بالقيام إليها قصدتها ، والعلاقة مأمرة من اللزوم أو السببية ، وقيل معنى القيام إلى الشئ قصده و صرف الهمة إلى الإتيان به ، فلا تجوز ، وقيل المراد القيام المنتهي إلى الصلاة .

قال الشيخ البهائي قدس سره : والقولان الأخيران وإن سلما عن التجوز لكن أولهما لم يثبت في اللغة ، وثانيهما لا يعم جميع الحالات ، فالمعتمد الأول وكيف كان ، فالمعنى إذا قمتم محدثين ، وأما ما نقل من أن الوضوء كان فرضاً على كل قائم إلى الصلاة وإن كان على وضوء (٢) ثم نسخ بالسنة فلم يثبت عندنا ، مع أنه خلاف ما هو المشهور من أنه لا منسوخ في المائدة .

و قال جماعة من الأصحاب : الوجه مأخوذ من المواجهة فالأية إنما تدل على وجوب غسل ما يواجه به منه ، وقال والدي قدس سره : بل الأمر بالعكس ، فإن المواجهة مشتقة من الوجه .

ولما كانت اليد تطلق على ما تحت الزند ، و على ما تحت المرفق ، وما تحت المنكب ، بين سبحانه غاية المغسول منها كما تقول لغلامك : اخضب يدك إلى الزند

(١) الفعل : ٩٨ .

(٢) - توهموا أن للاية الشريفة إطلاقاً بالنسبة الى من قام الى الصلاة ، سواء كان متوضئاً قبل ذلك لصلاة اخرى ماضية أو لم يكن متوضئاً ؛ و ليس بصحيح ، و الا لوجب أن يكون الخروج من الصلاة - التي توضأ هذا الوضوء لها - ناقضاً لذلك الوضوء كما أن الخروج من الفائت ناقض له ؛ و هو كما ترى . ←

وللصبيقل اصقل سيفي إلى القبضة ، وليس في الآية الكريمة دلالة على ابتداء الغسل بالأصابع وانتهائه بالمرفق ، كما أنه ليس في هاتين العبارتين دلالة على ابتداء الخاضب والصبيقل بأصابع اليد وطرف السيف ، فهي مجملة (١) .
ولا سيما إذا جعلت لفظة « إلى » فيها بمعنى « مع » ، كما في بعض التفاسير

→ على أن الآية الشريفة هي التي تكفلت لبيان الوضوء وكيفية ، و معلوم أن الوضوء قبل نزولها لم يكن مفروضاً ، وإن كان مسنوباً أسوة بالنبي (ص) .
ف شأن الآية أنه يفرض المكلفين من دون وضوء ثم يأمرهم بالتوضي و يجعله شرطاً للدخول في الصلاة ، فكل من أراد الدخول في الصلاة بعد نزول الآية كان شرطاً عليه أن يتوضأ ، وأما من توضأ بعد نزولها ولم يحدث بأحد النواقض ، فهو واجد للوضوء ، والتوضي بعده مجدداً تحصيل للحاصل .

نعم ظاهر قوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا » الخ الايتان بالوضوء لاجل الصلاة و القيام اليها ، كما يقال : إذا أردت أن تلقى الأمير فخذ أهبتك ، و إذا أردت أن تلقى الأسد فخذ حذرك ، فمن كان توضأ لمس كتابة القرآن أو الكون على الطهارة أو للزوم أو للجتماع مثلاً لا يصح له الدخول في الصلاة ، لأنه لم يمثل فرض هذه الآية ومنه النية أعني ارادة الصلاة و التوجه لها ، و سيأتي مزيد الكلام فيه .

(١) أقول : بل هي مطلقة تشمل أنحاء الغسل :

- ١ - الابتداء بالمرفق ثم الأعلى فالأعلى بحيث ينفصل الفسالة من الأصابع .
- ٢ - الابتداء برؤس الأصابع ثم الأسفل و الأسفل حتى ينفصل الفسالة من المرفق ، و الخطب في تعسر الابتداء برؤس الأصابع ثم الأسفل فالأسفل .
- ٣ - الغسل من دون رعاية الأعلى فالأعلى ، والأسفل فالأسفل ، بأن يجمع بين النوعين المذكورين فتارة يدلك من المرفق إلى الأصابع و تارة من الأصابع إلى المرفق - ويعبر عنه برد الشعر - .

٥٣ - غسل الكفين من الأصابع إلى الزند ثم غسل الساعد من المرفق إلى الزند

و عكسه .

فالاستدلال بها على وجوب الابتداء بالأصابع استدلال واه لا حتمالها كلا الأمرين ونحن إنما عرفنا وجوب الابتداء بالمرفق من فعل أئمتنا عليهم السلام.

على أن ابن هشام ذكر في طي ما ذكر من أغلاط المعربين: الحادي عشر قوله تعالى «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق» فإن المتبادر تعلق إلى باغسلوا وقد ردّه بعضهم بأن ما قبل الغاية لابد أن يتكرر قبل الوصول إليها تقول ضربته

→ ٦ و ٧ - غسل الساعد من المرفق إلى الزند ثم غسل الكفين من الاصابع إلى الزند وعكسه .

٨ - رش اليدين إلى المرفق ثم ذلك هكذا : ذاهبا و جائيا ، ثم غمسه في الماء ليتحقق الغسل ويذهب بالدرن المانع .

و من دقق النظر ، يمكن له أن يتصور أنحاء أخرى غير ما ذكرناه ، و هكذا في غسل الوجه و هو ذات أبعاض ، و مسح الرأس و القدمين كما سيأتى الكلام فيه .
و لكن أحسن الوجوه اللائق بمقام الربوبية و أسهلها من حيث الطبع و أكملها من حيث النظافة و الذهاب بالدرن الموافق لطبع الماء المطهر و جريانه ، هو الوجه الاول و هو الغسل : الاعلى فالاعلى - سواء كان غسل الوجه أو اليدين أو تمام البدن في الغسل ، بأن يرسل الماء في الوضوء إلى أعلى الوجه ويمريده ماسحا من الاعلى إلى الاسفل حتى يوافق غسله و مسحه طبع الماء من حيث نزوله و ميله إلى الارض فيتوافقان معا ، و ينفصل الفسالة من الذقن و ينزل إلى الارض ، كما هو دأب جميع البشر في غسل الوجه ، المسلم و غيره .

ثم يرسل الماء إلى أعلى المرفق و يمسح بيده من الاعلى إلى الاسفل موافقا لجريان الماء و طبعه حتى يذهب بالدرن المانع ، و ينفصل الفسالة من الاصابع ، و هذا هو النحو المتعارف المطبوع لكل أحد ، سوى أهل السنة من المخالفين : خالفوا فطرتهم المعبولة قسراً لاجل فتوى فقهاءهم الجهال حيث توهموا أن « إلى » في الآية تفيد وجوب الابتداء من الاصابع و الانتهاء إلى المرافق و ليس كذلك ، لا عرفاً كما بينه المؤلف العلامة قدس سره و هو على محله ، و لالغة كما ستعرفه من كلام ابن هشام .

إلى أن مات ، ويمتنع قتلته إلى أن مات ، وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق ، لأنَّ اليد شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما .

قال : والعمواب تعلّق إلى باسقطوا محذوفاً ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل ، لأنَّ الإسقاط قام الاجماعُ على أنّه ليس من الأنامل بل من المناكب وقد انتهى إلى المرفق ، والغالب أنَّ ما بعد إلى يكون غير داخل ، بخلاف حتّى وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلياً في المأمور بغسله انتهى (١) .

والحمد لله الذي أظهر الحقَّ على لسان أعدائه ، ألا ترى كيف اعترف هذا الفاضل الذي هو من أفاخم علماء العربيّة ، وأجلّة أفاضل أهل الضلالة ، بما يستلزم الحقَّ المبين ، والحمد لله ربّ العالمين . وقد روي عن الصادق عليه السلام أنَّ الآية نزلت هكذا « وأيديكم من المرافق » (٢) .

والمرافق جمع مرفق بكسر أوّله وفتح ثالثه ، أو بالعكس ، وهو مجمع

(١) راجع مغنى اللبيب الباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على

المعرب من جهتها ص ٥٣٣ ط مصر وزاد بعده :

و قال بعضهم : الايدى فى عرف الشرع اسم للكف فقط ، بدليل آية السرقة ، وقد صح الخبر باقتصاره (ص) فى التيمم على مسح الكفين ، فكان ذلك تفسيراً للمراد بالايدي فى آية التيمم ، قال : وعلى هذا فالى غاية للغسل ، لا للإسقاط ، قلت : وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف أيضاً أى : ومدوا الفسل الى المرافق ، اذلا يكون غسل ما وراء الكف غاية للكف .

اقول : الاستدلال بآية السرقة على أن المراد بالكفين فى عرف الشرع هو الكف ليس على محله ، فان آية السرقة لم يبين حد القطع وانما بين فى السنة المختلف فيها بين أهل البيت وغيرهم من المخالفين ، وقد قيل بالقطع من المرفق أيضاً بدليل آية الوضوء ولعل ابن هشام لاجل مدخولية قوله و استدلاله قال : وهذا ان سلم .

(٢) راجع الكافى ج ٣ ص ٢٨ حديث الهيثم بن عروة التميمى عن أبى عبدالله (ع)

وسيجىء فى طى أخبار الباب روايات أخر .

عظمى الذراع والعضد سمى بذلك لأنه يرتفق به في الاتكأء ونحوه ، ولا دلالة في الآية على إدخاله في غسل اليد ، ولا على إدخال الكعب في مسح الرجل لخروج الغاية تارة ودخولها أخرى ومجيء «إلى» بمعنى «مع» كما في قوله تعالى «ويزدكم قوة إلى قوتكم» (١) وقوله «من أنصاري إلى الله» (٢) لا ينفع فنحن إنما استفدنا إدخال المرفق في الغسل من فعل أئمتنا عليهم السلام (٣) وقد أطبق جماهير الأمة أيضاً على دخوله ، ولا يخالف فيه إلا شذمة شاذة من العامة لا يعتد بها .

وأما الكعبان فالمشهور بين علمائنا عدم دخولهما في المسح ، وليس في رواياتنا تصريح بدخولهما فيه ، بل في بعضها إشعار بعدمه ، وأما العامة فقد أدخلوهما في الغسل ، والباء في قوله : «برؤسكم» حملها العامة على مطلق الالتصاق (٤) ومن ثم

(١) هود : ٥٢ .

(٢) آل عمران : ٥٢ ، الصف : ١٤ .

(٣) لا يدل فعل أئمتنا عليهم الصلاة والسلام على دخول المرفق في المنسول فإن اللازم إرسال الماء من أعلى المنسول ؛ ولا يمكن ذلك إلا بإرسال الماء من أعلى المرفق ومسحه باليد إلى الأسفل ، ففصل المرفق في الوضوءات البيانية من باب المقدمة كغسل اليدين قبل الشروع في الوضوء والغسل ، وقد سبق الكلام فيه في ص ١٤٦ .

(٤) وعندى أن الباء للاستعلاء وهو المعنى العاشر مما ذكره ابن هشام في المغنى واستشهد بقوله تعالى : «من أن تأمنه بقنطار» بدليل قوله تعالى : هل آمنكم عليه إلا كما آمنكم على أخيه ، وبقوله «وإذا مروا بهم يتغامزون» بدليل قوله تعالى : «وأنكم لتمرون عليهم» وقول الشاعر : «أرب يبول الثعلبان برأسه» بدليل تمامه «لقد هان من بآلت عليه الثعالب» .

و إنما قلت أنها للاستعلاء ، فإن المسح يتعدى إلى الممسوح بنفسه ، وفيه معنى الالتصاق الحقيقي ، فلو حملنا الباء للالتصاق أيضاً لكان لغواً ، كما لا يخفى .
على أن معنى الالتصاق - وهو الذي اقتصر عليه سيبويه - معنى لا يفارق الباء في كل -

أوجب بعضهم مسح كل الرأس ، واكتفى بعضهم ببعضه ، و أمّا عند الامامية فالباء عندهم للتبويض (١) كما تدل عليه أخبارهم (٢) ولا يلتفت إلى إنكار بعض المخالفين معجىء الباء للتبويض ، لاعتراف فحول علمائهم بمعجىءه كالفيروز آبادي وهو من أفاخم اللغويين الذين يعتمدون عليهم في جل أحكامهم ، حيث قال في

→ معانيه فلا وجه لذكره عليه لانه معنى ضمنى يستفاد من وصلة الفعل الى مفعوله بسبب الباء ، أو بنفسه ، لانه معنى خاص بالباء ، وقولهم فى اللصاق الحقيقى « أمسكت بزيد » فقد ضمن أمسكت معنى تملت ، و هو ظاهر لمن تأمل ، و قولهم فى اللصاق المجازى « مررت بزيد » فالباء للاستعلاء ، كما فى قوله تعالى : « واذا مروا بهم يتغامزون » فانه ضمن معنى الاشراف وقوله : أرب يبول الثعلبان برأسه .

فالمعنى امسحوا على رؤسكم و على أرجلكم الى الكعبين ، وإنما قيد الأرجل بقوله « الى الكعبين » لان الرجل يشمل الساقين و الفخذين أيضاً فقيدته الى الكعبين ليعلم أن المسح الواجب يكون على ظهر الرجل و لا يجاوز الكعبين الى الساقين ، كما قيد اليدين فى قوله : « اغسلوا وجوهكم و أيديكم الى المرافق » ليعلم أن الغسل لا يجاوز المرافق الى المصدين .

(١) بل التبويض انما يفهم بقرينة ذكر الباء ، لا أن الباء نفسها للتبويض ، أما فى الآية الكريمة « و امسحوا برؤسكم و أرجلكم » فلانها بعد ما كانت بمعنى الاستعلاء كان المعنى : امسحوا على رؤسكم و أرجلكم ، فيكفى فى مصداقه مسح ما من دون استيعاب الرأس و الرجلين ، و الا لقال عز وجل « امسحوا برؤسكم و أرجلكم » ليشمل بظاهره تمام الرأس و الرجلين الى الكعبين ، و أما فى قوله تعالى « عينا يشرب بها عباد الله » و قد استشهدوا بها لمعجىء الباء للتبويض ، فالظاهر أنها للسببية ، ضمن الشرب معنى الرى ، والمعنى : عينا يروى بها عباد الله اذا شربوا منها شرية ، وهكذا الكلام فى البيتين اللتين استشهد بهما على ما سيحجىء .

(٢) سيأتى متن الاحاديث ، وفيها أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، وليس ذلك بصريح فى أن الباء للتبويض كما هو ظاهر .

سياق معاني الباء : وللتبعض « عينا يشرب بها عباد الله » (١) « وامسحوا برؤوسكم » انتهى (٢) .

و قال ابن هشام في ترجمة الباء : الحادية عشر للتبعض أثبت ذلك الأصمعي^٣ و الفارسي^٤ والقتيبي^٥ و ابن مالك ، قيل : و الكوفيون ، وجعلوا منه « عينا يشرب بها عباد الله » وقوله « شربن بماء البحر ثم ترفعت » (٣) وقوله : « شرب النزيل ببرد ماء الحشرج » (٤)

قيل : و منه « وامسحوا برؤوسكم » انتهى (٥) .

و يكفي لنا ما صدر عن أئمتنا عليهم السلام في ذلك فانهم أفصح العرب قد أقر به المخالف و المؤلف من أهل اللسان ، فلا يلتفت إلى إنكار سيبويه بعد ذلك مجيء الباء في كلام العرب للتبعض في سبعة عشر موضعاً من كتابه مع أن شهادته في ذلك شهادة نفى و هي غير مقبولة ، بل شهادة المدعى و هي غير مسموعة ، مع أنها معارضة باصرار الأصمعي^٦ على مجيئها له في نظمهم و نثرهم ، و هو أشد أنساً بكلامهم ، و أعرف بمقاصدهم من سيبويه المعاند للحق وأهله .

و وافق ابن جنّي سيبويه في ذلك ، وما ذكر بعض مشايخنا من عدّ قول ابن جنّي موافقاً لمذهب ابن مالك فهو سهو ، لتصريح الرضي^٧ بما ذكرنا .
و أما قوله سبحانه « وأرجلكم » فالقراء السبعة قد اقتصموا قراءتي نصب الأرجل و جرّها على التناصف ، فقرأ الكسائي ، و نافع ، و ابن عامر ، و حفص عن عاصم ، بنصبها ، و حمزة و ابن كثير و أبو عمرو و أبو بكر عن عاصم

(١) الانسان : ٦ .

(٢) القاموس ج ٤ ص ٤٠٨ ، آخر الكتاب .

(٣) صدر بيت و بعده كما في المصدر : متى لجج خضر لهن نثيج .

(٤) عجز بيت و صدره كما في المصدر : فلثمت فاما آخذاً بقرونها .

(٥) راجع ص ١٠٥ من مغنى اللبيب ، ط مصر : لكنه قال بعد ذلك ، والظاهر أن

الباء فيها للإصاق و قد مر الكلام فيه .

بجرها (١) .

و اختلفت الأمة في مسح الرجلين وغسلهما في الوضوء ، فقال فرقة بالمسح وهم كافة أصحابنا الامامية ، و نقل الشيخ في التهذيب أن جماعة من العامة يوافقوننا على المسح أيضاً إلا أنهم يقولون باستيعاب القدم ظهراً و بطناً ، و من القائلين بالمسح ابن عباس ، و كان يقول : الوضوء غسلتان و مسحتان ، من باهلني باهلته ، و وافقه أنس بن مالك وعكرمة والشعبي و جماعة من التابعين ، و قد نقل علماء العامة من المفسرين وغيرهم أنه موافق لقول الامام محمد بن علي الباقر عليه السلام و قول آباءه الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين .

و قال طائفة بالغسل ، و هو مذهب أصحاب المذاهب الأربعة ، و قال

(١) أقول : الآية الشريفة من المحكمات التي نزلت بلسان عربي مبين : تبين كيفية الوضوء ، و تجعله شرطاً للدخول في الصلاة بحيث اذا لم يكن متوضئاً لم يجز له الدخول في الصلاة ؛ فمن البديهي - وهو الواجب على الحكيم تعالى عند ارادة البيان - ألا تكون الآية نازلة الا بقراءة واحدة تبين كيفية الوضوء من دون اختلاف و تنازع ، ولو كانت - على ما زعموا - نازلة يقرأتين تختلفان معاً ؛ للزم التعمية عند البيان ؛ وانقلب المحكم متشابهاً ذو وجوه و ألوان ، وفيه اخلال بالفرض من فرض الوضوء و باختلاله يختل الصلاة حيث جعل الوضوء شرطاً للدخول فيها و استباحتها ، مع أن الصلاة عمود الدين .

فاذا لابد و أن تكون احدى القراءتين مدخولة مزعومة ؛ ولا تكون الاقراءة النصب فانها خارجة عن طبع الكلام ؛ مخالفة لقواعد النظم شاذة عن الاسلوب الحكيم وهي مع ذلك موجب للتعمية و الاضلال ؛ حيث عمى عليهم أن « أرجلكم » بالنصب هل هي معطوفة على المنسول أو الممسوح ؛ ولعمري انها قراءة تابعة لفتوى الجمهور ، شائعة لامر امامهم عمر حيث أمر بغسل الرجلين ، لأنها قراءة متبعة .

وأما قراءة الجر ؛ فهي قراءة - لو لم تكن سنة متبعة - للزم القراءة بها اتباعاً للاسلوب الحكيم ؛ و قواعد النظم السليم ، كما ستعرف وجه ذلك بوضوح انشاء الله تعالى .

داود والناصر للحق "وجم غفير من الزيدية بالجمع بين الغسل والمسح ، قالوا: قدورد الكتاب بالمسح ، و السنة بالغسل ، فوجب العمل بهما معاً ، وذهب الحسن البصري وأبو علي الجبائي "وتجد بن جرير الطبري" إلى التخيير بينهما .

فاذا عرفت هذا فاعلم أن "الماسحين حملوا قراءة النصب على العطف على محل "الرؤوس كما تقول: مررت بزيد وعمراً بالعطف على محل "زيد ، لأنه مفعول به (١) والعطف على المحل "شائع في كلام العرب ، مقبول عند النحاة ، وأما قراءة الجر فلا حاجة لهم إلى توجيهها إذ ظهورها في المسح غني عن البيان .

و الغاسلون حملوا قراءة النصب على عطف الأرجل على الوجوه أو على إضمار عامل آخر تقديره «واغسلوا أرجلكم» كما أضمرنا العامل في قول الشاعر: «علقتها تبناً وماء بارداً» وقوله : «متقلداً سيفاً ورمحاً» .

واضطربوا في توجيه قراءة الجر فقال بعضهم : إن "الأرجل فيها معطوفة على الأيدي ، وإنما جرّت لمجاورة المجرور أعني الرؤوس نحو قولهم : «جبر ضب» خرب .

(١) و ليس بصحيح ، فان مررت لازم لا يتعدى الى زيد ولا الى عمرو الا بالباء الذي هو للتنديدية و الالصاق ، ولا يصح نصب « عمراً » الا بالعطف على المحل ، و أما المسح فهو متمد بنفسه من دون آلة ، ويصح أن يقال « امسحوا أرجلكم » فلو كان النصب صحيحاً لزم اضمار عامل آخر ، والا للزم عطف المنصوب على المجرور ، و لو كان العامل مقدراً لم ينهض قريفة على أنه هو « اغسلوا » أو هو « امسحوا » فان اضمار العامل يستلزم كون الكلام مقطوعاً عما قبله كما في قراءة الرفع ، فاحتمال الغسل و المسح يكون على سواء وهو التعمية عند البيان .

ولو قيل بأن المقدّر هو « امسحوا » للزم استيعاب الرجلين الى الكعبين بالمسح ، و لا يقول به الشيعة ، ولو قيل بأنه هو « اغسلوا » للزم التناقض بين القراءتين وورد عليهم ما أورده المؤلف العلامة في المتن فلا بد من إلغاء قراءة النصب كما مر ، لانها خارج عن الاسلوب الحكيم .

وقال آخرون : هي معطوفة على الرأس والآية مقصورة على الوضوء الذي يمسح فيه الخفان ، وليس المراد بها بيان كيفية مطلق الوضوء .
و لم يرتض الزمخشري في الكشف شيئاً من الوجهين ، و اخترع وجهاً آخر حيث قال : فان قلت : فما تصنع بقراءة الجرة و دخول الأرجل في حكم المسح ؟ قلت : الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها ، فكانت مظنة الاسراف المذموم المنهي عنه ، فعطفت على الرابع الممسوح لا لمسح ، و لكن لينبته على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها ، و قيل : « إلى الكعيعين » فجاء بالغاية إمالة لظن طان يحسبها ممسوحة ، لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة انتهى .

و أما الجامعون بين الغسل و المسح فهم يوافقون الامامية في استفادة المسح من الآية على كل من القرائتين ، و أما المخيرون فرئيسهم أعني الحسن لم يقرأ بنصب الأرجل و لا بجرها ، و إنما قرأها بالرفع على تقدير و أرجلكم مغسولة أو ممسوحة ، و باقيهم وافقوا الامامية على ما استفادوه من الآية .

ومن وفقه الله لسلوك جادة الانصاف ، و مجانبة جانب الاعتساف ، لا يعتريه ريب في أن الآية الكريمة ظاهرة في المسح ، شديدة البعد عن إفادة الغسل ، و أن ما تمحله الغاسلون في توجيه قراءة النصب من عطف الأرجل على الوجوه يوجب خروج الكلام عن حلية الانتظام ، لصيرورته بذلك من قبيل قول القائل « ضربت زيداً و عمرأ و أكرمت خالدأ و بكرأ » يجعل بكرأ معطوفاً على زيد لقصد الاعلام بأنه مضروب لا مكرم ، و لا يخفى أن مثل هذا الكلام في غاية الاستهجان عند أهل اللسان ، فكيف يجنح إليه أو تحمل الآية عليه .

و أمّا ما تكلفوه من تقدير « و اغسلوا » فلا يخفى ما فيه ، فان التقدير خلاف الأصل ، و إنما يحسن ارتكابه عند عدم المندوحة عنه ، وقد عرفت أن العطف على المحل طريق واضح ، و مذهب راجح .

و أما المحملان اللذان حملوا عليهما قراءة الجرة ، فهما بمراحل عن جادة السداد ، أما الحمل على أن المراد تعليم مسح الخفين ، فلا يخفى ما فيه من

البعد ، و لهذا أعرض عنه المحققون من المفسرين إذ لم يجر للمخفين ذكر ، و لا دلت عليهما قرينة ، و ليس الغالب بين العرب لبسهما ، و سيما أهل مكة و المدينة زادهما الله شرفاً ، فكيف يقتصر سبحانه في ابتداء كيفية الوضوء على تعليم كيفية وضوء لابس الخفين فقط ، و يترك وضوء من سواه ، وهو الغالب الأهم .
و أما الحمل على جرّ الجوار ، فأقول ما فيه أن جرّ الجوار ضعيف جداً حتى أن أكثر أهل العربية أنكروه ، ولم يعولوا عليه ، ولهذا لم يذكره صاحب الكشف في توجيه قراءة الجرّ و تمحّل لها وجهاً آخر .

و أيضاً فإنّ المجوزين له إنّما جوزوه بشرطين : الأوّل عدم تأديته إلى الالتباس على السامع ، كما في المثال المشهور إذ الخرب إنّما يوصف به الجحر لا النسب ، و الثاني أن لا يكون معه حرف العطف ، و الشرطان مفقودان في الآية الكريمة ، أما الأوّل فلأنّ تجويز جرّ الجوار هنا يؤدي إلى التباس حكم الأرجل لتكافؤ احتمالي جرّها بالجوار المقتضي لغسلها ، و بالعطف على الأقرب المقتضي لمسحها .

فان قلت : إنّما يجيء اللبس لو لم تكن في الآية قرينة على أنّها مغسولة لكن تحديدها بالغاية قرينة على غسلها ، إذ المناسب عطف ذي الغاية على ذي الغاية لأعلى عديمتها ، و تناسب المتعاطفين أمر مرغوب فيه في فنّ البلاغة .
قلت : هذه القرينة معارضة بقرينة أخرى ، دالة على كونها ممسوحة ، و هي المحافظة على تناسب الجمليتين المتعاطفتين فأنّه سبحانه لمّا عطف في الجملة الأولى ذا الغاية على غير ذي الغاية ، ناسب أن يكون العطف في الجملة الثانية أيضاً على هذه الوتيرة ، وعند تعارض القرينتين يبقى اللبس بحاله .
و أما الشرط الثاني فأمره ظاهر .

فان قلت : قد جاء الجرّ بالجوار في قوله تعالى « و حورٍ عينٍ » (١) في

(١) سورة الواقعة : ٢٣ - ١٧ و الايات هكذا : يطوف عليهم ولدان مخلدون *

بأكواب و أباريق * وكأس من معين * لا يسعدون عنها و لا ينزفون * وفاكهة مما يتخيرون
ولحم طير مما يشنّهون * و حور عين كاملات اللؤلؤ المكنون .

قراءة حمزة والكسائي مع أن حرف العطف هناك موجود ، و ليست معطوفة على « أكواب » بل على « ولدان » لأنهن طائفات بأنفسهن وجاء أيضاً في قول الشاعر :

فهل أنت إن ماتت أتانك راحل إلى آل بسطام بن قيس فخطاب
بعطف خاطب على راحل ، و جرّاء بجوار قيس .

قلنا: أمّا الآية الكريمة فليس جرّاء حورعين ، فيها بالجوار ، كما ظننت بل إنّما هو بالعطف على « جنّات » أي هم في جنّات ومصاحبة حور عين ، أو على أكواب إما لأنّ معنى « يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب » : ينعمون بأكواب ، كما في الكشف وغيره ، أو لأنّه يظاف بالحوار عليهم مثل ما يجاء بسراري الملوك إليهم كما في تفسير الكواشي وغيره ، و دعوى كونهن طائفات بأنفسهن لا مطافاً بهنّ لم يثبت بها رواية ، ولا يشهد بها دراية .

و أمّا البيت فبعد تسليم كونه من قصيدة مجرورة القوافي (١) فلا نسلم كون لفظة خاطب إسم الفاعل ، لجواز كونها فعل أمر أي فخطابني و أجبني عن سؤالي وإن سلّمنا ذلك فلا نسلم كونها مجرورة لكثرة الاقواء في شعر العرب العرباء حتّى قلّ أن يوجد لهم قصيدة سالمة عنه ، كما نصّ عليه الأديباء فلعلّ هذا منه ، و إن سلّمنا كونها مجرورة بالجوار ، فلا يلزم من وقوع جرّاء الجوار مع العطف في الشعر جوازه في غيره [إذ يجوز في الشعر لضرورة الوزن أو القافية ما لا يجوز في غيره] (٢).

و أمّا المحمل الثالث الذي تمحّله صاحب الكشف ، فلا يخفى ما فيه من التعسف الشديد ، و التمحّل البعيد ، ومن ذا الذي قال بوجوب الاقتصاد في غسل الرجلين ؟ و أيّ إسراف يحصل بصبّ الماء عليها ؟ ومتى ينتقل المخاطبون بعد عطفها على الرؤوس الممسوحة و جعلها معمولة لفعل المسح إلّا أن المراد غسلها

(١) حيث نسب إلى جرير ولم يثبت ؛ و نقل الجصاص في أحكام القرآن ج ٢ ص

٤٢٢ أن بعده :

فدل مثلها في مثلهم أو فلمهم على دارمي بين ليلي و غالب

(٢) زيادة من المخطوطة ساقطة من الكمباني.

غسلاً يسيراً مشابهاً للمسح؟ وهل هذا إلاً مثل أن يقول القائل: أكرمت زيداً وعمرواً وأهنت خالداً و بكرأ ، فهل يفهم أهل اللسان من كلامه هذا إلاً أنه أكرم الأوثلين وأهان الآخرين؟ ولو قال لهم: إنني لم أقصد من عطف بكر على خالد أنني أهنته ، وإنما قصدت أنني أكرمته إكراماً حقيراً قريباً من الاهانة ، لا أكثر ولا ملامه ، و زيتقوا كلامه ، و حكموا بأنه خارج عن أسلوب كلام الفصحاء .

و أما التأييد الذي ذكره فهو أعجب وأغرب ، لأنه إن أراد أن مطلق المسح لم تضرب له غاية في الشريعة، و لم ترد به الآية الكريمة ، فهو عين المتنازع بين فرق الاسلام، وإن أراد أن مسح الرأس لم تضرب له غاية فأين القرينة حينئذ على أن الأرجل مفسولة .

و أعجب من ذلك أنه لشدة اضطرابه قد ناقض نفسه في كلامين ليس بينهما إلاً أسطر قلائل ، حيث قال عند قوله تعالى : « فاعسلوا وجوهكم » فان قلت : هل يجوز أن يكون الأمر شاملاً للمحدثين وغيرهم : لهؤلاء على وجه الوجوب . و لهؤلاء على وجه الندب ؟ قلت : لا ، لأن تناول الكلمة لمعنيين مختلفين من باب الالغاز و التعمية ، ثم إنه حمل قوله تعالى : « و امسحوا برؤوسكم » على ما هو أشد إلغازاً و أكثر تعمية من أكثر الألفار و المعتميات ، و جواز تناول الكلمة لمعنيين مختلفين ، إذ المسح من حيث وروده [على الرأس يراد به المسح الحقيقي ومن حيث وروده] (١) على الأرجل يراد به الغسل القريب من المسح ، وما حملة على هذا التعسف مع غاية فضله إلاً التعصب ، أعاذنا الله منه .

فائدة

قيل : إن الظاهر من الآية الكريمة وجوب الوضوء على كل من قام إلى الصلاة (٢) حتى المنطهرين أيضاً لدلالة كلمة إذا على العموم عرفاً ، مع أن حملة ههنا على الإهمال يجعل الكلام خالياً عن الفائدة المعتمدة بها ، و هو لا يناسب كلام

(١) ما بين العلامتين ساقط عن الكمباني .

(٢) قد عرفت وجه الكلام في ذلك في ص ٢٤١ .

الحكيم ، لكن "الاجماع واقع على وجوب الوضوء على المحدثين فقط .
قال في المنتهى : إذا توضأ لنافلة جاز أن يصلي بها فريضة ، و كذا يصلي
بوضوء واحد ما شاء من الصلوات ، وهو مذهب أهل العلم ، خلافاً للظاهرية
انتهى .

فقال بعضهم : إن "الحكم كان في الابتداء كذلك ، وكان الوضوء واجباً عند
كل صلاة على المتطهر والمحدث ، لكن قد نسخ ، و ضعف باتفاق الجمهور
على أن "الاية ثابتة لا نسخ فيها ، و ما روي عن النبي ﷺ أن "المائدة من آخر
القرآن نزولا فأحلوا حلالها ، و حرّموا حرامها (١) و عدم ظهور ناسخ ، و
اعتبار الحدث في التيمم الذي هو بدل منه في الآية .

وقال بعضهم : إن "الأمر للندب لأن "تجديد الوضوء عند كل صلاة مستحب
كما يشهد به الأخبار ، و ضعف أيضاً بأنه غير موافق لقرينه الذي هو "فاطهروا"
لأنه للوجوب قطعاً و بأن "الندب بالنسبة إلى الجميع غير معقول لثبوت الوجوب
على بعض البتة ، إلا أن يقال : الاستحباب ينسحب إلى العموم و الشمول ، و
فيه بعد .

و قيل بحمله على الرجحان المطلق ، و يكون الندب بالنسبة إلى
المتوضئين ، و الوجوب بالنسبة إلى المحدثين ، و فيه أيضاً لزوم عدم الموافقة ،
و لزوم عموم المجاز ، أو الاشتراك الذي هو إما غير جائز أو بعيد جداً ، فالأولى
أن يقال : إن "الاية مخصصة بالمحدثين ، لا بأن يكون المراد من الذين
آمنوا : المحدثين ، بل بابقائه على العموم ، وتقدير إن كنتم محدثين في نظم
الكلام .

فيصير المعنى حينئذ : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فإن كنتم
محدثين بالحدث الأصغر فتوضؤوا ، و إن كنتم جنباً فاغتسلوا ، و إن لم تقدرُوا على

(١) راجع كتاب القرآن من البحار ج ٩٢ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ من هذه الطبعة ؛ و
رواه في الدر المنثور ج ٢ ص ٢٥٢ و قال الرازي في تفسيره : أجمع المفسرون على أن
هذه السورة لا منسوخ فيها ؛ الا قوله تعالى : « لا تحلوا شعائر الله » .

الماء و كنتم محدثين بالحدث الأصغر أو الأكبر فتيتموا فيوافق القرائن و يطابق النظائر.

هذا بالنظر إلى ظاهر الآية مع قطع النظر عن الخبر ، وقد مرّ في الخبر أن المراد بالقيام القيام من النوم فلا إشكال ، فيكون وجوب الوضوء بغير حدث النوم مستفاداً من الأخبار ، كما أن وجوب الغسل بغير الجنابة مستفاد من محل آخر ، وأهل البيت أدري بما نزل عليهم من غيرهم .

وأما الآية الثانية : فقوله تعالى : « إنه لقرآن » (١) جواب للقسم في قوله سبحانه « فلا أقسم بمواقع النجوم » ومعنى كونه كريماً أنه كثير النفع ، لتضمنه أصول العلوم المهمة من أحوال المبدء و المعاد ، و اشتماله على ما فيه صلاح معاش العباد ، أولاً أنه يوجب عظيم الأجر لتاليه و مستمعه ، و العامل بأحكامه ، أو أنه جليل القدر بين الكتب السماوية لامتيازه عنها بأنه معجز باق على ممر الدهور و الأعصار .

وقوله : « في كتاب مكنون » أي مصون ، وهو اللوح المحفوظ ، و قيل : هو المصحف الذي بأيدينا ، والضمير في « لا يمسه » يمكن عوده إلى القرآن ، و إلى الكتاب المكنون ، على كل من تفسيره ، واستدل بالأوّل على منع المحدث من مس خط المصحف ، وثناني شقّي الثاني على المنع من مس ورقه ، بل لجملده أيضاً فأمّا مس خط المصحف فقال الشيخ في المبسوط بكرأته ونسب العلامة في المختلف القول بالكراهة إلى ابن إدريس و ابن البرّاج أيضاً و حرّمه الشيخ في التهذيب والخلاف ، وبه قال أبو الصلاح والمحقق والعلامة ، وهو الظاهر من كلام الصدوق في الفقيه .

واحتج القائلون بالتحريم بهذه الآية وقالوا إن قوله تعالى « لا يمسه » لا يمكن أن يكون محمولاً على الخبريّة والنقي ، وإلا يلزم التكذب ، فلا بدّ من حمله على الانشاء والنهي ، وظاهر النهي التحريم ، وأورد عليه بأنه موقوف على إرجاع

الضمير إلى القرآن و هو ممنوع ، لجواز رجوعه إلى الكتاب كما جوزه بعض المفسرين ، بل هو أقرب ، لقربه ، ويكون المعنى أنه لا يطلع على الكتاب المكنون أي المستور المصون إما عن الناس أو عن التغير والتبديل ، أو الغلط أو التعنييع ، والمراد به اللوح المحفوظ كما قاله المفسرون ، «إلا» الملائكة «المطهرون» من الكدورات الجسمانية ، و أدناس المعاصي .

وقد يضاعف هذا الاحتمال بوجوه: أحدها أن قوله تعالى « لا يمسه » حينئذ يكون تأكيداً للمكنون ، والتأسيس أولى ، و بما ذكر من الاحتمالات في معنى المكنون يظهر الجواب عنه .

وثانيها أن سياق الكلام لا يظهر شرف القرآن وفضيلته ، لا اللوح ، وفيه أن ثبوته في اللوح الذي لا يمسه إلا المطهرون شرف و فضيلة له ، ألا ترى إلى قوله عز وجل « في كتاب مكنون » فان كان كونه في كتاب مكنون شرفاً وفضيلة فهذا أيضاً شرف وفضل بالطريق الأولى ، وإن لم يكن ذلك شرفاً فقد بطل مبنى الاعتراض ، من أن سياق الكلام لا يظهر شرف القرآن وفضله كما لا يخفى .

و ثالثها أن قوله تعالى بعد هذه الآية متصلاً بها « تنزيل من رب العالمين » صفة للقرآن لا الكتاب لأنه المنزّل دونه ، وقوله سبحانه « كريم » و « في كتاب مكنون » أيضاً صفة له ، فينبغي أن يكون « لا يمسه » أيضاً صفة له ، و إلا لم يحسن التوسيط ، وفيه أنه إذا كان « لا يمسه » صفة لمكنون ، يكون من جملة متعلقات الصفة الثانية ومنتمياتها ، فكان مجموع هذا الكلام صفة واحدة ، فلا يكون توسيطاً مخلاً بحسن الكلام و بلاغته ، ألا يرى إلى توسيط مكنون مع أنه صفة للمكنان .

ورابعها أنه يلزم حينئذ ارتكاب المجاز في المس ، وهو ظاهر ، وكذا في المطهر لأن الطهارة حقيقة شرعية في الوضوء و هو خلاف الأصل ، وفيه أننا لا نسلم أن الحمل على الحقيقة مطلقاً أولى من الحمل على المجاز ، ألا يرى أن علماء البلاغة أطبقوا على أن المجاز أبلغ من الحقيقة ، وأيضاً ثبوت الحق-ايق الشرعية ممنوع ، ومع تسليمه لا نسلم أن حقيقة الطهارة الوضوء ، بل يجوز أن

يكون انتفاء الحدث، أو الخبث، ولا شك في تحقق هذا المعنى في الملائكة، وأيضاً ارتكاب المجاز في حمل الخبر على الانشاء كما ارتكبتم في الاستدلال ليس بأولى من ارتكاب هذين المجازين، إلا أن يقال إنه مجاز واحد، وهذان مجازان.

ثم على تقدير تسليم رجوع الضمير إلى القرآن نقول: إن دلالتها على المطلوب أيضاً غير تام إذ يجوز أن يكون اتصافه بأنه لا يمسه إلا المطهرون باعتبار أصله الذي في اللوح كما أن اتصافه بقي كتاب مكنون أيضاً كذلك.

وأيضاً يجوز أن يكون المراد والله أعلم أنه لا يعلم حقايقه ودقايقه و بطونه وأسراره إلا المطهرون من الذنوب، وهم أصحاب العصمة الذين نزلت فيهم آية التطهير عليهم السلام وعن جنيد: المطهرون أسرارهم عما سوى الله.

و في بعض التفاسير عن محمد بن الفضل: المراد لا يقرأ القرآن، إلا موحّد وعن الحسين بن الفضل لا يعلم تفسيره وتأويله إلا المطهرون من الكفر والتناق.

و أما حديث لزوم مجازية المس و الطهارة حينئذ فقد عرفت جوابه، على أنه على تقدير حمل المس على حقيقته، وثبوت الحقايق الشرعية، وحمل الطهارة على حقيقتها، لا نسلم أن الطهارة حقيقة شرعاً في رفع الحدث الأصغر أو جميع الأحداث، إذ يجوز أن يكون حقيقة في رفع كل حدث، وكذا في رفع الخبث أيضاً فحينئذ يجوز أن يكون المراد بالمطهرين المطهرين من الحدث الأكبر أو النجاسة.

ثم لو سلم أن المراد الطهارة من الحدث الأصغر أو جميع الأحداث، فلا نسلم أن النهي ههنا للتحريم، وما يقال: إن ظاهر النهي التحريم، فعلى تقدير تسليمه إنما يسلم فيما يكون بصريح صيغة النهي فقط، لا فيما يكون نفياً مستعملاً بمعنى النهي أيضاً، والقول بأن التحريم أقرب المجازات إلى النفي ممنوع.

نعم روى الشيخ في التهذيب (١) بسند فيه جهالة عن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام قال: المصحف لا تمسه على غير طهر، ولا جنباً، ولا تمس خيطه

ولا تعلقه إن الله يقول « لا يمسه إلا المطهرون » لكن ظاهر الرواية الكراهة ، لاشتماله على النهي عن التعليق ، وقد نقل في المنتهى الاجماع على عدم حرمة ، و أما مسح الجلد والورق للمحدث ، فلم أر قائلًا فيه بالحرمة ، نعم استحَبُّوا الوضوء لحمل المصحف وسيأتي حكم الجنب في بابه إنشاء الله تعالى .

١- العلل : لمحمد بن علي بن إبراهيم معنى « إلى المرافق » من المرافق والفرض من الوضوء مرة واحدة والمرتان احتياط .

٢- الهداية : الوضوء مرة وهو غسل الوجه واليدين ، ومسح الرأس والقدمين ، ولا يجوز أن يقدم شيئاً على شيء يبدء بالأول فالأول كما أمر الله عز وجل ، ومن توضأ مرتين لم يوجر ، ومن توضأ ثلاثاً فقد أبدع ، ومن غسل الرجليين فقد خالف الكتاب والسنة ، ولا يجوز المسح على العمامة والجودب ، ولا تقيّة في ثلاثة أشياء : في شرب المسكر ، والمسح على الخفين ، ومتعة الحج . و حدّ الوجه الذي يجب أن يوضأ مادارت عليه الوسطى والا بهام ، وحدّ اليدين إلى المرفقين ، وحدّ الرأس مقدار أربع أصابع من مقدّمه ، والمسح على الرجليين إلى الكعبين .

فاذا توضأت المرأة ألفت قناعها من موضع مسح رأسها في صلاة الغداة والمغرب وتمسح عليه ، ويجزئها في سائر الصلوات أن تدخل أصبعها فتمسح على رأسها من غير أن تلمس قناعها ، ولا بأس أن يصلّي الرجل بوضوء واحد صلوات الليل والنهار كلّها ما لم يحدث (١) .

٣- كتاب الغايات : لجعفر بن أحمد القمي باسناده ، عن جعفر بن محمد قال : إن الله تعالى ضمن لكل إهاب أن يردّه إلى جلدّه يوم القيامة ؛ وإن أشدّ الناس حسرة يوم القيامة من رأى وضوءه على جلد غيره .

٤ - قرب الاسناد : عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي جرير الرقاشي قال : قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام : كيف أتوضأ للصلاة ؟ قال : فقال :

لا تعمق في الوضوء ، ولا تلطم وجهك بالماء لطماً ، ولكن اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً (١) وكذلك فامسح بالماء على ذراعيك و رأسك و قدميك (٢) .

بيان : « لا تعمق » أي باكثر الماء أو بالمبالغة كثيراً في إيصال الماء زائداً عن الاسباغ المطلوب ، وفي بعض النسخ « لا تغمس » أي بأن تدخل وجهك ويديك في الماء فأنه خلاف المعهود من فعلهم عليه السلام والمشهور أنه ترك للسنّة ، و يصحّ الوضوء لتحقيق الغسل ، والنهي عن اللطم بالماء على الكراهة ، وما ورد من الأمر به يمكن حمله على الجواز ، وأعلى الناعس و البردان ، لا شعار الرواية به وعمل به والد الصدوق - رحمه الله - فقال باستحباب ضرب الوجه بالماء .

قوله : « مسحاً » أي مع المسح بعد صب الماء لا إيصاله إلى الأعضاء وكذا في اليدين ، و أمّا الابتداء بالأعلى في الوجه فالمشهور وجوبه ، و قال المرتضى وابن إدريس باستحبابه ، والأحوط العمل بالمشهور .

٥ - قرب الاسناد : عن محمد بن عيسى ، عن يونس قال : أخبرني من رأى أبا الحسن عليه السلام يقول بسم الله وهو يمسح ظهر قدمه من أعلى القدم إلى الكعب ومن الكعب إلى أعلى القدم (٣) .

(١) يدل على عدم جواز الارتماس في الوضوء خصوصاً على نسخة « لا تغمس » كما هو الظاهر ، وقوله « مسحاً » يريد به ذلك ، فان المسح والدلك هو الفرق بين الرش والغسل .

(٢) قرب الاسناد ص ١٢٩ ط حجروس ١٧٥ ط نجف .

(٣) قرب الاسناد ص ١٢٦ ط حجر و ص ١٧١ ط نجف ، و رواه في التهذيب ج ١ ص ١٦ ، الكافي ج ٣ ص ٣١ ، وبعده : ويقول الامر في مسح الرجل موسع ، من شاء مسح مقبلاً ومن شاء مسح مدبراً ، فانه من الامر الموسع ان شاء الله ، أقول : وجه التخيير هو اطلاق الآية حيث تبين حد المسح ، وهو ظهر القدم إلى الكعبين ، ولم يبين كيفية المسح ولكن الاوفق بالطبع المسح مقبلاً - سواء كان في الرأس أو القدمين وسيجيء تعيينه في الروايات .

بيان : المراد بأعلى القدم إما رؤوس الأصابع ، لأنها أعلى بالنسبة إلى سائر أجزاء القدم عند وضعها على الأرض للمسح ، أو المراد به الكعب بالمعنى المشهور وهو العظم الناتئ في ظهر القدم ، وبالكعب المفصل ، وعلو الكعب باعتبار ارتفاعه على سائر أجزاء ظهر القدم ، فالمراد بالمسح من أعلى القدم للمسح من رؤوس الأصابع أيضاً و يكون الابتداء إضافياً أو المراد من جهته وكذا في الانتهاء و يحتمل انعكس أيضاً بأن يكون المراد بأعلى القدم المفصل و بالكعب الناتئ ، و توجيهه مما ذكرنا ظاهر .

ثم إنه يمكن أن يكون المراد أنه ﷺ كان يمسح تارة هكذا ، و تارة هكذا ، أو أنه ﷺ كان يمسح ظهر القدم وبطنه تقيّة ، و المشهور بين أصحابنا جواز مسح الرأس و الرّجلين مقبلاً و مدبراً و بعضهم أوجبوا الاقبال كالسيّد و الصدوق كما هو الظاهر من كلامهما ، و ابن إدريس أوجب في الرّجلين بخلاف الرأس و الشيخ جوز في المبسوط في الرأس و في النهاية في الرّجلين مدبراً ، و الاحتياط مسلك النجاة .

٦ - قرب الاسناد : عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نطى قال : سألت الرضا ﷺ عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحهما إلى الكعبين ، فقلت : جعلت فداك لو أن رجلاً قال بأصبعين من أصابعه هكذا قال : لا : إلا بكفه (١) .

بيان : القول هنا بمعنى الفعل ، قال في النهاية : العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال ، و تطلقه على غير الكلام و اللسان ، فتقول : قال بيده أي أخذه ، و قال برجله أي مشى ، و قال بثوبه أي رفعه ، و كل ذلك على المجاز و الاستناع انتهى .

و ظاهر الخبر وجوب الاستيعاب طولاً و عرضاً ، و كونه بجميع الكف و لم يقل به أحد من الأصحاب فيما رأينا ، إلا ما يظهر من الصدوق في الفقيه ، بل

(١) قرب الاسناد ص ١٦٢ ط حجر ، ٢١٦ ط نجف .

نقلوا الاجماع على عدم وجوب الاستيعاب العرضي* والمشهور وجوب الاستيعاب الطولي* و لو بخط* غير مستقيم ، بل يظهر من بعضهم الاتفاق عليه ، و ظاهر كثير من الأخبار الاكتفاء بالمسح* .

٧ - قرب الاسناد و كتاب المسائل : باسنادهما عن علي* بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن رجل يكون على غير وضوء فيصيبه المطر حتى يغسل رأسه و لحيته ، و يديه و رجله ، يجزيه ذلك عن الوضوء ؟ قال : إن غسله فإن ذلك يجزيه (١) .

بيان : حملة الشيخ - رحمه الله - (٢) على ما إذا غسل أعضاءه بالترتيب بأن ينوي فيغسل بما ينزل عليه من ماء المطر وجهه ثم ذراعه الأيمن ثم الأيسر ثم يمسح رأسه ورجليه ببقية الندوة ، ويخطر بالبال أنه يحتمل أن يكون المراد به إيقاع الغسل بدلاً من الوضوء (٣) فيكون مؤيداً لاستحباب الغسل دائماً والاكتفاء

(١) قرب الاسناد ص ٨٤ ط حجر ، ص ١٠٩ ط نجف ، كتاب المسائل ج ١٠ ص ٢٨٣ من البحار .

(٢) رواه في التهذيب ج ١ ص ١٠٢ ط حجر .

(٣) لكن في لفظ السؤال «يصبه المطر حتى يغسل رأسه و لحيته و يديه ورجليه ، و هذا ظاهر في أعضاء الوضوء على أن لفظ الوضوء في قوله « يجزيه ذلك عن الوضوء ، بالفتح لا الضم بقرينة ذكر المطر ، والمراد أنه هل يجب على المتوضيء صب الماء بيده غرفة أو يكفي انصباب الماء من السماء قطرات .

فأجاب بأنه ان أصابه المطر بحيث غسله ، وهو الانصباب بشدة جازا لاكتفاء به ، و ان لم يكن بهذه المثابة ، بل كان كالبلل ، لا يجزيه عن ماء الوضوء فإنه لا يصدق عليه الغسل ، لعدم انفصال الفسالة منه ، بل هو أشبه بالتدهين والنضح .

و لفظ الحديث في كتاب المسائل هكذا : سألته عن الرجل يكون على غير وضوء فيصيبه المطر حتى يسيل من رأسه ووجهه و يديه ورجليه ، هل يجزيه ذلك من الوضوء ؟ قال : ان غسله فهو يجزيه ، ويتمضمض و يستنشق .

بالأغسال المندوبة عن الوضوء ، كما قيل بهما ، ولعله أظهر ممّا حمله عليه الشيخ والله يعلم .

٨ - الخصال : عن أحمد بن الحسن القطّان ، عن الحسن بن علي السّكري عن محمد بن زكريّا الجوهري ، عن جعفر بن محمد بن عمار ، عن أبيه عن جابر الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : المرأة تبدأ بالوضوء بباطن الذراع ، والرجل بظاهره ، ولا تمسح كما يمسح الرجل ، بل عليها أن تلقي الخمار عن موضع مسح رأسها في صلاة الغداة والمغرب ، وتمسح عليه ، وفي سائر الصلوات تدخل أصبعها فتمسح على رأسها من غير أن تلقي عنها خمارها (١) .

بيان : ما اشتمل عليه الخبر من بدأة الرجل بظاهر الذراعين ، والمرأة بباطنهما ورد في عدّة روايات وفي أكثرها بلفظ الفرض (٢) والمشهور الاستحباب وربما يظهر من الصدوق (٣) والكليني (٤) في كتابيهما الوجوب ، والأحوط عدم الترك .

ثمّ اعلم أنّه عبّر جماعة من المتأخّرين عن هذا الحكم هكذا : يستحبّ بدأة الرجل بظاهر ذراعيه في الغسلة الأولى و بباطنهما في الثانية عكس المرأة ، ولادلالة في الخبر على هذا التفصيل ، بل الظاهر الإطلاق لهما فيهما ، كما عبّره عنه أكثر القدماء ، نعم لا يبعد أن يكون ما ذكره داخلًا في إطلاق الخبر .

ثمّ اعلم أنّ المشهور في مسح الرأس أجزاء مسمّاه ، وحكموا باستحباب قدر

(١) الخصال ج ٢ ص ١٤١ .

(٢) عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : فرض الله على النساء في الوضوء للصلاة أن يبتدئن بباطن أذرعهن وفي الرجل بظاهر الذراع ، روى الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٢١ ط حيدر .

(٣) راجع الفقيه ج ١ ص ٣٠ ط نجف .

(٤) راجع الكافي ج ٣ ص ٢٩ حيث أخرجه في باب حد الوجه الذي يغسل ، والذراعين وكيف يغسل .

ثلاث أصابع مضمومة ، و الظاهر من كلام الصدوق في الفقيه و الشيخ في النهاية الوجوب : قال الصدوق : و حدّ مسح الرأس أن تمسح بثلاث أصابع مضمومة من مقدّم الرأس ، و حدّ مسح الرجلين أن تضع كفّيك على أطراف أصابع رجليك و تمدّهما إلى الكعبين ، و قال في النهاية : المسح بالرأس لا يجوز أقلّ من ثلاث أصابع مضمومة مع الاختيار ، فان خاف البرد من كشف الرأس أجزأ مقدار أصبع واحدة و نسب إلى المرتضى أيضاً القول بالوجوب .

و أمّا الفرق المذكور بين الرجل و المرأة و تفصيل الصلوات فقد ذكرهما الصدوق في الفقيه ، و ظاهره الوجوب ، و بعض الأصحاب حملوا كلامه على الاستحباب قال في الذكرى : يستحبّ للمرأة وضع القناع في وضوء الغداة و المغرب ، لأنّه مظنة التبذّل ، و تمسح بثلاث أصابع و يجوز في غيرهما إدخال الأصبع تحت القناع و تجزي الأنملة ، قاله الصدوق و المفيد انتهى .

و لعلّ السرّ في ذلك سهولة إلقاء القناع عليها في هذين الوقتين أو أنّها تكشف في المغرب للنوم ، و في الغداة لم تلبسه بعد ، و غالباً لا تحتاج إلى الوضوء لصلاة العشاء أو لظلمة هذين الوقتين ، فلا ينافي سترها المطلوب .

و على كلّ حال الظاهر استحباب الحكم و قد روي في الصحيح (١) عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال : المرأة يعجزها من مسح الرأس أن تمسح مقدّمه قدر ثلاث أصابع ، و لا تلقى عنها خمارها ، و لعلّ المراد ثلاث أصابع من طول الرأس ، فلا ينافي المسح بأصبع واحدة .

٩ - العيون : فيما كتب الرضا عليه السلام للمؤمن من شرايع الدين : ثمّ الوضوء كما أمر الله عزّ وجلّ في كتابه : غسل الوجه و اليدين إلى المرفقين ، و مسح الرأس و الرجلين مرّة واحدة ، و إن مسح على الخفّين فقد خالف الله تعالى و رسوله ، و ترك فريضته و كتابه (٢).

(١) راجع التهذيب ج ١ ص ٢١ ، الكافي ج ٣ ص ٣٠ .

(٢) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٢٢ .

بيان : قوله ﷺ : « مرة واحدة » لعلمه متعلق بالغسل والمسح معاً ولا خلاف بيننا في عدم جواز المسح على الخفين إلا مع التقيّة أو الضرورة .
 ١٠ - قرب الاسناد : بالاسناد المتقدم عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن رجل توضأ فغسل يساره قبل يمينه ، كيف يصنع ؟ قال : يعيد الوضوء من حيث أخطأ ، يغسل يمينه ثم يساره ، ثم يمسح رأسه ورجليه (١) .

بيان : « يغسل يمينه » أي إذا لم يغسلها ، وربما يقال : يغسل يمينه مرة أخرى ، لأنّ اليمين المغسولة بعد اليسار في حكم العدم ، ولا يخفى وهنه ، ولا خلاف بين علمائنا في اشتراط الترتيب بأن يغسل الوجه ثم اليد اليمنى ، ثم اليسرى ثم يمسح الرأس ثم الرجلين ، وإنما الخلاف في الترتيب بين الرجلين .
 ١١ - الاحتجاج : في مكتبة الحميري أنه كتب إلى الناحية المقدّسة و سأل عن المسح على الرجلين يبدأ باليمنى أو يمسح عليهما جميعاً ؟ فخرج التوقيع يمسح عليهما جميعاً معاً ، فان بدأ بأحدهما قبل الأخرى ، فلا يبدأ إلا باليمين (٢) .

بيان : المشهور أنه لا ترتيب بين الرجلين حتّى قال ابن إدريس : لا أظنّ أحداً منّا يخالفنا في ذلك ، ويحكى عن ابن الجنيد و ابن أبي عقيل و سائر و ابني بابويه وجوب تقديم اليمنى ، وعن بعض الأصحاب جواز المعية خاصة (٣) كما هو مدلول هذا الخبر ، والأحوط العمل بالترتيب ، وإن كان استحبابه أقوى .

١٢ - معاني الاخبار : عن أبيه ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن أحمد ابن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيسى ، عن منصور بن حازم عن إبراهيم بن معمر قال : قلت لأبي جعفر ﷺ : إن أهل الكوفة يروون عن عليّ ﷺ أنه كان بالكوفة فبال حتّى رغا ، ثم توضأ ثم مسح على نعليه ، ثم قال :

(١) قرب الاسناد ص ٨٣ ط حجر . (٢) الاحتجاج ص ٢٧٥ .

(٣) ووجه ذكر الرجلين بصيغة التثنية في القرآن العزيز .

هذا وضوء من لم يحدث ؟ فقال : نعم ، قد فعل ذلك ، قال : قلت : فأى حدث أحدث من البول ؟ فقال : إنما يعني بذلك التعمد في الوضوء : أن يزيد على حدث الوضوء (١) .

بيان : قال الفيروز آبادي : رغبة اللبن مثلثة زبده ، ورغا اللبن و أرغى ورغى صارت له رغبة ، و أرغى البائل صارت لبوله رغبة .

١٣ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن الحسن بن علي الكوفي عن عبدالله بن جبلة ، عن رجل ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن الرجل ليعبد الله أربعين سنة وما يطيعه في الوضوء (٢) .

و منه : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد ابن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن محمد بن مروان قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : تأتي على الرجل ستون أو سبعون سنة ، ما يقبل الله منه صلاة ، قال : قلت : فكيف ذاك ؟ قال : لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه (٣) .

بيان : ربما يستدل بأمثاله على كون أوامر القرآن للوجوب ، وقد يستدل به على أنه إذا حصل الجريان في المسح يبطل الوضوء ، و هو مبني على كون الغسل و المسح حقيقتين متباينتين و هو ممنوع ، بل الظاهر أن بينهما عمومًا و خصوصاً من وجه ، وإن كان الأحوط رعاية عدم الجريان .

١٤ - العلل : عن أبيه ، عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن المعلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء ، عن حماد بن عثمان ، عن حكيم بن حكيم قال : سألت

(١) معاني الأخبار ص ٢٤٨ ، وبعضهم حمل مسحه عليه السلام على نعليه ، على التقية وليس به ، فإن النعال كانت يومئذ قطعة جلد سعة القدم ، تلوى جوانبه ، و تفرز مفارز حولها و يعجل فيها الشراك ، فإذا لبس جذب الشراك ثم عقد بها بالساق ، و يعرف عندنا اليوم به چارق ، وقد كان يعرف بالثاسومة ، وهو أيضاً فارسي بمعنى ما جعل فيه تسمية وهو شراك النعل ، فلم يكن لها ظهر كالخفاف حتى يكون المسح عليه .

أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي من الوضوء الذراع و الرأس ، قال : يعيد الوضوء إنَّ الوضوء يتبع بعضه بعضاً (١) .

بيان : « يعيد الوضوء » أي جميعه مع جفاف الوجه ، أو من حيث يحصل الترتيب مع عدم الجفاف .

١٦- العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين ابن سعيد ، عن فضالة ، عن سماعة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا توضأت بعض وضوءك فعرضت لك حاجة حتى يبس وضوءك ، فأعد وضوءك فإنَّ الوضوء لا يبعث (٢) .

بيان قوله : « حتى يبس وضوءك » ظاهره جفاف الجميع ، و اعلم أنه لا خلاف بين أصحابنا في اشتراط الموالاة ، وإنما الخلاف في معناها ، فقال بعضهم : هي أن لا يؤخر بعض الأعضاء عن بعض بمقدار ما يجف ما تقدمه ، و هو خيرة الشيخ والمرتضى و جم غفير ، و قال بعضهم : هي أن يتابع بين غسل الأعضاء و لا يفرق إلا لعذر ، و هو أيضاً قول الشيخ والمرتضى و العلامة في بعض كتبه .

ثم إنَّ بعض القائلين بالقول الأخير صرحوا بأنَّ الاخلال بالموالاة بهذا المعنى لا يبطل الوضوء ، و إن كان حراماً مع الاختيار ما لم يجف الأعضاء ، و يفهم ظاهراً من كلام الشيخ في المبسوط أنَّ مجرد الاخلال بهذا المعنى يبطل الوضوء و إن لم يجف حال الاختيار ، و أمَّا حال الاضطرار فيراعى الجفاف .

ثم إنَّ الجفاف المراعى في صحة الوضوء و عدمها هل هو جفاف جميع الأعضاء المتقدمة على العضو المفروق أو بعض ما تقدمه أو العضو السابق ، ظاهر الأكثر الأوَّل و صرح ابن الجنييد بالثاني ، و ظاهر المرتضى و ابن إدريس الثالث .

١٥ - قرب الاسناد : عن محمد بن علي بن خلف العطار ، عن حسان المدايني

قال : سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن المسح على الخفين ، فقال : لا تمسح ، ولا تصل خلف من يمسح (١) .

١٧ - مجالس أبي علي بن الشيخ : عن الشيخ ، عن المفيد ، عن علي بن محمد بن حبيش ، عن الحسن بن علي الزعفراني ، عن إبراهيم بن محمد الشقي عن عبد الله بن محمد بن عثمان ، عن علي بن محمد بن أبي سعيد ، عن فضيل بن الجعد عن أبي إسحاق الهمداني قال : كان فيما كتب أمير المؤمنين عليه السلام لمحمد بن أبي بكر : و انظر إلى الوضوء فإنه من تمام الصلاة ، تمضمض ثلاث مرات واستنشق ثلاثاً ، و اغسل وجهك ثم يدك اليمنى ثم اليسرى ثم امسح رأسك ورجليك ، فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يصنع ذلك ، واعلم أن الوضوء نصف الايمان (٢) .

مجالس المفيد : عن ابن حبيش مثله (٣) .

بيان : استحباب تثليث المضمضة والاستنشاق مشهور بين المتأخرين ، و اعترف بعضهم بأنه لا شاهد له ، وهذا الخبر يدل عليه .

١٨ - العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد عن علي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بدأ بالمروة قبل الصفا قال : يعيد ، ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه في الوضوء أراه أن يعيد الوضوء (٤) .

بيان : ظاهره أن الترتيب الذكري يجب متابعتها ، وإن احتمل أن يكون الغرض محض تشبيه الحكم بالحكم .

١٩ - الخصال : عن أحمد بن محمد بن الهيثم و أحمد بن الحسن القطان و محمد بن أحمد السناني و حسين بن إبراهيم المكتتب و عبد الله بن محمد الصايغ

(١) قرب الاسناد ص ٧٦ ط حجر ، ص ٩٩ ط نجف .

(٢) أمالي الطوسي ج ١ ص ٢٩ .

(٣) أمالي المفيد ص ١٦٤ .

(٤) علل الشرايع ج ٢ ص ٢٦٩ باب النوادر خاتمة الكتاب تحت الرقم : ١٨ .

و علي بن عبد الله الوراق كلهم عن أحمد بن يحيى بن زكريا القطان ، عن بكر ابن عبد الله بن حبيب ، عن تميم بن بهلول ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن الصادق عليه السلام قال : هذه شرايع الدين لمن تمسك بها و أراد الله هداه : إسباغ الوضوء كما أمر الله عز وجل في كتابه الناطق : غسل الوجه واليدين إلى المرفقين ومسح الرأس والقدمين إلى الكعبين مرتة مرتة ، ومرتتان جازين ، ولا ينقض الوضوء إلا البول والريح والنوم والغائط والعجانة ، ومن مسح على الخفين فقد خالف الله ورسوله و كتابه ، ووضوؤه لم تتم . و صلاته غير مجزية (١)

٢٠ - الخصال : عن جعفر بن محمد بن بندار ، عن أبي العباس الحمادي عن أبي مسلم الكجي ، عن عبد الله بن عبد الوهاب ، عن عبد الرحمن بن زيد العمي ، عن أبيه ، عن معاوية بن قررة ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ مرتة مرتة (٢) .

٢١ - مجالس ابن الشيخ : عن أبيه ، عن محمد بن محمد بن مخلد ، عن عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي ، عن يحيى بن أبي طالب ، عن عبد الرحمن بن علقمة ، عن عبد الله بن المبارك ، عن سفيان ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن زياد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا توضأ بدأ بميامنه (٣) .

بيان : استدل به على وجوب الابتداء باليمين في الرجلين ، و يرد عليه أن الخبر ضعيف عامي ، ولادلالة فيه على الوجوب .

٢٢ - المحاسن : عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام ، عن أبي عمير العجمي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : يا أبا عمر تسعة أعشار الدين في النقية ، ولا دين لمن لا تقية له ، والنقية في كل شيء إلا في شرب النبيذ ، والمسح على

(١) الخصال ج ٢ ص ١٥١ .

(٢) الخصال ج ١ ص ١٤ .

(٣) أمالي الطوسي ج ١ ص ٣٩٧ .

الخفّين (١) .

و منه : عن أبيه ، عن خلف بن حمّاد ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : كيف اختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وآله في المسح على الخفّين ؟ فقال : كان الرّجل منهم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله الحديث فيغيب عن الناس ولا يعرفه فإذا أنكر ما خالف ما في يديه كبر عليه تركه ، وقد كان الشيء ينزل على رسول الله صلى الله عليه وآله يعمل به زماناً ثم يؤمر بغيره فيأمر به أصحابه و أمّته حتّى قال الناس : يا رسول الله صلى الله عليه وآله إنك تأمرنا بالشيء حتّى إذا اعتدناه وجرينا عليه أمرتنا بغيره ، فسكت النبي صلى الله عليه وآله عنهم ، فأنزل عليه « قل ما كنت بدعاً من الرّسل و ما أدري ما يفعل بي و لا بكم إن أتبع إلاّ ما يوحى إليّ و ما أنا إلاّ نذير مبين » (٢) .

٢٣ - فقه الرضا عليه السلام : إِيَّاكَ أَنْ تَبْعُضَ الْوُضُوءَ ، وَ تَابِعَ بَيْنَهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى : اْبْدَعْ بِالْوَجْهِ ثُمَّ الْيَدَيْنِ ثُمَّ بِالْمَسْحِ عَلَى الرَّأْسِ وَ الْقَدَمَيْنِ ، فَإِنْ فَرِغْتَ مِنْ بَعْضِ وَضُوءِكَ وَ انْقَطَعَ بِكَ الْمَاءُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَتِمَّهُ ثُمَّ أُوتِيتَ بِالْمَاءِ فَأَتَمَّ وَضُوءَكَ إِذَا كَانَ مَا غَسَلْتَهُ رَطْباً ، فَإِنْ كَانَ قَدْ جَفَّ فَأَعِدَّ الْوُضُوءَ ، وَ إِنْ جَفَّ بَعْضُ وَضُوءِكَ قَبْلَ أَنْ تَتِمَّ الْوُضُوءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُطَعَ عَنْكَ الْمَاءُ فَاْمُضْ عَلَى مَا بَقِيَ جَفَّ وَضُوءُكَ أَوَّلَ مَا يَجِفُّ وَضُوءُكَ .

وَ إِنْ كَانَ عَلَيْكَ خَاتَمٌ فَدَوِّرْهُ عِنْدَ وَضُوءِكَ ، فَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ فَانْزِعْ ، وَ لَا تَمْسَحْ عَلَى عِمَامَةٍ وَ لَا قَلَنْسُوَةٍ وَ لَا عَلَى خَفْيِكَ فَإِنَّهُ أُرْوَى عَنِ الْعَالِمِ عليه السلام « لَا تَقِيَّةَ فِي شَرْبِ الْخَمْرِ ، وَ لَا الْمَسْحَ عَلَى الْخَفْيَيْنِ » وَ لَا تَمْسَحْ عَلَى جُورَبِكَ إِلَّاّ مِنْ عَذَرٍ أَوْ ثَلَجٍ تَخَافُ عَلَى رَجْلَيْكَ (٣) .

وَ قَالَ عليه السلام : لَا تَقْدِّمُ الْمُؤَخَّرَ مِنَ الْوُضُوءِ ، وَ لَا تُؤَخِّرُ الْمَقْدِّمَ ، لَكِنْ تَضَعُ

(١) المحاسن ص ٢٥٩ .

(٢) المحاسن ص ٢٩٩ ، وَالْآيَةُ فِي سُورَةِ الْاِحْقَافِ : ١٩ .

(٣) فقه الرضا ص ١ .

كل شيء على ما أمرت أولاً فثلاً (١)

و نروي أن جبرئيل عليه السلام هبط على رسول الله ﷺ بغسلين ومسحين :
غسل الوجه والذراعين بكف " كف " ، ومسح الرأس والرجلين بفضل الندوة
التي بقيت في يديك من وضوءك ، فصار الذي كان يجب على المقيم غسله في الحضر
واجباً على المسافر أن يتمم لا غير ، صارت الغسلتان مسحاً بالتراب ، وسقطت المسحتان
اللتان كانتا بالماء للحاضر لا غير (٢) .

و يجزيك من الماء في الوضوء مثل الدهن تمر به على وجهك وذراعيك
أقل من ربع مد وسدس مد أيضاً ويجوز بأكثر من مد وكذلك في غسل الجنابة
مثل الوضوء سواء ، وأكثرها في الجنابة صاع ، ويجوز غسل الجنابة بما يجوز به
الوضوء إنما هو تأديب وسنن حسنة ، وطاعة أمر لأمور ليشبه عليه ، فمن تركه
فقد وجب له السخط فأعوذ بالله منه (٣) .

ايضاح : قوله عليه السلام : « أن تبعض الوضوء » أي تخل بالموالات حتى
تجف بعض الأجزاء ، ثم تغسل بقيتها فلا تجتمع الأعضاء على الرطوبة ، وقد
صرح بهذا المعنى في كثير من الأخبار ، والمراد بالمتابعة الترتيب لا
الموالات كما فهمه أكثر الأصحاب ، ويدل عليه أيضاً كثير من الأخبار ، و
صرح الشهيد بما ذكرنا .

وقوله : « فإن فرغت إلى قوله : جف وضوءك أولم يجف » أورده الصدوق
بعينه في الفقيه نقلاً عن والده في رسالته إليه ، ويدل على أن مع عدم الفصل لا
يضر الجفاف وهو غير بعيد ، وحمله بعض الأصحاب على الضرورة ولا
ضرورة فيه .

وقال الشهيد - رحمه الله - في الذكرى بعد نقل تلك العبارة من كلام علي
ابن بابويه : ولعله عوّل على ما رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام كما أسنده ولده
في كتاب مدينة العلم ، وفي التهذيب وقفه على حريز قال : قلت : إن جف الأول

من الوضوء قبل أن أغسل الذي يليه ؟ قال : إذ جفّ أولم يجفّ فاغسل ما بقي .
 و حملته في التهذيب على جفافه بالريح الشديدة و الحرّ العظيم أو على النقيّة
 قلت : النقيّة هنا أنسب ، لأنّ في تمام الحديث « قلت : وكذلك غسل الجنابة ؟ قال : هو
 بتلك المنزلة و ابدء بالرأس ثمّ أفض على سائر جسديك ، قلت : فان كان بعض يوم ؟
 قال : نعم » و ظاهر هذه المساواة بين الوضوء و الغسل ، فكما أنّ الغسل لا يعتبر
 فيه الريح الشديدة و الحرّ كذلك الوضوء ثمّ قال - رحمه الله - : فروع : الأوّل
 ظاهر ابن بابويه أنّ الجفاف لا يضرّ مع الولاء ، و الأخبار الكثيرة بخلافه ، مع
 إمكان حمله على الضرورة انتهى .

أقول : لم نطلع على ما يدلّ من الأخبار على خلافه .

٢٤- صحيفة الرضا : بإسناد الطبرسيّ عنه ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله : إنّنا أهل بيت لا تحلّ لنا الصدقة ، وأمرنا بإسباغ الوضوء ، وأن
 لا ننزّي حماراً على عتيقة ولا نمسح على خفّ (١) .

٢٥- خرايج الراوندي : روي أنّ عليّ بن يقطين كتب إلى موسى بن
 جعفر عليه السلام : اختلف في المسح على الرجلين ، فان رأيت أن تكتب ما يكون عملي
 عليه فعلت ، فكتب أبو الحسن عليه السلام : الذي آمرك به أن تمضمض ثلاثاً ، و تستنشق
 ثلاثاً ، و تغسل وجهك ثلاثاً ، و تخلّل شعر لحيّتك ثلاثاً ، و تغسل يديك ثلاثاً ، و
 تمسح ظاهر أذنيك و باطنهما ، و تغسل رجلك ثلاثاً ، ولا تخالف ذلك إلى غيره ،
 فامثل أمره و عمل عليه .

فقال الرّشد أجب أنّ أستبرأ أمر عليّ بن يقطين ، فانهم يقولون إنّ
 رافضين ، و الرافضة يخفّفون في الوضوء فباطلته (٢) بشيء من الشغل في الدار حتّى

(١) صحيفة الرضا (ع) ص ٥٥ .

(٢) فباطلته من البطء ، أي أخره كما سيّجى عن المؤلف قدس سره ، و قد مر في

ج ٤٨ ص ١٣٧ من تاريخ الامام موسى بن جعفر عليه السلام فباطلته بشيء من الشغل ؛ وهو
 الموافق لنسخة الارشاد ؛ و اعلام الوريّ : ٢٩٣ و هكذا المصدر المطبوع و معنى ناطه : أي
 علته ؛ و في مطبوعة الكمباني فباطلته والمعنى : سارّه و صافاه بذلك .

دخل وقت الصلاة فوقف الرشيد وراء حائط الحجرة بحيث يرى علي بن يقطين ولا يراه هو، وقد بعث إليه بالماء للوضوء، فتوضأ كما أمره موسى عليه السلام فقام الرشيد وقال : كذب من زعم أنك رافضى وورد على علي بن يقطين كتاب موسى بن جعفر عليه السلام : من الآن توضأ كما أمر الله : اغسل وجهك مرة فريضة ، والأخرى إسباغاً ، واغسل يديك من المرفقين كذلك وامسح مقدّم رأسك وظاهر قدميك من فضل نداوة وضوءك فقد زال ما يخاف عليك (١) .

ارشاد المفيد قال : وروى محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن الفضل وذكر مثله (٢) مع زيادات أوردناها في باب معجزاته عليه السلام (٣) .
بيان : فباطئه أي أخره .

٢٦ - السرائر : ممّا أخذه من كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن عبد الكريم الخثعمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الوضوء فقال : ما كان وضوء علي عليه السلام إلا مرة مرة (٤) .

ومنه : عن البزنطي ، عن المثنى ، عن زرارة وأبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام مثل حديث جميل في الوضوء (٥) إلا أنه في حديث المثنى وضع يده

(١) الخرائج والجرائح ص ٢٠٣ .

(٢) ارشاد المفيد ص ٢٧٥ .

(٣) راجع ج ٤٨ ص ٣٨ .

(٤) السرائر ، ٤٦٥ .

(٥) روى الكليني عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن عن أبان وجميل عن زرارة قال : حكى لنا أبو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله (ص) فدعا بقدر فأخذ كفاً من ماء فأسدله على وجهه ثم مسح وجهه من الجانبين جميعاً ثم أعاد يده اليسرى في الاناء فأسدلها على يده اليمنى ؛ ثم مسح جوانبها ، ثم أعاد اليمنى في الاناء فصبها على اليسرى ؛ ثم صنع بها كما صنع باليمنى ؛ ثم مسح بما بقي في يده رأسه ورجليه ولم يمدحها في الاناء .

في الاناء فمسح رأسه ورجليه ، و اعلم أن الفضل في واحدة واحدة ، و من زاد على الاثنين لم يؤجر (١) .

تبيين : اعلم أن المشهور بين الأصحاب استحباب تشنئة الغسلات ، وادعى ابن إدريس الاجماع عليه و خالف فيه الصدوق - رحمه الله - و قال بعدم الاستحباب ، وهو الظاهر من كلام الكليني ، و من كلام ابن أبي نصر (٢) و يظهر من بعضهم عدم الاستحباب فقط ، و من بعضهم التحريم ، و لا خلاف عندنا في حرمة الثالثة .

ثم إن الأخبار مختلفة في الثانية ، فالأكثر جمعوا بينها بحمل ما دل على التشنئة على الاستحباب (٣) و الصدوق رحمه الله جمع بينها بحمل أخبار التشنئة على التجديد (٤) والكليني حمل المرتين على من لم تكفه الواحدة (٥) وبعض مشايخنا حمل المرتين على الغرقتين (٦) والمرأة على الغسلة الواحدة ، وربما تحمل أخبار

(١) السرائر : ٤٤٥ .

(٢) قال بعد ذكر الحديث «ما كان وضوء على عليه السلام الا مرة مرة» : هذا دليل على أن الوضوء انما هو مرة مرة لانه عليه السلام كان اذا ورد عليه أمران كلاهما لله طاعة أخذ بأحوطهما و أشدهما على بدنه : راجع الكافي ج ٣ ص ٢٧ .

(٣) ولنا كلام في ذلك سيأتي تحت الرقم ٥١ انشاء الله .

(٤) وسيتعرض المؤلف العلامة قدس سره للبحث عن ذلك في الباب الاتي باب ثواب

اسباغ الوضوء تحت الرقم ١٣ .

(٥) زاده بعد كلامه السابق ؛ و ان الذي جاء عنهم عليهم السلام أنه قال : الوضوء مرتان ؛ أنه هو لمن لم يقنعه مرة واستزاده ؛ فقال : مرتان ؛ ثم قال : ومن زاد على مرتين لم يؤجر ، وهذا أقصى غاية الحد في الوضوء الذي من تجاوزه أثم ولم يكن له وضوء ، وكان كمن صلى الظهر خمس ركعات ، ولو لم يطلق عليه السلام في المرتين لكان سبيلهما سبيل الثلاث .

(٦) يظهر ذلك من الشيخ الحر العاملي قدس سره في الوسائل ، حيث عنوان الباب ←

الاثنين اثنتين على الغسلتين و المسحنتين ولا يخفى أن الاكتفاء بالغرفة الواحدة والغسلة الواحدة أقرب إلى الاحتياط الذي هو سبيل المتقين ، و أبعد من عمل المخالفين ورواياتهم ، فانهم رووا في صحاحهم عن عبد الله بن زيد أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين ، و ما في الخبر من وضع اليد في الاناء للمسح محمول على التقيّة ، فان المشهور عدم جواز أخذ الماء الجديد للمسح إلا عند الضرورة الشديدة و نسب إلى ابن الجنيّد تجويز أخذ الماء الجديد عند جفاف اليد مطلقاً .

٢٧ - العياشي : قال : روى زرارة بن أعين و أبو حنيفة عن أبي بكر بن حزم قال : توضأ رجل فمسح على خفيه ، فدخل المسجد فصلى ، فجاء علي بن أبي طالب فوطأ على رقبته ، فقال : ويلك تصلي على غير وضوء ؟ فقال : أمرني عمر بن الخطاب قال : فأخذ بيده فافتى به إليه فقال : انظر ما يروي هذا عليك ؟ ورفع صوته ، فقال : نعم أنا أمرته ، إن رسول الله ﷺ مسح ، قال : قبل المائدة أو بعدها ؟ قال : لا أدري قال : فلم تفتي و أنت لا تدري ؟ سبق الكتاب الخفيتين (١) .

٢٨ - ومنه : عن الميسر بن ثوبان قال : سمعت علياً بن أبي طالب يقول : سبق الكتاب الخفيتين و الخمار (٢) .

٢٩ - ومنه : عن زرارة و بكير بن أبي أعين قالا : سألتنا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله ﷺ فدعا بطست أو تور فيه ماء ، فغمس كفيه اليمينى فغرف بها

→ هكذا «باب اجزاء الفرقة الواحدة فى الوضوء وحكم الثانية والثالثة» .

(١-٢) تفسير العياشى ج ١ ص ٢٩٧ .

أقول : و الظاهر من الاخبار - خصوصاً بقرينة هذا و أمثاله ، أن كيفية الوضوء قبل نزول آية المائدة : كانت على غير ما دلّت هى عليه ، فلعل النبي (ص) كان يتوضأ قبل ذلك ثلاثاً ثلاثاً ويمسح أذنيه ورأسه تماماً مقبلاً و مدبراً ليمسح عنه الغبار ويفسل الرجلين اذا كانتا مغبرتين ويمسحهما اذا كانتا نظيفتين من الغبار ، وقد يمسح على الخف فى الاسفار وذلك بوحي و تعليم من جبرئيل أو آية نسخت تلاوتها بآية المائدة وانسيت كما قال عز وجل «سنقرئك فلا تنسى الا ما شاء الله» .

غرفة فصبها على جبهته ، فغسل وجهه بها ، ثم غمس كفته اليسرى فأفرغ على يده اليمنى ، فغسل بها ذراعه من المرفق إلى الكف لا يردّها إلى المرفق ، ثم غمس كفته اليمنى فأفرغ بها على ذراعه الأيسر من المرفق ، وصنع بها كما صنع باليمنى ومسح رأسه بفضله كفتيه وقدميه ، لم يحدث لها ماء جديداً ، ثم قال : ولا يدخل عليه الماء أصابعه تحت الشراك .

قالا : ثم قال : إن الله يقول « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق » (١) فليس له أن يدع شيئاً من وجهه إلا غسله ، وأمر بغسل اليدين إلى المرفقين ، فليس ينبغي له أن يدع من يديه إلى المرفقين شيئاً إلا غسله ، لأن الله يقول : « اغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق » ثم قال : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » فإذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من قدميه ما بين أطراف الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه .

قالا : قلنا : أصلحك الله أين الكعبان ؟ قال : ههنا يعني المفصل دون عظم الساق فقلنا : هذا ما هو ؟ قال : من عظم الساق ، والكعب أسفل من ذلك ، فقلنا : أصلحك الله والغرفة الواحدة تجزي للموجه وغرفة للذراع ؟ قال : نعم إذا بالغت فيهما فالثنتان تأتيان على ذلك كله (٢) .

و منه : عن زرارة عنه عليه السلام في قول الله عز وجل « يا أيها الذين آمنوا » الآية قال : فليس له أن يدع شيئاً من وجهه إلا غسله ، وساقه نحو ما مر إلى قوله : دون عظم الساق (٣) .

إيضاح : الطست يروى بالمهملة والمعجمة وفي النهاية التور إناء من صفر أو حجارة كالاجانة ، قد يتوضأ منه انتهى ، والترديد إما من الراوي أو منه عليه السلام للتخيير بين الاتيان بأيتهما تيسر ويدل على عدم كراهية تلك الاستعانة .

وما قيل من أنه لبيان الجواز أو لأنه لم يكن وضوء حقيقياً فلا يخفى

(١) المائدة : ٦ .

(٣٢) تفسير المياشي ج ١ ص ٢٩٨ و ٢٩٩ .

بعدهما عن مقام البيان.

و ربّما يفهم منه استحباب كون الاناء مكشوفة الرأس ، ويدلّ على رجحان الاغتراف لغسل الأعضاء و باليمين لغير اليمين ، فأما غسل اليمين فذهب المفيد و جماعة إلى استحباب الأخذ له باليمين ، وإدارة الماء إلى اليسار و ظاهر هذه الرواية وغيرهما عدمه ، و حمل على عدم الوجوب .

و يمكن حمل أخبار الادارة على ما إذا لم يكن الاناء مكشوفة الرأس لكن عمدة ما استدلت به على الادارة هذه الرواية على ما رواها في التهذيب (١) فانّها فيه هكذا «ثمّ غمس كفّه اليمنى في الماء فاغترف بها من الماء فغسل يده اليمنى» و الاناء فيها مكشوفة الرأس . وفي الكافي كما هنا . (٢) وبالجمله إثبات استحباب الادارة لا يخلو من إشكال .

قوله : « لا يردّها إلى المرفق » يمكن أن يكون المراد نفى ابتداء الغسل من الأصابع ، كما تفعله المخالفون ، أو أنّه في أثناء الغسل لا يردّ يده إلى المرفق بل كان يرفع يده ثمّ يضعها على المرفق وينزلها .

ثمّ إنّ الخبر يدلّ على ما هو المشهور من وجوب البدأة بالأعلى في الوجه و اليدين ، و ذهب السيد و ابن إدريس و جماعة إلى الاستحباب ، والأحوط الابتداء بالأعلى فيهما ، و يدلّ على أن المسح إنّما يكون ببقية البلل ، و لا خلاف بين علمائنا في جوازه خلافاً لأكثر العامة ، و كذا لا خلاف في وجوب المسح بالبقية و عدم جواز الاستيناف عند بقاء النداءة على اليد ، و أمّا عند جفاف اليد فالمشهور عدم جواز الاستيناف أيضاً بل تؤخذ من اللحية ونحوها ، لو كانت بها بلمة ، ويستأنف الوضوء لو جفّت هذه المواضع أيضاً ، نعم جوازها في حال الضرورة كافرط الحرّ أو الريح الشديدة مثلاً ، بحيث لا يقدر على المسح بالبقية ، أن يستأنف ماء جديداً .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٢٠ و ٢٢١ ط حجر ، و ص ٥٦ و ٧٦ ط نجف .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٢٥ و ٢٦ .

ونقل عن ابن الجنييد ما يدلُّ بظاهره على جواز الاستيناف عند جفاف اليد مطلقاً سواء وجد بللاً على اللحية ونحوها أم لا ، و سواء كان في حال الضرورة أولاً ، و ما نسب إليه من جواز المسح بالماء الجديد مطلقاً ، فلا يدلُّ عليه كلامه .

وقوله عليه السلام : « و لا يدخل أصابعه تحت الشراك » يدلُّ على عدم وجوب الاستيعاب العرضي ، إن حملنا النعل على العربي ، و الطولي أيضاً إن حملناه على البصري و أمثاله .

قوله عليه السلام : « ما بين أطراف الكعبين » في التهذيب « ما بين الكعبين » قوله عليه السلام : « دون عظم الساق » لفظة «دون» إما بمعنى تحت ، أو بمعنى عند ، أو بمعنى غير .

واعلم أن الكعب يطلق على معان أربعة :

الأول العظم المرتفع في ظهر القدم ، الواقع في ما بين المفصل والمشط .

الثاني المفصل بين الساق و القدم .

الثالث عظم مائل إلى الاستدارة واقع في ملتقى الساق و القدم له زائدتان في أعلاه ، تدخلان في حفرتي قصبة الساق ، و زائدتان في أسفله تدخلان في حفرتي العقب ، و هونائى في وسط ظهر القدم ، أعني وسطه العرضي لكن نتوءه غير ظاهر لحسن البصر ، لا تكثر أعلاه في حفرتي الساق ، و قد يعبر عنه بالمفصل أيضاً ، إما بالمجاورة ، أو من قبيل تسمية الحال باسم المحل .

و الرابع أحد الناتئين عن يمين القدم و شماله ، و هذا هو الذي حمل أكثر العامة الكعب في الآية عليه ، و أصحابنا مطبقون على خلافه ، و أما الثلاثة الأول فكلامهم لا يخرج عنها ، فالأول ذكره عميد الرؤساء وبه صريح المفيد - رحمه الله - و الثاني ذكره جماعة من أهل اللغة و هذه الرواية ظاهرة فيه ، و هو ظاهر كلام ابن الجنييد ، و الثالث هو الذي يكون في رجل البقر والغنم أيضاً ، و ربما يلعب به

الناس ، وهو الذي بحث عنه علماء التشريح .

وقال الشيخ البهائي - رحمه الله - : و هو الكعب على التحقيق عند العلامة - رحمه الله - و عبّر عنه في بعض كتبه بحدّ المفصل ، و في بعضها بمجمع الساق و القدم ، و في بعضها بالناثيء وسط القدم ، و في بعضها بالمفصل ، و صبّ عبارات الأصحاب عليه و شنع عليه من تأخر عنه و نسبوه إلى خرق الاجماع .
وأجاب الشيخ المنتقد ذكره قدّس الله روحه عن تشنيعاتهم في كتبه ، واختار مذهبه ، و ادّعى أنّ ظاهر الأخبار و الأقوال معه ، ولكنّ الظاهر من الأكثر هو المعنى الأوّل ، و نسب العامة أيضاً هذا القول إلى الشيعة ، و الأخبار مختلفة و على القول بعدم وجوب الاستيعاب الطولي الأمر هين ، و الأحوط المسح إلى المفصل خروجاً عن الخلاف .

قوله عليه السلام : « إذا بالغت فيهما » و في التهذيب فيها أي إذا بالغت في أخذ الماء بها ، بأن ملأتها منه بحيث لا تسع معه شيئاً ، أو إذا بالغت في غسل العضو بها بامرار اليد ليصل ماؤها إلى كل جزء ، و قوله عليه السلام : « والثنتان » أي الغرفتان تكفيان في استيعاب العضو بدون مبالغة . ثمّ الظاهر أنّ « غرفة للذراع » المراد بها غرفة لكل ذراع ، ولا يبعد أن يكون المراد غرفة واحدة للذراعين معاً ، و على الأوّل يدلّ على استحباب الغرفتين للغسلتين .

٣٠- العياشي : عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : حدّ الوجه الذي ينبغي أن يوضأ ، الذي قال الله عزّ وجلّ ؟ فقال : الوجه الذي أمر الله عزّ وجلّ بغسله ، الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه و لا ينقص منه : إن زاد عليه لم يؤجر ، وإن نقص منه أثم ، ما دارت [عليه] السبابة الوسطى و الإبهام من قصاص الشعر إلى الذقن ، و ما جرت عليه الأصبعان من الوجه مستديراً فهو من الوجه ، و ما سوى ذلك فليس من الوجه ، قلت : الصدغ ليس من الوجه ؟ قال : لا (١) .

(١) تفسير العياشي ج ١ ص ٢٩٩ ، وللحديث ذيل سيأتي الإشارة إليه .

ايضاح : هذا الخبر مروي في الفقيه (١) بسند صحيح وفي التهذيب بحسن لا يقصر عن الصحيح (٢) وقوله : « الذي قال الله » نعت بعد نعت للوجه ، وقوله : « لا ينقص منه » إما معطوف على لا ينبغي ، أو على « يزيد » فعلى الأول لاناية و على الثاني زائدة لتأكيد النفي ، واحتمال كون « لا » ناهية ، ويكون معطوفاً على الموصول و صفة للوجه بتأويل مقول في حقه ، لا يخفى بعده و ركا كته .

و جملة الشرط و الجزاء في قوله : « إن زاد عليه لم يوجب » صلة بعد صلة للموصول ، كما جوز التنغنازي في قوله سبحانه : « فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين » (٣) كون جملة « أعدت » صلة ثانية للتي ويحتمل أن يكون هذه الشرطية مع المعطوف عليها مفسرة لقوله « لا ينبغي لأحد » و أن تكون معترضة بين المبتدأ والخبر .

و الجار و المجرور ، في قوله ^{عليه السلام} : « من قصاص الشعر » إما متعلق بقوله : « و دارت » أو صفة مصدر محذوف ، أو حال عن الموصول الواقع خبراً عن الوجه ، وهو « ما » إن جوزنا الحال عن الخبر ، أو حال عن الضمير المجرور العائد إلى الموصول ، على تقدير وجود « عليه » و لفظة « من » فيه ابتدائية ، « و إلى الذن » مثله على التقادير .

و لفظة « من » في قوله : « من الوجه » بيان كما قيل ، و الأظهر أن كلمة « من » تبعيضية أي مما يحتمل كونه وجهاً ويتوهم كونه من الوجه و « مستندبراً » إما حال عن الوجه أو عن ضمير عليه ، أو عن الموصول إن جوز ، وإما صفة مصدر محذوف ، و يحتمل أن يكون تمييزاً عن نسبة جرت إلى فاعلها ، أي ما جرت الأصبعان عليه بالاستدارة ، مثله في قولهم : « لله درّه فارساً » و جملة « ما جرت » وقعت

(١) الفقيه ج ١ ص ٢٨ ط نجف .

(٢) التهذيب ج ١ ص ١٥ ط حجر ص ٥٤ ط نجف الاخوندي ، الكافي ج ٣ ص ٢٨ ط طهران الاخوندي .

(٣) البقرة : ٢٢ .

مؤكدة لسايقها إن كانت لفظة «من» في قوله : « من قصاص » إبتدائية لتحديد الوجه على ماهو الظاهر أو مؤسسة و من ابتدائية للفصل على ما قيل ، وضماير «منه وعليه » كلها راجعة إلى الوجه .

قوله : « ما دارت عليه السبابة الوسطى » في نسخ التهذيب « و الوسطى » وفي الفقيه « عليه الوسطى » بدون السبابة ، و لعله الصواب ، إذ زيادة السبابة لا فائدة لها ظاهراً ، و على هذه النسخة أطلق السبابة على الوسطى مجازاً ، وربما يتكلف على نسخة التهذيب بأن المراد التخيير بين ما دارت عليه السبابة والابهام والوسطى والابهام ، أو يكون أحدهما للحد الطولي و الآخر للحد العرضي ، فالطولي ما دارت عليه السبابة والابهام ، لأن ما بين القصاص إلى الذقن بقدره غالباً ، والعرضي ما دارت عليه الوسطى والابهام ، و حينئذ يكون قوله : « من قصاص شعر الرأس إلى الذقن » تماماً للحدين معاً كما قيل ، ولعل الأظهر أن ذكر السبابة وقع استطراداً إذ قلما ينفك عن الوسطى في الدوران (١).

(١) الوجه في اللغة ما يبدو للناظر ويعتبر فيه الوجاهة والملاحة ، ويصدق به اسوداد الوجه و ابيضاضه كما قال تعالى « يوم تسود وجوه وتبيض وجوه » وقال « واذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً » ، فعلى هذا لا يصدق الوجه الا على البشرة التي لا شعر عليها من الجبهة والجبين وما تحتها من حر الوجه إلى الذقن ، وهو الذي يدور عليه الابهام والوسطى مستديراً كما حده عليه الصلاة والسلام .

و لهذا يخرج الصدغان من الوجه ، فان الصدغ مستور بالشعر المتدلى عليه خلقه ، و ما تحته من العذار أيضاً مستور بالخط العارض ، و هو الحد الذي ينتهي اليه الوجه عرضاً ، و لذلك نفسه اذا نبئت اللحية على الفكين وكانت بحيث تستر وجه الخد ، خرج الموضع عن كونه وجهاً ، ولم يلزم غسله في الوضوء كالحاجبين ، الا أنه يجب امرار اليد على ظاهر اللحية لينفصل الغسالة عنها ، ولو كانت طويلة جداً .

روى الشيخ في التهذيب ج ١ ص ١٠٤ في الصحيح عن زرارة قال : قلت له : رأيت ما كان تحت الشعر ، قال : كل ما أحاط به الشعر فليس للمباد أن يفسلوه ، ولا يبيحوا عنه —

ثم اعلم أن قوله : « لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه » مع قوله : « إن زاد عليه لم يؤجر » يحتمل وجوهاً : أحدها أن يكون « لا ينبغي » محمولاً على الكراهة كما هو الظاهر من إطلاقه في الأخبار و كلام القوم ، لا سيما واقترن به قوله : « إن زاد عليه لم يؤجر » باعتبار أنه أتى بالمأمور به مع زيادة لغواً ، و يحتمل على أنه لم يفعل الزيادة بقصد كونه مأموراً به ، وإلا لكان تشريعاً حراماً ، إما الفعل أو القصد كما فصل في كلام القوم . الثاني أن يحتمل على الحرمة بأن فعله بقصد كونه مأموراً به ، فيكون تشريعاً والثالث أن يكون المراد أعم من الحرمة والكراهة ، باعتبار الفردين المذكورين .

و كذا قوله : « إن نقص أثم » يحتمل وجوهاً : الأول أن يكون الاثم والعقاب باعتبار الاكتفاء بذلك الوضوء الذي ترك فيه المأمور به ، لكون وضوئه وصلاته باطلين واكتفى بهما ، فيأثم ويعاقب على تركهما ، الثاني أن يكون باعتبار كون هذا الوضوء وهذه الصلاة تشريعاً فيأثم على فعلهما ، وإن لم يكتف بهما ، الثالث أن يحتمل على الأعم منهما .

والقصاص مثلثة القاف : منتهى شعر الرأس حيث يؤخذ بالقصص من مقدمه ومؤخره ، وقيل : هو منتهى منبته من مقدمه وهو المراد هنا ، ولا خلاف بين علماء الاسلام في أن ما يجب غسله في الوضوء من الوجه ليس خارجاً عن المسافة التي هي من قصاص شعر الرأس إلى طرف الذقن طولاً ومن وتد الأذن إلى الوتد عرضاً إلا من الزهري حيث ذهب إلى أن الأذنين من الوجه يغسلان معه .

لكنهم اختلفوا في حدّه ، فمنهم من حدّه بأنّه من القصاص إلى الذقن طولاً وما دارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً ، وهو المشهور بين الأصحاب ، بل كاد أن

→ ولكن يجرى عليه الماء ، ورواه الصدوق في الفقيه ج ١ ص ٢٨ ، ولفظه « فليس للمهاد أن يطلبوه ولا يبحثوا عنه » .

وروى الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتوضأ ، أيبطن لحيته ؟ قال : لا ، وسيجيء عن العياشي وغيره ما يدل عليه .

يكون إجماعاً، وادّعى العلامة في المنتهى و المحقق في المعتبر أنه مذهب أهل البيت عليهم السلام.

و من جملة ما استدّلوا به عليه هذه الرواية ، لكنّهم اختلفوا في معناها ، فالأكثر ذهبوا إلى أن قوله عليه السلام : « ما دارت عليه الابهام والوسطى » بيان لعرض الوجه ، وقوله عليه السلام : « من قصاص شعر الرأس إلى الذقن » لطوله وقوله عليه السلام : « و ما جرت عليه الأصبعان » الخ تأكيد لبيان العرض .

و حملها الشيخ البهائي قدّس الله روحه على معنى آخر و ادّعى في بعض حواشيه أن هذا يستفاد من كلام بعض أصحابنا المتقدمين ، فانهم حدّوا الوجه بما حواه الابهام والوسطى ، ولم يخصّوا ذلك بالعرض كما فعل المتأخرون ، ونقل في المختلف مثله عن ابن الجنيد ، وما حمل الخبر عليه هو أن « كلاً » من طول الوجه و عرضه ما اشتمل عليه الابهام والوسطى ، بمعنى أن « الخط » الواصل من القصاص إلى طرف الذقن و هو مقدار ما بين الأصبعين غالباً إذا فرض ثبات وسطه و أدير على نفسه فيحصل شبه دائرة فذلك المقدار هو الذي يجب غسله .

قال في الجبل المتين : و ذلك لأنّ الجارّ و المجرور في قوله : « من قصاص شعر الرأس » إمّا متعلّق بقوله « دارت » أو صفة مصدر محذوف ، و المعنى أن « الدّوران » يبتدئ من القصاص منتهياً إلى الذقن ، و إمّا حال من الموصول الواقع خبراً عن الوجه ، إنّه جوّزناه ، و المعنى أن الوجه هو القدر الذي دارت عليه الأصبعان ، حال كونه من القصاص إلى الذقن ، فاذا وقع طرف الوسطى مثلاً على قصاص الناصية ، و طرف الابهام على آخر الذقن ، ثمّ أثبت وسط انقراجهم و دار طرف الوسطى مثلاً على الجانب الأيسر إلى أسفل و دار طرف الابهام على الجانب الأيمن إلى فوق ممّت الدائرة المستفادة من قوله : « مستديراً » و تحقّق ما نطق به قوله : « ما جرت عليه الأصبعان مستديراً فهو من الوجه » انتهى كلامه رفع الله مقامه .

و أنت خير بأنّه .. رحمه الله .. وإن دقّق في إبداء هذا الوجه لكنّ الظاهر

أنَّ حمل الرِّواية عليه بعيد جدًّا ، وقد بسط - رحمه الله - القول في ذلك في كتبه بذكر مرَّجات كثيرة لما اختاره ، وإيراد اعتراضات على ما فهمه القوم لا يرد أكثرها تركناها حذراً من الإطالة من غير طائل .

وأما ما دلَّ عليه الخبر من عدم دخول الصدغ في الوجه الذي يجب غسله فممَّا ذهب إليه أصحابنا ، إلا الراوندي على ما نقل عنه في الذكرى ، ولتحقيق معنى الصدغ .

قال الفيروز آبادي : الصدغ بالضم ما بين العين والأذن والشعر المتدلي على هذا الموضع ، ونحوه قال الجوهرى وقال بعض الفقهاء : هو المنخفض الذي ما بين أعلا الأذن وطرف الحاجب ، وقال في المنتهى : هو الشعر الذي بعد انتهاء العذار المحاذي لرأس الأذن وينزل عن رأسها قليلاً ، وقال في الذكرى : هو ما حاذي العذار .

فاذا عرفت هذا فاعلم أنَّه من فسر الصدغ بما بين العين والأذن فلا ريب في أنَّه يدخل بعضه بين الأصبعين بالأداة بكلِّ من الوجهين ، وإن أُريد به الموضع الذي عليه الشعر ، وهو ما فوق العذار ، فلا يدخل بينهما شيء منه على شيء من الوجهين ، فما ذكره الشيخ البهائي قدِّس سرُّه من أنَّ هذا أحد الوجوه المرجحة لما حققه ، لا وجه له عند التحقيق ، فيمكن أن يحمل الصدغ الذي وقع في كلام زرارة وكلامه عليه السلام على المعنى الثاني الذي فسر به العلامة والشهيد نوَّار الله ضريحهما ، وقد عرفت أنَّه لا يشتمل شيئاً منه الأصبعان ويمكن حمل الصدغ الذي في كلام الراوندي على البعض الذي لا شعر عليه ، ويشمله الأصبعان ، لئلا يكون مخالفاً للرِّواية وإجماع الأصحاب ، ويمكن أن يكون الصدغ الذي في الرِّواية محمولاً على المعنى الأوَّل ويكون نفيه عليه السلام رفعاً للإيجاب الكلي أي ليس الصدغ من الوجه بل بعضه خارج وبعضه داخل ، والأوَّل أظهر .

٣١- العياشي : عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت : كيف يمسح

الرأس ؟ قال : إنَّ الله يقول : « و امسحوا برؤوسكم » فما مسحت من رأسك فهو

كذا ، و لو قال : « امسحوا رؤوسكم » لكان عليك المسح بكلمة (١) بيان : « فهو كذا » أي داخل في المأمور به .

٣٣- العياشي : عن صفوان قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن قول الله : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » فقال : قد سأل رجل أبا الحسن عليه السلام عن ذلك ، فقال : سيكفيك أو كفتك سورة المائدة يعني المسح على الرأس و الرجلين ، قلت : فأنه قال : « اغسلوا أيديكم إلى المرافق » فكيف الغسل ؟ قال : هكذا أن يأخذ الماء بيده اليمنى فيصبه في اليسرى ثم يفضّه على المرفق ، ثم يمسح إلى الكف ، قلت له : امرأة واحدة ؟ فقال : كان يفعل ذلك مرتين ، قلت : يرد الشعر ؟ قال : إذا كان عنده آخر فعل وإلا فلا (٢) .

بيان : قوله عليه السلام : « فيصبه في اليسرى » يدل على رجحان الإدارة ، قوله عليه السلام : « إذا كان عنده آخر » أي ممن يتقيه من المخالفين ، و رد الشعر الغسل منكوساً ، و الاحتمال الآخر هنا بعيد إلا أن يتحقق النقيّة به أيضاً مع الابتداء بالأعلى في بعض الأحيان .

٣٣- العياشي : عن ميستر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الوضوء واحدة ، قال : ووصف الكعب في ظهر القدم (٣) .

بيان : هذا الحديث كالصريح في أن الكعب هو الناتئ في ظهر القدم ، و قال الشيخ البهائي قدس سره : الأخبار المتضمنة لكون الكعب في ظهر القدم لا يخالف كونه العظم الواقع في المفصل ، فإن الكعب بهذا المعنى واقع في ظهر القدم خارج عنه ، على أن قول ميستر أنه عليه السلام وصف الكعب في ظهر القدم يعطي أن الامام ذكر للكعب أوصافاً ليعرفه الراوي بها ، و لو كان الكعب بهذا الارتفاع المحسوس المشاهد ، لم يحتاج إلى الوصف ، بل كان ينبغي أن يقول : هو هذا .

و قال أيضاً : ليس المراد بظهر القدم خلاف باطنه ، بل ما ارتفع منه كما يقال لما ارتفع و غلظ من الأرض : ظهر ، و لا يخفى ما فيهما من التكلف .

٣٤ - العياشي : عن عبد الله بن سليمان ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال : ألا أحكي لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قلنا : بلى ، فأخذ كفتاً من ماء فصبه على وجهه ، ثم أخذ كفتاً آخر فصبه على ذراعه الأيمن ، ثم أخذ كفتاً آخر فصبه على ذراعه الأيسر ، ثم مسح رأسه و قدميه ، ثم وضع يده على ظهر القدم ثم قال : إن هذا هو الكعب ، وأشار بيده إلى العرقوب - : وليس بالكعب . وفي رواية أخرى عنه عليه السلام قال : إلى العرقوب ، ثم قال : إن هذا هو الظنبوب وليس بالكعب (١) .

بيان : رواه في التهذيب (٢) عن ميسر ، عن أبي جعفر عليه السلام وفيه « ثم » وضع يده على ظهر القدم ثم قال هذا هو الكعب قال : و أوماً بيده إلى أسفل العرقوب ثم قال : إن هذا هو الظنبوب ، و قال في القاموس : العرقوب عصب غليظ فوق عقب الانسان ، و من الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها ، و قال : الظنبوب حرف الساق من القدم أو عظمه أو حرف عظمه ، و هذا أيضاً كالصريح في الكعب بالمعنى المشهور و ما نغاه أخيراً هو الذي يقوله المخالفون .

٣٥ - العياشي : عن علي بن أبي حمزة قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن قول الله : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة » إلى قوله « إلى الكعبين » فقال : صدق الله ، قلت : جعلت فداك كيف يتوضأ ؟ قال : مرتين مرتين قلت : يمسح ؟ قال : مرتة مرتة ، قلت : من الماء مرتة ؟ قال : نعم قلت : جعلت فداك ، فالقدمين ؟ قال : اغسلهما غسلًا (٣) .

بيان : الأمر بالغسل تقيّة أو اتقاء ، وقوله : « من الماء » أيضاً الظاهر أنه

(١) تفسير العياشي ج ١ ص ٣٠٠ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢١ ط حجر .

(٣) تفسير العياشي ج ١ ص ٣٠١ .

تقيّة ، و إن أمكن حمله على أن المراد ماء الوضوء الذي بقي في الكف .

٣٦ - العياشي : عن محمد بن أحمد الخراساني رفع الحديث قال : أتى أمير المؤمنين عليه السلام رجل فسأله عن المسح على الخفين ، فأطرق في الأرض ملياً ثم رفع رأسه فقال : يا هذا إن الله تبارك و تعالى أمر عباده بالطهارة ، و قسمها على الجوارح ، فجعل للوجه منه نصيباً ، و جعل لليدين منه نصيباً ، و جعل للرأس منه نصيباً ، و جعل للرجلين منه نصيباً ، فان كانتا خفّاك من هذه الأجزاء فامسح عليهما (١) .

٣٧ - و منه : عن غالب بن الهذيل قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله : « و امسحوا برؤوسكم وأرجلكم » على الخفض هي أم على الرفع (٢) ؟ فقال : هي على الخفض (٣) .

٣٧ - و منه : عن عبد الله خليفة أبي العريف الهمداني قال : قام ابن الكوا إلى علي عليه السلام فسأله عن المسح على الخفين ، فقال : بعد كتاب الله تسألني ؟ قال الله تعالى : « يا أيّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » إلى قوله تعالى : « إلى الكعبين » ثم قام إليه ثانية فسأله ، قال له مثل ذلك ثلاث مرّات كل ذلك يتلو عليه هذه الآية (٤) .

٣٩ - و منه : عن الحسن بن زيد ، عن جعفر بن محمد عليه السلام أن علياً خالف القوم في المسح على الخفين على عهد عمر بن الخطّاب ، قالوا : رأينا النبي صلى الله عليه وآله يمسح على الخفين ، قال : فقال علي عليه السلام : قبل نزول المائدة أو بعدها ؟ فقالوا : لا ندري ، قال : و لكنّي أدري ، إن النبي صلى الله عليه وآله ترك المسح على الخفين حين نزلت المائدة ، و لأنّ أمسح على ظهر حمار أحبّ إليّ من أن أمسح على الخفين

(١) تفسير العياشي ج ١ ص ٣٠١ .

(٢) رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٧٠ ط نجف و ص ٢٠ ط حبر ، وفيه النصيب

بدل الرفع و ممن قرء بالرفع الحسن البصري .

(٣-٤) تفسير العياشي ج ١ ص ٣٠١ .

وتلا هذه الآية « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » (١)
 بيمان : يدل على أن المسح على الخفين كان قبل نزول المائدة
 فنسخ بها .

٣٠ - معرفة الرجال : للمكشي عن حمدويه وإبراهيم، عن محمد بن إسماعيل الرازي ، عن أحمد بن سليمان ، عن داود الرقي قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له : جعلت فداك كم عدّة الطهارة ؟ فقال : ما أوجب الله فواحدة وأضاف إليها رسول الله ﷺ واحدة لضعف الناس ، ومن توضأ ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاة له .

أنا معه في ذا حنّى جاء داود بن زربي ، وأخذ زاوية من البيت فسأله عما سأله في عدّة الطهارة ، فقال له : ثلاثاً ثلاثاً من نقص عنه فلا صلاة له ، قال : فارتعدت فرائصي و كاد أن يدخلني الشيطان ، فأبصر أبو عبد الله ﷺ إلى وقد تغير لوني فقال : اسكن يا داود ! هذا هو الكفر ، أو ضرب الأعناق .

قال : فخرجنا من عنده ، وكان ابن زربي إلى جوار بستان أبي جعفر المنصور وكان قد أتني إلى أبي جعفر أمر داود بن زربي و أنه رافضي يختلف إلى جعفر ابن محمد ﷺ فقال أبو جعفر : إنني مطلع على طهارته ، فان هو توضأ وضوء جعفر ابن محمد فأنني لأعرف طهارته حقت عليه القول وقتلته ، فاطلع وداود يتهيأ للصلاة من حيث لا يراه فأسبغ داود بن زربي الوضوء ثلاثاً ثلاثاً كما أمره أبو عبد الله فما تم وضوءه حتّى بعث إليه أبو جعفر المنصور فدعاه .

قال : فقال داود : فلمّا أن دخلت عليه رحّب بي وقال : يا داود قيل فيك شيء باطل ، وما أنت كذلك قد اطلعت على طهارتك ، وليس طهارتك طهارة الرافضة فاجعلني في حل ، وأمر له بمائة ألف درهم .

قال : فقال داود الرقي : لقيت أنا داود بن زربي عند أبي عبد الله ﷺ فقال

له داود بن زربي : جعلني الله فداك حققت دماءنا في دار الدنيا ، ونرجو أن ندخل بيمينك و بر كمتك الجنة ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : فعل الله ذلك بك وبأخوانك من جميع المؤمنين .

فقال أبو عبدالله عليه السلام لداود بن زربي : حدثك داود الرقيتي بما مر عليكم حتى تسكن روعته ، فقال : فحدثته بالأمر كله ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : لهذا أفنيته لأنه كان أشرف على القتل من يد هذا العدو ، ثم قال : ياداود بن زربي توضحاً مثني مثني ، ولا تزدن عليه ، فأنك إن زدت عليه فلا صلاة لك (١) .

بيان : قوله عليه السلام : « هذا هو الكفر » أي إنكارك لهذا إن كان المنكذب وعدم الاعتقاد بامامتي فهو الكفر ، وإن كنت تترك التقيّة ولا تعملها مع الاعتقاد بامامتي فهو موجب لأن تقتل وتقتل جماعة بسببك .

٣٩ - الكشي : عن محمد بن نصير ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس قال : قلت لحريز يوماً : يا أبا عبدالله كم يجزيك أن تمسح من شعر رأسك في وضوءك للصلاة ؟ قال : بقدر ثلاث أصابع ، وأوماً بالسبابة والوسطى والثالثة ، و كان يونس يذكر عنه فقهاً كثيراً (٢) .

بيان : يدل على أن حريزاً كان يرى المسح بمقدار ثلاث أصابع واجباً و يحتمل أن يكون مراده الأجزاء في الفضل .

٣٣ - فهرست النجاشي : عن أبي الحسين النميمي ، عن ابن عقدة ، عن علي بن قاسم البجلي ، عن علي بن إبراهيم الملقى ، عن عمر [بن محمد] بن عمر ابن علي بن الحسين ، عن عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله بن [علي بن] أبي رافع [عن أبيه] وكان كاتب أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يقول : إذا توضأ أحدكم

(١) رجال الكشي ص ٢٦٣ - ٢٦٥ .

(٢) رجال الكشي ص ٢٨٥ . ورواه في ص ٣٢٩ وزاد بعده : ويزعم حريز أن ذلك

رواية ، وكان يونس يذكر عنه فقهاً كثيراً .

للمصلاة فليبدء باليمين قبل الشمال من جسده (١) .

٢٣ - العلل : عن أبيه و محمد بن الحسن بن الوليد معاً ، عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن ابن أبي عمير و محمد بن سنان معاً عن الصباح المزني وسدير الصيرفي و محمد بن النعمان وعمر بن أذينة ، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل في وصف المصراع عن النبي صلى الله عليه وآله قال : قال ربي عز وجل : يا محمد مديك فيمقلبك ما يسيل من ساق عرشي الأيمن ، فنزل الماء فتلقته باليمين ، فمن أجل ذلك أوّل الوضوء باليمنى .

ثم قال : يا محمد خذ ذلك الماء فاغسل به وجهك - وعلمه غسل الوجه - فأنك تريد أن تنظر إلى عظمتي وأنت طاهر ، ثم اغسل ذراعيك اليمين واليسار - وعلمه ذلك - فأنك تريد أن تتلقى بيديك كلامي ، وامسح بفضل ما في يديك من الماء رأسك ورجليك إلى كعبيك - وعلمه المسح برأسه ورجليه - وقال : إنني أريد أن أمسح رأسك ، وأبارك عليك ، فأما المسح على رجليك فأنني أريد أن أوطئك موطئاً لم يطأه أحد قبلك ، ولا يطأه أحد غيرك ، فهذا علّة الوضوء (٢) .

أقول : سيأتي تمامه بأسانيد في كتاب الصلاة .

٢٤ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة و محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إنما الوضوء حدث من حدود الله ، ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ؟ وإن المؤمن لا ينجسه شيء ، وإنما يكفيه مثل الدهن (٣) .

بيان : أي أعضاؤه لا تنجس بشيء من الأحداث نجاسة خبيثة حتى يحتاج في إزالتها إلى صب ماء زايد على ما يشبه الدهن ، كما هو الواقع في أغلب النجاسات الخبيثة ، وحل الدهن في المشهور على أقل مراتب الجريان .

وقال الشهيد في الذكري : وإنما حملنا الدهن على الجريان توفيقاً بينه

(١) رجال النجاشي ص ٥ .

(٢) علل الشرايع ج ٢ ص ٥ .

(٣) علل الشرائع ج ١ ص ٢٦٤ .

و بين مفهوم الغسل ، ولأنَّ أهل اللغة قالوا : دهن المطر الأرض إذا بلها بلا يسيراً وقيّد الشيخان - رحمهما الله - إجزاء الدّهن بالضرورة ، من برد أو عوز الماء لرواية (١) محمد الحلبيّ عن الصادق عليه السلام «أسبغ الوضوء إن وجدت ماء ، وإلاّ فأنه يكفيك اليسير» ولعلمهما أرادا به ما لا جريان فيه أو الأفضليّة كمنطوق الرواية انتهى .

٤٦ - العلل : بالاسناد المتقدم عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : ألا تخبرني من أين علمت وقلت : إنّ المسح ببعض الرأس وبعض الرّجلين ؟ فضحك ثمّ قال : يا زرارة ، قاله رسول الله ﷺ ، و نزل به الكتاب من الله ، لأنّ الله عزّ وجلّ يقول : « فاغسلوا وجوهكم » فعرفنا أنّ الوجه كلّهُ ينبغي له أن يغسل ، ثمّ قال : « وأيديكم إلى المرافق » ثمّ فصل بين الكلامين فقال : « وامسحوا برؤوسكم » فعرفنا حين قال برؤوسكم أنّ المسح ببعض الرأس لمكان الباء . ثمّ وصل الرّجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه ، فقال : « وأرجلكم إلى الكعبين » فعرفنا حين وصلها بالرأس أنّ المسح على بعضها . ثمّ فسّر ذلك رسول الله للناس فضيّعوه ثمّ قال : « فلم تجدوا ماءً فنيّمتموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم » فلمّا وضع [الوضوء] عمّن لم يجد الماء ، أثبت مكان الغسل مسحاً ، لأنّه قال : « بوجوهكم » ثمّ وصل بها « وأيديكم » ثمّ قال : « منه » أي من ذلك التيمّم ، لأنّه علم أنّ ذلك أجمع لم يجز على الوجه ، لأنّه يعلق من ذلك الصّعيد ببعض الكفّ ، ولا يعلق ببعضها ، ثمّ قال : « ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج » والخرج الضيق (٢) .

العياشي : عن زرارة مثله (٣) .

تبيين : قوله : « من أين علمت وقلت » الظاهر أنّهما بصيغة الخطاب .

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٩ ط حجر .

(٢) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦٤ و ٢٦٥ .

(٣) تفسير العياشي ج ١ ص ٢٩٩ ، ذيل حديث من صدرها تحت الرقم ٣٠ .

فيظهر منه سوء أدب منه بالنسبة إلى الامام عليه السلام وهو ينافي علو شأنه ، ولعله كان أمثال هذا في بدو استبصاره ، لأنه كان أوّلاً من فضلاء العامة ، ويمكن أن يقال : المعنى أخبرني عن مستند علمك وقولك من الكتاب والسنة الذي تستدل به على المخالفين المنكرين لامامتك ، حتى أحتج أنا أيضاً عليهم به عند المناظرة (١) .

و قرأ بعض مشايخنا قدّس الله أرواحهم الفعّلين بصيغة التكلم فمعناه أخبرني بمستند علمي و دليل قولي ، فأنني جازم بالمدّعى ، غير عالم بدليله من غير جهة قولك لأحتج به على العامة .

و ضحكه عليه السلام إمام من تقرير زرارة المطلب الذي لا خدشة فيه ، بما يوهم سوء الأدب لقلّة علمه بآداب الكلام ، أو للمتعجب منه أو من المخالفين بأنهم إلى الآن لم يفهموا كلام الله مع ظهوره في التبعية ، أو من تعصبهم وإنكارهم عناداً مع علمهم بدلالة الآية ، أو من تبهيمه فيما بعد بقوله : يا زرارة الخ .

(١) لما كانت المسئلة خلافية فتوى وقراءة ، وتشاجر فيها الفريقان - حتى اليوم - لكونها مبتلى بها في اليوم والليلة مرات عديدة ؛ ورأى أن الامام عليه السلام يحكم ويفتي بوجوب مسح الرأس والرجلين ، ويقول ببطلان الوضوء اذا غسل الرجلين . مع ما اشتهر عنهم عليهم السلام أن كل شيء نقوله فهو في كتاب الله عز وجل ، وما من أمر يختلف فيه اثنان الا وله اصل في كتاب الله لكن لا تبلغه عقول الرجال ، والله ما نقول بأهوائنا ولا نقول برأينا ولا نقول الا ما قال ربنا ، اصول عندنا فنكتزها كما يكتز هؤلاء ذهبهم وفنتهم ، وغير ذلك .

استفهم متضرعاً مستدعياً أن يعرف وجه هذا الفتوى من القرآن العزيز ، ولم يتحتم عليه أن يجيبه ، فقال : ولا تخبرني من أين علمت وقلت ان المسح ببعض الرأس و بعض الرجلين ، فهذا سؤال على محله ولذلك تبسم الامام عليه الصلاة والسلام ، ولولم يسئله هو - هو فقيه الاصحاب - فمن الذي يسأله عن ذلك ، كما لم يسأله أحد غيره ، ولو لم يسأل عن ذلك ، لما وصل اليها الوجه في ذلك ، ولما عرفنا أن الباء للاستعلاء ، والمسح يكون على مقدمه وعلى ظهر الرجلين كما عرفت وجه البحث في ذلك .

قوله ﷺ « فعرّفنا أن الوجه » لأنّ الوجه حقيقة في الجميع ، و الأصل في الاطلاق الحقيقة ، و كذا القول في اليدين ، مع أنّ التحديد بالغاية يؤيد الاستيعاب .

قوله ﷺ : « ثمّ فصل بين الكلامين » أي غاير بينهما بادخال الباء في الثاني دون الأوّل ، أو بتغيير الحكم لأنّ الحكم في الأوّل الغسل و في الثاني المسح و الأوّل أظهر ، و يدلّ على أنّ الباء للتبويض ، و ما قيل من أنّه لعلّ منشأ الاستدلال محض تغيير الأسلوب ، لا كون الباء للتبويض فلا يخفى بعده .

قوله ﷺ : « ثمّ وصل » أي عطف الرجلين على الرأس من غير تغيير في الأسلوب كما عطف اليدين على الوجه ، فكما أنّ المعطوف في الأوّل في حكم المعطوف عليه في الغسل و الاستيعاب . فكذا المعطوف في الثانية في حكم المعطوف عليه في المسح و التبويض .

قوله : « فلمّا وضع » أي حكم الوضوء و الغسل ، و في بعض النسخ « فلمّا وضع الوضوء » كما في سائر كتب الحديث (١) وفيها « بعض الغسل » موضع « مكان الغسل » فتخصيص الوضوء ، لأنّه أهمّ ، ولأنّ المقصود بيان أنّه جعل بعض الأعضاء المغسولة في الوضوء ممسوحاً ، و يحتمل أن يكون المراد بالوضوء المعنى اللّغوي فيشمل الوضوء والغسل الشرعيّين .

وحمل ﷺ كلمة « من » أيضاً في الآية على التبويض كما اختاره الزمخشري و أرجع الضمير إلى التيمّم بمعنى التيمّم به ، و قوله : « لأنّه علم » تعليل لقوله : « قال » أي علم أنّ ذلك التراب الذي مسّه الكفّان حال الضرب عليه لا يلصق بأجمعه بالكفّين ، فلا يجري جميعه على الوجه أي وجهه ، و منهم من جعله تنديلاً لقوله أثبت أي جعل بعض المغسول ممسوحاً حيث قال : « بوجوهكم ، بالباء التبضيّة ، لأنّه تعالى علم أنّ التراب الذي يعلق باليد لا يجري على كلّ

(١) راجع الفقيه ج ١ ص ٥٧ ، الكافي ج ٣ ص ٣٠ ، التهذيب ج ١ ص ١٧

ط حجر ص ٦١ ط نجف .

الوجه واليدين ، لأنه يعلق ببعض اليد دون بعض ، وربما يقال : إنه تعليل لقوله : « قال بوجوهكم » وهو قريب من الثاني .

و سيأتي تمام القول في ذلك في تفسير آية التيمم إنشاء الله .

٤٦ - العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : من تعدى في الوضوء كان كناقضه (١) .

بيان : « كناقضه » في بعض النسخ بالضاد المعجمة ، وفي بعضها بالمهملة قال السيد الداماد قدس سره : الأصوب باهمال الصاد من نقصه ينقصه نقصاً ، فذلك منقوص وهو ناقص إياه ، ومنه في التنزيل الكريم « نصيب غير منقوص » (٢) لامن نقض ينقض نقضاً فهو ناقض .

٤٧ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى البقطيني عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن بن راشد ، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : ليس في شرب المسكر والمسح على الخفين تقيّة (٣) .

بيان : هذا مخالف لما هو المشهور من عموم التقيّة ، والآيات والأخبار الدالة عليه ، وورد في كثير من الأخبار هكذا « ثلاثة لا أتقي فيهنّ » أحداً : شرب المسكر والمسح على الخفين و متعة الحج (٤) .

وقال الشيخ - رحمه الله - في الاستبصار (٥) بعد إيراده : فلا ينافي الخبر

(١) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦٤ .

(٢) هود : ١٠٩ ، ولفظه « وانا لموفوهم نصيبهم غير منقوص » .

(٣) الخصال ج ٢ ص ١٥٧ .

(٤) راجع الكافي ج ٣ ص ٣٢ ، التهذيب ج ١ ص ١٠٣ ط حجر ص ٣٦٢ ط نجف

فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٣٠ ط نجف .

(٥) الاستبصار ج ١ ص ٣٩ .

الأوّل لوجوه :

أحدها أنّه أخبر عن نفسه أنّه لا يتقي فيه أحداً ويجوز أن يكون إنّما أخبر بذلك لعلمه بأنّه لا يحتاج إلى ما يتقي فيه في ذلك ، ولم يقل لا تتقوا أنتم فيه أحداً وهذا وجه ذكره زرارة بن أعين (١)

و الثاني أن يكون أراد لا أتقي فيه أحداً في الدنيا بالمنع من جواز المسح عليهم ما دون الفعل ، لأنّ ذلك معلوم من مذهبه ، فلا وجه لاستعمال التقيّة فيه .

و الثالث أن يكون المراد لا أتقي فيه أحداً إذ لم يبلغ الخوف على النفس و المال ، و إن لحقه أدنى مشقة احتمله ، وإنّما تجوز التقيّة في ذلك عند الخوف الشديد على النفس و المال انتهى .

وربّما يقال في شرب المسكر: لأنّه لا يستلزم عدم الشرب القول بالحرمة فيمكن أن يسند الترك إلى عذر آخر ، و في المسح لأنّ الغسل أولى منه ، و يتحقّق التقيّة به ، و في الحجّ لأنّ العامة يستحبّون الطواف والسعي للتدوم فلم يبق إلّا التقصير ونية الإحرام بالحجّ ، ويمكن إخفاؤهما ، ويمكن أن يقال : الوجه في الجميع وجود المشاركة في العامة .

و قال في الذكري : يمكن أن يقال : هذه الثلاث لا يحتاج فيها إلى التقيّة غالباً ، لأنّهم لا ينكرون متعة الحجّ وأكثرهم يحرّم المسكر ، و من خلع خفّيه ، و غسل رجليه ، فلا إنكار عليه ، والغسل أولى منه عند انحصار الحال فيهما انتهى .

ولا يخفى أنّ بعض الوجوه المتقدمة لا يجري في هذا الخبر فتدبّر (٢).

٤٨ - كشف الغمّة : قال : ذكر عليّ بن إبراهيم بن هاشم وهو من أجلّ

(١) نقله في الكافي ذيل الخبر .

(٢) راجع بيان الخبر وشرحه في كتاب المشرقة باب التقيّة والمداراة ج ٧٥ ص ٢٢٣

و ٢٢٤ من هذه الطبعة .

رواة أصحابنا في كتابه عن النبي* وذكر حديثاً في ابتداء النبوة يقول فيه : فنزل عليه جبرئيل وأنزل عليه ماء من السماء فقال له : يا محمد قم توضأً للصلاة فعلمه جبرئيل الوضوء على الوجه واليدين من المرفق ، ومسح الرأس والرّجلين إلى الكعبين (١) .

٤٩ - كتاب الطرف : للسيّد بن طاووس ، بإسناده عن عيسى بن المستفاد عن أبي الحسن موسى بن جعفر ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال لعلي* وخديجة عليهما السلام لما أسلما : إن جبرئيل عندي يدعو كما إلى بيعة الاسلام ، ويقول لكما : إن للاسلام شروطاً أن تقولاً نشهد أن لا إله إلا الله إلى أن قال : وإسباغ الوضوء على المكاره : الوجه واليدين والذراعين ومسح الرأس والرّجلين إلى الكعبين ، وغسل الجنابة في الحرّ والبرد ، وإقام الصلاة ، وأخذ الزكاة من حلّها وضعها في وجهها ، وصوم شهر رمضان ، والجهد في سبيل الله ، والوقوف عند الشبهة إلى الامام ، فأنه لاشبهة عنده ، الحديث (٢) .

٥٠ - وعنه عن موسى بن جعفر ، عن أبيه ﷺ أن رسول الله ﷺ قال للمقداد وسلمان وأبي ذر* : أتعرفون شرايع الاسلام ؟ قالوا : نعرف ما عرفنا الله ورسوله ، فقال : هي أكثر من أن تحصى ، أشهدوني على أنفسكم بشهادة أن لا إله إلا الله ، إلى أن قال : وأن القبلة قبلتي شطر المسجد الحرام لكم قبلة ، وأن علي بن أبي طالب ﷺ وصي* محمد وأمر المؤمنين ، وأن مودة أهل بيته مفروضة واجبة .

مع إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والخمس وحج البيت ، والجهد في سبيل الله ، وصوم شهر رمضان ، وغسل الجنابة ، والوضوء الكامل على الوجه واليدين والذراعين إلى المرفق ، والمسح على الرأس والقدمين إلى الكعبين لا على خف* ولا على خمار ، ولا على عمامة ، إلى أن قال : فهذه شروط الاسلام

(١) كشف النعمة ج ١ ص ١١٦ و ١١٧ .

(٢) كتاب الطرف : ٥ .

وقد بقي أكثر (١) .

٥٢- البصائر : لسعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب و الحسن بن موسى الخشاب و محمد بن عيسى ، عن علي بن أسباط ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الصمد بن بشير ، عن عثمان بن زياد أنه دخل على أبي عبدالله عليه السلام فقال له رجل : إنني سألت أباك عن الوضوء فقال : مرة مرة ، فما تقول ؟ فقال : إنك إن تسألني عن هذه المسئلة إلا وأنت ترى أنني أخالف أبي توضأ ثلاثاً و خلل أصابعك (٢) .

(١) كتاب الطرف : ١٣ .

(٢) بصائر الدرجات لسعد بن عبدالله الأشعري : ٩٤ .

أقول : اختلف الأحاديث وهكذا كلمات الأصحاب في أن الوضوء مرة مرة حد محدود لا يجوز التمديد عنه كما عرفت من الصدوق أو المرة فرض والثانية سنة ، والثالثة بدعة محرمة ، كما هو المشهور بين الأصحاب ، أو المرة فرض والاثنان بعدها سنة ومن زاد على ذلك فقد أساء وتعدى وظلم كما رواه النسائي وابن ماجه وابن داود بمعناه ؛ وعليه فتوى الجمهور ؟ .

أما قول الجمهور ، فلعلهم نظروا الى سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله حيث كان يبالغ في الامتثال و يأخذ بالحائطة لدينه ، وكلما فرض الله عز وجل شيئاً وأطلقه ، زاد رسول الله (ص) فيه مرتين ، فرض الله عز وجل ركعات الفرض وسن رسول الله (ص) ضعفه فرض الله عز وجل صيام شهر رمضان وسن رسول الله صلى الله عليه وآله ضعفه ، فرض الله عز وجل صلاة الجمعة بكيفية مخصوصة ؛ وزاد رسول الله ضعفه في الميدين ، أمر الله عز وجل بقوله «سبح اسم ربك الأعلى» فجعله رسول الله في السجدة وزاد عليه مرتين وهكذا في ذكر الركوع وغيره الى ما شاء الله .

فرض الله عز وجل عليه اجتناب الرجز - رجز الشيطان - فقال «والرجز فاهجر» وبالمخ رسول الله في امثاله فغسل يديه ثلاثاً وتمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وقال فان الشيطان يبيت على خيشوم النائم ، وهكذا السنة في الاستنجاء والغسل من الخبث ، والغسل من الجنابة والحبش والنفاس والوضوء من الغمر وغير ذلك .

بيان : « أني أخالف أبي » أي للمتقية .

— لكن الحق أن هذه السنة ما كانت لتجرى في الوضوء ، لأنها تجري في الأوامر المطلقة التي لم تبين كيفيةها في ضمن الأمر بها ، كما في قوله تعالى : « والرجز فاهجر » و قوله عز وجل : « وان كنتم جنبا فاطهروا » وأما في الوضوء وقد بين كيفية بصريح القرآن العزيز غسل فتنسل ثم مسح فمسح فالظاهر بل المعلوم قطعاً أن هذه الكيفية بترتيبها وموالاتها غسل الوجه وبعده غسل اليدين ثم مسح الرأس والرجلين متممة في حد نفسها ، و لذلك وجب الترتيب، والموالات .

ولو قلنا ان الآية ليست بصدد بيان الكيفية وأنها أوامر أربعة غسل وغسل ومسح و مسح منفرداً منعزلاً بعضها عن بعض لما وجب الترتيب ولا الموالات ، ولما عرف صدر الاسلام وبعده الى الآن بعنوان الوضوء ، أمراً واحداً ذا أجزاء .

و هكذا الأمر في التيمم وهو أمر واحد ذو أجزاء من ضرب اليدين بالتزاب و مسح الوجه واليدين كما سيحىء تفصيله في محله ، لكن مسألة التيمم غير خلافية بحمد الله ، ولم يقولوا فيه بالمسح ثلاث مرات ، كما لم يقولوا في مسح الوضوء ، فإذا ثبت أن الوضوء معلوم كيفية بالقرآن العزيز كانت الكيفية محدودة متبعة لا يجوز لاحد أن يتجاوزها « ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » .

و أما الأحاديث الواردة من طرق أهل السنة ، فالذي رواه ابن عباس قال : توضأ رسول الله (ص) مرة مرة لم يزد على هذا ، رواه البخاري على ما في مشكاة المصابيح ص ٤٦ ، فهو المتبع ، لأنه خبر الأمة يعرف من القرآن ما لا يعرفه الآخرون ، ولا يحابي عن عثمان حيث كان يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً و يقول : هذا وضوء رسول الله .

وأما الأحاديث الواردة من طرق أهل البيت فمن بين مصرح أن رسول الله (ص) وهكذا وصيه على أمير المؤمنين عليه السلام كان يتوضأ مرة مرة ، وبين ظاهر هو كالصريح أن وضوء رسول الله (ص) كانت مرة مرة كما هو قضية الموضوعات البينانية .

فلامخالفة بين السنة المقطوعة من طرق الفريقين وبين مفاد القرآن العزيز ، وهو أن الوضوء إنما هو مرة مرة ، ولكن لا يذهب عليك أن ذلك بعد غسل اليدين قبل الوضوء —

٥٢- ارشاد المفيد : عن مخول بن إبراهيم، عن قيس بن الربيع قال : سألت أبا إسحاق (١) عن المسح على الخفين فقال أدركت الناس يمسحون حتى لقيت رجلاً من بني هاشم لم أر مثله قط محمد بن علي بن الحسين ، فسألته عن المسح فنهاني عنه و قال : لم يكن علي أمير المؤمنين يمسح ، وكان يقول : سبق الكتاب المسح على الخفين ، قال : فممسحت منذ نهاني عنه (٢) .

٥٣ - تفسير النعماني : قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إن الله فرض الوضوء على عباده بالماء الطاهر و كذلك الغسل من الجنابة ، فقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة » إلى قوله تعالى « فتيتموا صعيداً طيباً » فالفريضة من الله عز وجل الغسل بالماء عند وجوده ، لا يجوز غيره ، والرخصة

→ كما عرفت وجه ذلك في ص ١٤٦ .

نعم في بعض الروايات أن رسول الله (ص) كان يتوضأ مرتين مرتين وسيجئ نقلها في الذيل، لكنها محمولة على التقية أيضاً لما روى عن عبدالله بن زيد أن النبي (ص) توضأ مرتين مرتين روى البخاري كما في المشكاة ص ٤٦ .

وقد كان عبدالله بن زيد بن عاصم راوية لوضوء رسول الله (ص) حاكية له ، قيل له : كيف كان رسول الله يتوضأ ؟ فدعا بوضوء فأفرغ على يديه ، فغسل يديه مرتين مرتين ، ثم مضمض واستنثر ثلاثاً ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدير : بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه ، ثم غسل رجله ، روى مالك والنسائي . وكيف كان ، لو لم يثبت إلا هذا الحديث من البصائر وما يشبهه من الأحاديث التي تدير الأمر بين الوضوء مرة مرة ، أو التقية والوضوء ثلاثاً ثلاثاً لكفى من حيث الانتهاض لنفي الوضوء مرتين مرتين كما لا يخفى .

(١) يعني أبا إسحاق السبيعي التابعي الثقة .

(٢) ارشاد المفيد : ٢٤٧ ، وبعده : قال قيس بن الربيع : وممسحت أنا منذ سمعت

أبا إسحاق .

فيه إذا لم يجد الماء الطاهر التيمم بالتراب من الصعيد الطيب (١) .

٥٤ - دعائم الاسلام : رويانا عن جعفر بن محمد صلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين أن الوضوء لا يجب إلا من حدث ، وأن المرء إذا توضأ صلى بوضوئه ذلك ما شاء من الصلوات ما لم يحدث ، أو ينم أو يجامع أو يغتم عليه أو يكون منه ما يجب منه إعادة الوضوء (٢) .

٥٥ - نوادر الراوندي : عن عبد الواحد بن إسماعيل ، عن محمد بن الحسن التميمي ، عن سهل بن أحمد الديباجي ، عن محمد بن محمد بن الأشعث ، عن موسى ابن إسماعيل بن موسى ، عن أبيه ، عن جده موسى بن جعفر ، عن آباءه عليهم السلام قال : قالت عائشة : لأن شئت يدي أحب إلي من أن أمسح على الخفين (٣) .

و بهذا الاسناد قال : نشد عمر بن الخطاب من رأى رسول الله صلى الله عليه وآله مسح على خفيه إلا قام فقام ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فشهدوا أنهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وآله مسح على الخفين ، فقال علي عليه السلام : أقبل نزول المائدة أم بعده ؟ قالوا لاندري ، فقال علي عليه السلام : ولكنني أدري إنه لما نزل سورة المائدة رفع (٤) المسح فلأن أمسح على ظهر حمار أحب إلي من أن أمسح على خفتي (٥) .

٥٦ - مجالس الشيخ : عن الحسين بن عبيد الله ، عن التلعكبري ، عن محمد بن علي بن معمر ، عن محمد بن صدقة ، عن الكاظم ، عن آباءه عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إنا أهل بيت لانمسح على خفافنا (٦) .

(١) تفسير النعماني المطبوع في البحار ج ٩٣ ص ٢٨ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٠١ .

(٣) نوادر الراوندي ص ٥٠ ، وفيه دللن تبتريدي .

(٤) في المصدر المطبوع : رفع المسح ووضع الفصل ، وفي كتاب الجعفریات على ما

في المستدرک ج ١ ص ٤٩ ، رفع المسح ورفع الفصل ، والمراد واضح .

(٥) نوادر الراوندي ص ٣٦ .

(٦) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٢٦٠ .

٥٧ - أقول : وجدت بخط الشيخ محمد بن علي الجبعي نقلاً من خط الشهيد قدس الله روحهما : روى أبو عمر الزاهد في كتاب فائت الجماهرة قال : والكعب اختلف الناس فيه ، فأخبرني أبو نصر عن الأصمعي قال : قال : هو الثاني في أسفل الساق عن يمين و شمال ، قال : و أخبرني سلمة عن الفرّاء قال : هو في مشط الرّجل ، قال هكذا برجله ، قال أبو العباس : فهذا الذي يسميه الأصمعي الكعب هو عند العرب النجم ، قال : و أخبرني سلمة عن الفرّاء عن الكسائي قال : قعد محمد بن علي بن الحسين عليه السلام في مجلس كبير فقال لهم : ها الكعبان ؟ قال : فقالوا : هكذا فقال عليه السلام : ليس هو هكذا ، و لكنّه هكذا ، و أشار إلى مشط رجله ، فقالوا له : إنّ الناس يقولون هكذا ، فقال : لا ، هذا قول الخاصة ، و ذاك قول العامة (١) .

٥٨ - كنز الكراچكي : قال : روى المخالفون أنّه قام النبي صلى الله عليه وآله بحيث يراه أصحابه ثمّ توضّأ فغسل وجهه و ذراعيه و مسح برأسه و رجله .
٥٩ - و منه : روى المخالفون أنّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال للناس في الرّحبة : ألا أدلّكم على وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قالوا : بلى ، فدعا بقعب فيه ماء ، فغسل وجهه و ذراعيه ، و مسح على رأسه و رجله ، وقال : هذا وضوء من لم يحدث حدثاً .

ثمّ قال الكراچكي : فان قال الخصم : ما مراده بقوله : « من لم يحدث حدثاً » وهل هذا إلّا دليل على أنّه كان على وضوء قبله ؟ قيل له : مراده بذلك أنّ هذا الوضوء الصحيح الذي كان يتوضّأه رسول الله صلى الله عليه وآله ، وليس هو وضوء من غير و أحدث في الشريعة ما ليس فيها ، ويدلّ عليه أنّه قصد أن يريهم فرضاً يعولون عليه ، و يقتدون به فيه ، و لو كان على وضوء قبل ذلك لكان يعلمهم الفرض الذي هم أحوج إليه .

٦٠ - و منه : قال أمير المؤمنين عليه السلام : ما نزل القرآن إلّا بالمسح .

وقال ابن عباس : نزل القرآن بغسلين ومسحين .

٦١ - ومنه : روى أبان بن عثمان ، عن ميسر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال :
ألا أحكي لك وضوء رسول الله ﷺ ثم انتهى إلى أن قال : فمسح رأسه و قدميه
ثم وضع يده على ظهر القدم ثم قال : هذا هو الكعب .

٦٢ - دعائم الاسلام : قوله تعالى «وأرجلكم إلى الكعبين» بالكسر قراءة
أهل البيت (١) ولذلك قال أبو جعفر عليه السلام وقد سئل عن المسح على الرجلين فقال :
به نطق الكتاب (٢) .

وقال : لما أوجب الله عز وجل النيم على من لم يجد الماء ، جعل التيمم
مسحاً على عضوي الغسل ، وهما الوجه واليدان ، وأسقط عضوي المسح وهما
الرأس والرجلان (٣) .

وقال جعفر بن محمد : التقية ديني و دين آبائي ، إلا في ثلاث : في شرب
المسكر و الخمر ، و المسح على الخفين ، و ترك الجهر بسم الله الرحمن
الرحيم .

وقال عليه السلام : لاتجوز الصلاة خلف من يرى المسح على الخفين لأنه يصلي
على غير الطهارة (٤) .

(١) في المصدر المطبوع : ثم أمروا بعد ذلك بالمسح على الرجلين و هو قول الله
عز وجل «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين»
على قراءة من قرأ «وأرجلكم» خفياً ، فجعل ذلك نسقاً على مسح الرأس ، وهي قراءة أهل
البيت صلوات الله عليهم ومن وافقهم من قراء العامة ولذلك الخ .

(٢-٣) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٠٨ .

(٤) دعائم الاسلام ج ١ ص ١١٠ .

٤

((باب))

* « (ثواب اسباغ الوضوء وتجديده ، والكون) » *

* « (على ظهارة ، وبيان أقسام الوضوء وأنواعه) » *

١ - مجالس الصدوق : عن علي بن أحمد بن موسى ، عن محمد بن جعفر الأسدي ، عن سهل بن زياد ، عن عبد العظيم الحسني ، عن أبي الحسن العسكري عليه السلام قال : لما كلم الله عز وجل موسى ﷺ قال : إلهي ماجزاء من أتم الوضوء من خشيتك ؟ قال : أبعثه يوم القيامة وله نور بين عينيه يتلأ (١) .

٢ - ومنه : عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه ، عن بكر بن صالح ، عن عبد الله بن إبراهيم الغفاري ، عن عبد الرحمن ، عن عمه ، عن عبد العزيز بن علي ، عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : ألا أدلكم على شيء يكفر الله به الخطايا ، ويزيد في الحسنات ؟ قيل : بلى يا رسول الله ﷺ ، قال : إسباغ الوضوء على المكاره ، وكثرة الخطى إلى هذه المساجد ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة .

وما منكم أحد يخرج من بيته منظرًا فيصلّي الصلاة في الجماعة مع المسلمين ثم يقعد ينتظر الصلاة الأخرى إلا والملائكة تقول : « اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه » فإذا قمت إلى الصلاة فاعدلوا صفوفكم وأقيموها ، وسدّوا الفرج ، وإذا قال إمامكم : الله أكبر ، فقولوا : الله أكبر ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد . إن خير الصّوف صف

(١) أمالي الصدوق ص ١٢٤ .

الرجال المقدّم وشرّها المؤخّر (١) .

بيان : إسباغ الوضوء كماله و السعي في إيصال الماء إلى أجزاء الأعضاء ورعاية الأداب و المستحبات فيه من الأدعية وغيرها ، والمكراه : الشدايد كالبرد و أمثاله .

٣ - معاني الاخبار (٢) والخصال : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد ابن الحسن الصفار ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبيه ، عن هارون بن الجهم ، عن ثوير بن أبي فاختة ، عن أبي جميلة ، عن سعد بن طريف ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ثلاث كفارات : إسباغ الوضوء في السبرات ، والمشي بالليل والنهار إلى الصلوات ، والمحافظة على الجماعات (٣) .

بيان : تمامه في باب المنجيات (٤) وقال في النهاية : السبرات : جمع سبرة بسكون الباء و هي شدة البرد .

٤ - الخصال : عن محمد بن علي بن شاه ، عن أحمد بن محمد بن الحسين عن أحمد بن خالد الخالدي ، عن محمد بن أحمد النميمي ، عن أنس بن محمد أبي مالك ، عن أبيه ، عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عليهم السلام قال : فيما أوصى به النبي صلى الله عليه وآله إلى علي عليه السلام ثلاث درجات : إسباغ الوضوء في السبرات ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة والمشي بالليل والنهار إلى الجماعات (٥) .

أقول : قد مرّ مثله أيضاً مرسلًا (٦) .

(١) أمالي الصدوق ص ١٩٤ .

(٢) معاني الاخبار ص ٣١٤ في حديث .

(٣) الخصال ج ١ ص ٢٢ ، و مثله في المحاسن ص ٤ .

(٤) راجع ج ٧٠ ص ٥ - ٧ من هذه الطبعة .

(٥) الخصال ج ١ ص ٣٢ .

(٦) مر في ج ٧٠ ص ٦ وهو ذيل هذا الحديث ولفظه : وفي حديث آخر عن النبي صلى الله عليه وآله أنه لما سئل في الممرّاج : فيما اختصم الملاّ الاعلى قال : في الدرجات ←

٥ - ومنه : عن أنس أنه قال : قال النبي ﷺ : يا أنس أسبغ الوضوء تمر^١ على الصراط مرة السحاب (١) .

٦ - العيون : عن محمد بن علي بن شاه ، عن أبي بكر بن عبد الله النيسابوري عن عبد الله بن أحمد الطائي ، عن أبيه . وعن أحمد بن إبراهيم الخوزي ، عن إبراهيم بن مروان ، عن جعفر بن محمد الفقيه ، عن أحمد بن عبد الله الشيباني . وعن الحسين بن محمد الأشناني ، عن علي بن محمد بن مهرويه القزويني ، عن داود بن سليمان القرأء كلهم عن الرضا ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إننا أهل البيت لا تحل لنا الصدقة ، وأمرنا بإسباغ الوضوء ، وأن لا ننزي حملاً^٢ على عتيقة (٢) .

٧ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عيسى اليقطيني عن القاسم ابن يحيى ، عن الحسن بن راشد ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم ، عن الصادق عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : الوضوء بعد الطهور عشر حسنات فتطهروا (٣) .

المحاسن : في رواية ابن مسلم مثله (٤) .

٨ - ثواب الاعمال : عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن يحيى العطار عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن علي بن أبي الصقر ، عن أبي قنادة ، عن الرضا عليه السلام قال : تجديد الوضوء لصلاة العشاء يمحو « لا والله » و « بلي »

→ والكفارات ، قال : فنوديت : وما الدرجات ؟ فقلت : إسباغ الوضوء في السبرات ؛ والمشى الى الجماعات ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة ؛ ولايتي وولاية أهل بيتي حتى الممات ، قال الصدوق : والحديث طويل قد أخرجه مسنداً على وجهه في كتاب اثبات المعراج .

(١) الخصال ج ١ ص ٨٥ .

(٢) عيون الاخبار ج ٢ ص ٢٩ ، ومثله في صحيفة الرضا عليه السلام ص ٢٥ .

(٣) الخصال ج ٢ ص ١٦٠ .

(٤) المحاسن ص ٢٧ .

والله» (١) .

بيان : أي إثم الحلف بهما كاذباً أو منقصة الحلف صادقاً أيضاً .

٩- ثواب الاعمال : عن محمد بن موسى بن المتوكّل ، عن عليّ بن الحسين السّعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن المفضل بن عمر ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من جدّد وضوءه لغير حدث جدّد الله توبته من غير استغفار (٢) .

١٠- المحاسن : عن أبيه ، عن النّوفلي ، عن السّكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : من أسبغ وضوءه ، وأحسن صلاته ، وأدّى زكاته ، وكفّ غضبه ، وسجن لسانه ، واستغفر لذنبه ، وأدّى النصيحة لأهل بيت نبيّه فقد استكمل حقايق الايمان ، وأبواب الجنّة مفتوحة له (٣) .
و منه : عن موسى بن القاسم ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عن النبي ﷺ مثله (٤) .

ثواب الاعمال : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن العمر كي ، عن عليّ بن جعفر مثله (٥) .

أمالى الصدوق : عن أحمد بن زياد بن جعفر ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن نصر بن عليّ الجهمي ، عن عليّ بن جعفر مثله (٦) .

١١ - فقه الرضا عليه السلام : لا صلاة إلاّ بإسباغ الوضوء (٧)

١٢ - مجالس الشيخ المفيد : عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ،

(١-٢) ثواب الاعمال ص ١٧ .

(٣) المحاسن ص ١١ .

(٤) المحاسن ص ٢٩٠ .

(٥) ثواب الاعمال ص ٢٥ .

(٦) أمالى الصدوق : ٢٠٠ .

(٧) فقه الرضا ص ٢ .

عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن محمد بن أورمة ، عن إسماعيل بن أبان ، عن ربيع بن بدر ، عن أبي حاتم ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يا أنس أكثر من الطهور يزيد الله في عمرك ، وإن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل ، فإنك تكون إذا مت على طهارة شهيداً (١) .

بيان : يدل على ما ذكره الأصحاب من استحباب الوضوء للمكون على طهارة لكن الخبر ضعيف عامي وسيأتي ما هو أقوى منه ، ولعلها مع انضمام الشهرة بين الأصحاب تصلح مستنداً للاستحباب ، لكن الأحوط عدم الاكتفاء به في الصلاة .

١٣ - كشف الغمة : نقلاً من دلائل الحميري ، عن الوشاء قال : قال فلان ابن محرز : بلغنا أن أبا عبد الله عليه السلام كان إذا أراد أن يعاود أهله للمجماع توضأ وضوء الصلاة ، فأحب أن تسأل أبا الحسن الثاني عن ذلك ، قال الوشاء : فدخلت عليه فابتدأني من غير أن أسأله فقال : كان أبو عبد الله عليه السلام إذا جامع وأراد أن يعاود توضأ للصلاة ، وإذا أراد أيضاً توضأ للصلاة ، فخرجت إلى الرجل فقلت : قد أجابني عن مسئلتك من غير أن أسأله (٢) .

بيان : يدل على استحباب الوضوء للمجماع بعد الجماع ، والمشهور أنه إنما يستحب للمحتلم الذي أراد الجماع ، والرواية صحيحة ولا بأس بالعمل بها ولم أر من تعرض له .

١٤ - المحاسن : عن أبيه ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة بن مهران قال : كنت عند أبي الحسن عليه السلام وصلى الظهر والعصر بين يدي ، وجلست عنده

(١) في مطبوعة الكمباني « مجالس ابن الشيخ ، وهو تصحيف ، وقد أخرجه الحر العاملي عن أمالي المفيد فقط ، وأخرج المؤلف العلامة في ج ٧٦ ص ٣ شرطاً منه عن أمالي المفيد أيضاً فقط ، راجع ص ٤٦ في ط وص ٣٨ في ط آخر .
(٢) كشف الغمة ج ٣ ص ١٣٦ .

حتى حضرت المغرب ، فدعا بوضوء فتوضأ للصلاة ، ثم قال : لي توضأ ، فقلت : جعلت فداك أنا على وضوء ، فقال : وإن كنت على وضوء ! إن من توضأ للمغرب كان وضوؤه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في يومه ، إلا الكبائر ، ومن توضأ للمصبح كان وضوؤه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في ليلته ، إلا الكبائر (١) .

تحقيق : لا شبهة في استحباب التجديد بعد أن صلى بالأوتل ، وأما بدونه فقد قطع في التذكرة بالاستحباب ، لاطلاق الأوامر من غير تقييد ، وتوقف الشهيد في الذكرى ، ولعل الأحوط الترك ، وإن كان الجواز أقوى ، ويمكن أن يقال مع الفصل الكثير الذي يحتمل طروء الحدث بعده ، وعدم تذكره ، يتحقق التجديد عرفاً ، مع أن فيه نوعاً من الاحتياط ، ولم أر هذا التفصيل في كلام القوم .

ثم إنه هل يستحب التجديد لكل ثلاثة ورابعة إلى غير ذلك ، أم يختص بالثانية ؟ المشهور الأوتل كما ذكره العلامة في المختلف ؛ والصدوق - رحمه الله - في الفقيه (٢) حمل الأخبار الواردة بتكرار الوضوء مرتين ، وأن من زاد لم

(١) المحاسن ص ٣١٢ ، وقد ترك حكم الصبح كما في المقنع ص ٣ ، لكنه مذكور في الكافي ج ٣ ص ٧٠ بهذا السند ، وقد مر عن ثواب الأعمال ص ٢٣١ فيما سبق مع بيان .

(٢) قال في الفقيه ج ١ ص ٢٥ بعد ما ذكر أن الوضوء مرة مرة ونقل الأحاديث في ذلك : وأما الأخبار التي رويت في أن الوضوء مرتين مرتين فأحدها بإسناد منقطع يرويه أبو جعفر الاحول ذكره عمن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : فرض الله الوضوء واحدة واحدة ، ووضع رسول الله (ص) للناس اثنتين اثنتين ، وهذا على جهة الإنكار ، لأعلى جهة الأخبار كانه يقول عليه السلام : حد الله حداً فتجاوزوه رسول الله (ص) وتمادوا ؛ وقد قال الله : ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه .

وقد روي أن الوضوء حد من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ، وأن المؤمن —

يُؤجر، على التجديد ، فيكون التجديد ثانياً عنده بدعة ، لكن لم يظهر أن المراد التجديد ثانياً وإن كان لصلاة الثالثة حتى يخالف المشهور والتجديد ثانياً لصلاة واحدة وقال في المختلف: إن كان مراده الأول فقد خالف المشهور، وإن كان الثاني لم أقف فيه على نص انتهى .

ثم اعلم أن الذي ذكره الأثر : استحباب الوضوء بعد الوضوء ، و لم يتعوضوا للوضوء بعد الغسل كغسل الجنابة ، مع ورود الأخبار بكون الوضوء بعده بدعة ، والظاهر أنه إذا صلى بينهما يستحب التجديد لشمول بعض الأخبار له ، كرواية أمير المؤمنين عليه السلام المتقدمة وغيرها ، والمتبادر من أخبار كونه بدعة أنه إنما يكون بدعة إذا وقع بلافاصلة ، ولعل الاحتياط في الترك .

١٥ - ثواب الاعمال : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد عن السندي ، عن محمد بن كردوس ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من تطهر ثم أوى

→ لا ينجسه شيء ، وإنما يكفيه مثل الدهن ، وقال الصادق عليه السلام من تمدى في وضوءه كان كناقضه .

و في ذلك حديث آخر بإسناد منقطع رواه عمرو بن أبي المقدم قال : حدثني من سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول : انى لاعجب ممن يرغب أن يتوضأ اثنتين اثنتين ، وقد توضأ رسول الله (ص) اثنتين اثنتين فإن النبي (ص) كان يجدد الوضوء لكل فريضة ، ولكل صلاة .

أقول : ويظهر من قوله دفان النبي ، أن ذلك من تنمة الخبر وعلى ذلك ابتنى كلامه فيما يأتي فمعنى هذا الحديث ، الخ كما سيأتى ، ولكن الشيخ الحر العاملي جملة حديثاً مرسلًا عليه : فتحرر .

ثم قال الصدوق ره : فمعنى هذا الحديث هو أنى لاعجب ممن يرغب عن تجديد الوضوء ، وقد جدده النبي (ص) ، والخبر الذى روى أن من زاد على مرتين لم يؤجر ، يؤكد ما ذكرته ، ومعناه أن تجديده بعد التجديد لأجر له كالإذان من صلى الظهر والعصر بإذان واقامتين أجزاءً ومن أذن للمعصر كان أفضل ، والإذان الثالث بدعة لأجر له ، وكذلك ما روى أن مرتين أفضل معناه التجديد ، وكذلك ما روى فى مرتين أنه إسباغ .

إلى فراشه ، بات وفراشه كمسجده الحديث (١) .

المحاسن : عن محمد بن علي ، عن علي بن الحكم بن مسكين ، عن محمد بن كردوس مثله (٢) .

بيان : أي يكتب له مادام نائماً ثواب الكون في المسجد أو ثواب الصلاة .

١٦ - و منه : عن حفص بن غياث ، عن الصادق عليه السلام قال : من تطهر ثم أوى إلى فراشه بات وفراشه كمسجده ، فإن ذكر أنه ليس على وضوء فتيمم من دثاره كائناً ما كان ، لم يزل في صلاة ما ذكر الله عز وجل (٣) .

أقول : وقد مضت الأخبار في ذلك في آداب النوم (٤) وسيأتي بعضها في باب التيمم .

١٧ - مجالس الصدوق : عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن مرازم بن حكيم ، عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال : عليكم باتيان المساجد ، فانها بيوت الله في الأرض و من أتاها متطهراً طهره الله من ذنوبه و كتب من زواره الحديث (٥) .

أقول : سيأتي في باب المساجد عن الصادق عليه السلام أنه قال : مكتوب في التوراة أن بيوتي في الأرض المساجد ، فطوبى لعبد تطهر في بيته ثم زارني في بيتي (٦) .

١٨ - ارشاد القلوب ، و أعلام الدين للدينلمي قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : يقول الله تعالى : من أحدث ولم يتوضأ فقد جفاني ، و من أحدث و توضأ [و لم يصل ركعتين فقد جفاني ، و من أحدث و توضأ] (٧) وصلى ركعتين و دعاني

(١) ثواب الاعمال ص ١٨ .

(٢-٣) المحاسن ص ٤٧ في حديث .

(٤) راجع ج ٧٦ ص ١٨١ - ١٨٣ ، من هذه الطبعة الحديثية .

(٥) أمالي الصدوق ص ٢١٦ .

(٦) راجع ثواب الاعمال ص ٢٦ .

(٧) ما بين الملامتين ساقط عن الكمباني .

ولم أجبه فيما سألتني من أمور دينه ودنياه ، فقد جفوته ، ولست بربّ جاف (١) .
 ١٩ - كتاب المسائل : لعليّ بن جعفر ، عن أخيه أنّه سأله عن الرجل يحلّ له أن يكتب القرآن في الألواح و الصّحيفة ، وهو على غير وضوء ؟ قال : لا (٢) .

بيان : ظاهره عدم جواز كتابة القرآن بغير وضوء ، ولم يقل به أحد ، وإنّما اختلفوا في لمس المس كما عرفت ، وربما يستدلّ له بهذا الخبر بالطريق الأولى أولاً ، العلة فيه استلزامه اللمس ، وكلاهما في محلّ المنع ، ويمكن حمله على الكراهة ، لورود رواية معتبرة بتجويز كتابة الحائض التعويذ الذي لا ينفك غالباً عن الآيات وإن كان الأحوط الترك لصحة الرواية في سائر الكتب (٣) .

٢٠ - مجمع البيان : عن الباقر عليه السلام في قوله تعالى : لا يمسه إلا المطهرون ، (٤) قال : من الأحداث والجنابات ، وقال : لا يجوز للجنب والحائض والمحدث مس المصحف (٥) .

٢١ - مجالس الصدوق (٦) والعلل : عن أبي سعيد الخدري في وصيّة النبي ﷺ لعليّ عليه السلام قال : يا عليّ إذا حملت امرأتك فلا تجامعها إلا وأنت على وضوء ، فأنّه إن قضى بينكما ولد يكون أعمى القلب بخيل اليد (٧)
 ٢ - المحاسن : عن أبيه ، عن فضالة ، عن الحسين بن أبي العلا ، عن أبي - عبدالله عليه السلام قال : أوّل صلاة صلاها رسول الله ﷺ في السماء بين يدي الله تبارك

(١) ارشاد القلوب ص ٧٣ .

(٢) راجع البحار ج ١٠ ص ٢٧٧ .

(٣) رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٣٥ ط حجر .

(٤) الواقعة : ٧٩ .

(٥) مجمع البيان ج ٩ ص ٢٢٦ .

(٦) أمالي الصدوق ص ٣٣٩ وتمام الحديث في ج ١٠٣ ص ٢٨٠-٢٨٣ راجعه ان شئت .

(٧) علل الشرائع ج ٢ ص ٢٠٣ .

و تعالى مقابل عرشه جل جلاله ، أوحى إليه و أمره أن يدنو من صاد ، و يتوضأ
و قال : أسبغ وضوءك ، و طهر مساجدك ، وصل لربك . قلت له : وما الصاد ؟
قال : عين تحت ركن من أركان العرش ، أعدت لمحمد ﷺ ، ثم قرأ
أبو عبد الله عليه السلام « ص و القرآن ذي الذكر » فتوضأ منها و أسبغ وضوءه
تمام الخبر (١) .

٢٣ - العلل : عن محمد بن علي ما جيلويه ، عن عمته محمد بن أبي القاسم ،
عن محمد بن علي الكوفي ، عن صباح الحذاء ، عن إسحاق بن عمار ، عنه عليه السلام
مثله (٢) .

و سيأتي تمامها في كتاب الصلاة .

٢٤ - فلاح السائل للسيد و كنز الفوائد للكرام : قال : سألت رجل
الصديق عليه السلام فقال : أخبرني بما لا يحل تركه ، ولا تتم الصلاة إلا به ، فقال أبو-
عبد الله عليه السلام : لا تتم الصلاة إلا لذي طهر سابغ .

٢٥ - مجالس المفيد : بإسناده عن الحسن البصري قال : لما قدم علينا
أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بالبصرة ، مر بي وأنا أتوضأ ، فقال : يا
غلام أحسن وضوءك يحسن الله إليك ، ثم جازني الحديث (٣) .

٢٦ - تحف العقول : عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : الوضوء بعد الطهر عشر
حسنات فتطهروا (٤) .

٢٧ - دعائم الاسلام : عن النبي ﷺ قال : بنيت الصلاة على أربعة
أسهم : سهم إسباغ الوضوء ، و سهم للركوع ، و سهم للمسجود ، و سهم للخشوع (٥) .

(١) المحاسن ص ٣٢٣ .

(٢) علل الشرايع ج ٢ ص ٢٣ .

(٣) مجالس المفيد ص ٧٧ .

(٤) تحف العقول في حديث الأربعمائة ص ١٠٥ ط الاسلامية .

(٥) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٠٠ .

ومنه : عن نوف الشامي^(١) قال : رأيت علياً^(عليه السلام) يتوضأ و كأنني أنظر إلى بصيص الماء على منكبيه ، يعني من إسباغ الوضوء (١) .
ومنه : عن علي^(عليه السلام) أنه قال : قال رسول الله ﷺ : من لم يتم وضوءه وركوعه وسجوده وخشوعه فصلاته خداج (٢) .

وعنه^(عليه السلام) أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ألا أدلكم على ما يكفر الذنوب والخطايا ؟ إسباغ الوضوء عند المكاره ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلك الرباط (٣) :

وعنه^(عليه السلام) أنه كان يجدد الوضوء لكل صلاة يبتغي بذلك الفضل ، و صلى يوم فتح مكة الصلوات كلها بوضوء واحد (٤) .

توضيح : البصيص البريق ، وفي النهاية فيه : كل صلاة ليست فيها قراءة فهي خداج ، الخداج النقصان ، وهو مصدر على حذف المضاف أي ذات خداج ويكون قد وصفها بالمصدر نفسه مبالغة كقوله : فانما هي إقبال وإدبار (٥) .

وقال فيه : إسباغ الوضوء على المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط ، الرباط في الأصل الإقامة على جهاد العدو بالحرب ، وارتباط الخيل وإعدادها ، فشبّه به ما ذكر من الأفعال الصالحة والعبادة ، قال القنبيي : أصل المراقبة أن يربط الفريقان خيولهم في ثغر كل منهما معد لصاحبه ، فسمي المقام في الثغور رباطاً ، ومنه قوله ﷺ « فذلكم الرباط » أي إن المواظبة على الطهارة والصلوة والعبادة كالجهاد في سبيل الله ، فيكون الرباط مصدر رابطت أي لازمت .

وقيل : الرباط ههنا اسم لما يربط به الشيء أي يشد ، يعني أن هذه الخلال

(١-٤) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٠٠ .

(٥) البيت من قصيدة للخنساء ترى بها أخاء صخراً منها :

فما عجول على يو تطيف به قد ساعدتها على التحنان أظفار
ترتع مارتعت حتى اذا اذكرت فانما هي اقبال و ادبار

تربط صاحبها عن المعاصي و تكفته عن المحارم انتهى .
و لعل ما رويناه من إرجاع اسم الإشارة إلى خصوص الانتظار أربط و أنسب
فلا تغفل .

٢٨ - نوادر الراوندى : بإسناده المتقدم ، عن موسى بن جعفر ، عن
آبائه عليهم السلام قال : قال علي عليه السلام : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إذا بالوا توضؤوا
أوتيمموا مخافة أن تدرّكهم الساعة (١) .

٢٩ - دعوات الراوندى : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إذا غضب أحدكم
فليتوضأ .

بيان : لا يبعد أن يراد به غسل اليد .

٣٠ - أعلام الدين للديلمي : عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله :
من توضأ ثم خرج إلى المسجد فقال حين يخرج من بيته « بسم الله الذي خلقني
فهو يهديني » هداه الله للإيمان الخبير .

٣١ - عدة الداعي لابن فهد : قال الصادق عليه السلام : لقارىء القرآن بكل حرف
يقرؤه في الصلاة قائماً مائة حسنة ، وقاعداً خمسون حسنة ، و منطهراً في غير الصلاة
خمس و عشرون حسنة ، و غير منطهراً عشر حسنات (٢) .

٣٢ - مجالس الشيخ (٣) و مكارم الاخلاق : فيما أوصى به النبي صلى الله عليه وآله
صلى الله عليه وآله وسلم أباً ذر قال : يا أباذر ! سبّاخ الوضوء على المكاره من
الكفارات (٤) .

فائدة : ذكر الأصحاب استحباب الوضوء للصلاة و الطواف المندوبين ،
و للتجديد ، و التأهب للصلاة الفريضة قبل دخول وقتها ليوقعها في أوّل الوقت

(١) نوادر الراوندى ص ٣٩ .

(٢) عدة الداعي ص ٢١١ ، و تراه في ثواب الاعمال ص ٩١ .

(٣) أمالي الطوسي ج ٢ ص ١٣٨ - ١٥٦ ، ولم نجد موضع النص فيه .

(٤) مكارم الاخلاق ص ٥٤٨ .

ولما لا يشترط فيه الطهارة من مناسك الحج* وصلاة الجنازة ، و لنوم الجنب ، و أكله ، و لذكر الحيض ، و تغسيل الجنب الميت ، و جماع الغاسل إذا كان جنباً ولمس* كتابة القرآن إذا لم يكن واجباً ، و قراءته ، و حمله ، و دخول المساجد و زيارة قبور المؤمنين ، و الكون على طهارة ، و لمن يدخل الميت قبره ، و لطلب الحوائج ، و للنوم ، و جماع المحتلم قبل الغسل ، و جماع المرأة الحامل ، و وطئ جارية بعد وطئ أخرى ، و وضوء الميت قبل غسله ، و لحصول المذي والرّعاف و القيء ، و التخليل المخرج للدم إذا كرههما الطبع ، و الخارج من الذكر بعد الاستبراء ، و الزيادة على أربعة أبيات شعر باطل ، و القهقهة في الصلاة عمداً ، و التقبيل بشهوة ، ومس* الفرج ، و بعد الاستنجاء بالماء للمتوضي قبله ولو كان قد استجمر .

وقد ورد في جميعها روايات إلا* ما شذّ ، لكن بعضها ضعيفة و بعضها محمولة على التقيّة كالرّعاف والقيء والتخليل و الشعر والقهقهة والتقبيل ومس* الفرج ، ولتفصيل القول فيها محل* آخر .



٥

* ((باب)) *

* « (التسمية والادعية المستحبة عند) » *

* « (الوضوء وقبله وبعده) » *

١- الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى اليقطيني " عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن بن راشد ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم عن الصادق ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يتوضأ الرجل حتّى يسمّي : يقول قبل أن يمسّ الماء : « بسم الله اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين » فإذا فرغ من طهوره قال : « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمداً عبده ورسوله » فعندهما يستحقّ المغفرة (١).

المحاسن : في رواية ابن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام مثله (٢) .

٢- العلل : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن محمد بن إسماعيل ، عن علي بن الحكم ، عن داود العجلي ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال : يا أبا محمد من توضأ فذكر اسم الله طهر جميع جسده ، وكان الوضوء إلى الوضوء كفارة لما بينهما من الذنوب ، ومن لم يسمّ لم يطهر من جسده إلا ما أصابه الماء (٣).

٣- ثواب الاعمال : عن جعفر بن محمد بن مسرور ، عن الحسين بن محمد

(١) الخصال ج ٢ ص ١٦٥ .

(٢) المحاسن ص ٣٦ .

(٣) علل الشرايع ج ١ ص ٢٧٣ .

ابن عامر ، عن عمته عبدالله بن عامر ، عن محمد بن إسماعيل مثله (١) .
ومنه عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن معاوية
ابن حكيم ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن عبدالله بن مسكان ، عن أبي عبدالله عليه السلام
قال : من ذكر اسم الله على وضوئه فكأنما اغتسل (٢) .

المقنع : مرسلًا مثله (٣) .

٤- المحاسن : عن محمد بن أبي المنثري ، عن محمد بن حسان ، عن محمد بن جعفر
عن أبيه عليه السلام قال : من ذكر اسم الله على وضوئه طهر جسده كله ، و من لم يذكر
اسم الله على وضوئه طهر من جسده ما أصابه الماء (٤) .

بيان : لعلّ المعنى أن "مع التسمية له ثواب الغسل ، أو أنه يغفر له ما
عمل بجميع الجوارح من السيئات ، وإلا يغفر له ما فعل بجوارح الوضوء فقط
أو أن" الطهارة المعنوية التي تحصل بسبب الطهارة و تصير سبباً لقبول العبادة و
كمالها تحصل مع التسمية للجميع ، و مع عدمها لخصوص أعضاء الوضوء ، و هو
قريب من الأوّل ، و يؤيدهما خبر ابن مسكان .

٥- فقه الرضا : قال عليه السلام : أيّما مؤمن قرأ في وضوئه «إنا أنزلناه في ليلة
القدر» خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه (٥) .

٦- العياشي : عن أبي الحسن عليّ بن محمد عليه السلام أن قنبراً مولى أمير -
المؤمنين أدخل على الحجاج بن يوسف ، فقال له : ما الذي كنت تلي من أمر
عليّ بن أبي طالب ؟ قال : كنت أوضّيه ، فقال له : ما كان يقول : إذا فرغ من
وضوئه ؟ قال : كان يتلو هذه الآية «فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب

(١) ثواب الاعمال ص ١٥ .

(٢) ثواب الاعمال ص ١٦ .

(٣) المقنع ص ٣ .

(٤) المحاسن ص ٣٦ .

(٥) فقه الرضا ص ٢ ، ص ٦ .

كل شيء حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فاذا هم مبلسون ثم فقطع دابر القوم الذين ظلموا و الحمد لله رب العالمين « (١) فقال الحجاج : كان يتأولها علينا ؟ فقال : نعم ، فقال : ما أنت صانع إذا ضربت علاوتك ؟ قال : إذا أسعد وتشقى فأمر به (٢) .

بيان : العلاوة بالكسر أعلى الرأس و القدم ، و المراد هنا الأوّل .

٧ - تفسير الامام : قال : قال رسول الله ﷺ : مفتاح الصلاة الطهور ، و تحریمها التكبير ، و تحليلها التسليم ، لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهور ، و لا صدقة من غلول ، و إن أعظم طهور الصلاة التي لا يقبل الصلاة إلاّ به و لا شيئاً من الطاعات مع فقد موالاة محمد ، و أنّه سيّد المرسلين ، و موالاة عليّ و أنّه سيّد الوصيين و موالاة أوليائهما ، و معاداة أعدائهما .

و قال رسول الله ﷺ : إن العبد إذا توضأ فغسل وجهه ، تناثرت عنه ذنوب وجهه ، و إذا غسل يديه إلى المرفقين تناثرت ذنوب يديه ، و إذا مسح رأسه تناثرت عنه ذنوب رأسه ، و إذا مسح رجله أو غسلها للتنقية تناثرت عنه ذنوب رجله . و إذا قال في أوّل وضوءه « بسم الله الرحمن الرحيم » طهرت أعضاؤه كلّها من الذنوب ، و إن قال في آخر وضوءه أو غسله للجنابة : « سبحانك اللهم » و بحمدك أشهد أن لا إله إلاّ أنت أستغفرك و أتوب إليك ، و أشهد أن محمداً عبدك و رسولك و أشهد أن عليّاً وليك و خليفتك بعد نبيك على خلقك ، و أن أولياءه خلفاؤك و أوصيائه أوصياؤك » تحاتت عنه ذنوبه كلّها كما تحات ورق الشجر ، و خلق الله بعدد كل قطرة من قطرات وضوءه أو غسله ملكاً يسبح الله و يقدره و يهمله و يكبره ، و يصلي على محمد و آله الطيبين ، و ثواب ذلك لهذا المتوضئ .

ثم يأمر الله بوضوءه و يغسله فيختم عليه بخواتيم رب العزة ، ثم يرفع تحت العرش حيث لا تتناولها اللصوص ، و لا يلحقه السّوس ، و لا تفسده الأعداء ، حتى يردّ عليه و يسلم إليه ، أو فرما هو أحوج و أفقر ما يكون إليه فيعطى بذلك في

(١) الانعام : ٤٤ .

(٢) تفسير المياشي ج ١ ص ٣٥٩ .

الجنة ما لا يحصيه العادون ، ولا يعيه الحافظون ، و يغفر الله له جميع ذنوبه حتى تكون صلاته نافلة ، فاذا توجه إلى مصلاه ليصلي قال الله عز وجل ملائكته : يا ملائكتي ألا ترون إلى عبدي هذا ، قد انقطع عن جميع الخلائق إلى وأمل رحمتي وجودي و رأفتي ؟ اشهدكم أنني أخصته برحمتي وكراماتي (١) .

أقول : تمامه في باب فضل الصلاة .

بيان : في النهاية تحات عنه الذنوب تساقطت ، و قوله : « عليه أوفر » حال عن فاعلي يرد و يسلم ، و قوله : « أحوج وأفقر » حالان عن الضميرين في عليه وإليه ، أي يرد و يسلم إليه الوضوء والغسل ، أي ثوابهما في نهاية الوفور والكمال في حال يكون هو في غاية الاضطرار والافتقار إلى الثواب .

قوله « نافلة » أي زيادة لا يحتاج إليه في غفران الذنوب .

٨ - المكارم : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا توضأ أحدكم أو شرب أو أكل أو لبس و كل شيء يصنعه ، ينبغي له أن يسمي ، فإن لم يفعل كان للشيطان فيه شرك (٢) .

٩ - جامع الاخبار : قال الباقر عليه السلام : من قرأ على أثر وضوءه آية الكرسي مرة أعطاه الله ثواب أربعين عاماً ، و رفع له أربعين درجة ، وزوجه الله أربعين حوراء (٣) .

وقال النبي صلى الله عليه وآله : يا علي إذا توضأت فقل : « بسم الله اللهم إني أسألك تمام الوضوء ، و تمام الصلاة ، و تمام رضوانك ، و تمام مغفرتك » فهذا زكاة الوضوء (٤) .

بيان : قال في الفقيه (٥) زكاة الوضوء أن يقول المتوضي : « اللهم إني

(١) تفسير الامام : ٢٣٩ .

(٢) مكارم الاخلاق ص ١١٧ .

(٣) جامع الاخبار ص ٥٣ .

(٤) جامع الاخبار ص ٧٦ .

(٥) فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٣٢ .

أَسْأَلُكَ تَمَامَ الْوُضُوءِ ، وَ تَمَامَ الصَّلَاةِ ، وَ تَمَامَ رِضْوَانِكَ وَ الْجَنَّةِ « فَهَذَا زَكَاةُ الْوُضُوءِ .

و ظاهر رواية المتن كون الدعاء بعد الوضوء ، ويحتمل قبله أيضاً ، وإطلاق الزكاة عليه إما باعتبار نمو التطهير ، أو زيادته و كماله بسببه ، أو باعتبار أنه سبب لقبول الوضوء والصلاة ، كما أن الزكاة سبب لقبول الصلاة والصوم .

١٠- المحاسن : عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن العلاء بن الفضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا توضأ أحدكم ولم يسم كان للشيطان في وضوئه شرك ، فإن أكل أو شرب أو لبس وكل شيء صنعه ينبغي له أن يسمي عليه ، وإن لم يفعل كان للشيطان فيه شرك (١) .

و عن محمد بن سنان ، عن حماد ، عن ربعي ، عن الفضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله (٢) .

و عن محمد بن عيسى ، عن العلاء ، عن الفضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله (٣) .

١١- و منه : عن ابن فضال ، عن أبي جميلة ، عن زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا توضأ أحدكم أو أكل أو شرب أو لبس لباساً ينبغي أن يسمي عليه ، فإن لم يفعل كان للشيطان فيه شرك (٤) .

١٢- ثواب الاعمال (٥) و مجالس الصدوق (٦) و فلاح السائل :

عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن علي بن حسان عن عمته عبد الرحمن بن كثير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : بينا أمير المؤمنين ذات

(١) المحاسن ص ٤٣٠ .

(٢) المحاسن ص ٤٣٢ .

(٣) المحاسن ص ٤٣٣ .

(٤) ثواب الاعمال ص ١٦ .

(٥) أمالي الصدوق ص ٣٣١ .

يوم جالس مع ابن الحنفية ، إذ قال : يا محمد ائمني باناء ماء أتوضأ للصلاة ، فاتاه محمد باناء ، فأكفى بيده اليمنى على يده اليسرى ، ثم قال : « بسم الله و الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً » قال : ثم استنجى (١) فقال « اللهم حصن فرجي وأعف عني ، واستر عورتى و حرمني على النار » قال : ثم تمضمض فقال : « اللهم لقمي حجبتي يوم القاء وأطلق لساني بذكرك » ثم استنشق فقال : « اللهم لا تحرم علي ريح الجنة ، واجعلي ممثني يشم ريحها وروحها و طيبها » .

قال : ثم غسل وجهه فقال : « اللهم بيض وجهي يوم تسود فيه الوجوه ولا تسود وجهي يوم تبيض فيه الوجوه » ثم غسل يده اليمنى فقال : « اللهم أعطني كتابي بيمينى ، والخلد في الجنان بيساري ، وحاسبني حساباً يسيراً » ثم غسل يده اليسرى فقال : « اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ، ولا من وراء ظهري ولا تجعلها مغلولة إلى عنقي ، وأعوذ بك من مقطعات النيران » .

(١) قد عرفت فيما سبق أن المصانع والمقوضات لم يكن فى ذاك العهد ، وكانوا عند الحاجة يذهبون و يطوفون ليرتادوا موضع خلوة ، فان كانت معهم أداة ماء ومطهرة تطهروا واستنجوا والا تمسحوا بالتراب ، فاذا وجدوا ماءً استنجوا من البول وجوباً و من الغائط ندباً ، ولذلك تراء عليه السلام بعد ما كان جالساً مع أصحابه دعا بماء وطهر يديه ثم استنجى من البول ؛ ثم تمضمض واستنشق وتوضأ وضوء الصلاة .

وانما يجب الاستنجاء من البول بالماء لان البول من جنس الماء الذى هو من اللطف العناصر، فلا يزول بالتراب الذى هو أكثف منه ، بل يزول بالماء الذى هو أطهر منه مادة فقط .

مع أن التراب كلما مسح بالبول الذى هو على رأس الحشفة صار طيناً نجساً وخرج عن كونه مطهراً ، واذا نشف البول يتمسح الاحجار ، فليس هناك بول حتى يطهره التراب ، بل يبقى رأس الحشفة متلطخاً بالتراب النجس ، ويبس البول على رأس الحشفة من دون ازالة كاملة ، نعم ، ينفع مسح التراب للمشيغ لثلا يتجاوز و ينجس الثياب و سائر الاعضاء المجاورة .

ثم مسح رأسه فقال : « اللهم غشني برحمتك و بركاتك وعفوك » ثم مسح رجله فقال : « اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ، واجعل سعيي فيما يرضيك عني يا أرحم الراحمين .

ثم رفع رأسه فنظر إلى محمد فقال ﷺ : يا محمد من توضأ مثل وضوئي ، و قال مثل قولتي ، خلق الله عز وجل من كل قطرة ملكاً يقدسه ويسبحه ويكبره ويكتب الله عز وجل له ثواب ذلك إلى يوم القيامة .
المحاسن : عن محمد بن علي بن حسان مثله (١).

فقه الرضا : يروى أن أمير المؤمنين عليه السلام ذات يوم قال لابنه محمد ابن الحنفية و ذكر مثله (٢) .

المقنع مرسلًا مثله (٣) .

العلل : لمحمد بن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الرحمن بن كثير مثله .

و لنوضح هذا الخبر المتكرر في أكثر أصول الأصحاب ، و هو مع كونه في أكثرها مختلف اختلافًا كثيرًا ، ففي المقنع « اللهم غشني برحمتك ، و أظلني تحت عرشك ، يوم لا ظل إلا ظلك » وفي المصباح للشيخ « واستر عورتني ، و حرّمهما علي النار ، و وفّقني لما يقرّ بني منك يا ذا الجلال و الاكرام » و فيه « و أطلق لساني بذكرك » و في بعض النسخ « و شكرك » وفيه « اللهم لا تحرمني طيبات الجنان واجعلني ممّن يشم ريحها و روحها و ريحانها و طيبها » و في بعض النسخ بعد قوله : « حساباً يسيراً » : « واجعلني ممّن ينقلب إلى أهله مسروراً » و في بعضها بعد قوله : « كتابي بشمالي » « ولا من وراء ظهري » وفي بعضها « من مقطعات

(١) المحاسن ص ٢٥ .

(٢) فقه الرضا ص ١ و ٢ .

(٣) المقنع ص ٢

[مقطعات] النيران « وفيه بعد قوله : « فيما يرضيك عني » « يا ذا الجلال والإكرام » .
 و في التهذيب (١) كما في المتن « إلا أن » فيه : بذكراك ، وفي الفقيه (٢) « بسم
 الله و بالله ، و الحمد لله » وفيه « بذكرك و شكرك » وفيه « لا تعطني كتابي بيساري
 و لا تجعلها مغلولة إلى عنقي ، و أعوذ بك ربّي من مقطّعات النيران » و في بعض
 النسخ « النار » و في التهذيب « اللهم ثبتني على الصراط » و في الكافي (٣) « الحمد
 لله الذي » بدون التسمية ، وفيه « و حرّمها على النار » وفيه « ممّن يشمّ ريحها و
 طيبها و ريحانها » و فيه دعاء المضمضة هكذا « اللهم أنطق لساني بذكرك » و اجعلني
 ممّن ترضى عنه و في دعاء غسل اليمنى « اللهم أعطني كتابي بيمينتي و الخلد بيساري »
 بدون التتمّة ، و الباقي موافق للمتن .

قوله ﷺ : « بينا أمير المؤمنين عليه السلام أصل بينا بين فاشبعت الفتحة وقفاً فصارت
 ألفاً يقال : بينا و بينما ، ثم أُجري الوصل مجرى الوقف ، و أُبقيت الألف المشبعة
 وصلاً مثلها وقفاً ، و هما ظرفاً زمان بمعنى المفاجآت ، و يعنّفان إلى جملة من فعل
 و فاعل ، و مبتدأ و خبر ، و يحتاجان إلى جواب يتمّ به المعنى ، و الانّصح في
 جوابهما أن لا يكون فيه إذ و إذا ، و قد جاء في الجواب كثيراً تقول : بينا زيد
 جالس دخل عليه عمرو ، و إذ دخل عليه و إذا دخل عليه ، على ما ذكره الجوهري
 لكن دخول إذ في كلامه عليه السلام على تقدير صحة الخبر وضبطه يدلّ على كونه أفصح .
 و « بينا » هنا مضاف إلى جملة ما بعده ، و هي « أمير المؤمنين جالس » و
 أقحم بين جزئي الجملة الظرف المتعلق بالخبر ، و قدّم عليه توسعاً .

و أمّا كلمة « ذات » فقد قال الشيخ الرضيّ - رضي الله عنه - في شرح الكافية :
 وأمّا ذا وذات و ما تصرف منهما ، إذا أُضيفت إلى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب
 من التأويل المذكور ، إذ معنى « جئت ذا صباح » أي وقتاً صاحب هذا الاسم فذا من

(١) التهذيب ج ١ ص ١٥ ط حجر ص ٥٣ ط نجف .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٢٦ و ٢٧ .

(٣) الكافي ج ٣ ص ٧٠ و ٧١ .

الأسماء الستة ، وهو صفة موصوف محذوف ، و كذا « جئته ذات يوم » أي مدّة صاحبة هذا الاسم ، و اختصاص ذا البعض وذات البعض الآخر يحتاج إلى سماع .

و أمّا ذا صبح و ذا غبوق ، فليس من هذا الباب ، لأنّ الصبح و الغبوق ليسا زمانين ، بل ما يشرب فيهما ، فالمعنى جئت زماناً صاحب هذا الشراب ، فلم يضاف المسمى إلى اسمه انتهى .

وقيل : إنّ ذوات في أمثال هذه المقامات مقحمة بالضرورة داعية إليها بحيث يفيدان معنى غير حاصل قبل زيادتهما مثل كاد في قوله تعالى : « و ما كادوا يفعلون » (١) والاسم في « بسم الله » على بعض الأقوال .

وظرف المكان المتأخر أعني « مع » متعلق بجالس أيضاً و اختلف في إذا الفجائية هذه هل هي ظرف مكان أو ظرف زمان أو غيرهما ، فذهب المبرّد إلى الأوّل و الزّجاج إلى الثاني ، و بعض إلى أنّها حرف بمعنى المفاجأة ، أو حرف زائد و على القول بأنّها ظرف مكان قال ابن جنّي : عاملها الفعل الذي بعدها ، لأنّها غير مضافة إليه ، و عامل بينا و بينما محذوف يفسره الفعل المذكور ، فمعنى الفقرة المذكورة في الحديث : قال أمير المؤمنين عليه السلام بين أوقات جلوسه يوماً من الأيام مع محمد ابن الحنفية ، و كان ذلك القول في مكان جلوسه و قال : شلو بين إذ مضافة إلى الجملة ، فلا يعمل فيها الفعل ، و لا في بينا و بينما ، لأنّ المضاف إليه لا يعمل في مضاف ، و لا فيما قبله ، و إنّما عاملها محذوف يدلّ عليه الكلام و إذ بدل من كلّ منهما ، و يرجع الحاصل إلى ما ذكرنا على قول ابن جنّي ، و قيل : العامل ما يلي بين ، بناء على أنّها مكفوفة عن الإضافة إليه ، كما يعمل تالي اسم الشرط فيه ، والحاصل حينئذ : أمير المؤمنين عليه السلام جالس مع محمد بين أوقات يوم من الأيام في مكان قوله : يا محمد الخ ، و قيل « بين » خبر لمبتدأ محذوف وهو المصدر المسبوك من الجملة الواقعة بعد إذ ، و المآل حينئذ أنّ بين أوقات جلوسه عليه السلام مع ابنه

قوله يا محمد إلى آخره ، ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه بقوله قال يا محمد الخ
و على قول الزجاج وهو كون إذا ظرف زمان يكون مبتدأ مخرجاً عن
الظرفية ، خبره بينا وبينما ، فاطعني حينئذ وقت قول أمير المؤمنين عليه السلام حاصل
بين أوقات جلوسه يوماً من الأيام مع محمد ابن الحنفية .

قوله ائمني يدل على أن طلب إحضار الماء ليس من الاستعانة المكروهة ،
و قال الجوهري : كفأت الاناء كيبته و قلبته فهو مكفوء ، و زعم ابن الأعرابي
إلى أن كفأته لغة انتهى ، و يظهر من الخبر أن كفأته لغة فصيحة إن صح الضبط
وفي الكافي فصبته .

قوله عليه السلام « بيده اليمنى » كذا في نسخ الفقيه والكافي و بعض نسخ التهذيب
وفي أكثرها بيده اليسرى على يده اليمنى ، و على كلتا النسختين الإكفاء إما للاستنجاء
أو لغسل اليد قبل إدخالها الاناء ، و الأول أظهر ، و يؤيده استحباب الاستنجاء
باليسرى على نسخة الأصل ، و على الأخرى يمكن أن يقال : الظاهر أن الاستنجاء
باليسرى إنما يتحقق بأن تباشر اليسرى العورة و أما الصب فلا بد أن يكون
باليمنى في استنجاء الغائط ، و أما في استنجاء البول ، فإن لم تباشر اليد العورة
فلا يبعد كون الأفضل الصب باليسار ، و إن باشرت ، فالظاهر أن الصب
باليمين أولى .

قوله عليه السلام « بسم الله » أي أستعين أو أتبرك باسمه تعالى « طهوراً » أي
مطهراً كما يناسب المقام ، و لأن التأسيس أولى من التأكيد على بعض
الوجوه « و أم يجعل نجساً » أي متأثراً من النجاسة أو بمعناه ، فإنه لو كان نجساً
لم يمكن استعماله في إزالة النجاسة ، و لعل كلمة ثم في المواضع منسجمة عن معنى
التراخي كما قيل في قوله تعالى : « ثم أنشأناه خلقاً آخر » (١)

و المضمضة تحريك الماء في الفم كما ذكره الجوهري ، و التلقين التفهيم
وهو سؤال منه تعالى أن يلهمهم في يوم لقائه ما يصير سبباً لفكك رقابهم من النار

كما قال سبحانه « يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها » (١) و قرىء بتخفيف النون من التلقى كما قال تعالى : « ولقاهم نضرة وسروراً » (٢) و الأول أظهر وإن كان في الأخير لطف .

و يوم اللقاء إما يوم القيامة و الحساب ، أو يوم الدفن و السؤال أو يوم الموت و في الأخير بعد ، و يحتمل الأعم و إطلاق اللسان إما عبارة عن التوفيق للذكر مطلقاً أو عدم اعتقاله عند معاينة ملك الموت وأعوانه ، و الأول أعم و أظهر ، و يدل الخبر على استحباب تقديم المضمضة على الاستنشاق ، و تأخير دعاء كل منهما عنه كما هو المشهور في الكل ، و ذهب الشيخ في المبسوط إلى عدم جواز تأخير المضمضة عن الاستنشاق ، و قال في الذكرى : هذا مع قطع النظر عن اعتقاد شرعية التأخير أما معه فلا شك في تحريم الاعتقاد لا عن شبهة ، و أما الفعل فالظاهر لا ، انتهى و الاستنشاق اجتذاب الماء بالأنف و أما الاستنثار فلعله مستحب آخر ، ولا يبعد كونه داخلاً في الاستنشاق عرفاً .

و يشم بفتح الشين من باب علم ، و يظهر من الفيروز آبادي أنه يجوز الضم ، فيكون من باب نصر ، و الريح الرائحة ، و قال الجوهري : الروح نسيم الريح و يقال أيضاً : يوم روح أي طيب ، و « روح و ريحان » (٣) أي رحمة و رزق و أول الدعاء استعانة من أن يكون من أهل النار ، فانهم لا يشمون ريح الجنة حقيقة و لا مجازاً .

و بياض الوجه و سواده إما كناية عن بهجة السرور و الفرح ، و كآبة الخوف و الخجلة ، أو المراد بهما حقيقة السواد و البياض ، و فسر بالوجهين قوله تعالى : « يوم تبيض وجوه و تسود وجوه » (٤) و يمكن أن يقرء قوله : تبيض و تسود

(١) النحل : ١١١ .

(٢) الانسان : ١١ .

(٣) الواقعة : ٨٩ .

(٤) آل عمران : ١٠٦ .

على مضارع الغائب من باب الافعال ، فالوجوه مرفوعة فيهما بالفاعلية ، وأن يقرأ بصيغة المخاطب من باب التفعيل مخاطباً إليه تعالى فالوجوه منصوبة فيهما على المفعولية كما ذكره الشهيد الثاني رفع الله درجته والأوّل هو المضبوط في كتب الدعاء ، المسموع عن المشايخ الأجلّة .

ثمّ الظاهر أنّ التكرير للإلحاح في الطلب والتأكيد فيه ، وهو مطلوب في الدعاء ، فأنّه تعالى يحبّ الملحين في الدعاء ، ويمكن أن يكون الثانية تأسيساً على التّنزّل فإنّ ابيضاض الوجوه تنوّز فيها زائداً على الحالة الطبيعية ، فكأنّه يقول إنّ لم تنوّرها فأبقها على الحالة الطبيعية ولا تسودها .

والكتاب كتاب الحسنات ، وإعطاؤه باليمين علامة الفلاح يوم القيامة ، كما قال تعالى : « فأما من أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً وينقلب إلى أهله مسروراً » (١) وقوله ﷺ : « والخلد في الجنان بيساري » يحتمل وجوهاً :

الأوّل أنّ المراد بالخلد الكتاب المشتمل على توقيع كونه مخلّداً في الجنان على حذف المضاف ، وباليصار اليد اليسرى ، والباء صلة لأعطني كما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال : يعطى كتاب أعمال العباد بأيمانهم ، وبراعة الخلد في الجنان بشمائلهم ، وهو أظهر الوجوه .

والثاني أنّ المراد باليسار اليسر خلاف العسر كما قال تعالى : « وسنيسره اليسرى » (٢) فالمراد هنا طلب الخلود في الجنة ، من غير أن يتقدّمه عذاب النار وأهوال يوم القيامة ، أو سهولة الأعمال الموجبة له .

الثالث أن يراد باليسار مقابل الأعسار أي اليسار بالطاعات أي أعطني الخلد في الجنان بكثرة طاعاتي ، فالباء للسببية ، فيكون في الكلام إيهام التناسب ، وهو الجمع بين المعنيين المتباينين بلفظين لهما معنيان متناسبان كما قيل في قوله تعالى :

(١) الانشقاق : ٩ .

(٢) الليل : ٧ .

« و الشمس و القمر بحسبان » و النجم و الشجر يسجدان » (١) فان المراد بالنجم ما ينجم من الأرض ، أى يظهر و لا ساق له كالبقول ، و بالشجر ماله ساق فالنجم بهذا المعنى و إن لم يكن مناسباً للشمس و القمر ، لكنه بمعنى الكوكب يناسبهما وهذا الوجه مع لطفه لا يخلو من بعد .

الرابع أن الباء للسببية أى أعطني الخلد بسبب غسل يساري ، وعلى هذا فالباء في قوله بيمينى أيضاً للسببية ، و لا يخفى بعده ، لاسيما في اليمين ، لأن إعطاء الكتاب مطلقاً ضروري و إنما المطلوب الاعطاء باليمين الذي هو علامة الفائزين ، و قال الشهيد الثاني قدس الله روحه في قوله : « و حاسبني حساباً يسيراً » لم يطلب دخول الجنة بغير حساب ، هضماً لمقامه و اعترافاً بتقصيره ، عن الوصول إلى هذا القدر من القرب ، لأنه مقام الأصفياء بل طلب سهولة الحساب تفضلاً من الله تعالى و عفواً عن المناقشة بما يستحقه ، و تحرير الحساب بما هو أهله و فيه مع ذلك اعتراف بحقيقة الحساب ، مضافاً إلى الاعتراف بأخذ الكتاب ، وذلك بعض أحوال يوم الحساب .

و قوله ﷻ : « اللهم لا تعطني كتابي بشمالي » إشارة إلى قوله سبحانه : « فأما من أوتي كتابه بشماله فسوف يدعوا ثبوراً و يصلى سعيراً » (٢) و قوله : « و لا من وراء ظهري و لا تجعلها مغلولة إلى عنقي » إشارة إلى ما روي من أن المجرمين يعطى كتابهم من وراء ظهورهم بشمائلهم ، حال كونها مغلولة إلى أعناقهم .

و قال الجزري : المقطع من الثياب كل ما يفصل و يخاط من قميص و غيره ، و ما لا يقطع منه كالأزر والأردية ، و قيل : المقطعات لا واحد لها فلا يقال للجبة القصيرة مقطعة ولا للقميص مقطع ، و إنما يقال لجملة الثياب القصار : مقطعات ، والواحد ثوب انتهى ، وهذه إشارة إلى قوله تعالى : « قطعت لهم ثياب من

(١) الرحمن : ٥ .

(٢) الانشقاق : ١١ .

نار» (١) فإمّا أن تكون جبهته و قميصاً حقيقة من النار ، كالرصاص والحديد أو تكون كناية عن لصوق النار بهم كالجبهة و القميص ، و لعل السرفى كون ثياب النار مقطّعات أو التشبيه بها ، كونها أشدّ اشتمالاً على البدن من غيرها ، فالعذاب بها أشدّ .

و في بعض النسخ « مقطّعات » بالفاء و الظاء المعجمة ، جمع المقطعة بكسر الظاء من قطع الأمر بالضم فطاعة ، فهو فظيع ، أي شديد شنيع ، و هو تصحيف ، و الأوّل موافق للآية الكريمة حيث يقول : « فالذين كفروا قطعتم لهم ثياب من نار » .

و التغطية : التغطية ، والبركة : النماء و الزيادة ، وقال في النهاية في قولهم : و بارك على محمد و آل محمد أي أثبت له و آدم ما أعطيته من التشريف و الكرامة ، و هو من برك البعير إذا ناخ في موضع فلزمه ، وتطلق البركة أيضاً على الزيادة و الأصل الأوّل انتهى ، و لعل الرحمة بالنعم الأخروية أخصّ كما أن البركة بالدينية أنسب ، كما يفهم من موارد استعمالهما ، و يحتمل التعميم فيهما .

و قال الوالد قدس سرّه : يمكن أن يكون الرحمة عبارة عن نعيم الجنة وما يوصل إليها ، والبركات عن نعم الدنيا الظاهرة و الباطنة ، من التوفيقات للأعمال الصالحة والعفو ، و الخلاص من غضب الله و ما يؤدي إليه .

قوله : « من كل قطرة » أي بسببها أو من عملها ، بناء على تجسّم الأعمال و التسبيح و التقديس مترادفان بمعنى التنزيه ، ويمكن تخصيص التقديس بالذات و التسبيح بالصفات ، والتكبير بالأفعال ، و قوله ﷺ « إلى يوم القيمة » إمّا متعلّق ببيكتب ، أو يخلق أو بهما أو بالأفعال الثلاثة على التنازع .

و إنّما أطنبنا الكلام في تلك الرواية لكثرة رجوع الناس إليها ، و كثرة جدواها و اشتهاها و تكررّها في الأصول .

١٣ - دعائم الاسلام : عن عليّ عليه السلام أنّه قال : ما من مسلم يتوضّأ فيقول

عند وضوئه: «سبحانك اللهم» وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك و أتوب إليك اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين « إلا كتب في رق وختم عليها ثم وضعت تحت العرش حتى تدفع إليه بخاتمها يوم القيامة (١) .
و عن جعفر بن محمد أنه قال : إذا أردت الوضوء فقل : « بسم الله على ملة رسول الله ﷺ أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله صلى الله عليه وآله (٢) .

١٤ - اختيار السيد بن الباقي و البلد الامين : روي أن من قرأ بعد إسباغ الوضوء إن شاء أنزلناه في ليلة القدر ، و قال : « اللهم إني أسئلك تمام الوضوء ، و تمام الصلاة ، و تمام رضوانك ، و تمام مغفرتك » لم تمر بذنب قد أذنبه إلا محته (٣) .

١٥ - الاختيار : قال أمير المؤمنين عليه السلام لا يبي ذر : إذا نزل بك أمر عظيم في دين أو دنيا ، فتوضأ و ارفع يديك و قل : يا الله سبع مرات فإنه يستجاب لك .
١٦ - كتاب جعفر ابن محمد بن شريح : عن حميد بن شعيب ، عن جابر الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا توضأ أحدكم أو أكل أو شرب أو لبس ثوباً و كل شيء يصنع ، ينبغي أن يسمي عليه ، فإن هو لم يفعل كان الشيطان فيه شريكاً .

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٠٦ .

(٣) البلد الامين ص ٣ .

٦

* (باب) *

* « (التولية و الاستعانة و التتمندل) » *

١ - مجالس الصدوق : عن الحسين بن محمد بن يحيى العلوي ، عن جدّه يحيى بن الحسن بن جعفر ، عن عبدالله بن محمد ، عن عبد الرزاق قال : جعلت جارية لعليّ بن الحسين عليه السلام تسكب الماء عليه وهو ينوضّ للصلاة ، فسقط الأبريق من يد الجارية على وجهه فشجّه ، فرفع عليّ بن الحسين عليه السلام رأسه إليها ، فقالت الجارية : إن الله عزّ وجلّ يقول : « والكاظمين الغيظ » (١) فقال : قد كظمت غيظي قالت : « والعافين عن الناس » قال لها : قد عفى الله عنك ، قالت : « والله يحبّ المحسنين » قال : اذهبي فأنت حرّة (٢) .

بيان : صبّ الماء عليه إمّا للضرورة ، أو لبيان الجواز .

٢ - الإخصال : عن أبيه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفليّ عن السكونيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله ﷺ : خلّتان (٣) لا أحبّ أن يشاركني فيهما أحد : وضوئيّ فأنّه من صلاتي ، وصدقتي فأنّها من يدي إلى يد السائل ، فأنّها تقع في يد الرحمن (٤) .
العياشي : عن السكونيّ مثله (٥) .

(١) آل عمران : ١٣٤ .

(٢) أمالي الصدوق ص ١٢١ .

(٣) خلّتان خ ل .

(٤) الإخصال ج ١ ص ١٨ .

(٥) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٠٨ .

٣ - العلال : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري عن إبراهيم بن إسحاق ، عن عبدالله بن حماد ، عن إبراهيم بن عبدالحميد ، عن شهاب بن عبدربه ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا توضأ لم يدع أحداً يصب عليه الماء ، قال : لا أحب أن أشرك في صلاتي أحداً (١).

المقنع : مراسلاً مثله (٢) .

٤ - ثواب الاعمال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن سلمة بن الخطاب عن إبراهيم بن محمد الثقفي ، عن علي بن معلى ، عن إبراهيم بن محمد بن حمران ، عن أبيه ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : من توضأ وتمنل كتبت له حسنة ، و من توضأ و لم يتمنل حتى يجف وضوءه كتبت له ثلاثون حسنة (٣) .

٥ - المحاسن : عن إبراهيم بن محمد الثقفي مثله (٤) .

٦ - و منه : عن أبيه عمّن ذكره ، عن عبدالله بن سنان قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن التمنل بعد الوضوء ، فقال : كان لعلي عليه السلام خرقة في المسجد ليست إلا للوجه يتمنل بها (٥) .

و منه : عن علي بن الحكم ، عن أبان بن عثمان ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله (٦) .

٧ - و منه : بهذا الاسناد قال : كانت لعلي عليه السلام خرقة يعلقها في مسجد بيته لوجهه إذا توضأ يتمنل بها (٧) .

٨ - و منه : عن الحسن بن علي الوشّاء ، عن محمد بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان لأمر المؤمنين عليه السلام خرقة يمسح بها وجهه إذا توضأ للصلاة ثم يعلقها على وتد ولا يمسحها غيره (٨) .

(١) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦٤ .

(٢) المقنع ص ٢ ط حجر .

(٣) ثواب الاعمال ص ١٧ .

(٤-٨) المحاسن ص ٤٢٩ .

٩ - و منه : عن أبيه ، عن علي بن النعمان ، عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه الصلاة والسلام عن الرجل يمسح وجهه بالمنديل قال : لا بأس به (١) .

توضيح : ذهب الشيخ و جماعة من الأصحاب إلى كراهية التمدل بعد الوضوء ، و نقل عن ظاهر المرتضى عدم الكراهة وهو أحد قولي الشيخ ثم اختلفوا فقال بعضهم : هو المسح بالمنديل ، فلا يلحق به غيره و بعضهم عثر عنه بمسح الأعضاء ، و جعله بعضهم شاملاً للمسح بالمنديل والذيل دون الكم ، و بعضهم ألحق به التجفيف بالشمس و النار وهو ضعيف .

و الذي يظهر لي أنه لما اشتهر بين بعض العامة كأبي حنيفة و جماعة منهم نجاسة غسالة الوضوء ، و كانوا يعدون لذلك مندبلاً يعجنون به أعضاء الوضوء و يغسلون المنديل ، فلذا نهوا عن ذلك ، و كانوا يتمسحون بأثوابهم ردّاً عليهم ، كما روي عن مروان بن مسلم (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : توضأ للصلاة ثم مسح وجهه بأسفل قميصه ، ثم قال : يا إسماعيل افعل هكذا ، فاني هكذا أفعل (٣) .

فيمكن حمل تلك الأخبار على التقية أو أنه لم يكن يقصد الاجتناب عن الغسالة أو أنه كان لبيان الجواز .

١٠ - الخراج للراوندي : عن الحسن بن سعيد ، عن عبد العزيز ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال له : ضع لي ماء أتوضأ به الحديث (٤) .

(١) المحاسن ص ٤٢٩ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ١٠١ ط حجر .

(٣) والذي عندي أن الغسل في الوضوء لطرد الشياطين عن الوجه واليدين والمبالغة في طردهم بالتسمية لقوله تعالى : و إذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفوراً ، فعلى هذا الأولى أن لا يتمندل حذراً من أن يعلق بيده الشياطين التي توطن في المنديل وإن كان مأموماً من ذلك فلا بأس به .

(٤) الخرائج ص ٢٣٤ .

١١- ارشاد المفيد : قال : دخل الرضا عليه السلام يوماً والمأمون يتوضأ للصلاة والغلام يصب على يده الماء ، فقال : لا تشرك يا أمير المؤمنين بعبادة ربك أحداً فصرف المأمون الغلام وتولى تمام الوضوء بنفسه (١) .

٦

* ((باب)) *

« (سنن الوضوء و آدابه من غسل اليد) »

* « (والمضمضة والاستنشاق وما ينبغى) » *

* « (من المياه وغيرها) » *

١ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن المضمضة والاستنشاق ، قال : ليس بواجب ، وإن تركهما لم يعدلها صلاة (٢) .

قال : و سألته عن الرجل يتوضأ في الكنيف بالماء يدخل يده فيه أيّوضاً من فضله للصلاة ؟ قال : إذا أدخل يده وهي نظيفة فلا بأس ، ولست أحب أن يتعوذ ذلك إلا أن يغسل يده قبل ذلك (٣) .

أقول : قد مضى في باب علل الوضوء عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : إذا تمضمض نوّر الله قلبه و لسانه بالحكمة ، فاذا استنشق آمنه الله من النار و رزقه رائحة الجنة (٤) .

٢ - العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن الحسين بن الحسن بن

(١) ارشاد المفيد ص ٢٩٥ .

(٢-٣) قرب الاسناد ص ٨٣ ط حجر ص ١٠٩ ط نجف .

(٤) راجع ص ٢٢٩ فيما سبق .

أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن عبد الكريم بن عتبة قال : سألته عن الرجل يستيقظ من نومه و لم يبل يدخل يده في الاناء قبل أن يغسلها قال : لا ، لأنه لا يدري أين باتت يده فيغسلها (١) .

بيان : هذا الخبر رواه المخالفون بأسانيد عن أبي هريرة (٢) عن النبي ﷺ و في بعض رواياتهم حتى يغسلهما ثلاثاً ، وقال في شرح السنة بعد إيراد الخبر : فلو غمس يده في الاناء و لم يعلم بها نجاسة يكره ، و لا يفسد الماء عند أكثر أهل العلم .

و قال أحمد : إذا قام من نوم الليل يجب غسل اليدين لأنه ﷺ قال : لا يدري أين باتت ، و البيوتوة عمل الليل ، و لأنه لا ينكشف بالنهار كتكشفه بالليل و لا يتوهّم وقوع يده على موضع النجاسة بالنهار ما يتوهّم بالليل ، و قال إسحاق : يجب غسل اليدين سواء قام من نوم الليل أو من نوم النهار ، قال : و فيه إشارة إلى أن الأخذ بالوثيقة و الاحتياط في العبادة أولى ، و فيه دليل على الفرق بين

(١) علل الشرايع ج ١ ص ٢٦٧ .

(٢) رواه في مشكاة المصابيح ص ٤٥ ، وقال متفق عليه ، و في بعض الحواشي عليه : روى النووي عن الشافعي وغيره : أن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالحجارة ، و بلادهم حارة ، فإذا ناموا عرقوا ، فلا يؤمن أن تطوف يده على موضع النجاسة أو على بثرة أو قملة والنهي عن الغمس قبل غسل اليد مجمع عليه ، لكن الجماهير على أنه نهى تنزيه لا تحريم فلو غمس لم يفسد الماء ولم يأتّم الغمس .

و في شرح السنة: علق النبي (ص) غسل اليدين بالامر الموهوم ، وما علق بالموهوم لا يكون واجباً ، فأصل الماء واليدين على الطهارة ؛ فحمل الاكثرون هذا الحديث على الاحتياط ، وذهب الحسن البصري والامام أحمد في إحدى الروايتين الى الظاهر ، و أوجب الفصل وحكم بنجاسة الماء ؛ كذا نقله الطيبي .

و قال الشمني عن عروة بن الزبير و أحمد بن حنبل و داود أنه يجب على المستيقظ من نوم الليل غسل اليدين لظاهر الحديث ، ولنا أن النوم ان كان حدثاً فهو كالبول ، وان كان سبباً للحدث فهو كالمباشرة و كل ذلك لا يوجب غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء عندهم .

ورود النجاسة على الماء القليل ، وورود الماء على النجاسة .

٣ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى اليقطيني عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن بن راشد ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : المضمضة والاستنشاق سنة ، و ظهور للقم والأنف (١) .

٤ - مجالس ابن الشيخ : بالسند المتقدم فيما كتب أمير المؤمنين عليه السلام إلى محمد بن أبي بكر : و انظر إلى الوضوء فأنه من تمام الصلاة ، تمضمض ثلاث مرّات ، و استنشق ثلاثاً ، و اغسل وجهك ثمّ يدك اليمنى ، ثمّ اليسرى ثمّ امسح رأسك و رجليك ، فأنّى رأيت رسول الله ﷺ يصنع ذلك و اعلم أنّ الوضوء نصف الإيمان (٢)

بيان : قد مرّ أنّ هذا سند تثليث المضمضة و الاستنشاق ، لكن رأيت في كتاب الغارات هذا الخبر ، وفيه تثليث غسل سائر الأعضاء أيضاً ، و هذا ممّا يضعف الاحتجاج به .

٥ - العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن إسماعيل بن مرّاد ، عن يونس ، عن أخبره ، عن أبي بصير عن أبي جعفر و أبي عبدالله عليه السلام أنّهما قالا : المضمضة و الاستنشاق ليسا من الوضوء لأنّهما من الجوف (٣) .

بيان : يدلّ على ما ذهب إليه ابن أبي عقيل من أنّ المضمضة و الاستنشاق ليسا بفرض و لاسنّة و المعروف بين الأصحاب استحبابهما ، و أوّل بأنّهما ليسا من فرائض الوضوء ، و يمكن أن يكون المراد أنّهما ليسا من الأجزاء المسنونة بل من السنن المتقدّمة على الوضوء كالسواك .

(١) الخصال ج ٢ ص ١٥٦ .

(٢) أمالي الطوسي ج ١ ص ٢٩ .

(٣) علل الشرايع ج ١ ص ٢٧١

٦- مجالس ابن الشيخ : عن أبيه ، عن أبي محمد الفحام ، عن عمته عمرو بن يحيى ، عن كافور الخادم قال : قال لي الامام علي بن محمد : اترك لي السطل الفلاني في الموضع الفلاني لا تطهر منه للصلاة ، وأنفذي في حاجة ، وقال : إذا عدت فافعل ذلك ليكون معداً إذا تأهبت للصلاة ، واستلقى ﷺ لينام ، وأنسيت ما قال لي وكانت ليلة باردة .

فحسست به وقد قام إلى الصلاة وذكرت أنني لم أترك السطل فبعدت عن الموضع خوفاً من لومه ، وتألمت له حيث يشقى بطلب الاناء ، فناداني نداء مغضب فقلت : إننا لله أيش عذري أن أقول : نسيت مثل هذا . ولم أجِدُ بداً من إجابته ، فجئت مرعوباً فقال : يا ويلك أما عرفت رسمي أنني لا أنظر إلا بماء بارد فسخنت لي ماء و تركته في السطل ؟

فقلت : و الله يا سيدي ما تركت السطل ولا الماء ، قال : الحمد لله ، و الله لا تركنا رخصة ، ولا رددنا منحة ، الحمد لله الذي جعلنا من أهل طاعته ووفقنا للمعون على عبادته ، إن النبي ﷺ كان يقول : إن الله يغضب على من لا يقبل رخصه (١) .

٧- العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : الماء الذي تسخنه الشمس لا تتوضأوا به ولا تغسلوا ولا تعجنوا ، فإنه يورث البرص (٥) .

إيضاح : يدل على ما هو المشهور من كراهة استعمال الماء المسخن بالشمس في الأمور المذكورة بل نقل الشيخ في الخلاف الاجماع عليه ، في الجملة ، لكن اشترط في الحكم القصد إلى ذلك وصرح بالتعميم في المبسوط وأطلق في النهاية كما هو ظاهر هذه الرواية ، وكذا أكثر الأصحاب ، واحتمل العلامة في النهاية اشتراط

(١) أمالي الطوسي ج ١ ص ٣٠٣ و ٣٠٤ .

(٢) علل الشرائع ج ١ ص ٢٦٦ .

كونه في الأواني المنطبعة غير الذهب والفضة واتفقه في البلاد المفردة الحرارة
ثم "احتمل التعميم وهو أظهر .

و ظاهر هذا الخبر عدم الفرق بين أن يكون في الأنية و غيرها في حوض أو
نهر أو ساقية ، لكن العلامة في النهاية و التذكرة حكى الاجماع على نفي الكراهة
في غير الأنية ، وهل يشترط القلّة في الماء ؟ وجهان ، واختلف الأصحاب فيه .

و ألحق بعضهم بالطهارة ساير الاستعمالات ، واقتصر في الذكرى على استعماله
في الطهارة و العجين ، وفاقاً للصّدوق ، وهو حسن اقتصاراً على مورد النصّ و
احتمل في التذكرة بقاء الكراهة لو زال التشميس ، و تبعه الشهيد و جماعة والظاهر
اختصاص الكراهة بالاختيار ، و أمّا القول بالكراهة فلو وجود المعارض .

و ليس معنى كونه مورثاً للبرص أنّه يحصل بمجرد استعمال واحد ، و لا
يتخلف حتّى يستدلّ به على التحريم ، بل الظاهر أنّ المراد به أنّ مداومته مظنة
ذلك ، والله يعلم .

٨- ثواب الاعمال (١) والعلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد
ابن الحسن الصفّار ، عن العباس بن معروف ، عن إسماعيل بن همام ، عن محمد بن
سعيد بن غزوان ، عن السكوني ، عن ابن جريح ، عن عطاء ، عن ابن عباس قال :
قال رسول الله ﷺ : افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلّها لا ترى نار جهنّم (٢) .
المقنع : رسالة مثله (٣) .

٩- نوادر الراوندي : باسناده ، عن موسى بن جعفر ، عن آبائه عليه السلام قال :
قال رسول الله ﷺ : أشربوا أعينكم الماء عند الوضوء ، لعلّها لا ترى ناراً
حامية (٤) .

(١) ثواب الاعمال ص ١٧ .

(٢) علل الشرائع ج ١ ص ٢٦٦ .

(٣) المقنع ص ٣ .

(٤) نوادر الراوندي ص ٣٩ .

دعائم الاسلام : عن النبي ﷺ مثله (١) .

بيان : قال في الدروس : يستحب فتح العين عند الوضوء ، وذهب إليه الصدوق والشيخ في الخلاف ادعى الاجماع مناعاً على عدم وجوبه ولا استحبابه و ظاهر الأصحاب أن مرادهم مجرد فتحها استظهاراً لغسل نواحيها لامع غسلها أيضاً لأنه مضرّة عظيمة كادت أن تكون حراماً ، وروي أن ابن عمر كان يفعله فعمي لذلك (٢) لكن ظاهر الخبر الثاني استحباب إيصال الماء إلى داخل العين ، ويمكن حمله على ما يصل أحياناً عند الفتح إليه لا المبالغة في ذلك ، أو المراد غسل الأشفار ولا يبعد حمل الخبرين على التقيّة لكون الأوّل عامياً ، والثاني غير صحيح السند ، ونسبة القول باستحبابه إلى الشافعي ، ويمكن حمل الخبر الأوّل على المجاز ، أي بالغوا في إيصال الماء إلى أجزاء الأعضاء .

٩ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن معاوية بن حكيم ، عن

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٠٠ .

(٢) روى أنه صلى الله عليه وآله كان قبل أن يتوضأ يسناك ثم يتمضمض ثم يستنشق وليس فيها أنه صلى الله عليه وآله فتح أجفان عينه وأشرب داخل العين ؛ ولعله (ص) رأى بعض العامة كما رأيت كثيراً من الناس يغمضون أجفانهم و يشدون عليها بحيث تغيب أشفارهم تحت أسرة الاجفان ، فلا يجرى الماء عند إرساله من أعلى الجبهة إلى الأشفار ومنبتها ؛ ولا تصل إليها اليد عند مسحها عن النسالة ، فأمر بأن يفتحوا أسرة الاجفان والا فداخل العين أنظف من أن يفسل بالماء :

خلق الله فيها غددا تنفجر منها الطهور تغسل العين حيناً فحيناً عن الأدناس وتذهب برجز الشيطان وتدفع غسالتها إلى قناة معدة في المآقي تجري إلى الأنف ؛ ولولا هذا الطهور وقناة النسالة لآتى الشيطان على العين وجلأها وصحتها .

على أن مقتضى الفطرة أن لا يصل إلى داخل العين شيء من المواد الخارجية ماء كان أو غيراً ، ولذلك ينطبق الاجفان بالطبع من دون ارادة عند هجوم شيء عليها ؛ وهذا دليل على ان رش باطنها وإشراؤها فعل مرغوب عنه ؛ ولذلك يوجب الفساد و خروج المدة والقبح عنها ، كما ابتليت به وقتاً ما .

عبدالله بن المغيرة ، عن رجل ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا توضأ الرجل فليصفق وجهه بالماء ، فإنه إن كان ناعساً فزع واستيقظ ، وإن كان البارد فزع فلم يجد البرد (١) .

أقول : قد مرّ في باب صفة الوضوء ، عن موسى بن جعفر عليه السلام أنه قال : لا تلطم وجهك بالماء لطماً (٢) ومرّ وجه الجمع بينهما و أنه ذهب والد الصدوق رحمهما الله إلى استحباب التصفيق لهذا الخبر .

١٠ - ثواب الاعمال : عن محمد بن علي "ماجيلويه" ، عن علي "بن إبراهيم" عن أبيه ، عن النوفلي " ، عن السكوني ، عن الصادق ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله ﷺ : ليبالغ أحدكم في المضمضة والاستنشاق ، فإنه غفران لكم ومنفرة الشيطان (٣) .

١١ - المحاسن : عن أبيه ، عن محمد بن إسماعيل رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام قال : قال النبي ﷺ لعلي " عليه السلام : عليك بالسواك لكل وضوء (٤) **مكارم الاخلاق :** مراسلا مثله (٥)

١٢ - المحاسن : عن ابن محبوب ، عن عمرو بن أبي المقدام ، عن محمد بن مروان ، عن أبي جعفر عليه السلام في وصية النبي ﷺ لعلي " عليه السلام : عليك بالسواك لكل صلاة (٦) .

ومنه : عن أبيه ، عن علي " بن النعمان ، عن الصنعاني " رفعه قال : قال رسول الله ﷺ لعلي " عليه السلام في وصيته : عليك بالسواك عند كل وضوء ، وقال بعضهم :

(١) علل الشرائع ج ١ ص ٢٦٦ .

(٢) راجع ص ٢٥٨ فيما سبق .

(٣) ثواب الاعمال ص ١٨ و ١٩ ،

(٤) المحاسن ص ١٧ في حديث .

(٥) مكارم الاخلاق ص ٥٣ .

(٦) المحاسن ص ٥٦١ .

لكل صلاة (١) .

و منه : عن أبيه ، عن صفوان ، عن معلى بن عثمان ، عن معلى بن خنيس قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السواك بعد الوضوء ؟ فقال : الاستياك قبل أن يتوضأ ، قلت : أرأيت إن نسي حتى يتوضأ ؟ قال : يستاك ثم يتوضأ ثلاث مرات (٢) .

بيان : يشكل الاستدلال به على استحباب تثلث المضمضة مطلقاً .

١٣ - المحاسن : عن جعفر بن محمد ، عن عبد الله بن ميمون القداح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إذا توضأ الرجل وسواك ثم قام فصلّى وضع الملك فاه على فيه ، فلم يلفظ شيئاً إلا التقمه ، وزاد بعضهم : فان لم يستاك قام الملك جانباً يستمع إلى قراءته (٣) .

بهذا الاسناد عن أبي عبد الله ، عن آبائه عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ :

ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بغير سواك (٤)

مكارم الاخلاق : عن الباقر والصادق عليه السلام مثله (٥) .

١٤ - المحاسن : عن الحسن بن علي بن فضال ، عن غالب ، عن رفاعه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : صلاة ركعتين بسواك أفضل من أربع ركعات بغير سواك (٦) .

١٥ - المكارم : عن النبي ﷺ قال : إذا لبستم وتوضأت فابدؤا بميامنكم (٧)

١٦ - مصباح الصريفة : قال الصادق عليه السلام : إن أردت الطهارة والوضوء

(١-٢) المحاسن ص ٥٦١ .

(٥) مكارم الاخلاق ص ٥٣ .

(٦) المحاسن ص ٥٦٢ .

(٧) مكارم الاخلاق ١١٧ .

فتقدّم إلى الماء تقدّمك إلى رحمة الله ، فإنّ الله قد جعل الماء مفتاح قربته ومناجاته ، ودليلاً إلى بساط خدمته ، فكما أنّ رحمته تطهر ذنوب العباد ، كذلك النجاسات الظاهرة يطهرها الماء ، لا غير ، قال الله عزّ وجلّ : « وهو الذي أرسل الرّياح بشراً بين يدي رحمته وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً » (١) وقال عزّ وجلّ : « وجعلنا من الماء كلّ شيءٍ حيّ » (٢) وكما أحيأه كلّ شيءٍ من نعيم الدّنيا كذلك برحمته وفضله جعله حياة القلوب والطاعات .

و تفكّر في صفاء الماء ورقته وطهوره وبركته ، ولطيف امتزاجه بكلّ شيء ، واستعمله في تطهير الأعضاء التي أمرك الله بتطهيرها ، وأت بآدابه وفرائضه وسننه ، فإنّ تحت كلّ واحدة منها فوائد كثيرة ، وإذا استعملتها بالحرمة انفجرت لك عيون فوائده عن قريب .

ثمّ عاشر خلق الله كامتزاج الماء بالأشياء يؤدّي إلى كلّ شيءٍ حقّه ، ولا يتغيّر عن معناه ، معتبراً لقول رسول الله ﷺ : « مثل المؤمن الخالص كمثّل الماء » و ليكن صفوتك مع الله تعالى في جميع طاعاتك ، كصفوة الماء حين أنزله من السّماء ، وسماء طهوراً ، و طهر قلبك للتقوى واليقين عند طهارة جوارحك بالماء (٣) .

١٧ - العلل : عن أبيه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن ميمون ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لولا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كلّ صلاة (٤) .

المحاسن : عن جعفر بن محمد ، عن ابن القدّاح ، عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) الفرقان : ٤٨ .

(٢) الانبياء : ٣٠ .

(٣) مصباح الشريفة ص ٩ .

(٤) علل الشرايع ج ١ ص ٢٧٧ .

مثله (١) .

بيان : أي لولا أن أصير شاقاً على أُمّتي أو أصير سبباً لأنّ يقعوا في المشقة لأمرتهم بالأمر الوجوبي بالسواك مع كل صلاة ، قال في القاموس : شقّ عليه الأمر شقاً ومشقة صعب ، و عليه أوقعه في المشقة وفي النهاية فيه : لولا أن أشقّ على أُمّتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ، أي لولا أن أثقل عليهم من المشقة وهي الشدة انتهى .

و استدلّ به على أن الأمر للوجوب ، وفيه أنظار مذكورة في كتب الأصول .

١٨ - الثعلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه عمّن ذكره ، عن عبدالله بن حمّاد ، عن أبي بكر بن أبي سمّال ، قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : إذا قمت بالليل فاستمك ، فإنّ الملك يأتيك فيضع فاه في فيك ، فليس من حرف تنلوه و تنطق به إلاّ صعد به إلى السماء ، فليكن فوق طيبّ الريح (٢) .

١٩ - قرب الاسناد (٣) ومكارم الاخلاق : عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سأله عن الرّجل يستاك بيده إذا قام في الصلاة صلاة الليل ، و هو يقدر على السّواك قال : إذا خاف الصّبح فلا بأس (٤) .

٢٠ - الخصال : عن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي ، عن الحسن بن علي بن يوسف عن معاذ الجوهري ، عن عمرو بن جميع بإسناده رفعه إلى النبي عليه السلام قال : السّواك فيه عشر خصال : مطهرة للفم ، مرضات للرب ، يضاعف الحسنات سبعين

(١) المحاسن ص ٥٦١ .

(٢) علل الشرائع ج ١ ص ٢٧٧ .

(٣) قرب الاسناد ص ١٢٥ ط نجف .

(٤) مكارم الاخلاق ص ٥٣ .

ضعفا ، وهو من السنّة ، و يذهب بالحفر ، و يبيّض الأسنان ، و يشدّ اللثة ، و يقطع البلغم ، و يذهب بغشاوة البصر ، و يشهّي الطعام (١) .
و منه : عن أبيه ، عن محمد العطار ، عن الأشعري ، عن اللؤلؤي ، عن الحسن بن علي بن يوسف ، عن معاذ الجوهري ، عن عمرو بن جميع يرفعه إلى النبي ﷺ قال : في السواك اثنتا عشرة خصلة : مطهرة للغم ، و مرضات للرب ، و يبيّض الأسنان ، و يذهب بالحفر (٢) و يقلّ البلغم ، و يشهّي الطعام ، و يضاعف الحسنات ، و تصاب به السنّة ، و تحضره الملائكة ، و يشدّ اللثة ، وهو يهرّ بطريقة القرآن ، و ركعتين بسواك أحبّ إلى الله عزّ وجلّ من سبعين ركعة بغير سواك (٣) .

بيان : قد مرّ مثله بأسانيدي في باب السواك (٤) و قال الجوهري تقول : في أسنانه حفر و قد حفرت تحفر حفرأ مثال كسر يكسر كسراً [إذا فسدت أصولها] قال يعقوب : هو سلاق في أصول الأسنان قال : و يقال : أصبح فم فلان محفوراً ، و بنو أسد تقول : في أسنانه حفر - بالتحريك - و قد حفرت مثال تعب تعباً ، وهي أردء اللغتين .

و السلاق تقشّر في أصول الأسنان ، و اللثة بالتخفيف ما حول الأسنان ، و أصلها لثي ، و الهاء عوض عن الياء ، و الجمع لثاة و لثي .

٢١ - ثواب الاعمال : محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدّق بن صدقة ، عن عمّار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أبو جعفر عليه السلام : لو يعلم الناس ما في السواك لأباتوه .

(١) الخصال ج ٢ ص ٦٠ .

(٢) الحفر - محرّكة - سلاق في أصول الاسنان ، أو صفة تملؤها ؛ ولملها هي آكلة الاسنان من الشياطين تحفر السن كالبحر .

(٣) الخصال ج ٢ ص ٨٠ .

(٤) راجع ج ٧٦ ص ١٢٩ .

معهم في لحافهم (١) .

بيان : قال الوالد قدّس سرّه : الظاهر منه تأكيده لصلاة الليل ، أو بعد النوم مطلقاً ، أو المراد أنّهم لو علموا فضله لاستاكوا في اللحف حتى يناموا أو كلّما انتبهوا استاكوا والأوّل أظهر .

٢٢ - المحاسن : عن أبي سميّة ، عن إسماعيل بن أبان الحنطاط ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : نظّفوا طريق القرآن ، قيل : يا رسول الله وما طريق القرآن ؟ قال : أفواهكم ، قيل : بما ذا ؟ قال : بالسواك (٢) .

و منه عن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد ، عن أبيه ، عن إسحاق بن عمار قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إنني لأحبُّ للرجل إذا قام بالليل أن يستاك وأن يشمّ الطيب ، فإنّ الملك يأتي الرجل إذا قام بالليل حتى يضع فاه على فيه ، فما خرج من القرآن من شيء دخل جوف ذلك الملك (٣) .

٢٣ - مكارم الاخلاق : كان النبي ﷺ إذا استاك استاك عرضاً ، وكان عليه السلام يستاك كلّ ليلة ثلاث مرّات مرّة قبل نومه ، ومرّة إذا قام من نومه إلى وروده ، ومرّة قبل خروجه إلى صلاة الصبح ، وكان يستاك بالأراك (٤) أمره بذلك جبرئيل عليه السلام (٥) .

و قال عليه السلام : السواك شطر الوضوء (٦) .

و قال النبي ﷺ : لولا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند وضوء

(١) ثواب الاعمال ص ١٨ .

(٢) المحاسن ص ٥٥٨ .

(٣) المحاسن ص ٥٥٩ .

(٤) شجر ينبت في بلاد العرب يستاك بقضبانها بعد ما يجعل رأسه كالفرشة و بما فيه

من ملوحة وحموضة و مرادة يطيب النكهة .

(٥) مكارم الاخلاق ص ٣١ .

(٦) المكارم ص ٥٣ س ٢ .

كل صلاة (١) .

وفي وصية النبي ﷺ لأُمير المؤمنين عليه السلام : عليك بالسواك ، وإن استطعت أن لا تقل منه فافعل ، فإن كل صلاة تصليها بالسواك تفضل على التي تصليها بغير سواك أربعين يوماً (٢) .

٢٢-المقنع : صلاة تصليها بسواك أفضل عند الله من سبعين صلاة تصليها بلا سواك و كان النبي ﷺ يستاك لكل صلاة ، و قال في وصيته لأُمير المؤمنين عليه السلام : عليك بالسواك عند وضوء كل صلاة ، وروي أنه قال : إن أفواهكم طرق القرآن فطهروها بالسواك (٣) .

٢٥ - كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن الرجل يبول في الطست يصلح له الوضوء فيها ؟ قال : إذا غسلت بعد بوله فلا بأس (٤) .

٢٦ - اعلام الدين للديلمى : قال : قال رسول الله ﷺ : إن أفواهكم طرق القرآن ، فطيبوها بالسواك ، فإن صلاة على أثر السواك ، خير من خمس و سبعين صلاة بغير سواك .

٢٧- دعوات الراوندى : قال النبي ﷺ : التشويص بالابهام و المسبحة عند الوضوء سواك ، و الدعاء عند السواك « اللهم ارزقني حلاوة نعمتك ، و أذقني برد روحك ، و أطلق لسانى بمناجاتك ، و قرّبنى منك مجلساً ، و ارفع ذكرى فى الأولين ، اللهم يا خير من سئل ، و يا أجود من أعطى ، حوّلنا ممّا نكره إلى ما تحب و ترضى ، و إن كانت القلوب قاسية ، و إن كانت الأعين جامدة ، و إن كنّا أولى بالعذاب ، فأنت أولى بالمغفرة ، اللهم أحينى فى عافية و أمتنى

(١) المكارم ص ٥٣ س ١٨ .

(٢) المكارم ص ٥٤ .

(٣) المقنع ص ٣ ط حجر ص ٨ ط قم .

(٤) البحار ج ١٠ ص ٢٨٠ .

في عافية» .

بيان : قال في النهاية : فيه : إنه كان يشوّص فاه بالسّواك أي يدلك أسنانه وينقّيها وقد قيل : هو أن يستاك من سفلى إلى علو وأصل الشّوص الغسل و في القاموس : الشّوص الدلك باليد ، ومضغ السّواك والاستئنان به ، أو الاستياك من أسفل إلى علو .

قوله : « في الأوّلين » أي كما رفعت ذكر الصلحاء من الأوّلين فـارفع ذكرى معهم « و إن » في قوله : « و إن كنّا أولى » يحتمل الوصلية وعدمها .

٢٨ - دعائم الاسلام : عن أبي جعفر عليه السلام قال : خرج رسول الله ﷺ يوماً على أصحابه فقال : حبّذا المتخلّلون ، قيل : يا رسول الله و ما هذا التخلّل ؟ قال : التخلّل في الوضوء بين الأصابع والأظفار والتخلّل من الطعام ، فليس شيء أثقل على ملكي المؤمن أن يربا شيئاً من الطعام في فيه وهو قائم يصلي (١) .

٢٩ - الهداية : فأما الماء الذي تسخنه الشمس : فأنه لا يتوضأ به ولا يغتسل ولا يعجن به ، لأنّه يورث البرص ، وأما الماء الأجن (٢) فأنه لا بأس بأن يتوضأ منه و يغتسل ، إلّا أن يوجد غيره فيتنزّه عنه (٣) .

و المضمضة والاستنشاق ليسا من الوضوء ، و هما سنة لا سنة الوضوء ، لأنّ الوضوء فريضة كلّها ، و لكنّهما من الحنيفية التي قال الله عزّ وجلّ لنبيّه : « و اتّبع ملّة إبراهيم حنيفاً » (٤) و هي عشر سنن : خمس في الرأس ، و خمس في الجسد .

فأما التي في الرأس : فالمضمضة ، و الاستنشاق ، و السواك ، و قصّ الشارب و الفرّق لمن طوّل شعر رأسه ، و روي أن من لم يفرّق شعره فرّقه الله يوم القيامة

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) زاد بعده في المصدر : والذي قد وقع فيه الكلب والسنور .

(٣) الهداية : ١٣ ط قم .

(٤) النساء : ١٢٥ .

بمنشار من نار ، و أما التي في الجسد : فالاستنجاء ، و الختان ، و حلق العانة ، و قص الأظافر ، و نتف الأبطين (١) .
و قال النبي ﷺ عليه وآله : افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم (٢) .

و قال النبي ﷺ عليه وآله : السواك شطر الوضوء ، و كان أبو الحسن عليه السلام يستاك بماء الورد ، و في السواك اثنتا عشرة خصلة : هو من السنة ، و مطهرة للفم ، و مجلاة للبصر ، و يرضي الرحمن ، و يبييض الأسنان ، و يذهب بالحفر ، و يشد اللثة ، و يشهي الطعام ، و يذهب بالبلغم ، و يزيد في الحفظ ، و يضاعف الحسنات و تفرح به الملائكة (٣) .

٣٠ - فلاح السائل : من كتاب المؤايدات قال : كان الحسن بن علي عليه السلام إذا توصلاً تغير لونه ، و ارتعدت مفاصله ، فقل له في ذلك ، فقال : حق لمن وقف بين يدي ذي العرش أن يصفر لونه ، و ترتعد مفاصله ، و روي نحوه هذا الحديث عن مولانا الحسن عليه السلام يعقوب بن نعيم بن قرقارة من أعيان أصحاب الرضا عليه السلام في كتاب الامامة .

و روي أن مولانا زين العابدين عليه السلام كان إذا شرع في طهارة الصلاة اصفر وجهه ، و ظهر عليه الخوف .

٣١ - جامع الاخبار : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يجوز صلاة امرئ حتى يطهر خمس جوارح : الوجه ، و اليدين ، و الرأس ، و الرجلين بالماء ، و القلب بالتوبة (٤) .

(١) الهداية : ١٧ .

(٢) الهداية : ١٨ .

(٣) المصدر نفسه ، وقد رواء مسنداً في الخصال ج ٢ ص ٨٠ : ثواب الاعمال ص ١٨ .

(٤) جامع الاخبار ص ٧٦ .

٣٢ - عدة الداعي : كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا أخذ في الوضوء تغير وجهه من خيفة الله ، و كان الحسن إذا فرغ من وضوئه تغير لونه ، فقل له في ذلك ، فقال : حقٌ على من أراد أن يدخل على ذي العرش أن يتغير لونه ، ويروى مثل هذا عن زين العابدين عليه السلام .

٣٣ - أسرار الصلاة للشهيد الثاني قدس سره : كان علي بن الحسين عليهما السلام إذا حضر للوضوء اصفر لونه ، فيقال له : ما هذا الذي يعتورك عند الوضوء ؟ فيقول : ما تدرّون بين يدي من أقوم ؟



٨

((باب))

* « (مقدار الماء للوضوء والغسل) » *

* « (وحد المد والصاع) » *

١ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن العلوي ، عن جدّه ، عن عليّ ابن جعفر ، عن أخيه قال : سألته عن الرجل يصيب الماء في الساقية مستنقعا فيمتخوف أن تكون السباع قد شربت منه ، يغتسل منه للجنازة و يتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يجد غيره ؟ و الماء لا يبلغ صاعاً للجنازة ، ولا مدّاً للوضوء ، وهو متفرّق ، كيف يصنع ؟ قال :

إذا كانت كفّه نظيفة فليأخذ كفّاً من الماء بيد واحدة ، و لينضجه خلفه و كفّاً أمامه ، و كفّاً عن يمينه ، و كفّاً عن يساره ، فان خشي أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرّات ، ثمّ مسح جلده به ، فانّ ذلك يجزيه إنشاء الله تعالى .
و إن كان للوضوء غسل وجهه ، و مسح يده على ذراعيه ، و رأسه ورجليه ، و إن كان الماء متفرّقاً يقدر على أن يجمعه جمعه و إلاّ اغتسل من هذا وهذا و إن كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فيه ، فانّ ذلك يجزيه إنشاء الله تعالى (١) .

أقول : قد مرّ شرح الخبر بأجزائه في الأبواب السابقة (٢) .

٢ - معاني الاخبار : عن أبيه و محمد بن الحسن بن الوليد معاً ، عن أحمد ابن إدريس و محمد بن يحيى العطار معاً ، عن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن جعفر ابن إبراهيم بن محمد الهمداني - قال : و كان معنا حاجباً - قال : كتبت إلى أبي

(١) قرب الاسناد ص ١١٠ ط نجف .

(٢) راجع ص ١٣٧ فيما سبق .

الحسن عليه السلام على يد أبي جعفر فداك إن أصحابنا اختلفوا في الصاع ، بعضهم يقول : الفطرة بصاع المدينة ، وبعضهم يقول : بصاع العراق ، فكتب إلى : الصاع ستة أرطال بالمذني وتسعة أرطال بالعراقي قال : وأخبرني فقال : بالوزن يكون ألفاً ومائة وسبعين وزناً (١)

٣ - ومنه : بهذا الاسناد ، عن الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن أبي القاسم الكوفي أنه جاء بمد وذكر أن ابن أبي عمير أعطاه ذلك المد وقال : أعطانيه فلان رجل من أصحاب أبي عبد الله وقال : أعطانيه أبو عبد الله عليه السلام وقال : هذا مد النبي صلى الله عليه وآله : فعيثناه فوجدناه أربعة أمداد ، وهو قفيز وربع بقفيزنا هذا (٢) .

بيان : في القاموس عيثر الدنانير وزنها واحداً بعد واحد .

٤ - تحف العقول : عن أبي محمد عليه السلام قال : من تعدى في الوضوء كان كناقصه (٣) .

٥ - فقه الرضا : قال : يجزيك من الماء في الوضوء مثل الدهن تمر به على وجهك وذراعيك ، أقل من ربع مد وسدس مد أيضاً ويجوز أكثر من مد . وكذلك في غسل الجنابة مثل الوضوء سواء وأكثرها في الجنابة صاع ، ويجوز غسل الجنابة بما يجوز به الوضوء إنما هو تأديب و سنن حسنة وطاعة أمر لمأمور ليثيبه عليه ، فمن تركه فقد وجب له السخط ، فأعوذ بالله منه (٤) .

وقال عليه السلام : أدنى ما يجزيك من الماء ما تبل به جسدك مثل الدهن ، وقد اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله وبعض نسائه بصاع من ماء (٥) .

(١) معاني الاخبار ص ٢٣٩ ، ورواه في الميون ج ١ ص ٣٠٩ و ٣١٠ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) تحف العقول ص ٥٢٠ ط الاسلامية .

(٤) فقه الرضا ص ٣ .

(٥) فقه الرضا ص ٤ .

بيان : قوله : « فمن تركه » أي استخفافاً أو ترك القول به وأنكره .

٦ - كتاب سليم بن قيس : عن أمير المؤمنين عليه السلام فيما عدّ من بدع عمر قال : وفي تغييره صاع رسول الله ﷺ ومدّه ، وفيهما فريضة وسنة ، فما كانت زيادته إلا سوءاً لأنّ المساكين في كفارة اليمين والظهار بهما يعطون ، وما يجب في الزرع ، وقد قال رسول الله ﷺ : اللهم بارك لنا في مدّنا وصاعنا ، لا يحولون بينه وبين ذلك لكنّهم رضوا وقبلوا ما صنع الحديث (١) .

٧ - معاني الاخبار للمصدوق : عن أبيه و محمد بن الحسن بن الوليد معاً عن أحمد بن إدريس و محمد بن يحيى العطّار معاً ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري عن عليّ بن محمد ، عن رجل ، عن سليمان بن حفص المروزي قال : قال أبو الحسن عليه السلام : الغسل صاع من ماء ، والوضوء مدّ ، وصاع النبي ﷺ خمسة أمداد ، والمدّ وزن مائتين وثمانين درهماً ، والدّهرم وزن ستة دوانيق والدانق ستة حبات ، والحبة وزن حبتين شعير من أوساط الحبّ لامن صغاره ولا من كباره (٢) .

بسط كلام لا بد منه في تحقيق المقام

اعلم أنّ الأخبار اختلفت في تحديد الصّاع والمدّ ، ونقلوا الاجماع من الخاصة والعامة على أنّ الصّاع أربعة أمداد ، والمشهور أنّ المدّ رطلان و ربع بالعراقي ، فالصّاع تسعة أرطال به ، والمدّ رطل و نصف بالمدني فالصّاع ستة أرطال به ، بل الشيخ ادّعى عليه الاجماع ، وذهب ابن أبي نصر من علمائنا إلى أنّ المدّ رطل و ربع ، والرطل العراقي على المشهور أحد و تسعون مثقالاً ، ومائة وثلاثون درهماً ، لأنّهم اتفقوا على أنّ عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل ، والمثقال الشرعي هو الدينار الصيرفي المشهور ، والدينار ثلاثة أرباع المثلقال الصيرفي ، والدّهرم على المشهور ستة دوانيق ، والدانق وزن ثمان حبات من أوسط

(١) كتاب سليم بن قيس ص ١١٩ ط نجف .

(٢) معاني الاخبار ص ٢٣٩ .

حب الشخير .

فظهر أن هذا الخبر يخالف المشهور بوجوه :

الأول في عدداً أمداً ، و قد عرفت اتفاقهم على الأربعة ، ويدل عليه أخبار صحاح كصحيحة الحلبي (١) و صحيحة عبد الله بن سنان (٢) و صحيحة زرارة (٣) .

و يؤيد هذا الخبر في عدد الأمداد ما رواه الشيخ في الموثق (٤) بإسناده عن سماعة قال : سأله عن الذي يجزي من الماء للغسل ؟ فقال : اغسل رسول الله ﷺ بصاع و توضأ بمد . و كان الصاع على عهده خمسة أمداد ، و كان المد قدر رطل و ثلاث أواق .

لكن فيه إجمال من جهة الرطل ، لا اشتراكه بين العراقي الذي عرفت وزنه وبين المدني الذي هو رطل ونصف بالعراقي ، وبين المكي الذي هو رطلان بالعراقي ، ومن جهة الأوقية أيضاً إذ تطلق على أربعين درهماً ، و على سبعة مثاقيل لكن الأول أشهر في عرف الحديث و في عرف الأطباء عشرة مثاقيل و خمسة أسباع درهم ، كما ذكره الجوهري والمطرزي وغيرهما ، و على التقادير لا ينطبق على شيء من التقديرات نعم لو حمل الرطل على المدني و الأوقية على سبعة مثاقيل يقرب من الصاع المشهور .

الثاني في تقدير المد ، فإنه على المشهور مائتا درهم و اثنان وتسعون درهماً و نصف درهم ، و على هذا الخبر مائتان و ثمانون درهماً .

الثالث في عدد حببات الدانق فإنها على المشهور ثمان حببات ، و عليه اثنتا عشرة حبة .

الرابع في مقدار الصاع إذ الصاع على المشهور ألف ومائة وسبعون درهماً

(١-٢) التهذيب ج ١ ص ٣٧١ ط حجر ج ٤ ص ٨١ ط نجف .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٣٨ ط حجر ج ١ ص ١٣٦ ط نجف .

(٤) التهذيب ج ١ ص ١٣٦ ط نجف ص ٣٨ ط حجر .

وما في هذا الخبر إذا حسب على الدرهم المشهورة يصير ألفين و مائة درهم .
الخامس في مقدار الدرهم ، فإنه على المشهور ثمان وأربعون حبة من الشعير
وعلى هذا الخبر اثنان وسبعون حبة والمشهور أنسب بما عيّرنا المثلقال الصيرفي به
لأننا عيّرناه فكان ببعض الشعيرات اثنتين وثمانين ، وببعضها أربعاً وثمانين ، وببعضها
أكثر بقليل وببعضها أكثر بكثير ، والدرهم على ما عرفت نصف المثلقال الصيرفي
وربع عشره .

وما مرّ من خبر الهمداني موافق للمشهور ، إذ المراد بالوزنة الدرهم
ولما رواه الشيخ (١) عن علي بن حاتم عن محمد بن عمرو عن الحسين بن الحسن
الحسن بن إبراهيم بن محمد الهمداني قال : اختلفت الروايات في الفطرة فكتبت
إلى أبي الحسن صاحب العسكر عليه السلام أسأله عن ذلك فكتب : إن الفطرة صاع من قوت
بلدك ، وساق الحديث إلى أن قال عليه السلام : تدفعه وزناً ستة أرطال برطل المدينة
والرطل مائة وخمسة وتسعون درهماً ، تكون الفطرة ألفاً ومائة وسبعين درهماً
وعلى ما ذكره الفيروز آبادي من أن الوزن المثلقال فلا يناسب هذا الخبر .
وأما خبر ابن أبي عمير فالقفين مشتبه لترديد اللغويين فيه ، قال الفيروز-
آبادي : القفين مكيال ثمانية مكاكيك ، وقال : المكوك كتننود مكيال يسع صاعاً
ونصفاً أو نصف رطل إلى ثمان أواق ، أو نصف الوبة ، والوبة اثنان وعشرون أو أربعة
وعشرون مداً بمد النبي صلى الله عليه وآله انتهى ، فلا يمكن استنباط حكم منه على التحقيق
فبقى التعارض بين خبر المروزي وخبر الهمداني ، ويمكن الجمع بينهما بوجوه :
الأول ما اختاره الصدوق - ره - كما يظهر من الفقيه : بحمل خبر
المروزي على صاع الغسل ، وخبر الهمداني على صاع الفطرة ، حيث ذكر الأول
في باب الغسل (٢) والثاني في باب الفطرة (٣) وقد غفل الأصحاب عن هذا ، ولم

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٧١ ط حبر ، ج ٤ ص ٧٩ ط نجف .

(٢) فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٢٣ .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ١١٥ .

ينسبوا هذا القول إليه ، مع أنه قد صرح بذلك في كتاب معاني الأخبار حيث قال :
 « (باب في معنى الصاع والمد والفرق بين صاع الماء ومدّه وبين صاع الطعام ومدّه) »
 ثم ذكر الروايات الثلاث المنقّدة ، والقول باختلاف مقدار الصاع في الموضعين ،
 وإن كان بعيداً لكن من مقام الجمع ليس ببعيد .

بل نتول : الاعتبار والنظر يقتضي الاختلاف (١) إذ معلوم أن الرطل

(١) أقول : قد كان مدار التعامل والتبادل - صدر الاسلام وبعده بكثير - على المكييل
 و تعيين المقادير بها ، ففي المبادلات المتعارفة اليسيرة كانوا يكتالون بصغارها خصوصاً في
 الرساتيق والقرى ، لآعواز الموازين والصنجات عندهم . و سهولة الحساب عليهم بالمكييل
 دون الموازين ، و في المبادلات الكثيرة يتعاطون بكبارها حتى في المدن ومراكز الصنعة
 لفقدان الموازين الكبيرة التي تقدر أن تنوء بحمل المآت والالوف .

و كان أصل المقياس على العدد المعروف ١٢ : فائنا عشرة درهم واثنا عشر درهماً
 وهذه أوزان متعارفة متداولة واثنا عشرة جملة بصورة كيل مصنوع من الفلزات كالكاس و
 الجام ، ويمرّف بالرطل ، ثم اثنا عشر رطلاً مكوك واثنا عشر مكوكاً أردبة وهي حجم ذراع مكعباً
 والذراع قدمان وكل قدم اثنا عشر اينشاً ، ويكون أربعون أردبة كراً ، ومنه قولهم : البرالكر
 منه بستين درهماً ، ولكن لا يذهب عليك أن هذه السلسلة تبتنى على الرطل الدرافى فقط .
 ومن الأصل ١٢ × ١٢ : جين اثنا عشر عدداً والقراصة اثنا عشر جيناً ، و مثله
 القدم والشبر اثنا عشر اينشاً ، والبريد اثنا عشر ميلاً وغير ذلك مما لا يحضرني الآن .

و هناك مكاييل أخرى من الفروع يتبنى على غير هذا الأصل وقد يتداخل : كالمدة
 رطلان والصاع ثمانية أبطال وستون صاعاً وسق و يسمى حمل بعير و وقر حمار ؛ وثمانية
 مكوك قفيز وستون قفيزاً كـ" الى غير ذلك .

والمكيال الذي كان متداولاً في صدر الاسلام ، ويبنون عليه في تكثير مكاييلهم وتكسيروها
 الرطل ، ولم يكن لهم في تقديره ولا مقياسه صنع ، لكونهم أميين لا يعرفون الحساب ولا
 الميزان ؛ ولا صنعة لهم في عمل الظروف وتقديرها ولذلك اختلف معيار الرطل عندهم ، واشتبه عليهم
 معيار سائر المكاييل المبتنية عليه :

تداولت قريش في مكة رطلاً بينهم ، ولملهم جاءوا بهامن الشام ؛ وتداولت أهل —

والمدة والصاع كانت في الأصل مكائيل معينة ، فقدّرت بوزن الدارهم وشبهها صوتاً عن التغير الذي كثيراً ما يتطرق إلى المكائيل ، ومعلوم أن الأجسام المختلفة يختلف قدرها بالنسبة إلى كيل معين ، فلا يمكن أن يكون الصاع من

→ المدينة وهم من مهاجرة اليمن الأولى رطلا آخر بينهم وهو ثلاثة أرباع المكي والمكي رطل وثلاث بالمدني ، ثم عرفوا في العراق بعد فتحه رطلا آخر وهو نصف الرطل المكي وثلاث الرطل المدني ، فالمكي رطلان بالعراقي والمدني رطل ونصف به .
وأما رسول الله (س) : اختار الرطل المكي حيث كان يطابق المكيال الطبيعي الفطري وهو حله الكفين حنطة وشعيراً ، وسماه مدأً بمناسبة أن الكائل يمدّ يده بهما إلى المكئال ، وهو الذي يشبع نفساً واحدة ليوم وليلة ، فقدّره بعض الكفار ككفارة الاطعام في القسم .

ثم جعل الصاع أربعة أمداد ، وهو الذي يشبع عائلة بين العيلتين ، من زوج وثلاثة أولاد ، فقدّره فطر الصائم ، ولا نعلم أن صاعه هذا كان من المكائيل المقدرة قبلاً ، وهو الذي أشير به في قوله تعالى : نفقد صواع الملك ، أو كان عنده (س) ظرفاً يسع أربعة أمداد فقدّره لذلك ، وكيف كان ، لا ريب أن مده و صاعه (س) كان لتقدير الحبوب ، لا للماء كما هو ظاهر .

فمعنى أنه كان (س) يتوضأ بمد و يفتسل بصاع : أنه يملأ المدماء ويتوضأ به ، ويملا الصاع ماء و يفتسل به ، و معلوم أن الماء يزيد وزنه على الشعير والحنطة بثمن وزنه كما وزنته بل وأكثر ، فالمد الشرعي اذا كان للوضوء يزن رطلاً و ثمناً بالمكي و رطلين و ربعاً بالعراقي كما عليه الاجماع واذا كان لكفارة الاطعام يسقط عنه الكسور .

و يدل على ما ذكرناه موثقة سماعة أيضاً وقد طرحوها حيث لم يتدبروا فيها فلم يعرفوا وجهها قال : سألته عن الذي يجزى من الماء للغسل فقال : اغتسل رسول الله (س) بصاع و توضأ بمد ، وكان الصاع على عهد (س) خمسة أمداد ، وكان المد قدر رطل وثلاث أواق ، .

الماء موافقاً للصاع من الحنطة والشعير وشبههما ، فلذا كان الصاع والمد والرتل المعتبر في الوضوء والغسل وأمثالهما أثقل مما ورد في الفطرة والنصاب وأشباههما ، لكون الماء أثقل من تلك الحبوب مع تساوي الحجم كما هو المعلوم عند الاعتبار ، فظهر أن هذا أوجه الوجوه في الجمع بين الأخبار .

→ فان المدار في السؤال على مد الوضوء وصاع الغسل ؛ والجواب على طبقه ، فان الرطل المذكور فيه هو الرطل المكي . والثلاث أواق بالرطل العراقي لما عرفت أن سلسلة المكاييل ١٢ × ١٢ اعتبرت بالعراقى ، وهو الذى كان عياره اثني عشر أقة و أما المكي والمدنى فلا يعلم كونهما رطلا الا بالتسمية ، ولو كان لهما أصالة ابتنيت عليهما فروع لكان عند الروم و اليمان ولم يصل اليها سلسلة مكاييلهم ، وهذه الثلاث أواق و ان كان ربع رطل بالعراقى لكنه ثمن رطل بالمدنى فيكون مدالوضوء رطل و ثمن رطل بالمكى .

ولهذه الدققة قال عليه السلام « قدر رطل وثلاث أواق » و لم يقل « قدر رطل و ربع » ، و لغلة البنزنى - رحمه الله - من هذه الدققة وتمويله على حديث سماعة قال : بأن المدرطل وربع ، فقد شاذاً .

و أما كون صاع النبى حين يفتسل خمسة أمداد كما فى الموثقة وضعيفة المروزي ، فعلى هذا الحساب ينقص بنصف رطل تقريباً ، بمعنى أن صاع النبى كان يسع من الماء أربعة أمداد و نصفاً لخمسة أمداد ؛ فان كان ورود ذلك على التسامح ، صح حمل كلام الصدوق رحمه الله على ما حملة المؤلف العلامة ههنا ، و ان كان على التحقيق و التدقيق كان محمولاً على ما حملة والده رحمه الله من أن كان له (س) صاعاً يسع خمسة أمداد يفتسل هو مع بعض نسائه .

و أما الروايات الواردة فى تعيير المد والصاع بوزن الدرهم و المثقال ، فبعضها واردة على مدالوضوء وصاع الغسل ، و بعضها على مدالطعام وصاع الفطرة ولا بد أن يتحرر وليس هنا موضعه ، و الاحسن أن نعود الى ملء الكفين فنفرغه فى اناء و نحدده ليكون مداً للطعام ثم نملاها الى هذا الحد و نثوضاً به ، وهكذا فى الصاع ، و الامر فيه تابع للسنة والفطرة مما كما عرفت .

الثاني : ما ذكره والدي العلامة - رفع الله مقامه - حيث حمل خبر المروزي على الصاع الذي اغتسل به رسول الله ﷺ مع زوجته إذ هو قريب من صاعين بالتحديد المشهور و يكون النقص للاشتراك .

ويؤيده ما رواه الصدوق (١) في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال : اغتسل رسول الله ﷺ هو وزوجته من خمسة أمداد من إناء واحد ، فقال زرارة : كيف صنع ؟ فقال بدأ هو وضرب يده في الماء قبلها ، فألقى فرجه ، ثم ضربت هي فأنقت فرجها ثم أفاض هو وأفاضت هي على نفسها ، حتى فرغا فكان الذي اغتسل به النبي ﷺ ثلاثة أمداد ، والذي اغتسلت به مدّين ، وإنما أجزأ عنهما لأنهما اشتركا فيه جميعاً ، ومن انفرد بالغسل وحده فلا بدّ له من صاع .

وروى الكليني في الصحيح (٢) عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : سألت عن [وقت] غسل الجنابة كم يجزي من الماء ؟ فقال : كان رسول الله ﷺ يغتسل بخمسة أمداد بينه وبين صاحبه ، ويغتسلان جميعاً من إناء واحد .

وروى الشيخ في الصحيح (٣) عن معاوية بن عمار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان رسول الله ﷺ يغتسل بصاع ، وإذا كان معه بعض نسائه يغتسل بصاع ومدّ .

فقد ظهر من الأوّل والثالث أنّ النقصان من الصاعين لأجل الاشتراك ، بل نقول الثلاثة الأمداد التي اغتسل بها رسول الله ﷺ لا تتفاوت مع الصاع المشهور بكثير ويمكن الجمع بين خبر سماعة وسائر الأخبار أيضاً بهذا الوجه ، إذ التفاوت بين الثلاثة الأمداد التي وقعت في هذا الخبر وبين الصاع الذي يظهر من خبر سماعة ليس إلا بقدر سبعة مثاقيل شرعية على بعض الوجوه ، ومثل هذا التفاوت لا يعتدّ به في أمثال تلك المقامات ، التي بنيت على التخمين والتقريب ، بل قلنا لا تتفاوت

(١) الفقيه ج ١ ص ٢٤ .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٢٢ ، ورواه في التهذيب ج ١ ص ١٣٧ طنجف .

(٣) التهذيب ج ١ ص ١٣٧ طنجف .

المكائيل والموازين والمياه خفة وثقلاً بمثل هذه الأقدار ، والله يعلم حقايق الأحكام وحججه الأخيار .

الثالث حمل خبر المروزي على الفضل والاستحياب .

ثم اعلم أن الصاع والرطل وغيرهما بنى الأصحاب تحديدها على وزن الشعير ، وهو يختلف كثيراً بحسب البلاد ، بل في البلد الواحد ، ولذا بناء الوالد قدس الله لطيفه على المتنفق عليه من النسبة بين الدينار والدرهم ، وعدم تغيير الدينار في الجاهلية والاسلام ، على ما ذكره المؤلف والمخالف ، فيكون الصاع ستمائة مثقال وأربعة عشر مثقالاً و ربع مثقال ، بالمثقال الصيرفي ، فيزيد على المن التبريزي أعني نصف المن الشاهي بأربعة عشر مثقال و ربع ، ومنه يظهر لك تقدير الرطل والمد بمعانيهما بما عرفت من النسبة بينهما .

وقد بسطنا الكلام في تلك الأوزان وتحقيقها على كل قول وكل خبر في رسالتنا المعمولة لذلك ، ولذا اختصرنا ههنا فمن أراد غاية التحقيق فليرجع إليها فإنا قد تكلمنا فيه بما لا مزيد عليه .



٩

* ((باب)) *

« (من نسي أو شك في شيء من أفعال الوضوء) » *

* « (ومن تيقن الحدث وشك في الطهارة) » *

* « (والعكس ومن يرى بلال بعد الوضوء) » *

* « (وقد أوردنا بعض أحكام البلل في باب الاستنجاء) » *

١- قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن رجل توضأ ونسي غسل يساره ، قال : يغسل يساره وحدها ولا يعيد وضوء شيء غيرها (١) .

قال : وسألته عن رجل يكون على وضوء ويشك على وضوء هو أم لا ؟ قال : إذا ذكر وهو في صلاته انصرف وتوضأ وأعادها ، وإن ذكر وقد فرغ من صلاته أجزأه ذلك (٢) .

قال : وسألته عن رجل يتكئ في المسجد فلا يدري نام أم لا ؟ هل عليه وضوء ؟ قال : إذا شك فليس عليه وضوء (٣) .

بيان : قوله : « ولا يعيد وضوء شيء غيرها » أي ممّا تقدّم ، مع الحمل على عدم الجفاف ، ويمكن أن يقال : المراد بالوضوء الغسل وهو أقرب إلى المعنى اللغوي فلا يحتاج إلى القيد الأوّل ، وربما يحمل على التقيّة لموافقته لمذاهبهم ، قوله عليه السلام : « انصرف و توضأ » لعلّه محمول على الاستحباب بقريّة

(٢٠١) قرب الاسناد ص ١٠٨ ط نجف ص ٨٣ ط حجر .

(٣) قرب الاسناد ص ١٠٩ ط نجف ص ٨٣ ط حجر .

الحكم بالأجزاء بعد الصلاة (١) وأما الحكم الثالث فلا خلاف أن الشك في الحدث بعد تيقن الطهارة غير موجب للوضوء .

٢- الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى اليقطيني ، عن القاسم بن يحيى ، عن جده الحسن بن راشد ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : من كان على يقين فشك فليمض على يقينه ، فإن الشك لا ينقض اليقين (٢) .

بيان : يدل على وجوب الوضوء مع تيقن الحدث و الشك في الطهارة ، ولا خلاف فيه أيضاً .

٣ - العيون : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سهل ، عن أبيه قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يبقى من وجهه

(١) قيل : ويمكن حمله على أن المراد بالوضوء الاستنجاء فيكون تيقن حصول النجاسة و شك في ازالته فيجب عليه أن يزيلها ويعيد الصلاة إلا أن يخرج الوقت ، ولكن ظاهر الحديث لا ينطبق عليه ، فإن تيقن حصول النجاسة في موضع الاستنجاء لا يكون إلا بنقض الوضوء .

و عندي أنه يحمل على ما إذا غفل الرجل عن نفسه و عن وكائه لشغل كان أهمه ، فلا يحفظ أحواله كالمغمى عليه و السكران حيث يكون اطلاق وكاء الصهامة على خروج الريح ونقض الطهارة ، فلا يبقى مجال لاستصحاب الطهارة .

و قد يكون الرجل فساء عادة وطبعاً ، بحيث لا يحفظ وضوءه الائتمام الصلاة ، فهو لا يشك في نقض طهارته إلا إذا غفل عن نفسه بشغل قد أهمه ، فلا يدرى أكان على طبعه أولاً فالظاهر من حاله أنه ناقض للطهارة وشكه في بقائها موهوم يحتمل بالاحتمال البعيد ؛ فلا ريب حينذاك أنه لا مجال لاستصحاب بقاء الطهارة إذا قلنا بحجته من باب سيرة العقلاء ؛ كما هو الحق .

(٢) الخصال ج ٢ ص ١٦٠ ، وهذا الحديث و ما في معناه ارشاد الى سيرة العقلاء والمراد بالشك الموهوم بوسوسة الشيطان لا الاصطلاحى الذى يشمل الظاهر .

إذا توضأ موضع لم يصبه الماء ، فقال : يجوز به أن يبله من بعض جسده (١)

بيان : حمل على تحقق الجريان بالمسح .

٤ - قرب الاسناد : عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن إسماعيل بن عبد الخالق قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول و ينتفض و يتوضأ ثم يجد البلل بعد ذلك ؟ قال : ليس ذلك شيئاً إنما ذلك من الحبايل (٢) .

بيان : الظاهر أن الانتفاض كناية عن الاستبراء ، ويحتمل الاستنجاء ، قال في النهاية : فيه أبغني أحجاراً أستنفض بها ، أي أستنجي بها ، وهو من نفض الثوب لأن المستنجي ينفض عن نفسه الأذى بالحجر ، أي يزيله و يدفعه ، ومنه حديث ابن عمر أنه كان يمر بالشعب من مزدلفة فينتفض ويتوضأ ومنه الحديث أتني بمنديل فلم ينتفض به أي لم يتمسح به .

٥ - كتاب عاصم بن حميد : عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتوضأ ثم يرى البلل على طرف ذكره فقال : يغسله ولا يتوضأ .
بيان : لعل الغسل محمول على الاستحباب .

٦ - فقه الرضا : قال عليه السلام : إن وجدت بلة في أطراف إحليلك و في ثوبك بعد نتر إحليلك و بعد وضوءك - فقد علمت ما وصفته لك من مسح أسفل أنثيك و نتر إحليلك ثلاثاً - فلا تلنقت إلى شيء منه ، و لا تنقض وضوءك له ، ولا تغسل عنه ثوبك ، فإن ذلك من الحبايل والبواسير ، فإن شككت في الوضوء و كنت على يقين من الحدث فتوضأ ، وإن شككت في الحدث و كنت على يقين من الوضوء فلا ينقض الشك اليقين ، إلا أن تستيقن ، وإن كنت على يقين من الوضوء و الحدث و لا تدري أيهما سبق فتوضأ ، و إن توضأت وضوء تاماً و صليت صلاتك أولم تصل ثم شككت فلم تدر أحدثت أم لم تحدث ، فليس عليك وضوء ، لأن اليقين لا ينقضه الشك (٣) .

(١) المبين ج ٢ ص ٢٢ .

(٢) قرب الاسناد ص ٦٠ ط حجر .

(٣) فقه الرضا ص ١ .

توضيح و تنقيح

اعلم أن الخبر يشتمل على أحكام: الأول أن الاستبراء مشتمل على مسحنتين لاثلاث كما عرفت .

الثاني عدم انتقاض الوضوء بما يراه من البلل بعد الاستبراء ، و لا خلاف فيه بين الأصحاب ، لكن حملوه على المشتبه ، إذ مع العلم بكونه بولاً ينقض ، ومع العلم بكونه ماءً آخر يلزمه حكمه ، و لفظ البواسير (١) كأنه زيد من النسخ أو المراد به البلل الذي يرى من الدبر ، لكن لا دخل للاستبراء فيه ، إلا مع جملة على بلل لا يعلم خروجه من القبل أو الدبر ، وفي حكمه إشكال .

الثالث يدل بمفهومه على الانتقاض بالبلل المشتبه مع عدم الاستبراء ، ولا خلاف فيه أيضاً ظاهراً و نقل ابن إدريس عليه الإجماع .

الرابع : أنه إذا تيقن الحدث و شك في الوضوء يجب عليه الوضوء ، و الظاهر أنه إجماعي لكن في يقين الحدث و ظن الوضوء إشكال (٢) والأحوط عدم اعتباره كما هو الأشهر .

الخامس أنه إذا تيقن الوضوء و شك في الحدث لا يلزمه الطهارة و ادعى عليه المحقق و جماعة الإجماع ، و لا فرق بين أن يكون الحدث مشكوكاً أو مظنوناً ، كما صرح به المحقق في المعتبر ، و العلامة في المنتهى وغيره ، وهو الظاهر من الأخبار ، و ربما يستشكل فيه .

السادس أنه يجب عليه الوضوء مع تيقنهما و الشك في المتأخر ، و قد اعترف المتأخرون بعدم النص فيه ، وإنما تمسكوا بالعمومات و الأدلة العقلية فالأشهر بينهم وجوب الوضوء كما هو مدلول الخبر .

و نقل العلامة في التذكرة عن الأصحاب قولين آخرين : أحدهما أنه إن

(١) لكنه مذكور في الهداية كما سيحىء تحت الرقم ٨ .

(٢) و ذلك لجريان أصل الاشتغال و تقدمه على الاستصحاب والظاهر .

لم يسبق له وقت يعلم حاله فيه أعاد ، وإن سبق بنى على ضد تلك الحالة ، و ثانيهما أنه يراعى في الشيء الأخير الحالة السابقة إن محدثاً فمحدث ، وإن متطهراً فمتطهراً .

ثم قال : والأقرب أن نقول : إن تيقن الطهارة والحدث متعاقبين ولم تسبق حالة علم على زمانهما تطهر ، وإن سبق استصحاب ، وأدلة الأقوال وما يرد عليها مذكورة في مظانها .

٧ - السرائر : مما أخذ من كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن عبد الكريم بن عمرو ، عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا بدأت بيسارك قبل يمينك ومسحت برأسك ورجليك ثم استيقنت بعد أنك بدعت بها غسلت يسارك ، ثم مسحت رأسك ورجليك ، وإذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره ، فليس شكك بشيء ، إنما الشك إذا كنت في شيء ولم تبحزه (١) .

بيان : ما تضمنه أوّل الخبر من الاعادة مع مخالفة الترتيب على ما يحصل معه الترتيب فلا خلاف فيه بين الأصحاب ، سواء كان عمداً أو سهواً مع بقاء البلل في الأعضاء السابقة وإلا فيستأنف الوضوء .

ثم الظاهر من الخبر الاكتفاء باعادة اليسار ، وأنه لا يلزم إعادة اليمين كما صرح به المحقق في المعتبر وغيره ، ولكن يدل بعض الأخبار على إعادة ما خولف فيه الترتيب كاليمين هنا ، وربما يؤيد ذلك بأن اليمين المغسولة بعد اليسار في حكم عدم ، ولا يخفى ضعفه ، والأخبار أكثرها قابلة للتأويل ، ويظهر من الصدوق في الفقيه (٢) التخيير حيث قال : قال أبو جعفر عليه السلام : تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل ابدأ بالوجه ، ثم باليدين ، ثم امسح بالرأس والرجلين ولا تقدم من شيئاً بين يدي شيء تخالف ما أمرت به ، فإن غسلت الذراع قبل الوجه

(١) السرائر ص ٤٧٥ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٢٨ و ٢٩ .

فابدأ بالوجه وأعد على الذراع، وإن مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس ثم أعد على الرجل، ابدأ بما بدء الله به .

ثم قال : وروي في حديث آخر فيمن يبدأ بغسل يساره قبل يمينه ، أنه يعيده على يمينه ثم يعيد على يساره ، و قد روي أنه يعيد على يساره انتهى .

و إنما قلنا إن ظاهره التخيير ، لأن هذا دأبه فيهما لا يجمع بينهما من الخبرين المتنافيين ، لكن يمكن حمل الخبر الأول على ما إذا لم يغسل الوجه ولم يمسح على الرأس بقريئة أن في الثاني من كل منهما عبث بلفظ الاء-إعادة دون الأول ، على أنه يحتمل أن يكون المراد بقوله «ابدأ بالوجه» اجعله مبتدأ فذلك .

و يمكن حمل قوله : «يعيد على يمينه» على أن المراد بالاعادة أصل الفعل مجازاً لمشكلة قوله : «ثم يعيد على يساره» وقد يقال في إعادة غسل الوجه : أن الوجه فيه عدم مقارنة النية ، وفيه نظر .

٨ - الهداية : كل من شك في الوضوء و هو قاعد على حال الوضوء فليعد ، و من شك في الوضوء وقد قام عن مكانه ، فلا يلتفت إلى الشك ، إلا أن يستيقن ، و من استنجى على ما وصفنا ثم رأى بعد ذلك بللاً فلا شيء عليه ، وإن بلغ الساق ، فلا ينقض الوضوء ، و لا يغسل منه الثوب ، لأن ذلك من الجبائل و البواسير ، ولا بأس أن يصلي الرجل بوضوء واحد صلوات الليل و النهار كلها ما لم يحدث (١) .

* ((باب)) *

* « (حكم صاحب السلس و البطن ، واصحاب) » *

* « (الجباير و وجوب ازالة الحاييل عن الماء) » *

١- قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جده علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن الرجل عليه الخاتم الضيق لا يدري يجري الماء تحته إذا توضأ أم لا ؟ كيف يصنع ؟ قال : إذا علم أن الماء لا يدخله فليخرجه إذا توضأ (١).

قال : و سألت عن المرأة عليها السوار والدملج بعضها و في ذراعها لا تدري يجري الماء تحته أم لا كيف تصنع إذا توضأت واغتسلت ؟ قال : تحرّكه حتى يجري الماء تحته أو تنزعه (٢).

بيان : قوله عليه السلام : « إذا علم » يدل على أنه مع الشك بل مع ظن عدم وصول الماء لا يجب الاخراج ، ولم يقل به ظاهراً أحد إلا أن يحمل العلم على الاحتمال بقرينة السؤال الثاني ، و السوار بالكسر من حلية اليد معروف ، و الدملج بالدال و اللام المضمومتين شبيه بالسوار تلبسه المرأة في عضدها ، و يسمى المعضد .

٢- كتاب عاصم بن حميد : عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الأقطع اليد والرجل قال : يغسلهما .

بيان : اعلم أن قطع اليد إما أن يكون من تحت المرفق فيجب غسل الباقي

إجماعاً أو من فوقه فيسقط الغسل و نقل عليه في المنتهى الاجماع ، لكن ظاهر ابن الجنيد أنه يغسل ما بقي من عضد أو من نفس المفصل ، فمن قال بوجوب غسل المرفق أصالة ، قال بوجوب غسل رأس العضد ، ومن قال بوجوب غسله من باب المقدمة قال بسقوط الغسل وظاهر الخبر الأول ، و يحتمل الاجتزاء والأعم احتمالاً راجحاً و شموله للوسط أيضاً ليوافق رأي ابن الجنيد بعيد .

و احتمل الوالد قدس سره احتمالات أخر لا يخلو من لطف ، و هو أن يكون غرض السائل السؤال عن تغسيل العضوين المقطوعين ، فأمر عليه السلام بتغسيلهما لاشتغالهما على العظم ، و إن أبينا من حي ، فان الشهيد و جماعة قالوا بوجوب غسل العضوذي العظم ، و إن أبين من حي ، و يؤيده أن في الحمل الأول لابد من ارتكاب تكلف في الغسل باعتبار تعلقه بالرجل إما بتقيّة أو بتغليب .

ويؤيد الأول ما رواه الشيخ - رحمه الله - في الصحيح أيضاً عن رفاة (١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن الأقطع اليد و الرجل كيف يتوضأ ؟ قال : يغسل ذلك المكان الذي قطع منه ، و في هذا الخبر القطع من نفس المفصل أظهر .

٣ - العيون : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشّاء قال : سألت الرضا عليه السلام عن الدواء يكون على يدي الرجل أيجزيه أن يمسح في الوضوء على الدواء المطلي عليه ؟ قال : نعم يمسح عليه و يجزيه (٢) .

بيان : هذا هو المشهور بين الأصحاب ، مع الحمل على ما لم يمكن إزالته .

٤ - قرب الاسناد : عن محمد بن عيسى و أحمد بن إسحاق معاً ، عن سعدان بن مسلم قال : كتبت إلى أبي الحسن موسى عليه السلام في خصي يبول فيلقى من ذلك شدة و يرى الببل بعد الببل ، قال : يتوضأ ثم ينزح في النهار مرة

(١) التهذيب ج ١ ص ١٠٢ ط حجر .

(٢) هيون الاخبار ج ٢ ص ٢٢ ورواه في التهذيب ج ١ ص ١٠٣ ط حجر .

واحدة (١) .

توضيح : ذهب جماعة من الأصحاب منهم الشهيد في الذكري و الدروس إلى العفو عن نجاسة ثوب الخصى الذي يتواتر بوله ، إذا غسله في النهار مرة واحدة واحتجوا بهذه الرواية ، وفي الفقيه (٢) « ثم ينضح ثوبه » ويمكن حمله على ما إذا لم يعلم أنه بول كما هو الغالب في أحوالهم ، فيحمل النضح على الغسل . ثم اعلم أن التوضأ هنا يحتمل الوضوء المصطلح والاستنجاء .

٥- فقه الرضا : قال عليه السلام : إن كان بك في المواضع التي يجب عليها الوضوء قرحة أو دماميل ولم يؤذك فحلقها و اغسلها ، وإن أضررك حلقها فامسح يدك على الجباير و القروح ، ولا تحلقها ، ولا تعبت بجراحتك .

وقد نروي في الجباير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يغسل ما حولها (٣) . بيان : هذا الكلام كله مع الرواية بهذا الوجه مذكور في الفقيه بتبديل صيغ الخطاب بالغيبة (٤) و ظاهره القول بالتخيير .

٦- الاختصاص : عن عبد الله .. رحمه الله .. عن أحمد بن علي بن شاذان عن محمد بن علي بن الفضل الكوفي ، عن الحسين بن محمد بن الفرزدق ، عن محمد بن علي بن عمرويه ، عن الحسن بن موسى ، عن محمد بن عمر الأنصاري ، عن معمر عن أبيه ، عن عبد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن جدّه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا توضأ للصلاة حرك خاتمه ثلاثاً (٥) .

٧- العياشي : عن إسحاق بن عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين ، عن الحسن بن زيد ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن الجباير

(١) قرب الاسناد ص ١٧٨ ط نجف .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٤٣ .

(٣) فقه الرضا ص ١ .

(٤) الفقيه ج ١ ص ٢٨ .

(٥) الاختصاص : ١٦٠ ذيل حديث ابن دأب .

تكون على الكسير كيف يتوضأ صاحبها ؟ وكيف يغتسل إذا أجنب ؟ قال : يجزيه المسح بالماء عليها في الجنابة و الوضوء (١)

٨ - ومنه : عن عبد الأعلى مولى آل سام قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنّه عثري فأنقطع ظفري فجعلت على أصبعي مرارة كيف أصنع بالوضوء للمصلاة ؟ قال : فقال عليه السلام : تعرف هذا و أشباهه في كتاب الله تبارك وتعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج « (٢) .

بيان : رواه في التهذيب (٣) بسند حسن وزاد في آخره « امسح عليه » ويدل على جواز الاستدلال بأمثال تلك العمومات ، و على أنّه يفهم بعض القرآن غيرهم ثمّ الظاهر أنّ المراد بالظفر ظفر الرجل لا اليد ، بقريئة العثر ، فيدل على وجوب استيعاب الرجل بالمسح طولاً و عرضاً ، و يمكن أن يقال : لعلّه انقطع جميع أظفاره ، أو المعنى أنّ استحياب الاستيعاب يحصل بالمسح عليه ، وحمل المسح على المسح على البقية بعيد .

و يمكن أن يكون المراد ظفر اليد ، فإنّ العثر قد يصير سبباً لذلك إذا انجرّ إلى السقوط كما فهمه المحقق التستري - ره - حيث قال : الظاهر على القول بأنّه لا يجب مسح جميع ظهر اليد في التيمم أنّ الأحوط أن يجمع مع هذا الوضوء تيمماً .

٩ - كتاب المسائل لعليّ بن جعفر : عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن المرأة هل يصلح لها أن تمسح على الخمار ؟ قال : لا يصلح حتّى تمسح

(١) تفسير العياشي ج ١ ص ٢٣٦ و بعده : قلت فإن كان في برد يخاف على نفسه إذا أفرغ الماء على جسده ؟ فقرأ رسول الله (ص) د و لا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ، .

(٢) تفسير العياشي ج ١ ص ٣٠٢ و الآية في سورة الحج : ٧٨ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ١٠٣ .

على رأسها (١) .

تبين و تفصيل : اعلم أن تحقيق تلك الأخبار يتوقف على بيان أمور :
الأول : المشهور بين الأصحاب أن الجبيرة إما أن تكون على أعضاء الغسل
أو أعضاء المسح ، فإن كان الأول ، فإن أمكن نزعها و غسل العضو بدون ضرر و
مشقة أو تكرار الماء عليها بحيث يصل إلى العضو و يجري عليه مع طهارته أو إمكان
الاجراء عليه على وجه التطهير مع نجاسته ، وجب أحد الأمرين ، فإن أمكن تأخير
و إن أمكن أحدهما تعين ، و إن لم يمكن أحد الأمرين يجب غسل ما عدا موضع
الجبيرة و المسح عليها .

و ظاهر الأصحاب الاتفاق على تلك الأحكام ، و الروايات تدل عليها ، و
إن كان ظاهر الصدوق و الكليني في الفقيه (٢) والكافي (٣) تجوين الاكتفاء بغسل
ما حول الجبيرة ، و قيل : لولا الإجماع المنقول لكان القول باستحباب المسح
صحيحاً منجهاً .

و إن كانت الجبيرة على أعضاء المسح ، فإن لم تستوعب محل المسح ، و
بقي قدر ما هو المفروض فلا إشكال ، و إن استوعبت ، فإن أمكن نزعها و المسح
على البشرة مع طهارتها أو إمكان تطهيرها وجب ، و لا يكفي تكرار الماء عليها بحيث
يصل إلى البشرة ، و إن لم يمكن مسح على الجبيرة إجماعاً .

ثم الظاهر من الروايات وجوب استيعاب الجبيرة بالمسح كما هو المشهور
و الشيخ في المبسوط جعل الاستيعاب أحوط ، و حسنه الشهيد - رحمه الله - في
الذكرى .

الثاني إذا أمكنه أن يضع موضع الجبيرة في الماء ، حتى يصل الماء إلى جلده
يجب عليه ذلك ، إذا لم يتضرر بذلك عند بعض الأصحاب لما رواه الشيخ في الموثق

(١) البحار ج ١٠ ص ٢٥٢ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٢٩ .

(٣) الكافي ج ٣ ص ٣٢ .

عن إسحاق بن عمار (١) عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل ينكسر ساعده أو موضع من مواضع الوضوء ، فلا يقدر أن يحلّه لحال الجبر إذا جبر ، كيف يصنع ؟ قال : إذا أراد أن يتوضأ فليضع إناء فيه ماء ، ويضع الجبيرة في الماء حتى يصل الماء إلى جلده ، وقد أجزأ ذلك من غير أن يحلّه .

و يظهر من الشيخ في كتاب الحديث (٢) أنه غير قائل بوجوب ذلك ، حيث حمل هذه الرواية على الاستحباب عند المكنة و عدم الضرورة ، والوجوب أحوط و أظهر .

الثالث اعلم أن القوم صرحوا بالحق الجروح والقروح بالجبيرة ، وبعضهم ادعى الاجماع عليه ، و نص جماعة منهم على عدم الفرق بين أن تكون الجبيرة مختصة بعضو أو شاملة للجميع ، و في مبحث النيتم جعلوا من أسبابه الخوف من استعمال الماء بسبب القرع و الجرح ، من غير تقييد بتعذر وضع شيء عليهما والمسح عليه .

نعم صرح العلامة في النهاية والمنتهى بهذا التقييد ، لكن في كلامه في الكتابين و سائر كتبه تشويش ، و يتلخص من الجميع أنه إذا كان في أعضاء الطهارة كسر أو جرح أو نحوه من القرع ، وكان عليه جبيرة أو خرقة ، يجب غسل الأعضاء الصحيحة ، أو مسحها ، والمسح إن تمكّن على الجبيرة ، ونحوها إن لم يتمكّن من النزاع والايصال بالتفصيل الذي علم سابقاً ، وإن كان جرح مجرد أو كسر مجرد في أعضاء الغسل ، ولم يتمكّن من غسلها وتمكّن من مسحها وجب ، ولو لم يتمكّن من المسح أيضاً فالأقرب عنده وضع خرقة أو نحوه عليهما والمسح عليهما إن أمكن .

و احتمال احتمالين آخرين أيضاً أحدهما عدم وجوب مسح الخرقة والاكتفاء

(١) التهذيب ج ١ ص ١٢٠ ط سحر ، و ص ٢٢٦ ط نجف .

(٢) قال في التهذيب : هذا محمول على ضرب من الاستحباب ، لانا قد بينا أنه يجزى من الجبائر أن يمسح عليها اذا لم يمكن حلها ، و اذا أمكن حلها فلا بد من ذلك ، وهذا محمول على ما قلناه من الندب .

بغسل الصحيح ، و الآخر الانتقال إلى التيمم ، وإن لم يتمكن من وضع الخرقه و المسح عليها فالحكم الانتقال إلى التيمم ، و منه يعلم حال ما إذا كان في موضع المسح ، و إن كانا في غير أعضاء الطهارة ، لكن لا يمكن وصول الماء بسببهما إلى أعضاء الطهارة فينتقل إلى التيمم و يفهم من بعض كلماته التخيير بين الوضوء و التيمم في بعض الصور .

وقال الشيخ - ره - في المبسوط في بحث الوضوء : إن كان على أعضاء الوضوء جبائر أو جرح أو ما أشبههما ، وكانت عليه خرقه مشدودة ، فإن أمكنه نزعها نزعها ، و إن لم يمكن مسح على الجبائر ، سواء وضعت على طهر - أو غير طهر ، و الأحوط أن يستغرق جميعه ، و قال أيضاً : ومتى أمكنه غسل بعض الأعضاء و تعذر في الباقي غسل ما يمكنه به غسله ، و مسح على حائل ما لا يمكنه غسله ، و إن أمكنه وضع العضو الذي عليه الجبائر في الماء وضعه فيه ، و لا يمسح على الجبائر . ثم قال في بحث التيمم : و من كان في بعض جسده أو بعض أعضاء طهارته مالا ضرر عليه ، و الباقي عليه حراج أو عليه ضرر في إيصال الماء إليه ، جازله التيمم ، و لا يجب عليه غسل الأعضاء الصحيحة ، و إن غسلها و تيمم كان أحوط سواء كان أكثرها صحيحاً أو عليلاً ، و إذا حصل على بعض أعضاء طهارته نجاسة ، و لا يقدر على غسلها لألم فيه ، أو قرح أو جراح ، تيمم وصلى ، و لا إعادة عليه انتهى .

و كلامه يحتمل ضربين من التأويل : أحدهما أن يخصّ الحكم الأوّل بما يكون عليه خرقه مشدودة ، والثاني بما لا يكون عليه خرقه ، وثانيهما بالتخيير بين الوضوء و التيمم كما يشعر به قوله : جازله التيمم .

و قال في النهاية في بحث الوضوء : فإن كان على أعضاء طهارة إنسان جبائر أو جرح أو ما أشبههما ، وكان عليه خرق مشدودة ، فإن أمكنه نزعها وجب عليه أن ينزعها ، و إن لم يمكنه مسح على الخرقه ، و إن كان جراحاً غسل ما حولها ، و ليس عليه شيء ، و قال في التيمم : المجروح و صاحب القروح و المكسور و

المجدور إذا خافوا على نفوسهم استعمال الماء ، وجب عليهم التيمم عند حضور الصلاة .

و هذا الكلام يحتمل مع الوجهين السابقين وجهاً ثالثاً وهو أن يكون كلامه في التيمم مختصاً بمن لا يتمكن من استعمال الماء أصلاً .

و قال المحقق في المعتبر في بحث الوضوء : إذا كانت الجبائر على بعض الأعضاء غسل ما يمكن غسله ، و يمسح ما لا يمكن ، و لو كان على الجميع جابر أو دواء يتضرر بإزالته ، جاز المسح على الجميع ، و لو استضر تيمم ، و قال في التيمم : لو كان به جرح أو جبيرة غسل جسده و ترك الجرح ، و لم يذكر التيمم للجرح .

و المحقق الشيخ على في شرح القواعد جمع بين كلمات القوم بوجهين : أحدهما الفرق بين ما إذا كان الجرح أو الكسر مستوعباً لتمام عضو من أعضاء الطهارة أو لبعضه بوجوب التيمم في الأوّل و الجبيرة في الثاني ، و ثانيهما كون الحكم بالوضوء مختصاً بالجرح و القرحة و الكسر ، و التيمم بما عداها من مرض ونحوه و هما لا يصلحان للتعويل ، ولا يرفعان التنافي و الاشكال ، كما لا يخفى على من تتبع الأحكام و كلام الأصحاب .

ثم إن أكثرهم أوردوا الأحكام السابقة في الوضوء ، و لم ينصوا على تعميمه بالنسبة إلى الطهارتين .

و قال المحقق في الشرايع : من كان على أعضاء طهارته جبائر ، والعلامة في المنتهى صريح بعدم الفرق بين الطهارتين مدعيّاً أنّه قول عامّة العلماء ، و هذا التعميم لا يخلو من إشكال في القروح و الجروح ، لدلالة أخبار كثيرة معتبرة على انتقال المجنب فيهما إلى التيمم من غير تقييد .

نعم ورد في صحيحة (١) عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام أنّه قال في الكسير تكون عليه الجبائر أو تكون به الجراحة كيف يصنع بالوضوء

(١) الكافي ج ٣ ص ٣٢ ، التهذيب ج ١ ص ١٠٣ ط حجر ص ٣٦٣ ط نجف .

وغسل الجنابة وغسل الجمعة ؟ فقال : يغسل ما وصل إليه الغسل ممّا طهر ممّا ليس عليه الجبائر ويدع ما سوى ذلك ممّا لا يستطيع غسله ، ولا ينزع الجبائر ويعبث بجراحته ، وقد مرّ رواية إسحاق بن عبد الله أيضاً ووردت رواية أخرى (١) عن كليب الأسدي أيضاً موافقة لهما .

فيمكن القول بالتخيير بينه وبين التيمّم ، أو حمل هذا على ما إذا لم يتضرّر باستعمال الماء ، و تلك الأخبار على التضرر ، أو حمل أخبار المسح على الجرح والقرح اللذين يمكن مسحهما أو شدّهما و المسح على الشدّ ، و أخبار التيمّم على ماعدهما ، أو حمل أخبار المسح على الجبيرة ، و حمل أخبار التيمّم على القروح و الجروح و الكسر الغير المنجبر ، لورود الأخبار الثلاثة في الجبيرة ، ولعلّ هذا أظهر الوجوه .

وأما الوضوء فظاهر أكثر الأخبار إمّا المسح ، أو غسل ما حول الجرح فقط فالقول بالتيمّم فيه مشكل ، ويمكن الجمع بين الأخبار بوجوه :
الأوّل حمل المسح على الاستحباب .

و الثاني القول بأنّ غسل ما حول الجرح لا ينافي المسح ، وعدم الذكر لا يدلّ على العدم ، وإن كان هذا التأويل في بعضها بعيداً لضرورة الجمع كما قال في الذكرى في قوله يُغْسَلُ : « ويدع ما سوى ذلك » أي يدع غسله ، ولا يلزم منه ترك مسحه فيحمل المطلق على المقيّد .

و الثالث حمل المسح على ما إذا أمكن المسح على الجرح أو على شيء يوضع فوقه أو يشدّ عليه ، و سائر الأخبار على ما إذا لم يمكن شيء منها ولعلّه أظهر الوجوه ، و الأحوط في الغسل و الوضوء معاً المسح على نفس العضو ، إن أمكن ، ولولم يمكن فالمسح على الخرقّة الموضوعة ، ولولم يمكنه فالإكتفاء بما عداه ، وضمّ التيمّم في جميع الصور ، للاجماع على عدم خروج التكليف منهما ، و عدم العلم بتعين أحدهما ، وإن كان كلّ منهما في بعض الصور أظهر كما عرفت ،

وإذا لم يكن الكسر و ما في حكمه في موضع الطهارة ، لكن ينضّر بسببه أعضاء الطهارة من الغسل أو المسح ، فالظاهر حينئذ وجوب التيمّم ، و الاحتياط في ضمّ الطهارة المائية أيضاً .

الرابع المشهور بين الأصحاب أنّ حكم الاطلاع الحائلة حكم الجبيرة لمامرّ في الصحيح عن الوشّاء (١) وقد رواه الشيخ أيضاً بسند صحيح (٢) و يؤيّده رواية عبد الأعلى (٣) على بعض الوجوه .

الخامس يظهر من النذكرة وجوب مسح الجرح المجرّد إن أمكن ، وقال في الذكري : لو أسكن المسح على الجرح المجرّد بغير خوف تلف ولا زيادة فيه ففي وجوب المسح عليه احتمال مال إليه في المعتبر ، و تبعه في النذكرة تحصيلاً لشبه الغسل ، عند تعذّر حقيقته ، و كأنّه يحتمل الرواية بغسل ما حوله على ما إذا خاف ضرراً بمسحه ، مع أنّه ليس فيه نقى لمسحه ، فيجوز استفادته من دليل آخر .

فان قلنا به و تعذّر ، ففي وجوب وضع لصوق و المسح عليه احتمال أيضاً لأنّ المسح بدل من الغسل ، فينسبب إليه بقدر الامكان ، وإن قلنا بعدم المسح على الجرح مع إمكانه أمكن وجوب هذا الوضع ليحاذي الجبيرة ، وما عليه لصوق ابتداء ، والرواية مسلّطة على فهم عدم الوجوب أمّا الجواز فان لم يستلزم ستر شيء من الصحيح فلا إشكال فيه ، وإن استلزم أمكن المنع ، لأنّه ترك للغسل الواجب والجواز عملاً بتكميل الطهارة بالمسح انتهى .

و الاكتفاء بغسل . حول الجرح في صورتين لا يخلو من قوة ، كما اختاره أيضاً فيه ، ولا ريب أنّ الاحتياط في مسح الجرح ، وما يوضع عليه إن لم يستلزم ترك غسل شيء من الصحيح ، ومعه القول بالجواز ضعيف لمخالفته للنص ، وفي

(١) مر تحت الرقم ٦ .

(٢) راجع التهذيب ج ١ ص ٣٦٤ طنجف .

(٣) الكافي ج ٣ ص ٣٣ ، التهذيب ج ١ ص ١٠٣ ط حجر .

القروح المسح على الخرقة أكد ، لورود حسنة الحلبي (١) فيه بالخصوص فعلى هذا لو أمكن المسح على نفسها ففي تقديمه على المسح على الخرقة إشكال ، ولو لم يمكن المسح على الخرقة ، وأمكن المسح على نفسها ، أولم يمكن أيضاً ففي الوضوء مع المسح في الأوّل أو غسل ماحوله فقط في الثاني ، والعدول إلى التيمم فيها إشكال ، والاحتياط في الجمع .

هذا في الوضوء و الظاهر في الغسل التيمم والأحوط الجمع كما عرفت و الظاهر في الكسير غير المجبور أيضاً الا كنفاء بغسل ماحوله إذ النص إنما ورد في المسح على الجبيرة ، ولعل الأحوط المسح على العضو أو على شيء موضوع عليه ، و التيمم ، و كذا يشكل الحكم لو لم يمكن المسح على الكسير ولا على شيء يوضع عليه ، كما في القروح ، والأحوط غسل ما يمكن غسله مع التيمم و ظاهر الأكثر التيمم .

السادس قال في الذكرى : لو كانت الخرقة نجسة ولم يمكن تطهيرها فالأقرب وضع طاهر عليها تحصيلاً للمسح ، ويمكن إجراؤها مجرى الجرح في غسل ماحولها ، وقطع الفاضل بالأوّل انتهى .

وأقول : الفرق بين الجرح والكسر ظاهر لورود الرواية في الأوّل بغسل ماحوله دون الثاني ، والأحوط الجمع ، وقيل : الاحتياط التام أن يمسح على الخرقة النجسة و الطاهرة معاً ؛ وضمّ التيمم غاية الاحتياط .

ولولم يمكن المسح على الجبيرة ولا الخرقة الموضوعة على الجرح ، فمقتضى الأخبار في الجرح غسل ماحوله ، وظاهراً أكثر لأصحاب التيمم والأحوط الجمع . السابع قال في الذكرى : لو عمّت الجبائر أو الداء الأعضاء ، مسح على الجميع ، و لو تضرّر بالمسح تيمم ، ولا ينسحب على خائف البرد فيؤمر بوضع حائل بل يتيمم .

الثامن إذا كان العضو مريضاً لا يجري فيه حكم الجبيرة ، بل لا بدّ من

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٦٢ ط نجف ص ١٠٣ ط حيدر الكافي ج ٣ ص ٣٣ .

التيتم لفقد النص ، وجعل الشيخ في الخلاف والمبسوط الجمع بين التيمم و غسل الباقي أحوط .

التاسع إذا زال العذر لم تجب إعادة الصلاة إجماعاً وهل تجب إعادة الوضوء فيه خلاف ، واختار العلامة و المحقق والشيخ إعادة ، وهو أحوط ، وإن كان عدم أقوى .

وإنما أطنبنا الكلام في هذه المسئلة لكثرة احتياج الناس إليها ، و عدم اتساقها في كلام القوم .

٩٠- كتاب محمد بن المثنى الحضرمي ، عن جعفر بن محمد بن شريح ، عن ذريح المحاربي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول و النقطير فقال : إذا نزل من الحبايل و نشف الرجل حشفته واجتهد ، ثم إن كان بعد ذلك شيء فليس بشيء .

بيان : ظاهره أنه لبيان حكم الاستبراء ، و يحتمل أن يكون حكم صاحب السلس ، فيدل على عدم وجوب الوضوء لكل صلاة له ، كما ذهب إليه الشيخ في المبسوط ، وذهب في الخلاف إلى أنه يتوضأ لكل صلاة ، و تبعه أكثر المتأخرين ، و استقرب العلامة في المنتهى أنه يجوز له أن يجمع بين الظهر و العصر بوضوء واحد و بين المغرب والعشاء بوضوء واحد ، وعليه تعدد الوضوء بتعدد الصلاة في غير ذلك ، والأوّل لا يخلو من قوة ، والثاني أحوط ، وعلى أي حال لو كان له فترة يمكنه الصلاة فيها لابتداء من إيقاعها فيها .

كلمة المصحح،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله الطاهرين .
و بعد : فهذا الجزء الذي نخرجه إلى القرّاء الكرام هو أوّل أجزاء المجلّد الثامن عشر (كتاب الطهارة) وقد قابلناه على نسخة الكمباني ، ثمّ على نسخة مخطوطة فيها أثر تصحيح المؤلّف العلامة بخطّ يده ، مع بعض الحواشي منه رحمه الله ، لكنها ناقصة تنتهي في الباب ٣٠ باب وجوب الوضوء الرقم ١٧ (ص ٢٦٦ من طبعتنا هذه) ، وقد كانت عوناً لنا في تصحيح الكتاب خصوصاً بيانات المؤلّف قدس سره كثيراً كما أشرنا في بعض المواد ذيل الصفحات .
وهذه النسخة لخزانة كتب الفاضل البحوث الوجيه الموفق المرزا فخر الدين النصيري الأميني* زاده الله توفيقاً لحفظ كتب سلفنا الصالحين ، أودعها سماحته عندنا منذ شهور المعروض والمقابلة خدمة للدين و أهله ، فجزاه الله عنا خير جزاء المحسنين ، وإليكم فيما يلي ثلاث صور فتوغرافية منها وفي هامش بعضها خطّ يد المؤلّف رحمه الله .

محمد الباقر البهبودي

بسم الله الرحمن الرحيم ونقته

الحمد لله الذي هدانا الى الصلوة لنتها عن الفحشاء والمنكر والذى ذكره الذى هو اكبر الصلوة على
خير من صلى وكبر وتنظف وتطهر ونشر وامنر محمد وآله النجوم الاثنى عشر شفعا المحشرو
افضل من معنى ومن غير ما بعد فيقول الحاطي العاشر محمد بن محمد المدعو بيا قر رزقهما الله
شفاعة موالهما في اليوم الاخر هذا هو الجزء الثامن عشر من كتاب بحار الانوار وهو يشمل
على كتابين كتاب الطهارة وكتاب الصلوة وقد عدلنا عن رموز الكتب الملتصيح بها الشدة
الحاجة الى تلك المطالب واحتمال التصحيف والاشتباه فيها وعلى الله توكلنا في جميع امورنا
والله المصير **كتاب الطهارة ابواب المياه واحكامها باب طهوية**
الماء الآيات البقرة إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ **الانفال** وَ
يُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْسَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى
قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ **التوبة** فِيهِ رِجَالٌ كُفِرُوا أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ
الفرقان وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا **التفسير** الآية الاولى تدل على رحمان التطهر
واظهر افراد الطهر بالماء ويؤيد ما رواه الصدوق رضى الله عنه في الفقيه قال كان الناس
ليستنجون بالاحجار فاكل رجل من الانصار طعاما فلان بطنه فاستنجى بالماء فانزل الله سبحانه
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فدعا رسول الله صلى الله عليه واله فحنق ان يكون قد نزل
فيه امر يسوءه فلما دخل قال له رسول الله صلى الله عليه واله هل علمت في يومك هذا شيئا قال نعم
يا رسول الله اكلت طعاما فلان بطني فاستنجيت بالماء فقال له ابشر فان الله تعالى قد انزل فيك
الايه والمشهور بين المفسرين ان المراد التواب من الذنوب والمتطهر منها مطلقا والتواب من
صورة فتوغرافية للنسخة المخطوطة من الصفحة الاولى ، وهي لخزانة
كتب الفاضل النحرير المرزا فخر الدين النصيري الاميني دام ظله

برتدية عن أكثر معاودة الماء فيه اشعار بان جعل الغرض من ذلك التحمل من تقاطعها الغسل
 عن بعض الاعضاء المتصلة في الماء الذي يغسل منه عند المعاودة وقد عرفت نصريح بعض الماء
 من المستعمل بعدم تأثير مثله ودلالة الاخبار ايضا عليه فالظاهر ان محل البحث هنا هو رجوع
 للفصل عن بدن المغتسل بجمعه الى الماء او من أكثره وعلى كل حال فالخطب عند من لا يرى المنع
 من المستعمل سهل لان الاخبار الواردة بذلك محمولة على الاستصحاب عند كذا ذكر العلامة
 في المنتهى مقرئاً له بما رواه الشيخ في الحسن عن عبد الله بن يحيى الكاهلي وذكر ما رووه وجه التفرقة
 على ما يوزن برسوق كلامه ان الاتفاق واقع على عدم المنع من المستعمل في الوضوء فالأحكام
 بالنفع له في هذا الحديث محمول على الاستصحاب عند الكل فلا بعد في كون الاوامر الواردة
 في تلك الاخبار كذلك ويمكن المناقشة فيه من حيث شيوع إطلاق الوضوء في الاخبار
 على الاستصحاب فلا يبعد اراادته هنا من الرواية ومعه يفوت التقريب ولكن الحاجة ليست
 داعية اليه فان حمل اخبار الباب على الاستصحاب بعد القول بعدم المنع من المستعمل
 متعين ويؤيد ان اصح ما في الاخبار روايته على بن جعفر واخرها صحيح وعدم تأثير
 عود ما يفصل من ماء الغسل وان مع قلة الماء بحيث لا يكفي للغسل يجزئ ما يرجع منه اليه
 اذا عرفت هذا فاعلم ان كلام الشيخ هنا على ما حكينا عن النهاية لا يخلو عن اشكال
 فان ظاهرهم كون المحذور في الفرض المذكور هو فساد الماء بنزول الجنب اليه واغتساله فيه
 ولا ريب ان هذا يؤول بالآخذ من الماء والاعتسال خارجه وفرض امكان الرش يقتضي امكان
 الآخذ فلا يظهر حكمه بالرش حينئذ وجهه وقد اوله المحقق في المعبر فقال علم ان عبارة الشيخ
 لا ينطبق على الرش الا ان يجعله نزل ضميرها الغسل ويكون التقدير وخشي ان نزل ماء الغسل
 فساد الماء والابتعاد بان يكون في نزل ضمير المريد لا ينظم المعنى لان ان امكن الرش لامع النزول

صورة فتوغرافية للنسخة المخطوطة و في هامش الصفحة
 أيضاً حاشية للمؤلف قدس سره بخط يده الشريف

في هذا
 في هذا
 في هذا

استدراك

قد تكرر الترقيم بالرقم ١٨ لبابين « باب أحكام
سائر الأبوال والأرواث . . . » و « باب ماختلف الاخبار
والاقوال في نجاسته » والصحيح في الباب الثاني منهما
الرقم ١٩ للباب وهكذا في الأبواب التي بعده ٢٠ و ٢١
إلى أن ينتهي بالباب ٣٨ ، نرجو إصلاحها في أعلى
الصفحات .

بسمه تعالى

إلى هنا انتهى الجزء الأول من المجلد الثامن عشر
من كتاب بحار الأنوار ، الجامعة لدرر أخبار الأئمة
الطهار ، وهو أول أجزاء كتاب الطهارة ، والجزء المتمم
للثمانين حسب تعزئتنا .

و لقد بذلنا جهدنا في تصحيحه و مقابلته فخرج
بحمد الله ومشيتته نقيّاً من الأغلط إلاّ نزراً زهيداً زاغ
عنه البصرو كلّ عنه النظر، لا يكاد يخفى على القراء الكرام
و من الله نسئل العصمة و به الاعتصام .

السيد ابراهيم الميانجى محمد الباقر البهبودى

فهرس

مافى هذا الجزء من الابواب

* ((كتاب الطهارة)) *

* ((أبواب المياه و أحكامها)) *

| رقم الصفحة | عناوين الابواب |
|------------|--|
| ١٠ - ٢ | ١ - باب طهورية الماء |
| ١١ - ١٣ | ٢ - باب ماء المطر وطينه |
| ١٤ - ٢٢ | ٣ - باب حكم الماء القليل و حد الكثير و أحكامه و حكم الجاري |
| ٢٣ - ٣٠ | ٤ - باب حكم البئر وما يقع فيها |
| ٣١ - ٣٣ | ٥ - باب البعد بين البئر والبالوعة |
| ٣٤ - ٣٨ | ٦ - باب حكم ماء الحمام |
| ٣٩ - ٤١ | ٧ - باب المضاف و أحكامه |

* ((أبواب ()) *

* ((الاسعار و بيان أقسام النجاسات و أحكامها)) *

| | |
|---------|--|
| ٥٣ - ٤٢ | ١ - باب أسرار الكفتار و بيان نجاستهم و حكم مالا قوه |
| ٥٤ - ٦٥ | ٢ - باب سؤر الكلب و الخنزير و السنثور و الفارة و أنواع السباع و حكم مالا قته رطباً أو يابساً |
| ٦٦ - ٦٩ | ٣ - باب سؤر المسوخ و الجلال و آكل الجيف |
| ٧٠ - ٧١ | ٤ - باب سؤر العظاية و الحية و الوزغ و أشباهها مما ليست له نفس سائلة |
| ٧٢ - ٧٣ | ٥ - باب سؤر مالا يؤكل لحمه من الدواب و فضلات الانسان |

((أبواب))

﴿ (النجاسات والمطهرات وأحكامها) ﴾ *

- ١ - باب نجاسة الميتة وأحكامها وحكم الجزء الملبان من الحي*
و الأجزاء الصغار المنفصلة عن الانسان وما يجوز استعماله
٨١ - ٧٤ من الجلود
- ٢ - باب حكم ما يؤخذ من سوق المسلمين و يوجد في أرضهم
٨٣ - ٨٢
- ٣ - باب نجاسة الدّم وأقسامه وأحكامه
٩٣ - ٨٤
- ٤ - باب نجاسة الخمر و سائر المسكرات والصلاة في ثوب أصابته
١٠٠ - ٩٣
- ٥ - باب نجاسة البول و المني و طريق تطهيرهما و طهارة الوزني
و أخواتها
١٠٦ - ١٠٠
- ٦ - باب أحكام سائر الأبول و الأرواث و العذرات و رجيع
الطيور
١١٢ - ١٠٧
- ٧ - باب ما اختلف الأخبار و الأقوال في نجاسته
١٢١ - ١١٣
- ٨ - باب حكم المشتبه بالنجس و بيان أن الأصل الطهارة و غلبته
على الظاهر
١٢٦ - ١٢٢
- ٩ - باب حكم ما لاقى نجساً رطباً أو يابساً
١٢٨ - ١٢٧
- ١٠ - باب ما يلزم في تطهير البدن و الثياب وغيرها
١٣٣ - ١٢٩
- ١١ - باب أحكام الغسلات
١٤٦ - ١٣٤
- ١٢ - باب تطهير الأرض و الشمس و ما تطهرانه و الاستحالة
و القدر المطهر منها
١٥٩ - ١٤٧
- ١٣ - باب أحكام الأواني و تطهيرها
١٦٢ - ١٦٠

((أبواب))

﴿ (آداب الخلا و الاستنجاء) ﴾

- ١ -- باب علة الغائط و نتنه و علة نظر الانسان إلى سفله حين التغوط
و علة الاستنجاء ١٦٦ - ١٦٣
- ٢ -- باب آداب الخلا ١٩٦ - ١٦٧
- ٣ -- باب آداب الاستنجاء و الاستبراء ٢١١ - ١٩٧

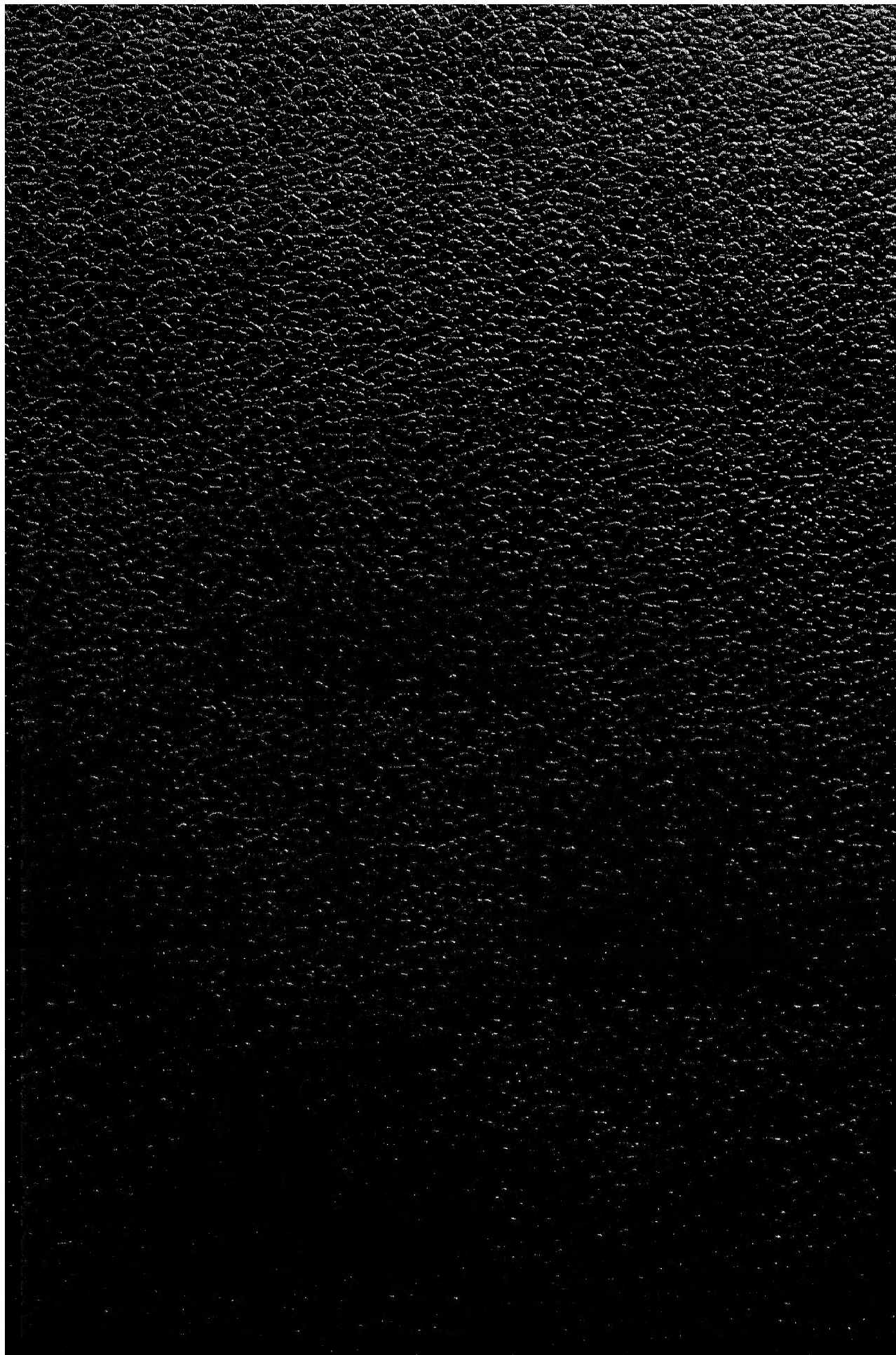
* ((أبواب الوضوء)) *

- ١ -- باب ما ينقض الوضوء و ما لا ينقضه ٢٢٨ - ٢١٢
- ٢ -- باب علل الوضوء و ثوابه و عقاب تركه ٢٣٨ - ٢٢٩
- ٣ -- باب وجوب الوضوء و كفيته و أحكامه ٣٠٠ - ٢٣٩
- ٤ -- باب ثواب إسباغ الوضوء و تجديده و الكون على طهارة و
بيان أقسام الوضوء و أنواعه ٣١٣ - ٣٠١
- ٥ -- باب التسمية و الأدعية المستحبة عند الوضوء و قبله و بعده ٣٢٨ - ٣١٤
- ٦ -- باب التولية و الاستعانة و التمدل ٣٣٢ - ٣٢٩
- ٧ -- باب سنن الوضوء و آدابه من غسل اليد و المضمضة و الاستنشاق
و ما ينبغي من المياه و غيرها ٣٤٧ - ٣٣٢
- ٨ -- باب مقدار الماء للوضوء و الغسل ، و حد المد و الصاع ٣٥٧ - ٣٤٨
- ٩ -- باب من نسي أو شك في شيء من أفعال الوضوء و من تيقن
الحدث و شك في الطهارة و العكس و من يرى بللا
بعد الوضوء و قد أوردنا بعض أحكام البلل في باب
الاستنجاء ٣٦٣ - ٣٥٨
- ١٠ -- باب حكم صاحب السلس و البطن و أصحاب الجباير و وجوب
إزالة الحائل عن الماء ٣٧٥ - ٣٦٤

(رموز الكتاب)



| | | | | | |
|-------|--------------------|-------|---|--------|---|
| ب : | لقرب الاسناد . | ع : | لعلل الشرائع . | لد : | للبذء الامين . |
| بشا : | لبشارة المصطفى . | عا : | لدعائم الاسلام . | لى : | لامالى الصدوق . |
| تم : | لفلاح السائل . | عد : | للمقائد . | م : | لتفسير الامام العسكري (ع) . |
| ثو : | لثواب الاعمال . | عدة : | للعدة . | ما : | لامالى الطوسى . |
| ج : | للاحتجاج . | عم : | للاعلام الورى . | محص : | للمتحيص . |
| جا : | لمجالس المفيد . | عين : | للعيون والمحاسن . | مد : | للمدة . |
| جش : | لفهرست النجاشى . | غر : | للفرود والدرر . | مص : | لمصباح الشريعة . |
| جع : | لجامع الاخبار . | غط : | لغيبه الشيخ . | مصبا : | للمصباحين . |
| جم : | لجمال الاسبوع . | غو : | لغوالى اللثالى . | مع : | لعمانى الاخبار . |
| جنة : | للجنة . | ف : | لتحف العقول . | مكا : | لمكارم الاخلاق . |
| حة : | لفرحة الفرى . | فتح : | لفتح الابواب . | مل : | لكامل الزيارة . |
| ختص : | لكتاب الاختصاص . | فر : | لتفسير فرات بن ابراهيم . | منها : | للمنهاج . |
| خص : | لمنتخب البصائر . | فس : | لتفسير على بن ابراهيم . | مريج : | لمهج الدعوات . |
| د : | للمدد . | فض : | لكتاب الروضة . | ن : | لعيون اخبار الرضا (ع) . |
| سر : | للسرائر . | ق : | للكتاب العتيق الفروى . | نبه : | لتنبيه الخاطر . |
| سن : | للمحاسن . | قب : | لمناقب ابن شهر آشوب . | نجم : | لكتاب النجوم . |
| شا : | للارشاد . | قبس : | لقبس المصباح . | نص : | للكفاية . |
| شف : | لكشف اليقين . | قضا : | لقضاء الحقوق . | نريج : | لنهج البلاغة . |
| شى : | لتفسير العياشى . | قل : | لاقبال الاعمال . | نى : | لغيبه النعمانى . |
| ص : | لقصص الانبياء . | قية : | للدروع . | هد : | للهداية . |
| صا : | للاستبصار . | ك : | لاكمال الدين . | يب : | للتهذيب . |
| صبا : | لمصباح الزائر . | كا : | للكافى . | يج : | للخرائج . |
| صح : | لصحيفة الرضا (ع) . | كش : | لرجال الكشى . | يد : | للتوحيد . |
| ضا : | لفقه الرضا (ع) . | كشف : | لكشف الغمة . | ير : | لبصائر الدرجات . |
| ضوء : | لضوء الشهاب . | كف : | لمصباح الكفمى . | يف : | للطرائف . |
| ضه : | لروضة الواعظين . | كنز : | لكنز جامع الفوائد و تاويل الايات الظاهرة مأ . | يل : | للفضائل . |
| ط : | للمصراط المستقيم . | ل : | للخصال . | ين : | لكتابى الحسين بن سعيد او لكتابه والنوادر . |
| طا : | لامان الاخطار . | | | يه : | لمن لا يحضره الفقيه . |
| طب : | لطب الائمة . | | | | |



To: www.al-mostafa.com